المدخل

إلى كتاب سيبويه وشروحه



الدكتور محمد عبد المطّلب البكّاء

دار دجلة ناشرون وموزعون
www.dardjlah.com

المدخل
إلى كتاب سيبويه وشروحه

المدخل
إلى كتاب سيبويه وشروحه

الدكتور

محمد عبد المطلب البكّاء

الطبعة الأولى

2017

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2016/12/5444)

415

البكاء، محمد عبد المطلب

المدخل إلى كتاب سيبويه وشروحه/ محمد عبد المطلب البكاء.-

عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع 2015.

ر.أ: (2016/12/5444)

الواصفات: /قواعد اللغة// اللغة العربية/

أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

2017

دار دجلة
ناشرون و موزعون

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان- شارع الملك حسين- مجمع الفحيص التجاري

تلفاكس: 0096264647550

خلوي: 00962795265767

ص. ب: 712773 عمان 11171- الأردن

E-mail: dardjlah@ yahoo.com

www.dardjlah.com

ISBN: 9957-71-755-1

المحتويات

الفصل الثالث: منهج السيرافي

الفصل الرابع: موارد السيرافي

الفصل الخامس: أثر السيرافي

المقدمة

لم يكن أبو سعيد السيرافي غريباً عن الدارسين، ولا اسماً مغموراً تناسته الأيام، وإن لم يلق حظه من البحث والدراسة، فهو واحد من كبار علماء العربية في القرن الرابع للهجرة، رحل من "سيراف" وهو دون العشرين من عمره، ليستقر به المطاف أخيراً في "بغداد" عاصمة الحضارة والمعرفة، ينهل من رحيقها ويتزود من معينها، ثم ليصبح من ذوي الشأن فيها، في الفقه، والقضاء، والنحو، واللغة، ولا يأكل إلا من كسب يده، ثقة، أميناً، رزناً، ورعاً، "زهداً عابداً خاشعاً، له دأب بالنهار من القرآن والخشوع، وورد بالليل من القيام والخضوع"[1].

وكما عرف السيرافي بالزهد والخشوع، عرف أيضاً بالجد والتحصيل وكثرة المؤلفات التي أسهمت في أغناء الثقافة العربية نحواً ولغة.

وعلى الرغم من أن عوادي الزمن قد أتت على جميع مؤلفاته باستثناء "شرح كتاب سيبويه" و"أخبار النحويين البصريين" إلا أن هذين الكتابين كانا وما زالا على منزلة رفيعة من المكانة العلمية والقيمة الجليلة بحيث لم يستطع أي باحث أن يتجاهلهما.

وإذا كانت الظروف قد سنحت لأن يرى كتابه: "أخبار النحويين البصريين" النور محققاً مطبوعاً، ليكون عوناً للدارسين والباحثين لأنه من الأصول الأولى لكتب الطبقات والنحاة، اعتمدت عليه جلّ بحوثهم ودراساتهم، كما اعتمد عليه

---

(1) بغية الوعاة 1/ 507.

السابقون وكثرت نقولهم عنه كابن النديم في "الفهرست" وابن الأنباري في "نزهة الألباء" وابن خلكان في "وفيات الأعيان"، والسيوطي في "بغية الوعاة". فإن "شرحه لكتاب سيبويه" ذلك السفر العلمي الجليل، ظل بعيد المنال أمنية تراود الباحث والدارس لا في اقتنائه، بل في الإطلاع عليه والتزود منه ولو بمقدار من حصيلته العلمية، لتطرز بها حواشي البحث والدراسة. فهو جهد أبي سعيد السيرافي، مثّل حصيلته العلمية وعكس جوانب ثقافته المتنوعة، وكان سبباً في إثارة حسد معاصريه له وانتقادهم غيظاً منه، لأنه بسط وتسهيل وإضافات علمية لأجلّ كتاب وصل إلينا- كتاب سيبويه- الذي استوفى فيه مؤلفه قوانين النحو والصرف واستقصى به اللغات وحفظ فيه علم الخليل والشيوخ السابقين.

ولأن هذا الشرح ما يزال مخطوطاً، في أكثر من ثلاثة آلاف ورقة، ولأنّ بقية شروح الكتاب الأخرى التي جادت بها علينا يد الزمن ما تزال مخطوطة هي الأخرى، عقدت العزم في البدء على جمع هذه الشروح ودراستها، "دراسة منهجية" غير متهيب العقبات والصعوبات في جمعها من مكتبات متفرقة متباعدة، ولا بكثرة مادتها العلمية وغزارتها إذ أنها تمثل علم السيرافي والرماني والقرطبي وابن خروف والأعلم الشنتمري والصفار. وقررت الخوض في بحر متلاطم الأمواج، زاخر بكل نفيس، غير مكتف من البحر بركوبه، وإذا كان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: "هل ركبت البحر؟"[1] فإني بدأت بالكتاب وشروحه متنقلاً من شرح لأخر، أجمع شتات الآراء وأنسقها، وأكشف عن مناهج أصحابها، مشيراً إلى ما في الشروح من كنوز دفينة، أرجو مخلصاً أن تكون مشار

---

(1) أخبار النحويين البصريين 39.

اهتمام الدارسين وعنايتهم مستقبلاً بعد أن بدأ الدكتور مازن المبارك بدراسة "الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه".

وبعد أن نقلت دراستي من القاهرة إلى بغداد وأنا أحمل على منكبيّ عبئاً من شروح الكتاب بعد أن بدأت بجمعها ودراستها، كان لقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة بغداد الفضل في توجيه البحث وتعميقه من خلال حصره بدراسة "منهج أبي سعيد السيرافي" في شرحه لكتاب سيبويه، لأنَّ الدراسة بموضوعها السابق: "مناهج النحويين في شروح كتاب سيبويه" ستكون قاصرة بلا شك، إذ ليس في المقدور أن يوفى جهد كل هؤلاء العلماء حقه من البحث والتقصي والدراسة.

وهكذا اتجه البحث من جديد ليعنى بدراسة "منهج السيرافي" في شرح الكتاب، مقارناً إيّاه بالشروح الأخرى، باذلاً ما استطعت من جهد ومتابعة لإعطاء السيرافي حقه من الدراسة والبحث- خاصة وأن الرجل لم يدرس في جامعاتنا لحد الآن- مع تسليط الضوء على قيمة شرحه من الناحية العلمية، كاشفاً عن المنهج الذي اتبعه بوصفه نحوياً أولاً، وشارحاً للكتاب ثانياً، لتكون هذه الدراسة بداية لدراسات أخرى تعني بشرح الكتاب من حيث الآراء النحوية، ومسائل الخلاف، والشواهد التي أضافها السيرافي، ولتظل الشروح الأخرى بانتظار خطوات الدارسين، بعد أن أعقبت هذه الدراسة خطوة الدكتور مازن المبارك في دراسته للرماني النحوي.

جاء البحث في خمسة فصول:

تناولت في الفصل الأول: (السيرافي) اسمه ومولده، ورحلته من سيراف إلى بغداد، وأخلاقه، وأساتذته، وثقافته، وتلاميذه، ووفاته، وآثاره، وفيها أشرت

إلى النسخ الموجودة من شرحه لكتاب سيبويه، وكتبه التي ذكرتها بعض كتب التراجم، والأخرى التي تُنسب إليه، مرجحاً نسبة بعضها ونافياً نسبة بعضها الآخر.

ودرست في الفصل الثاني: (السيرافي وسيبويه) مكانة كتاب سيبويه وجهد سيبويه في كتابه، كاشفاً عن أسماء من ألف على كتاب سيبويه من النحاة الأندلسيين ثم نحاة المشرق العربي، مشيراً إلى المصدر الذي يذكر أن لهذا النحوي مؤلفاً على كتاب سيبويه، ومستعرضاً نسخ شروح الكتاب الأخرى والتي ما تزال موجودة محتفظاً لكل منها بنسخة مصورة عندي.

ثم انتقلت لبيان الصلة "بين السيرافي وسيبويه" من خلال دراسة:

1- ما استدركه السيرافي على سيبويه وما خالفه فيه.

2- شواهد السيرافي: مقسماً إيّاها إلى قسمين: القسم الأول: شواهد ذكرها السيرافي بقصد التأكيد على صحة الشواهد التي ذكرها سيبويه، والقسم الثاني: شواهد ذكرها السيرافي على مسائل نحوية أو صرفية أغفل سيبويه ذكرها، على مسائل نحوية وصرفية ذكرها سيبويه من غير أن يستشهد لها.

ودرست في الفصل الثاني أيضاً "موقف السيرافي من النحاة" مولياً المبرد اهتماماً خاصاً وذلك لبيان موقف السيرافي من المسائل التي غلّط المبرد فيها سيبويه. مستخلصاً من ذلك كله جملة من النتائج التي كانت بمثابة الأسس التي اعتمد عليها السيرافي في موقفه النحوي.

وفي الفصل الثالث: "منهج السيرافي" قمت أولاً بمقارنة أبواب شرح السيرافي بأبواب كتاب سيبويه ذاكراً الأبواب التي أضافها السيرافي إلى الشرح والأبواب التي أدمجها ببعضها لضرورة منهجية، والأبواب التي أفردها السيرافي

بأن فصلها عن غيرها من أبواب الكتاب وذلك لرغبته في التفصيل والإيضاح مشيراً إلى الأبواب التي اختلفت عنواناتها عن أبواب كتاب سيبويه بتقديم بعض كلماتها: أو تأخيرها أو بتغيير طفيف في بعض الكلمات أو بزيادة عبارة أو كلمة أو حرف من الشارح أو بنقص عبارة أو كلمة أو حرف وإلى الأبواب التي اختلفت عنواناتها بتغيير كلمة أو أكثر عما هو في عنوان سيبويه، وإلى الأبواب التي اختلفت عنواناتها عن أبواب الكتاب اختلافاً واضحاً.

ثم درست ثانياً "مصادر السيرافي في شرح الكتاب" موضحاً استفادته من العلماء الذين سبقوه، ومعرفاً بالكتب التي ذكرها في بعض نقوله، والآراء التي نقلها من غير أن ينسبها، والشواهد الشعرية التي جاء بها.

بعد ذلك انتقلت إلى بيان خصائص "منهج السيرافي" في شرحه من خلال: اهتمامه بتحقيق النص ومدى انطباق عنوان الباب في الكتاب على ما يضمه من مادة وشواهد، وابتعاده عن التكرار والإعادة، وعدم اعتماده على طريقة واحدة في عرض المادة المشروحة، وعنايته بالاستشهاد على ما يذكره سيبويه من الحقائق اللغوية، والعناية بشواهد سيبويه وتوثيقها وتصحيح نسبتها وتحقيقها ورصد ما ليس من كلام سيبويه، وموقفه من المصطلح النحوي في الكتاب، ثم اهتمامه بإشباع رغبته في الجدل والمناقشة في ثنايا الشرح.

وفي الفصل الرابع: "موارد السيرافي" تحدثت عن موقف السيرافي من السماع والقياس والتعليل والتأويل انتقلت بعد ذلك للحديث عن موقفه من الشواهد: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، والشعر والنثر، ثم درست اهتمامه بالشاهد الشعري موضحاً موقفه منه عامة ومن الشعر المجهول القائل خاصة ثم موقفه من اللغات.

وفي الفصل الخامس: "أثر السيرافي"، عمدت أولاً إلى مقارنة شرح السيرافي بشروح الكتاب الأخرى التي وصلت إلينا، لنرى من خلال الموازنة الأثر الكبير الذي تركه شرح أبي سعيد السيرافي وما تفردّ به عن شروح الكتاب الأخرى سواء من حيث المنهج الذي اتبعه أو من حيث عنايته بنص الكتاب وشواهده أو بالآراء النحوية التي ذكرها سيبويه.

ثم انتقلت ثانياً إلى متابعة آراء السيرافي في بعض كتب المتأخرين عنه كابن السيد، وابن مالك، ورضي الدين الاستراباذي، وابن يعيش، وابن هشام، والأعلم، والسيوطي، والصبّان لبيان الأثر الذي تركته آراء السيرافي في كتبهم النحوية.

وأعقبت الفصول الخمسة بخاتمة ضمنتها أهم النتائج التي توصل البحث إليها.

أما صعوبات البحث، فلا أنكر أن هناك جملة صعوبات واجهتني أثناء البحث ومنذ البداية لعل أبرزها جمع شروح الكتاب ورصدها في فهارس دور المخطوطات ثم الحصول عليها، وبعد أن تهيأ لي ذلك برزت صعوبة دراسة كل شرح بعد أن اختلط كلام سيبويه بكلام بعض الشرّاح في كثير من المواضع. ثم العثور على نص يخدم الأساس المنهجي الذي اتبعه شارح الكتاب، لذا جاءت الشواهد والأمثلة قليلة في بعض موضوعات الدراسة وأجزائها.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذتي الفاضلة الدكتورة خديجة الحديثي على ما بذلته من جهد علمي صادق منذ نقل موضوع الدراسة من القاهرة إلى بغداد ومن ثم تحديده والإشراف عليه. فلقد

كان لإرشاداتها وتوجيهاتها الفضل في إفادتي وتوجيه البحث إلى الشكل الذي استقر عليه، سائلاً المولى القدير أن يجزيها أحسن الجزاء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل الدكتور أحمد مطلوب والدكتور حسام سعيد النعيمي لما أبدياه من مساعدة مخلصة في سبيل إنجاز البحث وقراءته، والدكتور عبد الله درويش والدكتور رمضان عبد التواب اللذين رعيا البحث وصاحبه في القاهرة.

وأقدم شكري لجهد كل الأصدقاء الذين أعانوني في سبيل إنجاز هذا البحث، راجياً من الله أن يوفق الجميع لما فيه خير الأمة وخدمة تراثها.

المؤلف

1981/6/6م

الفصل الأول

السِّيْرافي

الفصل الأول

السّيْرافي

1- اسمه:

هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، القاضي أبو سعيد السيّرافي النّحويّ[1].

والسّيْرافي (بكسر السين وسكون الياء) نسبة إلى مدينة (سيراف)[2] وهذا ما اتفقت عليه كتب التراجم التي ذكرت السّيرافي، ومنها أصله أيضاً، قال ولده أبو محمد يوسف: أصل أبي من سيراف وبها ولد[3]، وكان اسم أبيه "بهزاد". فسمّاه ابنه أبو سعيد عبد الله[4].

---

(1) تنظر ترجمته في: طبقات النحويين 119، الفهرست 62، تاريخ بغداد 7/ 741، الأنساب 321، معجم الأدباء 8/ 145، إنباه الرواة 1/ 313، وفيات الأعيان 2/ 78، تاريخ أبي الفدا 2/ 126، مرآة الجنان 2/ 390، لسان الميزان 2/ 218، النجوم الزاهرة 4/ 133، بغية الوعاة 1/ 507، كشف الظنون 1/ 140، شذرات الذهب 3/ 65، روضات الجنات 3/ 70.

(2) سيراف: مدينة تقع على ساحل البحر من أرض فارس، وبها آثار عمارة قديمة وليس بها مشرب ولا مأكل إلا ما يحمل إليها من البلدان، وهي أشد المدن المجاورة لها حرارة. ينظر: معجم البلدان 3/ 294-295، معجم الأدباء 8/ 145.

(3) أنباء الرواة 1/ 314، وفيات الأعيان 2/ 79، شذرات الذهب 3/ 66.

(4) تاريخ بغداد 7/ 341، الأنساب 321، معجم الأدباء 8/ 146، إنباه الرواة 1/ 313، النجوم الزاهرة 4/ 133، شذرات الذهب 3/ 66، روضات الجنات 3/ 71.

2- مولده:

اختلفت كتب التراجم اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بمولده، فابن النديم يذكر: أن مولد السيرافي كان قبل التسعين ومائتين، ولم يحدد سنّه عند وفاته[1]. وياقوت ينقل عن أبي حيان الذي سأل علي بن عيسى عن سنّ أبي سعيد يوم مناظرته لمتّى بن يونس، فيقول له: أنه ولد سنة ثمانين ومائتين، وكان له يوم المناظرة أربعون سنة[2].

وقيل: إن ولادته كانت سنة أربع وثمانين ومائتين، وهذا ما ذهب إليه الخطيب البغدادي، قال: حدثني هلال بن المحسن، قال: توفي القاضي أبو سعيد يوم الاثنين، الثاني من رجب، سنة ثمان وستين وثلثمائة، عن أربع وثمانين سنة[3].

وذهب إلى مثل هذا التاريخ من خلال تحديد عمره وسنة وفاته، السمعاني[4] وابن الجوزي[5]، وابن الأثير[6]، وابن خلكان[7]، وأبو

---

(1) ينظر الفهرست ص62-63.

(2) معجم الأدباء 8/ 228.

(3) تاريخ بغداد 7/ 342.

(4) الأنساب 322.

(5) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك 8/ 95.

(6) اللباب في تهذيب الأنساب 2/ 586.

(7) وفيات الأعيان 2/ 79.

الفدا[1]، وابن كثير[2]، وابن العماد[3].

وذكر الخطيب عن أبي الحسن محمد بن العباس بن فرات أن السيرافي: كانت سنّه يوم توفي ثمانين سنة[4] وإلى مثل هذا ذهب القفطي، فقال: كانت سنّه يوم وفاته ثمانين سنة، توفي.. سنة ثمان وستين وثلثمائة[5].

وعليه فإن مولد السيرافي كان في سنة ثمان وثمانين ومائتين، وهذا يخالف ما ذكر من أنه ولد سنة ثمانين أو أربع وثمانين ومائتين.

وقال السيوطي: (مولده بسيراف قبل السبعين ومائتين)[6].

والراجح عندي: أنه ولد سنة أربع وثمانين ومائتين، وهذا ما ذهبت إليه أكثر الكتب التي ترجمت له[7].

---

(1) تاريخ أبي الفدا 2/ 126.

(2) البداية والنهاية 11/ 294.

(3) شذرات الذهب 3/ 65.

(4) تاريخ بغداد 7/ 342.

(5) إنباه الرواة 1/ 314.

(6) بغية الوعاة 1/ 508.

(7) ينظر: تاريخ بغداد 7/ 342، الأنساب 322، المنتظم 7/ 95، اللباب 1/ 586، وفيات الأعيان 2/ 79، تاريخ أبي الفدا 2/ 126، البداية والنهاية 11/ 294، شذرات الذهب 3/ 65.

3- رحلته من سيراف إلى بغداد:

ليس في الكتب التي ترجمت له- على كثرتها- ما يتيح لنا التعرّف على حياة السيرافي وأسرته، قبل أن يبدأ رحلته من "سيراف" وهو دون العشرين من عمره، وما ذكر عنه فيها قليل ومعاد، ينقل فيه بعضهم عن بعض ومصدرهم في ذلك ما ذكره ابن النديم في "الفهرست"، وما قاله ولده أبو محمد يوسف، ونقله عنه القفطي. الأمر الذي يرجح أن مصدر رواية هذه الرحلة ولده أبو محمد يوسف، وذلك للتشابه الكبير بين ما يذكره ابن النديم، وما ينقله القفطي.

قال ابن النديم: "مولده بسيراف، وفيها ابتدأ بطلب العلم وخرج عنها قبل العشرين، ومضى إلى (عمان)[1] وتفقه بها ثم عاد إلى (سيراف) ومضى إلى (العسكر)[2] فأقام بها مدة ولقي محمد بن عمر الصيمري المتكلم[3] وكان يقدمه

---

(1) عمان: اسم كورة عربية على ساحل بحر اليمن والهند، تشتمل على بلدان كثيرة ذات نخل وزرع، إلا أن حرها يضرب به المثل. وأكثر أهلها خوارج إباضية. ينظر: معجم البلدان 4/ 150-151.

(2) العسكر: بلد مشهور من نواحي خوزستان، وقد نسب إليها قوم من أهل العلم، وهو منسوب إلى مكرم بن معزاء الحارث وسمى (عسكر مكرم). ينظر: معجم البلدان 4/ 123.

(3) محمد بن عمر الصيمري، كان عالماً زهداً، أخذ عن أبي علي الجبائي، وكان قبل قد أخذ عن معتزلة بغداد، وله كتب ومناظرات، وكان ورعاً حسن الطريقة، ذكره ابن المرتضي في كتابه عن المعتزلة وعدّه في الطبقة التاسعة. ينظر: المنية والأمل، ص56.

ويفضله على جميع أصحابه"[1]، وشبيه بهذا ما ذكره القفطي[2] وإن كنّا نلتمس له العذر فيما قاله: "وقد ذكرت أخباره هنا مختصرة، وأفردت لها مصنفاً سمّيته: "المفيد في أخبار أبي سعيد" وهو كتاب ممتع"[3].

ولكنّا لا نعرف ما ذكره القفطي في كتابه هذا، وربما كان شبيهاً بما ذكره ياقوت في معجم الأدباء[4].

لعلّ ما وصفت به "سيراف" من أنها بلا ماء ولا زرع ولا ضرع، وأنها أشدّ المدن المجاورة لها حرارة[5]، يكشف لنا أسباب هجرة السيرافي المبكرة منها، لطلب الرزق وطلب العلم، بعد أن ابتدأه بها، وربما وقعت بعد أن عجزت عائلته عن توفير أسباب النمو العلمي له، ولم يكن أبو سعيد ليأكل إلا من كسب يده مما دفعه إلى الهجرة لتحقيق الاعتماد على النفس.

وفي (عمان) التي تفقّه بها، لم يمكث السيرافي طويلاً، إذ عاد بعدها إلى (سيراف)، ولم تذكر كتب التراجم التي بين أيدينا مدة بقاء السيرافي في (سيراف) قبل أن يغادرها مرة أخرى إلى (العسكر)، ومن هم العلماء الذين لقيهم وأخذ عنهم، سواء في (سيراف) أو (عمان).

---

(1) الفهرست، ص62.

(2) ينظر: إنباه الرواة 1/ 314.

(3) ينظر: إنباه الرواة.

(4) ينظر: معجم الأدباء 8/ 145-232.

(5) معجم البلدان: 3/ 295.

وفي (العسكر) التي أقام بها عامه[1] لقي السيرافي الصيمريّ الذي كان يقدمه ويفضله على جميع أصحابه[2].

وقال ياقوت: وبها قرأ فيما أحسب على المبرمان[3] وهذه أول إشارة إلى أخذه (النحو)، وأول من أخذ عنه.

ويرى الدكتور مهدي المخزومي: أن السيرافي بعد عودته إلى (سيراف)، سمع بأبي بكر محمد بن علي المعروف بمبرمان، وكان هذا من أهل بلدة العسكر في إقليم الأحواز، فاتجه إليه[4] ولكن ما عرف عن المبرمان وأنه كان ضنيناً بالأخذ عنه، لا يقرئ كتاب سيبويه إلاّ بمئة دينار[5] دفع السيرافي إلى أن يتجه إلى بغداد التي اجتذبت من قبله الكثير من أعلام اللغة والنحو والأدب.

ومن خلال ما أشرنا إليه، ومن خلال تبيان واقع المدينتين اللتين اتجه إليهما السيرافي، (عمان) و(العسكر) نستطيع أن نتبين الخطوط العامة لرحلة السيرافي العلمية، والتي انتهت ببغداد، إذ دخلها حسب تقديري في حدود سنة 310هـ، وذلك لأنه أخذ فيها أكثر النحو عن ابن السراج، وقرأ عليه كتاب سيبويه، وقد توفي ابن السراج بإجماع معظم الكتب التي ترجمت له سنة

---

(1) ينظر: إنباه الرواة 1/ 314.

(2) الفهرست 62، إنباه الرواة 1/ 324، شذرات الذهب 3/ 66.

(3) معجم الأدباء 8/ 149.

(4) ينظر: إعلام في النحو العربي ص80.

(5) ينظر: بغية الوعاة 1/ 175.

316هـ[1]، فلا بد أن يكون دخوله إلى بغداد قبل هذا التاريخ بشكل يسمح له بهذا الأخذ ويسمح لابن السراج أن يؤخذ عنه[2]، ثم يترك السيرافي ابن السراج قبل وفاته منصرفاً إلى أهل السماع من الشيوخ كابن دريد[3].

لقد كان لـ(عمان) و(العسكر) دور كبير في تكوين السيرافي الثقافي وتحديد مساره العلمي الذي سلكه فيما بعد، وذلك لأنهما من البلدان التي عاشت فيهما مذاهب الأقلية كالخوارج في الأولى والمعتزلة في الثانية والتي كان اعتزالها اعتزالاً خرج على جميع فرق المعتزلة وأهل السّنة[4].

ومن أبرز السمات التي تركتهما هاتان المدينتان في شخصية السيرافي العلمية، الجدل لأنّ المعتزلة يعدون من طائفة العقليين في الإسلام الذين يقولون بسلطان العقل وفهم طبائع الأشياء[5]، كما تتّبع تلمّس نواحي الضعف لدى الخصم وتقسيم المسألة ليسهل الردّ عليها[6].

وتبينّ تأثره بالمنهج الكلامي الذي ظهرت آثاره واضحة في شرحه لكتاب سيبويه، كما سنرى.

---

(1) مقدمة تحقيق كتاب الأصول لابن السراج 1/ 13.

(2) ينظر: إنباه الرواة 1/ 313، تاريخ بغداد 7/ 342، الأنساب 321، روضات الجنات 3/ 71.

(3) ينظر: تاريخ بغداد 7/ 341، معجم الأدباء 8/ 146.

(4) ينظر: تاريخ الإسلام السياسي 3/ 215-216.

(5) المصدر السابق 3/ 216.

(6) تنظر: مناظرة أبي سعيد لمتّى بن يونس، معجم الأدباء 8/ 190-227.

وقد طبعت هاتان المدينتان شخصية السيرافي بالحيطة والحذر، وهكذا أجمعت الكتب التي ترجمت له على أنه ينسب إليه الاعتزال، وأنه لم ينكشف عنه[1]، ولعل في اعتذاره بعد أن طلب منه أن يقرّر في ديوان الإنشاء، وقوله: هذا أمر يحتاج إلى دُرْبة وأنا عارٍ منها، وسياسة وأنا غريب فيها[2]، ما يؤكد هذا.

أما تقدير الصيمريّ المتكلم لأبي سعيد وتفضيله إيّاه على جميع أصحابه، فلم يكن إلاّ لما تزود به السيرافي من ثقافة في بيئته الأولى (سيراف) التي ابتدأ التحصيل بها، وما تفقه به في (عمان) فضلاً عن قدرته على الأخذ والبحث والاستقصاء التي وجدت في نفس الصيمريّ، كل تقدير.

4- أخلاقه:

نعت السيرافي بالثقة والديانة، والأمانة، والرزانة، والزهد، والورع، والوقار، والجد، والنزاهة، والعفة، وذلك بإجماع كل من ترجم له[3].

ونقل السيوطي عن تلميذه أبي حيان في محاضرات العلماء قوله: كان ديّناً ورعاً تقياً نقياً، زاهداً عابداً خاشعاً، له دأب بالنهار من القرآن والخشوع، وورد بالليل من القيام والخضوع، ما قرئ عليه شيء قط فيه ذكر الموت والبعث ونحوه

(1) ينظر: تاريخ بغداد 3/ 342، مرآة الجنان 2/ 390، شذرات الذهب 3/ 65. الأنساب 322، لسان الميزان 2/ 218، روضات الجنات 3/ 73.

(2) ينظر: روضات الجنات 3/ 71، بغية الوعاة 1/ 508.

(3) ينظر: الأنساب 321، معجم الأدباء 8/ 151، إنباه الرواة 1/ 413، وفيات الأعيان 2/ 78، مرآة الجنان 2/ 390، لسان الميزان 2/ 218، روضات الجنات 3/ 73، شذرات الذهب 3/ 65.

إلاّ بكى وجزع، ونغص عليه يومه وليلته، وامتنع عن الأكل والشرب، وما رأيت أحداً من المشايخ كان أذكر بحال الشباب، وأكثر تأسفاً على ذهابه منه، وكـان إذا رأى أحداً من أقرانه عاجله الشّيْب تسلّى به"[1].

كما نعت السيرافي بحسن الأخـلاق، وجمـال السـيرة[2]، ومـا حكايتـه مـع رسول ابن ماهان، بعد أن أثقل على السيرافي بجهله وقال عنه السيرافي: ما ظننت أن ثقيلاً تمكن من أحد تمكن هذا منّا اليوم، وإن ألم ثقله خلص إلى الروح والبدن كما خلص إليّ"[3] إلاّ إشارة إلى حسن خلق السيرافيّ وصبره ورزانته الـتي عـرف بها.

أما زهده وورعـه فيسـتحقان كـل إعجـاب وثنـاء، ونقـل السـيوطي عـن الخطيب قوله: كان زاهداً ورعاً، لم يأخذ على الحكم أجراً، وإنما كـان يأكـل مـن كسب يمينه، فكان لا يخرج إلى مجلسه حتى ينسـخ عشـر ورقـات بعشـرة دراهـم تكون بقدر مؤونته[4]، وتأخذ هذه الحادثة أهميتها، إذ علمنا أن السيرافي أفتى في جامع الرصافة خمسين سنة[5]. وهذا ما دفع الدلجي لأن يقول في ترجمة السيرافي.

---

(1) بغية الوعاة 1/ 507-508.

(2) ينظر: تاريخ بغداد 3/ 342، إنباه الـرواة 1/ 314، شـذرات الـذهب 3/ 66، مـرآة الجنـان 2/ 390، وفيات الأعيان 2/ 78.

(3) تنظر الحكاية مفصلة في معجم الأدباء 8/ 160-161.

(4) بغية الوعاة 1/ 508 وينظر: معجم الأدباء 8/ 146، الأنساب 321، لسان الميـزان 2/ 218، إنباه الرواة 1/ 313، مرآة الجنان 2/ 290، شذرات الذهب 3/ 65.

(5) إنباه الرواة 1/ 313، بغية الوعاة 1/ 508، روضات الجنات 3/ 71.

كان نزيهاً عفيفاً.. وكان لا يأكل إلاّ من كسب يـده، ينسـخ ويأكـل[1] قانعـاً بمـا يكفي مؤونته، وهذا ما أكّده بما أنشده على الحسين بن مردويـه الفارسـي، وهـو يشرح له ترجمة المدخل إلى كتاب سيبويه.

إذا لَمْ يَكُنْ للمرءِ مالٌ ولَمْ يكُـن　　لَـهُ طُـرُقٌ يَسْـعى بهـنّ الوَلائِـدُ
وكـانَ لَـهُ خُبـزٌ ومِلْـحٌ فَفيهِمـا　　لَـهُ بلغـةٌ حتـى تجـيءَ العوائِـدُ
وهَلْ هِيَ إلاّ جَوْعَـةٌ إن سَـدَدْتَها　　فكلُّ طعام بين جنبيـك واحِـدُ[2]

لقد انصرف السيرافي عن الحياة وزخرفها إلى الدرس والتحصـيل، زاهِـداً بالمناصب التي هيأته لها مكانته العلمية، فقد امتنع بعد أن طلـب منـه أن يقـرر في ديوان الإنشاء وقال: هذا أمر يحتاج إلى دربة وأنا عار منها، وسياسة وأنـا غريـب فيها[3]، يؤيد ذلك ما رواه يـاقوت قـال: إنّ رجـلاً وقـف علـى الحسـن فقـال: عَلّمني ما يُقَرِّبُني إلى الله تعالى وإلى النّاسِ، قال: "أمّـا مـا يُقَرِّبُـكَ إلى الله فَمَسْـألتُهُ. وأما ما يُقَرِّبُكَ إلى النّاسِ فَتَرْكُ مَسْألَتِهِم"[4].

وقال اليافعي أن السيرافي كان كثيراً ما ينشد في مجلسه:

اسـكُنْ إلى سَـكَنٍ تُسَـرُّبه　　ذهـبَ الزّمـان وأنـتَ منفـردُ

(1) الفلاكة والمفلوكون، ص71.

(2) معجم الأدباء 8/ 153-154.

(3) روضات الجنات 3/ 71، بغية الوعاة 1/ 508.

(4) معجم الأدباء 8/ 154-155.

ئرْجُـو غـداً وغـدٌ كحاملـةٍ   في الحـيّ لا يـدْرون مـا تَلِـدْ[1]

وفي هذين البيتين ما يد ل على شدة إيمـان السـيرافي وثقتـه بـالله سـبحانه وتعالى مولياً اهتمامه وتفكيره لمن كان سـبباً في مجيئـه إلى بغـداد ألاَ وهـو العلـم الذي قصد به ابتغاء مرضاة الله.

قال ياقوت، قال أبو حيّان: شَكَا أَبُو الفَتحِ القَوّاسُ للسيرافي طُـولَ عُطْلَتِـهِ وكَسَادَ سُوقِهِ.. فقال له: ثِقْ باللهِ خَالِقِكَ، وَكِـل أمْـرَكَ إلى رَازِقِـك، وأَقْلِـلْ مـن شَغْبِكَ، وَأَجْمل في طَلَبِـكَ، وَاعْلَـم أنَّـكَ بِمَـرأى مِـن الله ومَسْـمَع، قَـدْ تَكَفَّـلِ برزْقِكَ، فيَأْتِيكَ مِنْ حَيْثُ لا تَحْتَسِبُهُ، وَضَمِنَ لَكَ ولِعيَالِكَ قُوتَهُمْ، فَيَدِرُ عَلَيْـكَ مِنْ حَيْثُ لا تَرْتَقِبُه، وعَلى حَسَـبِ الثِّقَـة بـالله يكُـونُ حُسْـنُ المَعونَـةِ، وبمقْـدارِ عُدُولك عن الله إلى خلقه يكون كل المئونة[2].

ومن نصيحته لأبي أحمد بن مردك الذي سال السيرافي وقال:

أَيُّهـا الشَّـيْخُ عِنْـدِي ابْنَـةٌ بَلَغَـتْ حَـدَّ التَّـزويجِ، وَجَمَاعَـةٌ مِـنَ الغُرَبـاءِ والبَغْـدَادِيِّينَ يَخْطُبُونَهَـا، فَمَـا تَـرى وَمِمَّـنْ أُزَوِّجُهَـا؟ فَقَـالَ: فَمَـنْ يَخَـافُ الله، وأَكثرَهُمْ تَقِيّةً وَخَشْيَةً مِنْهُ، فإِنَّ مَنْ يَخَافُ الله إِنْ أَحَبَّها بَالَغَ في إِكرامِهَا، وإنْ لَـمْ يُحِبُّهَا تَحَرَّجَ مِنْ ظُلْمِهَا[3].

---

(1) مـرآة الجنـان 2/ 391، وينظـر: شـذرات الـذهب 3/ 66، وفيـات الأعيـان 2/ 78، بغيـة الوعاة 1/ 509.

(2) معجم الأدباء 8/ 174-175.

(3) المصدر السابق 8/ 154.

نلحظ نصيحة مؤمن آمن بالله، زاهد عمّن سواه، لا تأخذه في الحق لومة لائم، لذا لا نجد غرابة فيما ذكرته كتب التراجم من أنه: صام أربعين سنة وأكثر الدهر كلّه[1].

وكما عرف السيرافي بالتقوى والزهد والصلاح، عرف أيضاً بالسمت والوقار[2] متبعاً ما هو أسلم جانباً وأقل غائلة على حد تعبيره، وذلك حين عاتبه بعض المختصين به على شهادته عند ابن معروف إذ قال: فخففت مع كثرة الخلاف اعتمادي بما استضرّ به وينتفع به غيري، وإذا اتفق أمران فإتباع ما هو أسلم جانباً، وأقل غائلة أولى[3]. أما عن خلقه ودينه، فقال أبو حيان في "الإمتاع": "هو ألزم للجادة الوسطى في الخلق والدين"[4].

ولم أجد في كتب التراجم ما يشين السيرافي أو ينتقص من منزلته إلاّ قول أبي الفرج الأصفهاني:

لَسْتَ صدراً ولا قرأت على صَدْ ... رِ ولا عِلْمُكَ البكِيُّ بكافِ
لعنَ اللهُ كل شعرٍ ونحو ... وعروضٍ يجيءُ من سِيرافِ[5]

واللافت للنظر أن كل من ذكر هذين البيتين ردّهما إلى التنافس العلمي

(1) معجم الأدباء 8/ 151، روضات الجنات 3/ 71، بغية الوعاة 1/ 507.

(2) معجم الأدباء 8/ 157.

(3) معجم الأدباء 8/ 157.

(4) الإمتاع والمؤانسة 1/ 129.

(5) معجم الأدباء 8/ 148، بغية الوعاة 1/ 509، وفيات الأعيان 2/ 79، روضات الجنات 3/ 73.

بين الرجلين وما جرت العادة بمثله بين الفضلاء، وهذا ما يعـزز مكانـة السـيرافي وعلو منزلته، الأمر الذي دفع اليافعي إلى أن يشير إلى هذا التنافس بين السـيرافي وأبي فرج الأصفهاني، ويكره ذكر هذين البيتين[1].

يضاف إلى التنافس الذي كان سبباً في قول أبي الفرج هذا، اعتداد السيرافي بنفسه وبعلمه وهذا ما يفسره قول أبي الفرج لست صدراً إلاّ أن هـذا الاعتـداد بالنفس حق مشروع لرجل نذر نفسه من أجل العلم والاستزادة منه كما رأينا.

أما ما أخذه الأصفهاني على السيرافي، وهو أخذه عن المغمورين- ولعلـه يقصد به أخذ السيرافي عن ابن أبي الأزهر الذي وصف في بعض كتب التراجم: بالضعف ورواية المناكير والكذب القبيح[2]- فلـيس بـذي بـال لأنّ الأصـفهاني نفسه روى عن ابن أبي الأزهر أيضاً[3].

5- أساتذته :

اتصل السيرافي في (العسكر) و(بغـداد) بشـيوخ عصـره وعلمائـه، وأخـذ عنهم، ومن أشهرهم:

1- محمد بن عمر الصيمريّ المتكلم، ذكره أغلب من ترجم للسيرافي، وكان يقدّم السيرافي ويفضله على جميع أصحابه، والتقى به في عسكر مكرم.

---

(1) ينظر: مرآة الجنان 2/ 391.

(2) ينظر: بغية الوعاة 1/ 242.

(3) المصدر السابق.

2- أبو بكر، محمد بن مزيد بن أبي الأزهر الخزاعي (ت 325 هـ)[1] صرّح السيرافي باسمه في شرحه لكتاب سيبويه، وقال: قرأته على بن أبي الأزهر عن بندار في معاني شعر بُنْدار[2]. وروى عنه في أخبار النحويين البصريين[3].

3- ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري (ت 316هـ)، ذكره أغلب من ترجم للسيرافي، وقال عنه السيرافي: أخذت عنه أغلب النحو، وقرأت عليه كتاب سيبويه[4]. وذكره في شرحه لكتاب سيبويه قال: هذا الذي في أصل كتابي الذي قرأت منه على ابن السراج[5].

4- مبرمان، محمد بن علي[6]، صرّح السيرافي باسمه حين ذكر ابن السراج، وقال عنه أيضاً: أخذت عنه أكثر النحو، وقرأت عليه كتاب سيبويه[7].

5- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي (ت 321هـ)[8] قرأ عليه السيرافي اللغة، وقرأ هو عليه النحو[9] ونص عليه السيرافي صراحة في شرحه

---

(1) ترجمته: بغية الوعاة 1/ 242، تاريخ الأدب العربي 3/ 138.

(2) شرح السيرافي 5/ 322.

(3) ينظر: أخبار النحويين ص: 68، 73، 77، 78، 79.

(4) أخبار النحويين ص81، معجم الأدباء 8/ 146، نزهة الألباء ص308.

(5) ينظر: شرح السيرافي 5/ 154.

(6) ترجمته: بغية الوعاة 1/ 175-176.

(7) أخبار النحويين ص81، معجم الأدباء 8/ 146، نزهة الألباء ص308.

(8) ترجمته: نزهة الألباء ص256-259.

(9) ينظر: تاريخ بغداد 7/ 342، معجم الأدباء 8/ 146، بغية الوعاة 1/ 507.

لكتاب سيبويه قال: قرأت كتاب الشجر والكلأ لأبي زيد على أبـي بكـر بـن دريد رحمه الله[1].

6- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بـن العبـاس (ت 324هـ)[2] قـرأ عليـه السيرافي القرآن، وقرأ هو عليه النحو[3].

7- عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري، قال الخطيـب: أنـه أحـد مـن حـدّث عنهم السيرافي ببغداد[4].

8- ابن حربويه، أبو عبيد، علي بن الحسين بن حرب بـن عيسـى (ت 319 هـ) قال الخطيب: حدّث عنه السيرافي ببغداد[5].

9- القاضي أبو محمد بن معروف، خلفه السيرافي في القضاء بالجانب الشرقي من بغداد ثم بالجانبين ثم بالجانب الشرقي، وكان أستاذه في النحو[6].

هؤلاء هم أساتذة السيرافي الذين كان منهم ابن دريد، الذي كان مقدماً في حفظ اللغة والأنساب وأشعار العرب، وإليه انتهى علم لغـة البصـريين[7] وابـن

---

(1) ينظر: شرح السيرافي 5/ 55.

(2) ترجمته: الفهرست ص31.

(3) ينظر: تاريخ بغداد 7/ 342، معجم الأدباء 8/ 146، بغية الوعاة 1/ 507.

(4) تاريخ بغداد 7/ 241، والأنساب 321، لسان الميزان 2/ 218.

(5) تاريخ بغداد 7/ 241، والأنساب 321.

(6) الفهرست ص62.

(7) مراتب النحويين ص135-136.

مجاهد إمام القراء في بغداد منذ سنة 291هـ وأول من حدد القراءات السبع المتواترة[1]، وابن السراج الذي أخذ النحو عن المبرد، وإليه انتهت رئاسته بعده[2]، ومبرمان الذي كان قيماً بالنحو، وأخذ عن المبرد، وأكثر بعده عن الزجاج[3] وابن أبي الأزهر الذي حدّث عن المبرد، وكان منتمليه[4].

وكان إلى جانب هؤلاء الأساتذة العظام الذين أخذ عنهم العربية والنحو والقرآن شيخ آخر أخذ عنه علم الكلام ومذهب الاعتزال وهو محمد بن عمر الصيمريّ المتكلم الذي طبعه بطابعه في الكلام والاعتزال.

ولعل متابعة ما وصل إلينا من آثار السيرافي الباقية وهما كتابا: "أخبار النحويين البصريين" و"شرح كتاب سيبويه" تدلنا على مدى استفادته من كل منهم، ففي "أخبار النحويين البصريين" الذي ذكر فيه: "مشاهير النحويين، وطرف من أخبارهم، وذكر أخذ بعضهم عن بعض، والسابق منهم إلى علم النحو"[5] تتضح مدى استفادة السيرافي من ابن دريد، وابن مجاهد، وابن أبي الأزهر، وابن السراج وغيرهم ممن لقيهم أو سمع عنهم، فابن دريد أخبره[6] وحدّثه[7] وابن

---

(1) تاريخ الأدب العربي 4/ 3.

(2) نزهة الألباء ص249.

(3) بغية الوعاة 1/ 175.

(4) طبقات النحويين ص116، بغية الوعاة 1/ 242.

(5) أخبار النحويين البصريين ص10.

(6) أخبار النحويين البصريين ص42، 72.

(7) المصدر السابق ص44، 68، 70.

مجاهد حدّثه[1] وسمع منه[2] وابن السراج أخبره[3] وحدّثه[4] وأنشده[5] وابن أبي الأزهر حدثه[6] وأنشده[7].

أما في شرحه لكتاب سيبويه، والذي اعتمدناه ميداناً للدراسة في هذا البحث، فكانت الإفادة فيه متنوعة، وهذا ما سنلحظه في الفصول القادمة.

وعلى الرغم من إفادة السيرافي من أساتذته، وهذا ما نص عليه صراحة، لا بد لنا من الإشارة إلى جهده الذاتي وسعيه لبناء شخصيته العلمية بناء متميزاً وبشكل يثير حسد معاصريه ويحظى بإعجاب وتقدير كبيرين، من لدن أساتذته، فابن دريد أستاذه في اللغة لا يجد مانعاً من أن يقرأ على أبي سعيد النحو، وكذلك ابن مجاهد، أما ابن السراج ومبرمان اللذان أخذ عنهما أكثر النحو، فيقرأ عليه أحدهما القرآن ويدرس الآخر عليه الحساب، وهذا يدلنا على مقدار الثقة التي حظي بها السيرافي والمنزلة العلمية التي احتلها في وقت مبكر وبشكل سمح له أن يكون تلميذاً ومقرئاً لأساتذته في آن واحد، ثم انصرافه إلى أهل السماع، وهذا ما قاله لأبي علي الفارسي حين عاتبه على انقطاعه عن ابن السراج: "يجب على الإنسان أن يقدم ما هو أهَمُّ. وهو علم الوقت من اللغة والشعر والسماع

---

(1) المصدر السابق ص28، 40، 52.

(2) المصدر السابق ص77.

(3) المصدر السابق ص27، 53، 60، 77، 80.

(4) المصدر السابق ص43، 51، 56، 67، 69.

(5) المصدر السابق ص72، 73.

(6) المصدر السابق، ص68، 73.

(7) المصدر السابق ص77.

من الشيوخ[1] هكذا لازم ابن دريد ومن جرى مجراه من أهل السماع يسمع ويتابع ويجدّ ويجتهد بشكل يثير حفيظة معاصريه[2].

6- ثقافته:

ذكرت كتب التراجم أن السيرافي كان يدرس ببغداد، القرآن والقراءات وعلوم القرآن والنحو واللغة والفقه والفرائض والكلام والشعر والعروض والقوافي والحساب وعلوماً سوى هذه[3]، وأنه كان أروى للحديث، وأقضى في الأحكام وأفقه في الفتوى، كتب إليه ملوك عدة كتباً مصدرة بتعظيمه، تسأله فيها عن مسائل في الفقه والعربية واللغة[4].

لقد أخذ أبو سعيد نصيبه من هذه العلوم كلها، ومهر فيها حتى أصبح من مشاهير أئمتها وأصحاب الرأي فيها، وهذا ما سنلحظه في آثاره التي نسبتها إليه كتب التراجم.

أما النحو فقد كان فيه رأساً[5] وكان أعلم الناس بنحو البصريين[6] وعدّ في طبقة أبي علي الفارسي والرماني، وتفوّق عليهما وعلى معاصريه بشرحه

---

(1) تاريخ بغداد 7/ 341، معجم الأدباء 8/ 146.

(2) ينظر: ص29 من هذا البحث.

(3) تاريخ بغداد 7/ 341، معجم الأدباء 8/ 150، إنباه الرواة 1/ 313، بغية الوعاة 1/ 507.

(4) معجم الأدباء 8/ 178-179. بغية الوعاة 1/ 508.

(5) شذرات الذهب 3/ 65.

(6) تاريخ بغداد 7/ 341، وفيات الأعيان 2/ 78، إنباه الرواة 1/ 313، روضات الجنات 3/ 72.

لكتاب سيبويه، الذي أثار حسدهم وخاصة الفارسي وأصحابه، وكانوا يفضلون عليه الرماني.

قال أبو حيان التوحيدي: رأيت أصحاب أبي علي الفارسي يكثرون الطلب لكتاب شرح سيبويه ويجتهدون في تحصيله. فقلت لهم: أنكم لا تزالون تقعون فيه وتزرون عل مؤلفه، فما لكم وله؟ قالوا: نريد أن نردّ عليه، ونعرّفه خطأه فيه.

قال أبو حيّان: فحصلوه واستفادوا منه، ولم يرد عليه أحد منهم[1]، وما حكاية الأندلسي التي ذكرها ياقوت إلاّ شهادة رجل اغترب عن أهله ووطنه طلباً للعلم بعد أن وجد ضالته في شخصية السيرافي العلمية.

قال ياقوت: قال لنا الأندلسي: فارقت بلدي في أقصى المغرب طلباً للعلم، وابتغاء مشاهدة العلماء، فكنت إلى أن دخلت بغداد وتلقيت أبا سعيد وقرأت عليه كتاب سيبويه نادماً سادماً في اغترابي عن أهلي ووطني، من غير جدوى في علم أو حظ من الدنيا، فلما سَعِدتُ برؤية هذا، علمت أن سعيي قرن بسعدي، وغربتي اتصلت ببغيتي، وأن عنائي لم يذهب هدراً، وإن رجائي لم ينقطع يأساً[2].

وبقدر ما تدلنا هذه الشهادة على قدرة السيرافي العلمية وتفهمه لكتاب سيبويه تفهماً كانت خلاصته "شرحه لكتاب سيبويه" فإنها تعكس لنا طريقته في التدريس وتزوده بمعارف متنوعة كان يقدّمها لطلابه. وما كتابه "الإقناع في النحو" والذي لم يتمه، إلا إدراكاً منه لحاجة المتعلم إلى الاستفادة من خلال العبارة

---

(1) معجم الأدباء 8/ 147، وينظر: الإمتاع والمؤانسة 1/ 131.

(2) معجم الأدباء 8/ 151.

الواضحة، وكثرة الاستشهاد، حتى قال فيه ولده يوسف الذي أتمه بعد وفاة أبيه: "وضع أبي النحو في المزابل بالإقناع، يريد أنه سهّله حتى لا يحتاج إلى مفسّر"[1].

ومن خلال متابعة السيرافي في جهوده العلمي الضخم الذي ضمّه شرحه لكتاب سيبويه نلحظ ثقافته اللغوية وقدرته على معرفة معاني المفردات وتفسير الأبنية الغربية وضبطها وتوضيح الأسماء منها والصفات، وبيان مفردات جموعها، واستشهاده للمعاني التي يريد توضيحها، ثم ذكره الأمثال، والحديث عن أصلها وكيفية روايتها، يقول: "فإن قال قائل ما السبب الذي سوّغ الحذف في الأمثال؟ قيل له: أصل الأمثال أن يتكلم الإنسان بحضرة قوم وفي كلامه من الألفاظ ما يستطرفه بعضهم فيعيد اللفظ المستطرف فربما أعاد جملة الكلام وربما كان على سبب لا يعيده ولا يذكره ولا يتم إلا بذلك السبب ويقع فيه ضمير ليس في الكلام ما يعود إليه لأن المتمثل استطرفه وتمثّله فلا حاجة به إلى ذكر ما حذف من الكلام لأن المتبقي هو المثل فمن ذلك قول العرب "كلاهما وتمراً" أو "كليهما وتمراً" وذلك في كلامهم أكثر من أن يحصى..."[2].

كما حفل "شرح كتاب سيبويه" بنقول عن الخليل[3] وكتابه العين[4]، وثعلب الذي استفاد منه كثيراً مما وجده بخطه في تفسير

---

(1) المصدر السابق 8/ 149، وبغية الوعاة 1/ 508.

(2) ينظر: شرح السيرافي 2/ 244.

(3) السابق 6/ 102، 151، 289 و5/ 35، 602، 606.

(4) السابق 6/ 445.

الأبنيـــة[1]، والأصـــمعي[2]، والفـــرّاء[3]، وأبـــي عمـــر الجرمـــي[4]، وأبـــي زيد[5]، وكتابه "الشجر والكلأ"[6]. وغيرهم من أعلام النحـو واللغـة أمثـال: أبـي عمرو بن العلاء[7] وعيسى بـن عمـر[8]، ويـونس بـن حبيـب[9]، وأبـي الحسـن الأخفش[10]، وأبي الحسن اللحياني ونـوادره المشـهورة[11] وأبـي حـاتم وكتابـه "تفسـير أبنيـة كتـاب سـيبويه"[12] وأبـي العبـاس المـبرد[13] وأبـي عثمـان المازني[14]، والرؤاسي[15]، وأبي إسحاق الزجاج[16]، هـذا فضـلاً عـن أسـاتذته

(1) السابق 6/ 3، 47، 49، 439 و5/ 35، 602، 606.

(2) السابق 5/ 55 و6/ 438، 620.

(3) السابق 5/ 38 و6/ 613، 620.

(4) السابق 5/ 55 و6/ 34، 47 و4/ 287.

(5) ينظر: شرح السيرافي 4/ 466 و5/ 55، 6/ 620.

(6) السابق 5/ 55.

(7) شرح السيرافي 4/ 234، 252، 6/ 641، 5/ 7.

(8) السابق 4/ 234.

(9) السابق 4/ 234، 252.

(10) السابق 5/ 201، 6/ 191، 243، 438، 461.

(11) السابق 4/ 243.

(12) السابق 5/ 610، 316.

(13) السابق 5/ 271، 6/ 47، 48، 438، 4/ 251.

(14) السابق 6/ 306، 438.

(15) السابق 6/ 344.

(16) السابق 5/ 224، 6/ 431، 439.

كابن السراج[1] وابن دريد[2] وابن مجاهد[3] والمبرمان[4] والسماع منهم والنقل عنهم، ثم اجتهاده الذاتي الذي أعانه كثيراً في ضبط أبنية الكلمات وتفسير معاني المفردات.

أما ثقافته القرآنية، فإن كتب التراجم تذكر أن السيرافي قرأ القرآن على أبي بكر بن مجاهد، وهو أول من اقتصر على قراءات السبعة، وله كتاب في القراءات السبع[5]. وبهذا فإننا نلحظ الفائدة التي جناها السيرافي من أستاذه مضافاً إليها جهده وتحصيله في شرح كتاب سيبويه.

وقال أبو حيّان: أبو سعيد بعيد القرين، لأنه كان يقرأ عليه القرآن والفقه والشروط والفرائض والنحو واللغة والعروض والقوافي والحساب والهندسة والحديث والأخبار وهو في كل هذا أمّا في الغاية وأمّا في الوسط[6].

وفي ثقافته الفقهية أشارت كتب التراجم إلى أن السيرافي كان يقيم على مذهب أبي حنيفة، وأفتى في جامع الرصافة خمسين سنة، فما وجد له خطأ، ولا عثر له على زلّة، وخلف القاضي أبا محمد بن معروف بالقضاء، وكان أفقه في

---

(1) السابق 5/ 42، 608.

(2) السابق 6/ 2، 6، 40، 439، 442.

(3) السابق 5/ 27، 6/ 640، 641، 642.

(4) السابق 4/ 166، 217، 6/ 443، 488، 491، 553، 557، 587.

(5) ينظر: الفهرست ص31.

(6) الإمتاع والمؤانسة 1/ 133.

الفتوى[1] وهذا ما انعكس في شرحه لكتاب سيبويه، إذ مزج بين درايته بمسائل الفقه وأحكامه لمسائل النحو إذ خلط دراسة التركيب القرآني نحوياً بدراسته دلالياً، ثم ليأخذ (التأويل) بعد ذلك دوره في خلق التوازن والانسجام بين الرأي النحوي، والرأي الفقهي[2].

أما ثقافته في الكلام والمنطق، فقد نقل الخطيب البغدادي عن محمد ابن أبي الفوارس، أنه ذكر عن أبي سعيد الاعتزال، وهذا ما نرجحه وذلك لأنه التقى بمحمد بن عمر المتكلم الزاهد، والذي عدّه ابن المرتضى في الطبقة التاسعة من طبقات المعتزلة، ثم الكرخي الفقيه الذي كان يفضله وعقد له حلقة يقرئ فيها، وكان الكرخي: رأساً في الاعتزال.

وتتضح ثقافة السيرافي في علم الكلام والمنطق من خلال وجود بعض المبادئ الكلامية في شرحه للكتاب وإسرافه في التعليلات النحوية التي تدور حول حكمة اللغة في تركيباتها اللغوية وعلاقة مفرداتها وعلامات الإعراب والبناء وذلك لأن المعتزلة من بين الفرق الكلامية التي: ترى أن العلة وصف ذاتي لا يتوقف على جعل جاعل، فهي مؤثرة بذاتها ويعبر عنها تارة بالمؤثر وطوراً بالموجب[3]. يضاف إلى ذلك رفضه للمنطق الارسطاطاليسي شأنه شأن

(1) ينظر: الفهرست ص62، معجم الأدباء 8/ 148، إنباه الرواة 1/ 314، بغية الوعاة 1/ 507.

(2) ينظر: شرح السيرافي 4/ 171-172 'هذا باب أو'.

(3) ينظر: مناهج البحث عند مفكري الإسلام ص89.

المتكلمين والفقهاء المتقدمين، ولعل في مناقشة السيرافي لمتّى بن يونس ما يدلنا على أسباب مهاجمته للأفكار الراسخة في أذهان أصحاب المنطق.

ومن خلال شرح كتاب سيبويه تتضح لنا ثقافته الشعرية التي تجلّت في إطّلاعه على دواوين الشعراء ومعرفته للكثير منهم، وهذا ما أعانه على ضبط الأبيات التي استشهد بها سيبويه أو التي أضافها ومن ثم تحقيقها والتعريف بصاحبها.

كما أن سعة ثقافته الشعرية أعانته على الاستشهاد بالشعر والتمثل به في مواقفه ومجالسه العلمية، وقال أبو حيان: "ما رأيت أحداً كان أحفظ لجوامع الزهد نظماً ونثراً، وما ورد في الشيب والشباب، من شيخنا أبي سعيد"[1].

ولم تقف ثقافة السيرافي عند هذا، فقد كان عالماً بالأنساب، فهو فضلاً عن أنه ألف كتابه "جزيرة العرب" الذي عني فيه بنسب سكان الجزيرة وقبائلها يطالعنا في شرحه لكتاب سيبويه بهذه الثقافة الواسعة في هذا الجانب، إذ قلّما يمر اسم علم أو قبيلة إلاّ عرّف به أو صحّح ضبطه، أو حدّد أسماء المشتركين به، مستفيداً في ذلك من أستاذه ابن دريد وكتابه "الاشتقاق" و"مختلف القبائل ومؤتلفها" لابن حبيب، وأبي محمد السكّري الذي قرأ عليه كتاب "أسماء جبال تهامة" لعرام بن الأصبغ السلمي عن علي بن عبد العزيز عن أبي إسحاق العباس الذي قال عنه السيرافي: كان أمير مكة، عالماً بأنساب العرب[2]. وقد يعرّف السيرافي بالقبيلة أو

---

(1) معجم الأدباء 8/ 172.

(2) ينظر: شرح السيرافي 4/ 468.

العلم من غير أن يشير إلى المصدر، وهذا ما يرجح وجود مصادر خاصة به كانت له عوناً في هذا الجانب.

مثال ذلك، قال أبو سعيد: العبلات من بني عبد شمس وهم أمية الأصغر، وعبد أمية، ونوفل وأمهم عبلة بنت عبيد من بني تميم من البراجم[1].

إن ما بلغه السيرافي من سعة في العلم وثقافة في ضروب المعرفة جعلت تلميذه أبا حيان التوحيدي يقدم له حين ينقل منه بمثل قوله:

قال شيخنا أبو سعيد السيرافي[2]، أو: سألت أبا سعيد الإمام[3]، أو هذا كان مذهب أمامنا أبي سعيد[4]: أو هذا شيخنا أبو سعيد السيرافي سيد العلماء[5].

7- تلاميذه:

1- أبو حيّان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس: توفي في حدود سنة ثمانين وثلثمائة، سمع الحديث من أبي سعيد السيرافي، وكان متفنناً في جميع العلوم

---

(1) المصدر السابق 4/ 465.

(2) الإمتاع والمؤانسة 3/ 83، 129.

(3) السابق 1/ 25.

(4) الإمتاع والمؤانسة 1/ 221.

(5) معجم الأدباء 15/ 22.

من النحو واللغة والشعر والأدب والفقه والكلام[1]، وكـان يبـالغ في تعظـيم السيرافي والثناء عليه[2].

2- علي بن المستنير، ابن بنت قطرب: ذكره أبو حيّـان وقـال: كـان يختلـف إلى مجلس أبي سعيد، وكان أبو سعيد يعرف له تقدمه علـى كـثير مـن أصـحابه، وقرأ يوماً على أبي سعيد: ديوان المرقّش[3].

3- الحسين بن محمد بن جعفر الرافقي النحوي المعروف بالخالع: كان مـن كبـار النحاة، أخذ عن السّيرافي والفارسـي وغيرهمـا، وتـوفي سـنة ثمـان وثمـانين وثلثمائة[4]، ذكره ابن الأثير وقال: إنه أحد من روى عن السيرافي[5].

4- ابن النديم: صاحب كتاب "الفهرست" المليء بالنقول عن السيرافي والتي غالباً ما يصدرها بقوله: قال شيخنا أبو سعيد رحمه الله.

5- أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي: كان من أئمة اللغة والعربية وغيرهما من العلوم الأدبية، توفي بحلب سنة سبعين وثلثمائة[6].

قال ياقوت: قرأ على أبي سعيد السيرافي، وهو أحد مشاهير تلاميذه[7].

---

(1) ترجمته: معجم الأدباء 15/ 5، وما بعدها، بغية الوعاة 2/ 190، 191.

(2) لسان الميزان 2/ 218.

(3) ينظر: معجم الأدباء 8/ 177، 178.

(4) بغية الوعاة 1/ 538، وينظر: معجم الأدباء 10/ 155.

(5) ينظر: اللباب 1/ 586.

(6) ترجمته: نزهة الألباء ص230، بغية الوعاة 1/ 529-530.

(7) ينظر: معجم الأدباء 9/ 201.

6- الجوهريّ: أبو نصر إسماعيل بن حمّاد: صاحب الصحاح، كان من أعاجيب الزمان، ذكاء وفطنة وعلماً، دخل العراق فقرأ العربية على السيرافي وأبي علي الفارسي، وتوفي سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة، وقيل في حدود الأربعمائة[1].

7- أبو العباس بن ماهان: ذكره ياقوت نقلاً عن أبي حيّان، قال: أبو العباس بن ماهان، من أصحاب أبي سعيد، وممن لازمه سنين عدة، وعلق عنه على ما ذكره الشاشيّ، زهاء عشرة آلاف ورقة من شرحه لكتاب سيبويه وغيره، درساً ومذاكرة، وكانت له أيضاً بضاعة قوية في علم الهيئة، وبصر تام بمذهب الكوفيين، حتى ما كان يطاق[2].

8- الحسين بن مردويه الفارسي: ذكره ياقوت نقلاً عن أبي حيّان في محاضرات العلماء، وقال: إنّه أحد من شرح له السيرافي ترجمة المدخل إلى كتاب سيبويه[3].

9- أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي: قرأ على والده، وخلفه في جميع علومه، وتمّم كتباً كان شرع فيها، منها: الإقناع، وتوفي سنة خمس وثمانين وثلثمائة[4].

---

(1) ترجمته: نزهة الألباء 252-254، معجم الأدباء 6/ 151 وما بعدها، بغية الوعاة 1/ 446-447.

(2) معجم الأدباء 8/ 158.

(3) المصدر السابق 8/ 153.

(4) بغية الوعاة 2/ 355، وينظر: وفيات الأعيان 7/ 72، تاريخ أبي الفدا 2/ 137.

10- أبو محمد عبد الله بن حمود الزبيدي الأندلسي: قال عنه الصفدي: كان من فرسان النحو واللغة والشعر، لازم السيرافي والفارسي والقالي[1]، ونقل عنه ياقوت قوله: تلقيت أبا سعيد، وقرأت عليه كتاب سيبويه[2].

11- أبو العلاء، صاعد بن الحسن بن عيسى الربعي البغدادي: كان مقدماً في علم اللغة ومعرفة العويص، صحب السيرافي والفارسي والخطابي، وروى عنهم، وتوفي سنة سبع عشرة وأربعمائة[3].

12- أبو علي المحسن بن إبراهيم بن هلال الصابيء: قرأ على أبي سعيد كتاب (ما يلحن فيه العامة) لأبي حاتم[4].

13- عبد السلام بن الحسين بن محمد، أبو أحمد البصري اللغوي: سكن بغداد وحدث بها عن محمد بن إسحاق وجماعة من البصريين، وكان صدوقاً عالماً ديناً قارئاً للقرآن، عارفاً بالقراءات، كان يتولى ببغداد النظر في دار الكتب وإليه حفظها والإشراف عليها.

قرأ على الفارسي والسيرافي، ومات سنة خمس وأربعمائة[5]، وإن ولادته كانت في سنة تسع وعشرين وثلثمائة[6]، وقيل مات سنة

(1) بغية الوعاة 2/ 41.

(2) معجم الأدباء 8/ 151.

(3) بغية الوعاة 2/ 7.

(4) معجم الأدباء 8/ 152.

(5) ينظر: تاريخ بغداد 11/ 58، نزهة الألباء 338، إنباه الرواة 2/ 175.

(6) نزهة الألباء ص338.

تسع وعشرين وثلثمائة[1].

14- علي بن عبيد الله بن عبد الغفار، أبو الحسن السمسمي، اللغوي النحـوي: كان جيد المعرفة بفنون علم العربية، صحيح الخط غاية في إتقان الضبط، قـرأ على أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي، وكان ثقة في روايته.

قال أبو بكر الخطيب: أخذت عنه وكـان صـدوقاً، وتـوفي سـنة خمـس عشـرة وأربعمائة[2].

15- علي بن عيسى بن الفرج بن صالح، أبو الحسن الربعي النحوي: كان إماماً في النحو متقناً له، اشتغل ببغداد ودرس الأدب على أبي سعيد، ثم خـرج إلى شيراز فقرأ على أبي علي الفارسي عشرين سنة، ثـم رجـع إلى بغـداد وتـوفي سنة عشرين وأربعمائة[3].

قال الرضي: قال لي (شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى النحوي صاحب أبي علي الفارسي: بدأت بقراءة مختصر الجرمي على أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي رحمه الله في سنة أربع وأربعين وثلثمائة، ثم انتقلت إلى أبي علي[4].

---

(1) بغية الوعاة 2/ 95.

(2) معجم الأدباء 14/ 58، نزهة الألباء 339، بغية الوعاة 2/ 178.

(3) تـاريخ بغـداد 12/ 17، معجـم الأدبـاء 14/ 78، إنبـاه الـرواة 2/ 297، وفيـات الأعيان 3/ 336، البداية والنهاية 12/ 27.

(4) ينظر: حقائق التأويل في متشابه التنزيـل، للسـيد الشـريف الرضـي 5/ 87، 88، مطبعـة الغري- النجف 1936م.

16- محمد بن عيسى بن عثمان العطار النحوي:

قال السيوطي: أخذ عن السيرافي[1] ولم يزد، ولم أعثر له على ترجمة في معظم كتب الطبقات، من مصنفاته: شرح أمثلة كتاب سيبويه[2].

17- عبيد الله بن محمد بن جرو الأسدي، أبو القاسم النحوي العروضي المعتزلي، من أهل الموصل، قدم بغداد وقرأ على شيوخها، فأخذ علم الأدب عن أبي علي الفارسي، وأبي سعيد السيرافي وغيرهما، وكان ذكياً حاذقاً جيد الخط، صحيح الضبط، صنّف كتباً، ومات سنة سبع وثمانين وثلاثمائة، وكان يقول الشعر، وله من التصانيف كتاب، "الموضح في العروض" جوّد في تصنيفه، وفيه يقول: "قرأتُ على شيخنا أبي سعيد رحمه الله كتاب "الوقف والابتداء"، وله كتاب: "المفصح في القوافي" وكتاب "الأمد في علوم القرآن"[3].

18- أحمد بن أبي بكر بن بقية العَبْدي النحوي، أبو طالب أحد أئمة النحو المشهورين، كان فاضلاً ماهراً، قرأ النحو على أبي سعيد السّيرافي، وأبي

---

(1) ينظر: بغية الوعاة 1/ 206.

(2) هذا الكتاب لم يذكره أحد أو يشير إليه، إلا أني عثرت على مخطوطة بعنوان: "مختصر شرح أمثلة سيبويه" لأبي الفتح محمد عيسى بن عثمان العطار النحوي، تأليف أبي منصور الجواليقي، وهي مصورة عندي عن فيلم معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة، رقم (32) وقد أنجزت تحقيق المخطوط بالإشتراك مع د. هادي نهر، إلا أنه لم يَرَ النور بعد.

(3) ينظر: معجم الأدباء 12/ 63، بغية الوعاة 2/ 320.

الحسن الرّماني، وأبي على الفارسي، وشرح كتاب "الايضاح في النحو" لأبي علي الفارسي، وأحسن فيه، وتوفي في سنة ست وأربعمائة[1].

19- علي بن محمد عبد الرحيم بن دينار الكاتب أبو الحسين: بصري الأصل، واسطي المولد والمنشأ. كان شاعراً مجيداً شارك المتنبي في أكثر ممدوحيه كسيف الدولة بن حمدان، وابن العميد وغيرهما، وكان حسن الخط يقال إنه على طريقة ابن مقلة. مات سنة تسع وأربعمائه، وحمل الناس عنه الأدب فأكثروا بواسط وغيرها، وكان سهل الخلائق، جميل الطريقة.

أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وأبي علي الفارسي، ومولد ابن دينار سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة، ونقل عنه قوله: "قرأتُ على أبي الفرج على بن الحسين الأصفهاني جميع كتاب الأغاني"[2].

20- محمد بن محمد بن عباد، أبو عبد الله البغدادي المقرئ النحوي، كان مقدماً في علم القراءات، والنحو وعلوم العربية، وقد قرأ النحو على أبي سعيد، وصنّف كتاباً في "الوقف والابتداء" وتوفي سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة[3].

21- علي بن عبيد الله، ابن الدقاق أبو القاسم الدُّقيقي، أخذ عن السيرافي، والفارسي، والرّماني، ولد سنة خمس وأربعين وثلاثمائة، ونقل السيوطي كلام بعض العلماء فيه: "كان مباركاً في التعّليم، تخرج عليه خلق كثير لحسن

---

(1) ينظر: معجم الأدباء 2/ 136، بغية الوعاة 1/ 129، نزهة الأنباء 230، وفيات الأعيان 1/ 41.

(2) ينظر: معجم الأدباء 14/ 245-247، والوافي بالوفيات 22/ 63.

(3) ينظر: الفهرست 62-63.

خُلُقه، وسجاحة سيرته، ومن مصنفاته: وشرح الجُرمي وكتاب العروض وتوفي سنة خمس عشرة وأربعمائة[1].

هؤلاء هم تلاميذ السيرافي الذين أفادوا من علمه ودرايته بعد أن تصدر "لإقراء القراءات والنحو واللغة والفقه والفرائض والحساب والكلام والشعر والعروض والقوافي"[2].

وحفظت لنا كتب التراجم أسماء بعض الكتب التي كان السيرافي يقوم بتدريسها وهي: كتاب سيبويه[3]، والكامل للمبرد[4]، وما يلحن فيه العامة لأبي حاتم[5] وإصلاح المنطق لابن السكيت[6] وشرح الفصيح لابن درستويه[7] ومختصر الجرمي[8] وديوان المرقّش[9] والمدخل إلى كتاب سيبويه للسيرافي نفسه[10]، هذا فضلاً عما كان يدخل في ثنايا هذه القراءة من شرح للغريب، وإيراد للشواهد والأمثلة، وتفسير لقواعد النحو.

---

(1) ينظر: معجم الأدباء 14/ 56، بغية الوعاة 2/ 343، كشف الظنون 1/ 212.

(2) مرآة الجنان 2/ 390، وينظر: الإمتاع والمؤانسة 1/ 133.

(3) معجم الأدباء 8/ 151.

(4) السابق 8/ 154.

(5) معجم الأدباء 8/ 152.

(6) دائرة معارف، القرن العشرين مح 5/ 348.

(7) معجم الأدباء 8/ 173.

(8) حقائق التأويل في متشابه التنزيل 5/ 87.

(9) معجم الأدباء 8/ 177.

(10) المصدر السابق 8/ 153، وينظر ص66. من هذا الفصل ففيها تعريف بالكتاب.

8- وفاته:

إذا كانت كتب التراجم قد اختلفت في تحديد تاريخ ولادة السيرافي، شأنه في ذلك شأن الكثير من الأعلام، فقد اتفق معظمها على تحديد سنة وفاته ويومها، وذلك أنه توفي في يوم الاثنين ثاني رجب، سنة ثمان وستين وثلثمائة في خلافة الطائع ودفن في مقابر الخيزران[1].

وذهب الخطيب البغدادي إلى أكثر من ذلك دقة، قال: حدثني الأزهري، قال: "توفي أبو سعيد السيرافي بين صلاتي الظهر والعصر في يوم الاثنين الثاني من رجب سنة ثمان وستين وثلثمائة ودفن في مقبرة الخيزران بعد صلاة العصر من هذا اليوم"[2].

وهذا ما يجعل التاريخ الذي ذكره ابن حجر العسقلاني مؤرخاً لوفاة السيرافي بقوله: "مات السيرافي سنة سبع وستين وثلثمائة" لا أهمية له[3].

وقد وهم الدكتور فاضل صالح السامرائي إذ قال: وقد رثاه الشريف الرضي بقصيدة منها:

لم ينسنا كافي الكفاة مصابه ... حتى دهانا فيك خَطْبٌ مُضْلِعُ

قَرْحٌ على قَرْحٍ تقارَبَ عَهْدُه ... إن القروح على القروح لأَوْجَعُ

---

(1) الفهرست ص62، معجم الأدباء 8/ 146، وفيات الأعيان 2/ 79، الأنساب 322، إنباه الرواة 1/ 314، مرآة الجنان 2/ 390، النجوم الزاهرة 4/ 133، شذرات الذهب 3/ 65، تاريخ أبي الفدا 2/ 126، روضات الجنات 3/ 72، بغية الوعاة 1/ 508.

(2) تاريخ بغداد 7/ 341.

(3) لسان الميزان 2/ 218.

وتلاحُقُ الفُضلاء أعْدَلُ شاهد   أن الحِمامَ بكل عِلْقٍ مُولَعُ[1]

وهذه الأبيات الثلاثة ليست في رثاء أبي سعيد السيرافي وإنما في رثاء ابنه يوسف، ذكرها الثعالبي وقال: إنها من قصيدة للشريف أبي الحسن الرضي رثى بها أبا محمد بن أبي سعيد السيرافي[2].

يضاف إلى ذلك أن أبا سعيد توفي كما أشرنا في سنة ثمان وستين وثلثمائة، وكانت ولادة الشريف الرضي ببغداد سنة تسع وخمسين وثلثمائة[3].

9- آثاره:

ترك لنا السيرافي مجموعة من المؤلفات العلمية الجليلة، التي تصور شخصية مؤلفها وسعة ثقافته وتنوعها، إلا أن يد الزمان لم تحفظ لنا من هذه الثروة العلمية إلاّ كتابين هما "شرح كتاب سيبويه" وأخبار النحويين البصريين" نبتدئ بذكرهما، مشيرين إلى مؤلفاته الأخرى التي ذكرتها كتب التراجم.

1- كتاب شرح كتاب سيبويه:

وهو من أجلّ شروح الكتاب إن لم يكن أفضلها، بشهادة معاصريه ومن تلاهم من النحويين، وقد عقدنا هذا البحث لدراسة منهج السِّيرافي في هذا الأثر العلمي الجليل وبيان قيمته النحوية وأثره، وهذا ما سيطالعنا في الفصول اللاحقة.

---

(1) ابن جني النحوي ص105.

(2) يتيمة الدهر 3/ 149.

(3) المصدر السابق 3/ 136.

نسخ الشرح:

توجد نسخ متعددة من شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه وفي أماكن متفرقة في مكتبات المخطوطات، وهذه النسخ ليست كلها كاملة إنما فقدت أجزاء من بعضها، وسأتعرض هنا إلى ما هو موجود منها ذاكراً أماكن وجودها.

1- دار الكتب المصرية/ القاهرة:

توجد في هذه الدار ثلاث نسخ، هي:

أ- نسخة برقم (137 نحو)، وأصل هذه النسخة ستة مجلدات، فقد السادس منها قبل فترة، وينتهي المجلد الخامس منها بأول "باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد"[1]، وهي بخط موفق الدين بن عبد اللطيف البغدادي، فرغ من كتابتها سنة 579هـ وقد كتب في صدرها: "هذه النسخة بخط شيخنا موفق الدين رحمه الله تعالى، كتبها ببغداد في ستة مجلدات، وأتحفني بها، وكتب محمد بن إسماعيل بن عبد الجبار بن أبي الحجاج نفعه الله بالعلم والعمل الصالح بمحمد وآله".

ويبدأ المجلد الأول من هذه النسخة بباب: "هذا باب علم ما الكلم من العربية، وينتهي بباب: "هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك"[2] ويتألف من 492 صفحة.

ويبدأ المجلد الثاني بأول باب: "هذا باب الأمر والنهي" ويتألف من 224 ورقة،

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 329ط بولاق و4/ 276ت هارون.

(2) ينظر: المصدر السابق 1/ 64ط بولاق و1/ 127ت هارون.

كتب في آخرها: آخر المجلد الثاني من شرح كتاب سيبويه للسيرافي ويتلوه في الثالث "وهذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء"[1] وتحتها: لثلاث بقين من جمادي الأولى من سنة 579".

وينتهي المجلد الثالث بآخر باب: "هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمنٍّ أو عرض"[2] ويتألف من 252 ورقة كتب في آخرها: آخر الثالث والحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير المرسلين محمد وآله الطاهرين"، ويتلوه في الرابع: "هذا باب الحرف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأنّ فيها معنى الأمر والنهي".

وينتهي المجلد الرابع بباب: "هذا باب اختلاف العرب في تحريك الحرف الأخير لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول"[3] ويتألف من 249 ورقة كتب في آخرها: يتلوه في الخامس "هذا باب المقصور والممدود، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيد المرسلين".

وينتهي المجلد الخامس بنهاية: "هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة"[4] ويتألف من 240 ورقة.

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 1/ 279ط بولاق و2/ 129ت هارون وفيه: "هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما يبني على الابتداء".

(2) ينظر: كتاب سيبويه 1/ 449ط بولاق و3/ 93ت هارون.

(3) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 159ط بولاق و3/ 531ت هارون وفيهما: "هذا باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول".

(4) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 315ط بولاق، و4/ 245ت هارون.

ب- نسخة برقم (136 نحو)، وهي من ثلاثة أجزاء مخطوطة بخطوط مختلفة ومكتوب في آخر الجزء الثاني أنه تمت كتابته في ضحى يوم الجمعة السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة 1145هـ، وقد كتب في الصفحة الأولى من الجزء الأول:

"الجزء الأول من شرح سيبويه تأليف الشيخ الإمام الأوحد المفاضل محمد بن أحمد السيرافي رحمه الله تعالى آمين" بخط آخر: "قوله محمد بن أحمد هو أنه الحسن بن عبد الله السيرافي، كما هو مذكور في النسخة الآتية التي بخط العلامة عبد اللطيف البغدادي وبغية الوعاة لجلال السيوطي كتبه أحمد المهي". وقد طبع عليها خاتم وقف نصه: "وقف يوسف كاه بن سليمان شاه 1210".

ويبدأ الجزء الأول من هذه النسخة بأول الكتاب وينتهي بـ "باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ أو بسدّ مسدّه"[1] وهو في 1720 صفحة. وينتهي الجزء الثاني بباب "اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول من غير أهل الحجاز"[2] وهو في 1034 صفحة.

ويبدأ الجزء الثالث بباب "المقصور والممدود" ولا ينتهي حيث ينتهي كتاب سيبويه بباب "ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطّرِد" وإنما يضيف إليه السيرافي بابين آخرين هما: "هذا باب أفردته بعد الفراغ من إدغام كتاب

(1) ينظر: كتاب سيبويه 1/ 278ط بولاق و2/ 128ت هارون.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 159ط بولاق و3/ 532ت هارون، والمجلد الرابع من شرح السيرافي نسخة رقم 137 نحو، إذ ينتهي هذا المجلد حيث ينتهي الجزء الثاني.

سيبويه وتفسيره لذكر ما ذكره الكوفيون من الإدغام" وهذا باب في إدغام القراء".

وفي آخر صفحة من الجزء الثالث كتب: "تم الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ويقع هذا الجزء في 906 صفحة.

وليس في هذه النسخة ما يدل على تاريخ نسخها سوى ما جاء في نهاية الجزء الثاني من أنه كان الفراغ منه ضحى يوم الجمعة سابع عشر ربيع الأول سنة 1145هـ"[1] دون الإشارة إلى ناسخها أو إلى الأصل الذي نقلت عنه.

وأشار إلى هذه النسخة الدكتور مازن المبارك وقال: إنها في دار الكتب المصرية تحت الرقم (361/ نحو)[2] والصحيح أنها تحت رقم (136 نحو) كما ذكرت.

ج- نسخة برقم (528 نحو تيمور)، وهذه النسخة هي التي اعتمدتها في هذه الدراسة وأصلها ستة أجزاء، قوبل كل جزء منها على مجلدات المخطوطة رقم (137 نحو) الموجودة في دار الكتب، قام بنسخها محمود حمدي.

يبدأ الجزء الأول حيث يبدأ الكتاب وينتهي بقول الناسخ: "انتهى الجزء الأول من شرح كتاب سيبويه للسيرافي ويتلوه الجزء الثاني إن شاء الله تعالى

---

(1) شرح السيرافي 136 نحو ص1304.

(2) الرماني النحوي ص137.

مبدوء أوله بقوله: "هذا باب الأمر والنهي"[1] والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

قد صار نسخ هذا الجزء بقلم الفقير محمود حمدي على ذمة حضرة الفاضل أحمد بيك تيمور، وكان الفراغ من نسخه موافق يوم السبت ثالث عشر من شهر محرم الحرام افتتاح سنة 1335 خمس وثلاثين وثلثمائة وألف هجرية والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه سلم تسليماً كثيراً.

قوبل هذا الجزء على النسخة الموجودة بدار الكتب السلطانية في 28 صفر سنة 1335، ويقع هذا الجزء في 317 صفحة.

وينتهي الجزء الثاني بباب: "ما يقع موقع الاسم المبتدأ أو يسدّ مسدّه"[2]. ويقع هذا الجزء في 608 صفحة وقد كتب في آخر صفحة 607: "قد تمت مقابلة هذا الجزء على النسختين الموجودتين بدار الكتب السلطانية في 29 رجب سنة 1335"، وفيها أيضاً: "انتهى المجلد الثاني من شرح كتاب سيبويه ويتلوه في الثالث" هذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء[3] "والحمد لله العلي ذي الجلال والإكرام وصلى الله على سيدنا محمد البدر التمام وآله وصحبه الكرام وسلم تسليماً كثيراً.

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 1/ 69ط بولاق و1/ 137ت هارون.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 1/ 278ط بولاق و2/ 128ت هارون.

(3) في كتاب سيبويه: 1/ 279ط بولاق، 2/ 129ت هارون وفيه (ما يبنى).

وفي ص 608: "قد صار نسخ هذا الجـزء بقلـم العبـد الفقـير إلى الله تعـالى الغني القدير محمود حمدي على ذمة صاحب السعادة المفضال أحمـد بيـك تيمـور بلّغه الله مناه وأناله في الدارين كل ما يتمناه وكان الفراغ منه موافقاً يوم الأربعاء ثالث عشر جمادي الأولى من سنة 1335 خمس وثلاثين وثلثمائة وألف من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين".

وينتهي الجزء الثالث بـ"باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تمن أو عرض"[1] ويقع في 655 صفحة. كتب في آخره: "قـد انتهى بحمد الله وحسن عونه الجزء الثالث من شرح كتـاب سـيبويه تـأليف أبـي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي رحمة الله تعالى عليه ويتلوه الجزء الرابـع أولـه: "هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأنّ فيها معنى الأمـر والنهـي"[2] وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم".

وفيها أيضاً: "قد صار نسخ هذا الجزء بقلم الفقير محمود حمدي من النسخة الموجودة بدار الكتب السلطانية الكائنة بشارع محمد علي بمصر المحمية علـى ذمـة صاحب السعادة المفضال أحمد بيك تيمور، وكان الفراغ منه موافقاً يوم الخمـيس ثالث شهر شعبان المعظم سنة 1334 أربع وثلاثين وثلثمائة بعد الألف والحمد لله رب العالمين صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

قد تم مقابلة هذا الجزء على النسخة الأم الموجودة بدار الكتـب السـلطانية

(1) في كتاب سيبويه 1/ 499ط بولاق و3/ 91ت هارون.

(2) ينظر كتاب سيبويه 1/ 452ط بولاق و3/ 100ت هارون.

في 25 شعبان سنة 1335 وعلى الصفحة الأولى من هذا الجزء ختم "وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور بمصر".

وينتهي الجزء الرابع بـ "باب اختلاف العرب في تحريك الحرف الأخير لأنه لا يستقيم أن يسكن هو والأول.."[1] ويقع في 685 صفحة.

وجاء في ص 684: "انتهى الجزء الرابع من شرح كتاب سيبويه للسيرافي" ويتلوه الجزء الخامس في أوله: "هذا باب المقصور والممدود"[2] والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وفيها: "قد تمّ مقابلة هذا الجزء على النسخة الموجودة بدار الكتب السلطانية في 16 ربيع الأول سنة 1336هـ".

وفي ص685: "قد صار نسخ هذا الجزء بقلم الفقير محمود حمدي من النسخة الموجودة بدار الكتب السلطانية الكائنة بشارع محمد علي بمصر المحروسة المحمية على ذمة صاحب السعادة المفضال أحمد بيك تيمور، وكان الفراغ من نسخه موافق يوم الخميس المبارك حادي عشر شهر صفر الخير من سنة 1336 ست وثلاثين وثلثمائة بعد الألف الهجرية وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين".

وسقط من هذا الجزء "هذا باب الأسماء التي ترفع على عدّة المؤنث والمذكر لتبين ما العدد إذا جاوز الاثنين والثنتين إلى أن تبلغ تسعة عشر وتسع عشرة" و"هذا باب ذكرك الاسم الذي به تبين العدة كم هي مع تمامها الذي هو من ذلك

---

(1) ينظر كتاب سيبويه 2/ 159ط بولاق و3/ 532ت هارون (تحريك الآخر).

(2) المصدر السابق 3/ 536ت هارون.

اللفظ" و"هذا باب المؤنث الذي يقع على المؤنث والمذكر واصله التأنيث" و"هذا باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء التي تبين بها العدد إذا جاوزت الاثنين إلى العشرة". وأول "هذا باب تكسير الواحد للجمع" وذلك لخرم بنسخة الأصل.

وينتهي الجزء الخامس بـ"باب ما لحقته الزوائد من باب الثلاثة من غير الفعل[1] ويقع في 640 صفحة، وجاء في ص639: آخر المجلد الخامس ويتلوه المجلد السادس" في أوله: "هذا باب الزيادة من غير موضع حروف الزيادة"[2]، والحمد لله على التمام وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلى بالله العلي العظيم".

وجاء في ص640: "قد صار نسخ هذا الجزء الخامس من شرح السيرافي على كتاب سيبويه بقلم الفقير إلى الله الملك المبري عبده الضعيف محمود حمدي على ذمة صاحب السعادة المفضال أحمد بيك تيمور من نسخة الأصل الموجودة بدار الكتب المصرية السلطانية نمرة 137 نحو وكان الفراغ موافقاً يوم الأربعاء آخر شهر جمادي الأولى من سنة 1336 ست وثلاثين وثلثمائة وألف من هجرة من خُلق على أكمل وصف سيدنا محمد النبي الأمي صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً والحمد لله رب العالمين.

وقد تم مقابلة هذا الجزء على الأصل الموجود بدار الكتب المصرية السلطانية في 20 ذي القعدة سنة 1336هـ".

---

(1) ينظر كتاب سيبويه 4/ 245ت هارون.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 4/ 276ت هارون، وفيه: "هذا باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد".

أما الجزء السادس الذي يقع في 652 صفحة فلا ينتهي حيث ينتهي كتاب سيبويه في: "هذا باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد"[1] وإنما أضاف إليه السيرافي بابين هما: "هذا باب أفردته بعد الفراغ من إدغام كتاب سيبويه وتفسيره"[2] و"هذا باب في إدغام القراء"[3].

وكان الفراغ من نسخة موافقاً: "يوم الأحد خامس عشر من شهر جمادى الأولى من سنة 1337هـ، وتمت مقابلته على الأصل الموجود في دار الكتب في شهر جمادى الآخر سنة 1337هـ"[4].

وملحق بهذه النسخة جزء سابع يحتوي على فهارس لأبواب شرح الكتاب ولغات القبائل وضعها أحمد تيمور.

2- مكتبة جامعة القاهرة:

وفيها نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم 137 نحو، وهي ناقصة الجزء السادس أيضاً، وتحمل رقم 26182.

3- مكتبة الأزهر:

وفيها نسخة منقولة عن نسخة دار الكتب المصرية 528 نحو تيمور المكتوبة بخط محمود حمدي، وهي نسخة كاملة الأجزاء.

---

(1) ينظر: شرح السيرافي 528 نحو تيمور، 6/ 593 وكتاب سيبويه 4/ 481ت هارون وفيه (ما كان).

(2) ينظر: شرح السيرافي 528 نحو تيمور 6/ 605.

(3) ينظر: شرح السيرافي 528 نحو تيمور 6/ 628.

(4) السابق ص651، 652.

4- **معهد إحياء المخطوطات العربية- القاهرة:**

وتوجد فيه أجزاء متفرقة تحت الأرقام التالية ومصورة عن أماكن مختلفة.

أ- نسخة برقم 79 شرح كتاب سيبويه، تأليف أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي المتوفى سنة 368هـ، والموجود منه الجزء الأول، كتب في القرن الثامن بقلم نسخ نفيس إلاّ الأوراق الأولى من 1-40 فكتبت بخط حديث وينتهي بأثناء الكلام على الصفة المشبهة، مصور عن مكتبة سليم أغا 1158، 529 ق 18× 26 سم.

ب- نسخة برقم 80، الجزء الثاني من نسخة أخرى مكتوبة في القرن السابع بقلم نسخ نفيس جداً مشكول.

ويبتدئ بـ"باب منه يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله" وينتهي بـ"باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارعة للأسماء"، يتلوه في الثالث: "هذا باب إذن"، مصور عن مكتبة سليم أغا 1159، 243ق 25× 35 سم.

ج- نسخة برقم 81، الجزء الرابع من نسخة أخرى كتبت في القرن الثامن بخطوط مختلفة يبتدئ بقوله بعد البسملة: "واستحسن سيبويه المجازاة بعد "لا" وجعلها لغواً لأنها لا تفصل بين العامل والمعمول فيه" وينتهي بقوله: "هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب" مصور عن مكتبة سليم أغا 1160، 313ق 20× 27 سم.

د- نسخة برقم 82، الجزء الثامن كتب في القرن الثامن بقلم نسخ نفيس جداً، كتب عليه اسم: محمد بن العلقمي سنة 782 ولعله الناسخ، ويبتدئ بـ: "باب ما يكون واحداً يقع على الجميع من بنات الياء والواو ويكون واحده على بنائه ومن لفظه إلا أنه تلحقه هاء التأنيث"، وينتهي بإثناء: "باب ما يضم من

السواكن إذا حذفت بعده ألف الوصل" وبالجزء أثر رطوبة وأرضة أتلفت ربعه الأخير، وهذا الجزء مصور عن مكتبة سليم أغا 1161، 137ق، 25× 34سم.

هـ- نسخة برقم 83، الجزء الأول من نسخة أخرى مكتوب في القرن السادس بخط واضح وينتهي في أول "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين"، وهذا الجزء مصور عن مكتبة ترخان 301، 260ق تقريباً، حجم متوسط.

و- نسخة برقم 84، الجزء الثالث وبعض الرابع، مكتوب في القرن السادس، أوله: "وأعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة.. الخ" نقل من خط السيرافي وقوبل به، مصور عن مكتبة يني جامع 1086، 150ق، 17× 26سم.

5- **مكتبة السيد محمد علي داعي الإسلام- طهران:**

وتوجد فيها نسخة بعنوان (شرح كتاب سيبويه) تأليف: أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ت 368هـ- 978م، وهي بخط المؤلف.

ذكر ذلك د. حسين محفوظ[1]، ونقلها عنه الأستاذ كوركيس عواد[2].

2- **كتاب أخبار النحويين البصريين:**

وهو من أقدم الكتب التي ترجمت لنحاة البصرة، والكتاب مطبوع ومحقق،

---

(1) ينظر: مجلة معهد المخطوطات 3/ 1957، ص165.

(2) ينظر: أقدم المخطوطات العربية في مكتبات العالم ص156، دار الرشيد للنشر- بغداد 1982.

قام بتحقيقه الأستاذان طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، وصدرت طبعته الأولى عن مطبعة البابي الحلبي بمصر سنة 1955م.

والكتاب من الأصول الأولى لكتب طبقات النحاة، عدّه ابن النديم الثاني في الترتيب بعد كتاب أخبار النحويين للنجيرمي[1]. وسمّاه ابن خير في فهرسته: "طبقات النحويين واللغويين"[2] والسيوطي: "طبقات النحاة البصريين"[3] وحاجي خليفة: "طبقات النحاة"[4].

ولم يكن ترتيب كتاب "أخبار النحويين البصريين" الثاني، كما ذكر ابن النديم، فلقد سبق المبرد (ت 285هـ) السيرافي بكتابه: "طبقات النحويين البصريين وأخبارهم"[5] الذي ذكره ياقوت في (معجم الأدباء)[6].

وعلى الرغم من أن الكتاب لم يصل إلينا، إلا أنني لاحظت مدى استفادة السيرافي منه مما نقله عن المبرد مباشرة كما في أخبار أبي زيد[7] والمازني[8]

---

(1) الفهرست ص8.

(2) فهرسة ابن خير ص351.

(3) بغية الوعاة 1/ 270.

(4) كشف الظنون 2/ 1107.

(5) ينظر: تاريخ الأدب العربي 2/ 166.

(6) معجم الأدباء 7/ 144، وينظر: الفهرست ص59.

(7) أخبار النحويين البصريين ص41.

(8) المصدر السابق ص58.

والأصمعي[1] وأبي عبيدة[2]، أو ما نقله السيرافي عن ابن السراج عن المبرد كما في أخبار أبي زيد[3] وأبي عبيدة[4] والجرمي[5]، وهو الأمر الذي يدفعنا إلى الاعتقاد بوجود كتاب المبرد هذا والذي استفاد منه السيرافي كثيراً في كتابه "أخبار النحويين البصريين".

وهناك كتاب آخر سبق كتاب السيرافي وهو كتاب "مراتب النحويين" لأبي الطيب اللغوي (ت 351هـ)، والكتاب مطبوع بتحقيق الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، وصدرت طبعته الأولى سنة 1955م، بمصر.

ولكن السيرافي لم يعتمد على كتاب أبي الطيب ولعل السبب في ذلك أن أبا الطيب كان من معاصري السيرافي على الرغم من أن هذا لا يقلل من قيمة الكتاب وأهميته.

3- الإقناع في النحو:

(لم يتم) ذكره ياقوت[6] والقفطي[7] وابن خير[8] والسيوطي[9] وحاجي

---

(1) المصدر السابق ص45.

(2) المصدر السابق ص54.

(3) أخبار النحويين البصريين ص60.

(4) المصدر السابق ص53.

(5) المصدر السابق ص56.

(6) معجم الأدباء 8/ 149.

(7) إنباه الرواة 1/ 315.

(8) فهرسة ابن خير ص312.

(9) بغية الوعاة 1/ 508.

خليفة[1] وأتمه بعد وفاته ولده يوسف، وقال عنه: وضع أبي النحو في المزابل بالإقناع، يريد أنه سهّله حتى لا يحتاج إلى مفسر[2].

4- ألفات الوصل والقطع:

ذكره السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه في باب "هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة" قال:

"وإنما أسقطوا الهمزة التي في أول الماضي لئلا تجتمع همزتان في فعل المتكلم إذ قال (أأخرج) وصار (يخرج) وأصله (يؤخرج) بمنزلة (دحرج يدحرج، وقاتل يقاتل وكسّر يكسّر)، وقد ذكرت في كتاب ألفات الوصل ما هو أتم من هذا الاعتلال"[3].

وذكره ابن النديم[4] والقفطي[5] وابن العماد[6] وابن خلكان[7] بهذا الاسم، وسماه ياقوت[8] وحاجي خليفة[9]

(1) كشف الظنون 1/ 140.

(2) معجم الأدباء 8/ 149، بغية الوعاة 1/ 508.

(3) شرح السيرافي 5/ 375.

(4) الفهرست ص63.

(5) إنباه الرواة 1/ 314.

(6) شذرات الذهب 3/ 65.

(7) وفيات الأعيان 2/ 78.

(8) معجم الأدباء 8/ 149.

(9) كشف الظنون 1/ 150.

والسيوطي[1] باسم: "ألفات القطع والوصل".

5- كتاب جزيرة العرب:

وقد تفردّ ياقوت بذكره[2]، وإني أرجح نسبته إلى السيرافي وذلك لمعرفته بالأنساب كما أشرت إلى ذلك في ثقافته ولأنه نمط من التأليف سبق أن قام به الأصمعي في كتابه: "جزيرة العرب"[3]، ومحمد بن حبيب في كتابه: "مختلف القبائل ومؤتلفها"[4]، وابن دريد في كتابه: "الاشتقاق"[5] كما أفرد في شرحه لكتاب سيبويه باباً سمّاه: "هذا باب أسماء القبائل وما يضاف إلى الأم والأب"[6].

6- كتاب صنعة الشعر والبلاغة:

ذكره ابن النديم[7]، وياقوت[8]، وابن العماد[9]، وابن خلكان[10]،

---

(1) بغية الوعاة 1/ 508.

(2) معجم الأدباء 8/ 150.

(3) الفهرست ص55.

(4) طبع في كوتنكين سنة 1850م.

(5) طبع في مطبعة السنة المحمدية- القاهرة 1958.

(6) ينظر: شرح السيرافي 4/ 296.

(7) الفهرست ص63.

(8) معجم الأدباء 8/ 150.

(9) شذرات الذهب 3/ 66.

(10) وفيات الأعيان 2/ 78.

والسيوطي[1] والخوانساري[2].

7- كتاب المدخل إلى كتاب سيبويه:

ذكره ياقوت نقلاً عن أبي حيان تلميذ السيرافي من كتابه "محاضرات العلماء"[3] وذكره السيوطي[4] والخوانساري[5].

8- كتاب شرح مقصورة ابن دريد:

ذكره ابن النديم[6] وياقوت[7] وابن العماد[8] وابن خلكان[9] وابن حجر[10] والخوانساري[11] واليافعي[12] والسيوطي[13].

---

(1) بغية الوعاة 1/ 508.

(2) روضات الجنات 3/ 72.

(3) معجم الأدباء 8/ 152-153.

(4) بغية الوعاة 1/ 508.

(5) روضات الجنات 3/ 72.

(6) الفهرست ص63.

(7) معجم الأدباء 8/ 149.

(8) شذرات الذهب 3/ 66.

(9) وفيات الأعيان 2/ 78.

(10) لسان الميزان 2/ 218.

(11) روضات الجنات 3/ 72.

(12) مرآة الجنان 2/ 390.

(13) بغية الوعاة 1/ 508.

9- كتاب الوقف والابتداء:

ذكره ابن النديم[1] وياقوت[2] وابن العماد[3] وابن خلكان[4] والخوانساري[5] وحاجي خليفة[6] والسيوطي[7]. وهناك كتب أخرى تنسب لأبي سعيد السيرافي وهي:

1- أسماء جبال تهامة وأماكنها:

وهذا الكتاب تفردّ بنسبته بروكلمان إلى السيرافي[8]، والكتاب هو لعرام بن الأصبغ السلمي واسمه كُتاب أسماء جبال تهامة وسكانها وما فيها من القرى وما ينبت عليها من الأشجار وما فيها من الماء[9]. غاية الأمر أن الكتاب رواية السيرافي بإسناده إلى عرام بن الأصبغ السلمي، وقد نشره الأستاذ عبد السلام هارون ضمن نوادر المخطوطات 8 رقم 25. طبع بمطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1375هـ- 1956م.

---

(1) الفهرست ص63.

(2) معجم الأدباء 8/ 150.

(3) شذرات الذهب 3/ 66.

(4) وفيات الأعيان 2/ 78.

(5) روضات الجنات 3/ 72.

(6) كشف الظنون 2/ 1470.

(7) بغية الوعاة 1/ 508.

(8) تاريخ الأدب العربي 2/ 187.

(9) نوادر المخطوطات ص395.

2- **الأغراب في الإعراب:**

وهذا الكتاب أيضاً تفردّ بروكلمان بنسبته إلى السيرافي[1]، على أنه ضمن فهارس كمبرج أول 1239.

3- **شرح إصلاح المنطق:**

وهذا الكتاب أيضاً تفرد بروكلمان بنسبته إلى السيرافي[2]. ولم يجزم بروكلمان في ذلك برأي، ولم أر أحداً ممن ترجموا للسيرافي ينسب إليه هذا الكتاب.

4- **شرح شواهد إصلاح المنطق:**

والكتاب تفرّد بنسبته إلى أبي سعيد بروكلمان وحده، قال: "يوجد في كوبريلي 1296، وذكر خطأ في الفهرس: إبراهيم بن يوسف المرزباني"[3].

والكتاب ليس لأبي سعيد وإنما لابنه يوسف، وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية تحت عنوان: كتاب شرح شواهد إصلاح المنطق لأبي محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي اللغوي المتوفى 385هـ رقم 8721 مخطوط آداب اللغة العربية[4].

---

(1) تاريخ الأدب العربي 2/ 188.

(2) تاريخ الأدب العربي 2/ 188.

(3) المصدر السابق 2/ 206.

(4) وأضافت الدكتورة خديجة الحديثي نسخة أخرى تحت رقم (4625) دار الكتب المصرية تقع في اثني عشر جزءاً في ثلاثة مجلدات، كما أضافت نسخاً أخرى تحدثت عنها بالتفصيل. ينظر: كتاب سيبويه وشروحه ص247-248.

ونسب الكتاب أيضاً إلى أبي محمد يوسف بن أبي سعيد، صاحب وفيات الأعيان ضمن مجموعة من كتب شرح الشواهد[1]، يؤكد ذلك قول التبريزي صاحب "تهذيب إصلاح المنطق": "لقد قمت بتبيين بعض ما يشكل في بعض المواضع منه (أي من إصلاح المنطق) وإثبات ما يحتاج إليه من شرح الأبيات على ما فسره أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت 385هـ)"[2].

5- شرح شواهد كتاب سيبويه:

نسبه إلى أبي سعيد، ياقوت[3]، والسيوطي وسماه: "شواهد سيبويه"[4]، ونسبه ابن خلكان إلى يوسف بن أبي سعيد[5]، وهو الصواب[6].

وقد ألف أبو محمد الأعرابي كتاباً في الرد على شرح شواهد سيبويه لابن السيرافي وسماه "فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه"، وتوجد نسخة منه في المكتبة التيمورية، تقع في جزء واحد تحت رقم 145، وقد طبع بدمشق هذا العام.

---

(1) ينظر وفيات الأعيان 7/ 72.

(2) ينظر: مقدمة تحقيق إصلاح المنطق للأستاذ عبد السلام هارون ص13.

(3) معجم الأدباء 8/ 149.

(4) بغية الوعاة 1/ 508.

(5) وفيات الأعيان 7/ 72.

(6) الكتاب محقق ومطبوع تحت عنوان: "مقدمة شرح أبيات سيبويه"، قام بتحقيقه الدكتور محمد علي الريح هاشم، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1975م.

وأضافت الدكتورة خديجة الحديثي نسخاً أخرى لهذا الكتاب فضلاً عن هذه النسخة[1].

6- **شرح ديوان امرئ القيس:**

جاء في فهرست المخطوطات العربية في مكتبة جامعة يَيْلْ (القسم الثاني) (العروض، البلاغة، الشعر) والتي فهرسها: ليون نيموي وعربها: د. محمد جبار المعيبد، تسلسل 367:

السيرافي: الحسن بن عبد الله (368هـ- 979) القرن التاسع عشر، شرح ديوان امرئ القيس، 100ص (22.5× 15.5سم)[2].

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه وشروحه ص249-250.

(2) ينظر: مجلة المورد (المجلد الرابع عشر- العدد الثالث) 1985، ص220.

الفصل الثاني

السِّيرافي وسيبويه

كتاب سيبويه:

لم يضع سيبويه اسماً لكتابه، على الرغم من أن تسمية الكتب في زمانه كانت شائعة معروفة، وكتاب سيبويه ليس أقدم المؤلفات النحوية، وإن كان أقدم ما وصل إلينا من هذه المؤلفات[1].

وكما خلا الكتاب من العنوان، خلا أيضاً من المقدمة والخاتمة فهو يبدأ بباب "علم ما الكلم من العربية" وينتهي بباب "ما كان شاذاً مما خفّفوا على ألسنتهم وليس بمطّرد"، وهذا ما يرجح القول أن الكتاب كان به حاجة إلى مراجعة من مؤلفه، ففي نفسه منه بقية، وإن كانت هذه المراجعة لا تنقص من قيمة هذا السفر العلمي الجليل، ويعزز هذا الترجيح أن الكتاب لم يقرأ على صاحبه، ولا قرأه صاحبه على الناس[2].

---

(1) تذكر كتب التراجم (الجامع والمكمل) لعيسى بن عمر (ت-149هـ).
ينظر: أخبار النحويين 25، طبقات النحويين 23، ومراتب النحويين 43، 46، وفيه: (الإكمال) بدلاً من (المكمل)، وهو يتفق مع البيتين المنسوبين للخليل وهما:

بطلَ النّحوُ جميعاً كلّه غيرَ ما أحدث عيسّى بنُ عمرْ
ذاك إكمالٌ وهذا جامِعٌ فهُما للنّاس شمسٌ وقمرْ

ينظر: أخبار النحويين 25.

(2) ذكر السيوطي أن (إبراهيم بن سفيان بن سليمان) كان قد قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه، ينظر: البغية 1/ 414.
وهذه الرواية فيها وهم ظاهر لأن إبراهيم بن سفيان توفي سنة 249هـ وتوفي سيبويه سنة 180هـ وبينهما حوالي سبعين سنة، فكيف قرأ على سيبويه؟

قال أبو سعيد: كتاب سيبويه لا نعلم أحداً قرأه على سيبويه، ولا قرأه عليه سيبويه، ولكنه لما مات سيبويه قُرِئ الكتاب على أبي الحسن الأخفش وكان ممن قرأه أبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني وغيرهما[1]. يضاف إلى ذلك أن يونس بن حبيب (- 182هـ) وهو من أساتذة سيبويه لم يعلم بأمر الكتاب إلا بعد وفاة سيبويه[2]. واصطلح على تسميته بـ(الكتاب) وكان لشهرته وفضله علماً عند النحويين، فكان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب فيعلم أنه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب، ولا يُشَكُّ أنه كتاب سيبويه[3].

وبهذا يقول الأستاذ علي النجدّي ناصف: كأن الله في عدله وحكمته صرف سيبويه عن تسمية كتابه، وندب العلماء لتسميته عنه، لتكون شهادة فضل يؤديها الحاسد الشانيء، كما يؤديها له الولي الحميم على سواء، ويكون له منها بعد مماته عزاء عن الهزيمة التي هزمها ببغداد في حياته، ويكون للناس فيها أسوة حسنة لمن كان يعمل ويحسن عمله، ثم لا يلقى من الناس جزاءه المأمول[4].

أما تاريخ تأليف الكتاب، فلا يعلم هو الآخر، إلا أن الأستاذ النجدي اجتهد في ذلك فقال: إنّه رحمه الله صنّف بعض الكتاب في حياة الخليل وصنف البعض الآخر بعد موته[5].

---

(1) أخبار النحويين 39، الفهرست 78، نزهة الألباء 108، إنباه الرواة 2/ 39.

(2) أخبار النحويين البصريين ص37، طبقات النحويين ص52.

(3) أخبار النحويين البصريين ص39.

(4) سيبويه إمام النحاة ص125.

(5) المصدر السابق، ص125-126.

جهود سيبويه:

الكتاب كما هو معروف صنعه سيبويه في شبابه، وفي صدر الحياة الفكرية في القرن الثاني للهجرة الذي امتاز "بظاهرة التأليف، وباتخاذ الكتب المؤلفة مناهج خاصة منظمة"[1]، وتحدّث ابن النديم عنه قائلاً:

"قرأت بخط أبي العباس ثعلب، اجتمع على صنعة كتاب سيبويه اثنان وأربعون إنساناً منهم سيبويه، والأصول والمسائل للخليل"[2] وقال القفطي: "وقد قيل أنه أخذ (أي سيبويه) كتاب عيسى بن عمر المسمى بـ(الجامع) وحشّى عليه من كلام الخليل وغيره، وإن كان كتابه الذي اشتغل به، فلما استكمل بالبحث والتحشية نسب إليه"[3]. الأمر الذي يثير تساؤلاً عن مدى جهد سيبويه في كتابه، بعد أن ذهب بعض الباحثين من المعاصرين إلى ترديد ما نقله ابن النديم والقفطي بشكل غير مباشر. نذكر منهم عبد الحميد حسن، إذ قال: "الكتاب مجهود علمي يدل على دقة سيبويه في الإلمام بالقواعد النحوية، وهو صورة لجهوده وجهود الطبقات التي سبقته، وقد قام بجمعها وتنظيمها على الأسلوب الذي ارتآه، ولسنا نرى محلاً للتغالي في الشك في أن سيبويه هو الذي صنّفه ما دمنا نقبل التأليف على هذه الأوضاع والصور، وهي أن يدوّن المؤلف ما تلقّاه عن أساتذته وما وصل إليه أئمة عصره ومن سبقوهم، ويجمع متفق الآراء ومختلف الشواهد، ويخرج من كل ذلك كتاباً يكون له فيه في الأقل فضل التنظيم

---

(1) الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري ص150.

(2) الفهرست ص76.

(3) إنباه الرواة 2/ 347.

وحسن العرض والإلمام بما عرف من المباحث بين الدارسين، وكتاب سيبويه صورة من هذا[1].

والأستاذ الدكتور مهدي المخزومي قال: "وقد تناسى القدماء صاحب الفضل فيه (يقصد كتاب سيبويه) فأرجعوا كل شيء فيه إلى سيبويه، ولو أنصفوا لوفّوا الخليل بن أحمد حقه، لأنه كتابه، وأكثر ما فيه آراؤه وأقواله، وكان لسيبويه فيه فضل جمع هذه الآراء وتنسيقها وتبويبها وتسجيل آراء أخرى لشيوخه الآخرين، يضاف إلى ذلك آراؤه الخاصة التي بنى أكثرها على تأييد مذهب الخليل، أما أصول كتابه ومسائله ففي نظر كثير من القدماء، وفي نظرنا، هي للخليل بن أحمد، الذي ينسب إليه كثير من الأعمال الرائعة في مجال البحوث اللغوية النحوية"[2].

أمّا ما نسبه ابن النديم لثعلب، فقد كفانا مؤونة الرد عليه الأستاذ علي النجدي ناصف[3] والدكتور حسام سعيد النعيمي[4].

وبذا فإن الرواية لا: "أراك ملوماً ولا متحيزاً إذا عددتها من أمثلة المنافسة والعصبية في الصناعة. فليس لنحوي قديم ولا حديث كتاب يجاري كتاب سيبويه أو يدانيه"[5]. ويصدق هذا القول بالنسبة لما ردده القفطي أيضاً.

---

(1) القواعد النحوية ص258.

(2) مدرسة الكوفة ص51.

(3) ينظر: سيبويه إمام النحاة 128–129.

(4) ينظر: النواسخ في كتاب سيبويه 156–160.

(5) سيبويه إمام النحاة، ص130.

أما ما ذكره عبد الحميد حسن والدكتور مهدي المخزومي فلا يخلو من نظر، على الرغم من أننا لا ننكر استفادة سيبويه من الكتب التي سبقته ولكننا لا نستطيع أن نحدد هذه الاستفادة لأن هذه الكتب لم تصل إلينا، كما لا ننكر أيضاً استفادة سيبويه وأخذه عن أساتذته، ولكن ذلك كله لا يدفعنا إلى إنكار جهد سيبويه في الكتاب وأنه معقود بلفظ الخليل، وضياع شخصية سيبويه فيه وذلك للأمور الآتية:

1- ما أخذه سيبويه وما نقله عن شيوخه، أشار إليه صراحة، وهو صادق في كليهما وبشهادة يونس بن حبيب أحد شيوخه الذي اطّلع على الكتاب بعد وفاته[1]، فسيبويه إذن لم يكن متّهماً في روايته بل كان صادقاً ثقة في جميع ما نقل وما روى وأثبت من حمل عن الخليل[2] ووازن بين آرائه وآراء الشيوخ الآخرين الذين نقل عنهم.

2- سيبويه تلميذ الخليل، استوعب علمه، وورث ملكته في القياس والابتكار ولزم طريقته في التوثيق لما يسمع عن العرب وأودع هذا كله في كتابه، ولم يقتصر سيبويه على علم الخليل- وأن كان أكثر النقل عنه- بل أضاف إليه علم كثير من الفحول المشهورين ووقف أمام هذا بشخصية استوعبت ما نقلت ودرست وتمثلت وناقشت، فالكتاب لا يخلو من مثل قوله: 'واعلم أن ناساً من العرب يغلطون'[3] و'من العرب من يقول.. وهو غلط

(1) ينظر: أخبار النحويين البصريين ص37، وطبقات النحويين ص52.

(2) طبقات النحويين، ص66.

(3) الكتاب 1/ 290ط بولاق.

منهم[1]، وأما قولهم.. فإنه غلط منهم[2]، وسمعت من أثق به من العـرب[3]، وسمعنا العرب الموثوق بهم[4] وسمعنا الثقة من العرب[5] وسمعت ذلك ممن يوثق بعلمه[6]، ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك[7]، وسمعنا ذلك من تميم وأسد[8]، وسألنا العلويين والتميميين فرأيناهم يقولون[9]، وهذا رأي الخليـل، ورأينـا العـرب توافقـه بعـد مـا سمعنـاه منـه[10]، ولم اسمعـه مـن العـرب[11]، وأمثـال هـذا كـثير. فسـيبويه كـان ينقـل كـلام المخـالفين نقـلاً موضوعياً، معلقاً عليه حيناً، ومكتفياً بإثباته حيناً آخر.

3- يشتمل الكتاب على أمثلة تبين أن سيبويه لم يكتـف بمجـرد النقـل بـل كـان يحتكم إلى اللغة والسماع والقياس، فهو ينفذ إلى طبيعة اللغة وطبيعة الناطقين بها وظروف المعاني التي قصد التعبير بهـا، ومـن غـير أن يقـف عنـد شـكلها

---

(1) الكتاب 2/ 127ط بولاق.

(2) نفسه 2/ 367ط بولاق.

(3) نفسه 1/ 117، 2/ 167ط بولاق.

(4) نفسه 1/ 198، 405ط بولاق.

(5) نفسه 1/ 331ط بولاق.

(6) نفسه 2/ 41ط بولاق.

(7) نفسه 2/ 85ط بولاق.

(8) نفسه 2/ 285ط بولاق.

(9) الكتاب 2/ 47ط بولاق.

(10) نفسه 1/ 274ط بولاق.

(11) نفسه 2/ 54ط بولاق.

الظاهري فشخصية سيبويه واضحة كل الوضوح في منهجه وفي أسلوبه الذي صاغ به معلوماته التي أخذها من جميع المصادر المعروفة في ذلك الحين.

4- الاستنباط وحسن التعليل والبرهنة والتفريع التي لا تكاد تخلو منها صفحات الكتاب تدل على شخصية علمية وعقل راجح لا يكتفي بالنقل والتقليد.

إنَّ قول الدكتور مهدي المخزومي لا يخلو من نظر كما أشرنا وذلك لأنه يضيف في مواضع أخرى من كتابه "مدرسة الكوفة" فيقول: "ويخيل إليّ أن النحويين على اختلاف طبقاتهم ومدارسهم إنما استمدوا النحو من البصرة ومن علم الخليل المتمثل في كتاب سيبويه خاصة، لا فرق في ذلك بين كوفي وبصري وبغدادي.

أما البصريون فهم إنما انتسبوا للمدرسة البصرية عن طريق كتاب سيبويه والتلمذة له، فقد بهرهم الكتاب وأعجبوا به غاية الإعجاب"[1].

أما الكوفيون فليست عنايتهم بالكتاب بأقل من عناية البصريين، إلاّ أنهم كانوا يقفون منه في أغلب الأحيان موقف الناقد، وكانوا يستمدون منه أيضاً مادة درسهم الأولى وإن كانوا يخفون ذلك بدافع من العصبية"[2] و"مادة الدرس عند الكوفيين.. ومادة علم البصريين هو كتاب سيبويه أيضاً وما رووه عن شيوخهم مما ذكرنا وغيرهم ولم يرووا عن كوفيين"[3].

---

(1) مدرسة الكوفة، ص89.

(2) المصدر السابق، ص90.

(3) المصدر السابق، ص92.

هذا ما ذكره الدكتور المخزومي، ولكن إذا كان الخليل هو رأس المدرستين البصرة والكوفة أخذ عنه الكسائي، كما أخذ عنه سيبويه ثم أخذ كل منهما منهجاً خاصاً به عرف به فيما بعد باسم (البصرة) أو (الكوفة) فكيف يمكن القول أن كتاب سيبويه هو كتاب الخليل- كما مرّ بنا سابقاً[1]- ونقول عن الكسائي: "على أن الدارس.. لا يسعه أن ينكر ما للكسائي من علم وأن خالف البصريين في منهجهم الذي كان سائداً في البيئات العلمية لأنه رئيس مدرسة، وصاحب منهج استطاع أن يشق طريقه وأن يزاحم منهج أهل البصرة ويفرض نفسه على البعثات الدراسية في بغداد؟"[2] ويضيف الدكتور المخزومي بالقول: "وأكثر اعتماده على الخليل (يقصد الكسائي) وآثار الخليل في نحوه واضحة، وقد ذهب إلى ما ذهب إليه في مسائل كثيرة"[3]. ولكن ألا يصدق هذا القول على نحو سيبويه. إن الدكتور المخزومي لم يقل: إن ما للكسائي من علم هو للخليل، كما قال عن سيبويه وكتابه، وقد استشهد بقول الأستاذ طه الراوي: "فلسيبويه مثلاً آراء يخالف فيها أشياخه، وللأخفش آراء يخالف فيها سيبويه وسائر البصريين، وقد ألف المبرد- وهو بصري النزعة- كتاباً في الردّ على سيبويه"[4] يضاف إلى هذا أنّ عبارة الدكتور المخزومي عن أصول كتاب سيبويه التي يقول فيها: "أما أصول كتابه ومسائله ففي نظر كثير من القدماء وفي نظرنا هي للخليل بن أحمد"

(1) ينظر: ص76 من هذا البحث، ومدرسة الكوفة ص51.

(2) مدرسة الكوفة، ص125.

(3) ينظر: مدرسة الكوفة، ص130.

(4) ينظر: مدرسة الكوفة ص171، ونظرة في النحو، طه الراوي، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مج 14، حـ9، 10، ص318.

تنقصها الدقة، لأننا لا نعرف من هؤلاء القدماء، إذ لم تذكر كتب التراجم غير ما نقله ابن النديم عن ثعلب، وما ردده القفطي في محاولة للنيل من كتاب سيبويه، في مقابل إجماع على الإشادة بالكتاب وصاحبه من باحثين قدماء ومعاصرين، مجتزئين بعضاً منها لتأكيد جهد سيبويه في كتابه.

كان المازني يقول: "من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحي"[1].

وقيل عن مؤلفه: "أعلم الناس بالنحو بعد الخليل، وألف كتابه الذي سماه الناس قرآن النحو"[2].

وقال السيرافي: "وعمل (سيبويه) كتابه الذي لم يسبقه إلى مثله أحد ولم يلحق به من بعده"[3].

وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: "هل ركبت البحر؟ تعظيماً له واستصعاباً لما فيه"[4].

وعدّ صاعد بن أحمد الجياني كتاب سيبويه أحد ثلاثة كتب، قال عنها: "لا أعرف كتاباً ألّف في علم من العلوم قديمها وحديثها، فاشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب: أحدها: المجسطي لبطليموس في علم هيئة الأفلاك، والثاني: كتاب ارسطاطاليس في علم المنطق، والثالث: كتاب

---

(1) أخبار النحويين ص39.

(2) مراتب النحويين ص106.

(3) أخبار النحويين ص37.

(4) المصدر السابق ص39.

سيبويه البصري النحوي، فإن كل واحد من هذه لم يشذّ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا خطر له"[1].

وقال **الجاحظ**: "لم يكتب الناس في النحو كتباً مثله وجميع ما كتب الناس عليه عيال"[2].

ومن المعاصرين: الأستاذ علي النجدي ناصف الذي قال: "هو هذا السفر العظيم الذي أقامه العالم الجليل في ساحة الخلود أثراً وأرسله مع الأيام ذكراً، وادخره للعربية كنزاً، وندبه في العالمين شاهداً على براعته فيها ونفاذه إلى أسرارها وإمامته في الإشتراع لها وضبط أصولها، على نحو يعز نظيره في الأولين والآخرين: شمول إحاطة، وبراعة أستاذية، وسلامة تحليل، وصدق نظر، وصحة حكم"[3].

وقال الدكتور أحمد أحمد بدوي: "أن كتاب سيبويه كان الكتاب الأول والأخير في النحو، فالكتاب سجل لقواعد النحو، وقف العلماء عندها ولم يزيدوا عليها، وكل من جاء بعده جعل الكتاب أساس دراسته ووقف عند حدّ الشرح أو الاختصار، ولم يزد المتأخرون على كتاب سيبويه إلا أنهم وضعوا الاصطلاحات التي كانت تنقصه وإلاّ أن رتبوا أبواب القواعد ترتيباً جيداً"[4].

---

(1) خزانة الأدب 1/ 179.

(2) وفيات الأعيان 3/ 133.

(3) سيبوية إمام النحاة، ص123.

(4) سيبويه حياته وكتابه، ص46.

وعن سيبويه وكتابه تقول الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي:

"الكتاب كان وما يزال أعظم عمل في النحو والصرف وغير ذلك من الدراسات المتناثرة في تضاعيفه وما زال محتفظاً بقيمته كما كان منذ قرون"[1]، ثم تضيف: "فهو إمام العربية وكتابه معيارها ودليلها وشاهدها وكنز من كنوزها لا يستطيع الاستغناء عنه باحث في النحو العربي مهما بلغ علمه. وما ألف بعده من كتب جميعها مستمدة منه معتمدة عليه ولم يزد من جاء بعده إلا تعاليل ومخالفات ومناقشات لا تسمن ولا تغني من جوع"[2].

وقال الدكتور حسام سعيد النعيمي: "لقد عرف الناس لهذا الكتاب فضله يوم ظهر ويوم انتشر ثم يوم انشغل الناس بالحواشي وحواشيها والشرح وشروحها، فلقد كان الكتاب في خلال ذلك كله المنارة التي يتطلع إليها السالكون في هذا السبيل والمعين الذين ينهلون منه في دراساتهم وتآليفهم"[3].

لقد أثار كتاب سيبويه اهتمام معاصريه والذين جاءوا في العصور التي تلت عصره، وتدافع لقراءته خصومه قبل مناصريه[4]. فإذا كان الكتاب قد تخرق

(1) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص18.

(2) المصدر السابق، ص18-19.

(3) النواسخ في كتاب سيبويه ص3.

(4) تنظر مقدمة تحقيق كتاب سيبويه- عبد السلام هارون ص26-30 وفيها القراءات الأولى لكتاب سيبويه.

في كم المازني بضع عشرة مرة[1]. فإن الكسائي قرأه سراً على الأخفش ووهب له[2]. وها هو الفراء الذي كان زائد العصبية على سيبويه يموت وتحت رأسه كتاب سيبويه[3]. فهم كما يقول الأستاذ سعيد الأفغاني: "موقنون أن المعرض عنه حارم نفسه من خير كثير لا تسمح نفس العارف بالزهد به عادة"[4].

وإذا كان الكتاب قد نال اهتمام النحويين بصريين وكوفيين وإعجابهم، فإن للأندلسيين اهتمامات لا تقل عن اهتمام المشارقة وإعجابهم بكتاب سيبويه على الرغم من أن كتب التراجم تذكر أن كتاب الكسائي كان أسبق كتب النحو المشرقية التي نقلت إلى بلاد الأندلس، نقله جودي بن عثمان المتوفى سنة198هـ[5]، إلاّ أنه لم ينل من الرعاية والاهتمام مثل ما ناله كتاب سيبويه.

وقد تتبعت شروح كتاب الكسائي والدراسات التي كتبت عنه فوجدتها أربعة هي: للبغل[6] والجوفي[7] ودُرَيْوِد[8] وأحمد بن أبان[9] في حين ذكر الدكتور أمين السيد أربعين رجلاً ممن كانت لهم علاقة بكتاب سيبويه من الأندلسيين إلى

---

(1) بغية الوعاة 2/ 229.

(2) مراتب النحويين ص120، وأخبار النحويين البصريين ص40.

(3) مراتب النحويين، ص139.

(4) من تاريخ النحو ص114.

(5) طبقات النحويين ص256-257.

(6) المصدر السابق، ص273.

(7) ينظر: تاريخ الفكر الأندلسي 185.

(8) بغية الوعاة 2/ 44.

(9) ينظر: إنباه الرواة 1/ 31.

نهاية القرن السابع[1]، بدءاً بمحمد بن موسى بن هاشم المعروف بالأفشين المتوفى سنة 307هـ الذي رحل إلى المشرق ولقي أبا جعفر الدينوري[2] وانتسخ كتاب سيبويه من نسخة واحدة وأخذه عنه رواية، ويعدّ أول رواية له بالأندلس ثم ذكر بعده من انتسخ كتاب سيبويه، ومن طالعه، ومن أخذه رواية، ومن كان يختمه كل خمسة عشر يوماً، ومن كان يعكف عليه ثمانية عشر عاماً لا يعرف سواه، ومن كان يحفظه كحفظه القرآن، وذلك لأن سيبويه "بحث في كتابه أكثر من علم من علوم العربية كالنحو والصرف والأصوات اللغوية والقراءات والضرورات الشعرية ونحوها من العلوم التي يكمل بعضها البعض الآخر"[3].

وقد تتبع الأستاذ النجدي دراسات الكتاب بشكل عام، قال: "وقد رجعت إلى بغية الوعاة وكشف الظنون أتتبع دراسات الكتاب واستوعبها إحصاءً وعدّاً، فإذا للأندلسي وما يسامتها من بر المغرب قرابة أربعين، وللعراق وما يليه قرابة خمس وعشرين، ولمصر أربع لا غير"[4].

وأشار الدكتور أمين السيد إلى بعض من ألف على كتاب سيبويه من الأندلسيين حتى نهاية القرن السابع وذكر عشرين رجلاً قال عنهم: "هؤلاء هم

---

(1) ينظر: الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير الدراسات النحوية (رسالة دكتوراه) مكتبة كلية دار العلوم- القاهرة، من ص119-124.

(2) ينظر تاريخ العلماء 2/ 31، وأنباه الرواة 3/ 216، وبغية الوعاة 1/ 252، وفيها والافشين ت 309هـ.

(3) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص19.

(4) سيبويه إمام النحاة ص119.

نحاة الأندلس الذين أدوا حق الكتاب، وتلك كانت مؤلفاتهم التي ذهب أكثرها مأسوفاً عليه وقد وفوا بحق هذا السفر لأنه أقدم كتاب في النحو، كان له الفضل على دارسي النحو عامة[1].

وقد استطعت إحصاء رجال كتاب سيبويه الذين ألفوا عليه من الأندلسيين فوجدتهم قد بلغوا ثمانية وعشرين رجلاً، هم:

1- عبد الله بن حمود الزبيدي الأندلسي (ت-373هـ)[2].

2- أبو بكر الزبيدي (ت-379هـ)[3].

3- أحمد بن أبان بن سيد اللغوي (ت-382هـ)[4].

4- أبو نصر هارون بن موسى القرطبي (ت-401هـ)[5].

5- الأعلم الشنتمري (ت-476هـ)[6].

6- ابن الباذش (ت-528هـ)[7].

7- ابن الطراوة (ت-528هـ)[8].

---

(1) ينظر: الاتجاهات النحوية في الأندلس (رسالة دكتوراه) ص114-119.

(2) ترجمته في: إنباه الرواة 2/ 118، نفح الطيب 3/ 401، بغية الوعاة 2/ 41.

(3) ترجمته في: معجم الأدباء 6/ 518، إنباه الرواة 3/ 108، شذرات الذهب 3/ 94.

(4) ترجمته في: إنباه الرواة 1/ 30، بغية الوعاة 1/ 291.

(5) ترجمته في: إنباه الرواة 3/ 362، الصلة 2/ 656، بغية الوعاة 2/ 321.

(6) ترجمته في: معجم الأدباء 7/ 307، وفيات الأعيان 6/ 80، بغية الوعاة 2/ 356.

(7) ترجمته في: إنباه الرواة 2/ 227، بغية الملتمس 406، غاية النهاية 1/ 518.

(8) ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 602، بغية الملتمس 290.

8- ابن يسعون (ت-540هـ)[1].

9- الخشني (ت-544هـ)[2].

10- ابن هشام اللخمي (ت-560هـ)[3].

11- الخدب الأشبيلي (ت 580هـ)[4].

12- ابن مضاء القرطبي (ت-592هـ)[5].

13- ابن خروف علي بن محمد (ت609هـ)[6].

14- ابن اصبغ (ت-627هـ)[7].

15- ابن معط (ت-628هـ)[8].

16- قاسم بن علي الصفار (بعد سنة 630هـ)[9].

---

(1) ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة 549، بغية الوعاة 2/ 363.

(2) ترجمته في: معجم الأدباء 7/ 106، طبقات ابن قاضي شهبة (المحمدون)، ص206.

(3) ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 48، التكملة 1/ 370.

(4) ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 28، التكملة 2/ 532، لسان الميزان 5/ 48.

(5) ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 323، كتاب سيبويه وشروحه 265.

(6) ترجمته في: البداية والنهاية 13/ 53، تاريخ أبي الفدا 2 ح2 ص10، التكملة 2/ 676، وفيات الأعيان 3/ 22، معجم الأدباء 15/ 176، نفح الطيب 5/ 204، 3/ 396، طبقات ابن قاضي شهبة 447.

(7) ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 421، كتاب سيبويه وشروحه 263.

(8) ترجمته في: بغية الوعاة 2/ 344.

(9) ترجمته في: البلغة 188، بغية الوعاة 2/ 256.

17- الشلوبين (ت-645هـ)[1].

18- ابن الحاج (ت-651هـ)[2].

19- الخفاف (ت-657هـ)[3].

20- الشلوبين الصغير (ت- في حدود سنة 660هـ)[4].

21- ابن الضائع (ت- 680هـ)[5].

22- ابن أبي الربيع (ت-688هـ)[6].

23- ابن الزبير (ت-708هـ)[7].

24- الجذامي (ت-723هـ)[8].

25- أبو حيان الأندلسي (ت-745هـ)[9].

---

(1) ترجمته في: البداية والنهاية 13/ 137، وفيات الأعيان 1/ 382.

(2) ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 359، كشف الظنون 2/ 1428.

(3) ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 473.

(4) ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 187.

(5) ترجمته في: بغية الوعاة 2/ 204.

(6) ترجمته في: غاية النهاية 1/ 484، بغية الوعاة 2/ 125.

(7) ترجمته في الدرر الكامنة 1/ 84، شذرات الذهب 6/ 16، بغية الوعاة 1/ 291.

(8) ترجمته في: بغية الوعاة 1/ 187.

(9) ترجمته في: نكت الهميان 283، نفح الطيب 3/ 306، أبو حيان النحوي 21 وما بعدها.

26- ابن الفخار (ت-754هـ)[1].

27- العناني (ت-776هـ)[2].

28- إبراهيم بن إسماعيل بن إسحاق[3].

وبعد فلقد كان كتاب سيبويه قمة ما وصلت إليه الدراسات النحوية في آخر القرن الثاني الهجري صنع فيه: "أعظم ما يصنع عالم لموضوعه، إذا آتاه حقه من التقصي والاستيعاب، ومن الدرس والنقد، وجهد ما أسعفه الجهد الكبير والعقل المستنير لتحرير المسائل وترتيب الموضوعات حتى استحق كتابه في النحو والصرف أن يكون الكتاب، واستحق هو به أن يكون في النحويين الإمام"[4] فأقبل الباحثون من بعده على دراسته وشرحه وشرح شواهده والتعقيب والاستدراك عليه، منتصرين له، مدافعين عن صاحبه لأن "جميع النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه تأثروا تأثراً كبيراً بكتابه، واهتدوا بهديه وساروا في طريقه"[5].

وقد أحصى بعض الباحثين المعاصرين من ألف على كتاب سيبويه والترجمة لهم، منهم: الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها: "كتاب سيبويه وشروحه" والأستاذ عبد السلام هارون في مقدمته لكتاب سيبويه[6].

---

(1) ترجمته في: الدرر الكامنة 4/ 57، بغية الوعاة 1/ 174.

(2) ترجمته في: الدرر الكامنة 1/ 298، شذرات الذهب 6/ 240، بغية الوعاة 1/ 382.

(3) ترجمته في: طبقات ابن قاضي شهبة 139، كتاب سيبويه وشروحه 262.

(4) سيبويه إمام النحاة 186.

(5) المقتضب للمبرد (مقدمة المحقق) ص87.

(6) ينظر: مقدمة تحقيق الكتاب 1/ 36-40.

ولكن يد الزمن لم تحفظ لنا من هذه الكتب إلاّ ما ندر، وسأشير هنا إلى من ألف على كتاب سيبويه، وما بقي من مؤلفاتهم التي تعني بشرح الكتاب- بعد أن ذكرنا من شرحه من الأندلسيين- وهؤلاء الشراح، هم[1]:

1- أبو عمر الجرمي[2].

2- أبو عثمان المازني[3].

3- السجستاني[4].

4- أبو العباس المبرد[5].

5- ثعلب[6].

6- الزّجاج[7].

7- ابن السراج[8].

8- ابن ولاد[9].

---

(1) سأشير هنا إلى المصدر الذي أورد أن له كتاباً على كتاب سيبويه.

(2) ينظر: طبقات النحويين 75، الفهرست 84، إنباه الرواة 2/ 82، بغية الوعاة 2/ 9.

(3) ينظر: أخبار النحويين 57-65، طبقات النحويين 87، 93، مراتب النحويين 126-129.

(4) ينظر: الخزانة 1/ 179، ومجلة 'المورد' المجلد 14، العدد 3 (1985) ص109.

(5) ينظر: الفهرست 88، إنباه الرواة 3/ 252، بغية الوعاة 1/ 270.

(6) ينظر الخزانة 1/ 179.

(7) ينظر: إنباه الرواة 1/ 165، الفهرست 91، بغية الوعاة 1/ 412.

(8) ينظر: الفهرست 93، طبقات ابن قاضي شهبة (المحمدون) 115.

(9) ينظر: البلغة 29، كشف الظنون 173، هدية العارفين 1/ 60.

9- مبرمان[1].

10- النحاس[2].

11- ابن درستويه[3].

12- السيرافي[4].

13- أبو علي الفارسي[5].

14- الرماني[6].

15- علي بن عيسى الربعي[7].

16- أبو بكر الباقلاني[8].

17- ابن الدهان النحوي[9].

18- سليمان بن بنين الدقيقي[10].

---

(1) ينظر: الفهرست 89، معجم الأدباء 2/ 171، إنباه الرواة 3/ 190.

(2) ينظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه 312.

(3) ينظر: المسائل والأجوبة، لابن السيد (رسالة دكتوراه) ص702.

(4) ينظر: هذا البحث ص50 وما بعدها.

(5) ينظر: نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا 1/ 265.

(6) ينظر: هذا البحث ص80-82.

(7) ينظر: نزهة الألباء 249.

(8) الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ص79.

(9) ينظر: فهرس المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات 1/ 40.

(10) ينظر: المدارس النحوية 339.

19- أبو البقاء العكبري[1].

20- ابن الحاجب[2].

21- ربيع بن محمد الكوفي[3].

22- ابن جماعة[4].

23- بدر الدين العيني[5].

هؤلاء هم أهم من ألف على كتاب سيبويه، وفقد معظم ما ألفوه عن الكتاب، في حين احتفظت المكتبة العربية ببعض شروح كتاب سيبويه، وهذه الشروح هي:

1- شرح السيرافي:

أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي- مؤلف (شرح كتاب سيبويه) موضوع البحث، وسأتحدث عنه في موضعه من البحث[6].

---

(1) ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة 330.

(2) ينظر: كشف الظنون 2/ 1427.

(3) ينظر: فهرس المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات 1/ 384.

(4) ينظر: إيضاح المكنون 2/ 637.

(5) ينظر: بغية الوعاة 2/ 275.

(6) ينظر: (الفصل الأول من البحث) وبقية الفصول الأخرى.

2- شرح الرماني:

أبي الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرمّاني ويعرف أيضاً: بالأخشيدي والوراق، وهو بالرماني أشهر.

كان من أكابر أئمة النحويين، متفنناً في علوم كثيرة، لم يـر مثلـه قـط علمـاً بالنحو وغزارة بالكلام، وكان يمزج النحو بالمنطق، حتى قال أبو علي الفارسـي: "إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحـو ما نقوله فليس معه منه شيء"[1].

أخذ عن أبي بكر بن السراج وأبي بكر بن دريد، وأخذ عنـه أبـو القاسـم علي بن عبد الله الدقيقي وأبو حيّان التوحيدي.

ولد سنة ست وتسعين ومائتين، وقيل سنة ست وسبعين ومـائتين، وتـوفي سنة أربع وثمانين وثلثمائة[2].

ومن تصانيفه على كتاب سيبويه: كتاب "شرح كتاب سيبويه" ذكـره معظـم من ترجموا له، وسماه بروكلمان: "المبسوط في شرح كتاب سـيبويه"[3] وهـو الـذي ذكره ابن سيده في المخصص[4].

---

(1) نزهة الألباء ص234، بغية الوعاة 2/ 181.

(2) تنظر ترجمته في: طبقات النحويين ص120، الفهرست 95 نزهـة الألبـاء 233-235، إنبـاه الرواة 2/ 294-296، وفيات الأعيـان 2/ 461، روضـات الجنـات 460، النجـوم الزاهـرة 4/ 168.

(3) تاريخ الأدب العربي 2/ 190.

(4) المخصص 1/ 13.

ولهذا الشرح نسختان مخطوطتان باسم: "شرح كتاب سيبويه"

إحداهما: في مكتبة فيض الله باستانبول تحت رقم (1984)، وفي مجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة مصورة عنها تحت رقم (183نحو)، وأخرى مصورة على ميكزوفيلم في معهد أحياء المخطوطات بالقاهرة تحت رقم (85، 86، 87، 88)، وتوجد عندي منها نسخة مصورة. وهذه النسخة وما صّور عنها ينقصها المجلد الأول.

والثانية: في مكتبة فينا وتبدأ من الجزء الثالث من الشرح، وأوله (باب الهمز) وتنتهي بقول الناسخ: (ثم شرح كتاب سيبويه رحمه الله أملاه الشيخ الفاضل أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي أسعده الله) وتوجد عندي منها أوراق مصورة.

وله أيضاً: "نكت سيبويه" و"أغراض سيبويه" و"المسائل والجواب من كتاب سيبويه" و"كتاب في تهذيب أبواب كتاب سيبويه" و"كتاب في الخلاف بين سيبويه والمبرد"[1].

وذكرت الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي من هذه الكتب: "كتاب نكت سيبويه" وكتاب "أغراض كتاب سيبويه" وكتاب "المسائل المفردة من كتاب سيبويه"[2]، ولعله الكتاب الذي سمّاه القفطي "المسائل والجواب من كتاب سيبويه"، وهذه

---

(1) ينظر: إنباه الرواة 2/ 295.

(2) كتاب سيبويه وشروحه ص260، وينظر: الفهرست ص95، تاريخ بغداد 12/ 16-17، النجوم الزاهرة 4/ 168.

الكتب هي التي وهم فيها الأستاذ عبد السلام هارون[1] فنسبها إلى ابن درستويه، الذي تداخلت ترجمته مع ترجمة الرماني في الفهرست[2].

ولم يذكر السيوطي من مؤلفات الرماني على كتاب سيبوبه، إلاّ (شرح كتاب سيبويه)[3].

3- القرطبي:

هارون بن موسى بن صالح بن جندل القيسي القرطبي، أبو نصر الأديب، كان رجلاً صالحاً صحيح الأدب يختلف إليه الأحداث ووجوه الناس لثقتهم بدينه.

سمع من أبي علي القالي ولازمه حتى مات، وأبي عيسى الليثي، والقاضي أبي عبد الله بن الحاج، وروى عنه أبو عمر بن عبد البر، وأبو عمر بن الطلحنكي، ومحمد بن عيسى الرعيني، والخولاني.

توفي بقرطبة سنة إحدى وأربعمائة للهجرة[4].

لم تذكر له كتب التراجم إلاّ، تفسير عيون كتاب سيبويه ذكره القفطي

---

(1) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب سيبويه 1/ 49.

(2) ينظر: الفهرست ص95.

(3) ينظر: بغية الوعاة 2/ 181.

(4) تنظر: ترجمته في: إنباه الرواة 3/ 362، الصلة لابن بشكوال 2/ 656، بغية الوعاة 2/ 321، تلخيص ابن مكتوم 268-270، معجم المؤلفين 13/ 131.

والسيوطي بهذا الاسم[1]، وسمّاه غيرهما "شرح أبيات سيبويه" وعدّته الدكتورة خديجة الحديثي ضمن شرح شواهد سيبويه[2] وكذلك الأستاذ عبد السلام هارون، وقال: أنه توفي سنة (410هـ)[3]. وذكره بروكلمان باسم: "شرح عيون كتاب سيبويه"[4] وقد حصلت على نسخة منه مصورة عن المتحف البريطاني، تحمل هذا الاسم وتبين منها أنها في شرح متن الكتاب لا في شواهده[5].

4- الأعلم الشنتمري:

أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري، المعروف بالأعلم.

كان عالماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظاً لها، حسن الضبط لها مشهوراً بإتقانها، رحل إلى قرطبة، وأخذ عن إبراهيم الأقليلي، وصارت إليه الرحلة في زمانه، ومن شيوخه أبو سهل الحراني، وأبو بكر مسلم بن أحمد الأديب.

أخذ عنه أبو علي الغساني، وأبو الحسن بن الأخضر التنوخي، ومحمد بن

---

(1) ينظر: إنباه الرواة 3/ 362، بغية الوعاة 2/ 321.

(2) كتاب سيبويه وشروحه ص251.

(3) مقدمة تحقيق الكتاب 1/ 40.

(4) تاريخ الأدب العربي 2/ 137.

(5) وهي نسخة مصورة من نسخة المتحف البريطاني "Quart, 31" تحت رقم 11561، وتقع في 78 ورقة.

أبي العافية النحوي، وروى عنه منصور المعزاوي المالقي، ومحمد بن إبراهيم العامري ومحمد بن مسلمة وغيرهم.

ومع عناية الأعلم بالشعر وأهله، كان كثير الإطلاع على آراء النحاة، وكان يميل إلى تعليل الظواهر النحوية.

توفي بأشبيلية سنة ست وسبعين وأربعمائة[1].

ومن جملة ما صنّف: "النكت في تفسير كتاب سيبويه" ذكره صاحبه في: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب[2] وذكره ابن خليفة الأموي[3] وعنه نقلت الدكتورة خديجة الحديثي، وعدّته ضمن النكت والتعليقات[4] وتوجد عندي منه نسخة مصورة، وهو في شرح متن الكتاب[5]، و"المسألة الزنبورية" ذكرها ابن خليفة الأموي في فهرسته، وصاحب نفح الطيب[6] وتحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم

---

(1) تنظر ترجمته في: معجم الأدباء 7/ 307، الصلة 2/ 681، وفيات الأعيان 6/ 80، إشارة التعيين 117، البلغة 293، نكت الهميان ص213، طبقات ابن قاضي شهبة 548، بغية الوعاة 2/ 356.

(2) ينظر: الكتاب 1/ 29، الهامش.

(3) ينظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه ص314، وسماه: "النكت في كتاب سيبويه".

(4) ينظر: كتاب سيبويه وشروحه ص261.

(5) عندي منه نسخة مصورة عن نسخة معهد إحياء المخططات العربية بالقاهرة تحمل رقم 214 نحو- المغرب، مصورة عن نسخة مكتبة الخزانة العامة بالرباط رقم 142ق.

(6) ينظر: فهرسة ما رواه عن شيوخه ص315، نفح الطيب 4/ 79.

مجازات العرب" وهو شرح لأبيات شواهد كتاب سيبويه، وورد اسمه في بعض المصادر "شرح شواهد سيبويه"[1] وهو مطبوع على هامش طبعة بولاق لكتاب سيبويه بالاسم الأول. وسماه ابن خير: "كتاب الزهد في شرح أبيات كتاب سيبويه"[2].

ولم يشر الأستاذ عبد السلام هارون في مقدمته إلاّ إلى شرح الشواهد بلا تسمية[3].

5- ابن خروف:

علي بن محمد بن علي بن محمد بن نظام الدين، أبو الحسن المعروف بابن خروف الأندلسي النحوي. كان إماماً في العربية، محققاً مدققاً، ماهراً مشاركاً في الأصول، أخذ النحو عن ابن طاهر المعروف بالخدب، وأخذ القراءات عن أبي محمد بن الدقاق وسمع من أبي عبد الله بن مجاهد وأبي بكر بن خير وجماعة، وأخذ العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وأخذ عن القاسم بن عبد الرحمن أبو محمد الأنصاري المالقي وابن الرماك ذكره ابن خروف في: "تنقيح الألباب"[4] وأبو جعفر الحميري المؤدب.

اقرأ النحو بعدّة بلاد، وأقام بحلب مدة، وكان ينتقل في البلاد طلباً للتجارة ولم يتخذ له موطناً، وكانت له مناقشات ومناظرات جرت بينه وبين السهيلي،

---

(1) ينظر: طبقات ابن قاضي شهبة ص548، تاريخ الفكر الأندلسي ص186.

(2) ينظر فهرسة ما رواه عن شيوخه ص315.

(3) ينظر: مقدمة تحقيق الكتاب 1/ 40.

(4) ينظر: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ص45 (مخطوط) دار الكتب المصرية.

ذكرها السيوطي في "الأشباه والنظائر" نقلاً عن تذكرة الشيخ تاج الدين بن مكتوم[1].

وقال ابن الأبار: "كانت العربية بضاعته وصناعته"[2].

واختلف في مكان وفاته وتاريخها، فقيل توفي سنة تسع وستمائة، وقيل مات بأشبيلية سنة ست وستمائة، وقيل بحلب سنة ثلاث وستمائة أو أربع وستمائة أو خمس وستمائة، وقيل سنة تسع وستمائة، أو سنة خمس وستمائة أو ستة عشر وستمائة، ومن جملة ما صنف: "شرح كتاب سيبويه" وقيل عنه: شرح جليل الفائدة، حمله إلى صاحب المغرب، فأعطاه ألف دينار[3]، وهذا الشرح لم يصل إلينا، وما وصل إلينا هو "تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب"، وقد رجعت إلى بغية الوعاة، ونفح الطيب، وذيل الصلة، والتكملة، فلم أجد لهذا العنوان ذكراً فيها، ومن المرجح أن يكون هذا الكتاب جزءاً من شرح ابن خروف لكتاب سيبويه[4].

---

(1) ينظر: الأشباه والنظائر 1/ 91-94.

(2) ينظر: التكملة 2/ 676.

(3) تنظر ترجمته في: البداية والنهاية 13/ 53، تاريخ أبي الفدا م2 ح2 ص10 التكملة 2/ 676، وفيات الأعيان 3/ 22، معجم الأدباء 15/ 76، نفح الطيب 5/ 204 و3/ 396، طبقات ابن قاضي شهبة 447، كشف الظنون 1/ 495، روضات الجنات 465، ذيل الصلة ص122، فوات الوفيات 2/ 160، الأشباه والنظائر 3/ 91، بغية الوعاة 2/ 203.

(4) (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب) تأليف: علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي الرندي الأشبيلي المعروف بابن خروف (عندي نسخة منه) مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية رقم 530 نحو تيمور، وهي تقع في (304) صفحة بها خرم من أولها =

وذكره الأستاذ عبد السلام هارون تحت عنوان "مفتح الأبواب في شرح غوامض الكتاب" وقال: يبدو أنه من التعليقات[1]، وأشارت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أن البغدادي سماه "بمفتح الأبواب في شرح غوامض الكتاب" وهو تصحيف لكلمة (تنقيح) وتبعه هارون في ذلك[2]. وعندي منه نسخة مصورة عن دار الكتب المصرية سأتحدث عنها في فصل آت.

6- الصفار:

قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي، الشهير بالصفار، أبو القاسم أو أبو الفضل، الفقيه النحوي، المتوفى بعد سنة ثلاثين وستمائة للهجرة، صحب الشلوبين وابن عصفور[3]. ومن كتبه: "شرح كتاب سيبويه" وتوجد عندي منه نسخة مصورة[4]، ولم يذكر المؤرخون له غيره.

=

وآخرها وليس بها تاريخ نسخ، وتوجد نسخة مصورة عنها (ميكروفيلم) في معهد إحياء المخطوطات العربية تحمل رقم (39) نحو.

(1) ينظر: مقدمة تحقيق الكتاب 1/ 37.

(2) ينظر: كتاب سيبويه وشروحه ص220.

(3) تنظر ترجمته في: البلغة 188، إشارة التعيين ورقة 81، طبقات ابن قاضي شهبة 586، بغية الوعاة 2/ 256، الأعلام 6/ 12، معجم المؤلفين 8/ 107، تاريخ الأدب العربي 2/ 137.

(4) عندي نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم 900 نحو تبدأ بأول الكتاب وتنتهي في أثناء كلامه على "باب المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه" وهي بخط مغربي وبها ترقيع وتقطيع وتقع في (174) ورقة.

وتوجد عندي منه نسخة أخرى، وهي المجلد الأول كما مثبت عليها، مصورة عن نسخة

=

وقال السيوطي: شرح "كتاب سيبويه" شرحاً حسناً يقال أنه أحسن شروحه، يردّ فيه على الشلوبين بأقبح رد، وأشار إليه أبو حيان في "ارتشاف الضرب"، وذكره في ديوانه أيضاً[1]. ولخصه في كتاب سماه: "الأسفار الملخص من شرح سيبويه للصفار"[2].

بين السيرافي وسيبويه :

تابع السيرافي سيبويه في كتابه شارحاً لما جاء فيه وموضحاً لما استغلق من عباراته، مبيناً آراء سيبويه والمسائل التي كان له فيها رأي خاص، مع احتفاظ السيرافي بشخصيته العلمية، وهذا ما سأعنى بدراسته من خلال تبيان الصلة بين السيرافي وسيبويه عند معالجة:

أ- استدراك السيرافي على سيبويه ومخالفته له.

= معهد إحياء المخطوطات بالقاهرة تحت رقم 106 نحو، مصورة عن نسخة مكتبة الخزانة العامة بالرباط رقم 317 ق، وتقع في 355 صفحة، أولها ناقص ويبدأ الموجود منها بكلام قبل "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية" وينتهي آخرها بنهاية الكلام عن "هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر" وقوله: "كمل السفر الأول من كتاب شرح سيبويه لابن الصفار والحمد لله وصلواته على سيدنا محمد على آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، يتلوه إن شاء الله في أول الثاني "باب إضمار الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف".

(1) ينظر: بغية الوعاة 2/ 256، ارتشاف الضرب ص276، ديوان أبي حيان ص335، كتاب سيبويه وشروحه ص227، مقدمة تحقيق الكتاب 1/ 37، المدارس النحوية ص319.

(2) ينظر: ديوان أبي حيان ص335، أبو حيان النحوي ص173.

ب- بيان جهده في الشواهد التي أضافها إلى كتاب سيبويه لتأكيد شواهد أتى بها سيبويه وتقويتها أو الشواهد التي ذكرها مستدركاً بها على سيبويه.

أ- ما استدركه عليه وما خالفه فيه:

استدرك السيرافي على سيبويه بعض المسائل التي لم ترد عنده مثال ذلك أن سيبويه قال في: "هذا باب التصغير": "أعلم أن التصغير إنما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على ( ) و(فُعَيْعِل) و(فُعَيْعيل).."[1].

فاستدرك أبو سعيد عليه في هذا قائلاً: "قال أبو سعيد: ما ذكره سيبويه في أصل الباب أن التصغير في الباب على ثلاثة أمثلة: (فُعَيْل) و(فُعَيْعِل) و(فُعَيْعيل)، ولو ضم إلى هذا وجهاً رابعاً لكان يشتمل على التصغير كله وذلك (أفيعال) نحو قولنا: (أجمال: وأجَيْمال) و(أنعام وأنَيْعام) وسائر ما كان على (أفعال) من الجمع وأما (فُعَيْلان) و(فُعِيْلاء) و(فُعَيْلى) وما كان في آخره هاء التأنيث فصدور هذه الأشياء من الثلاثة التي ذكرها وإنما النقص في "أفَيْعَال"[2].

وقال سيبويه في "هذا باب تكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف للجمع": "..وما كان من الأسماء على (فاعِل) أو (فاعَل) فإنه يكسر على بناء (فَوَاعِل) وذلك: (تابل: وتوابل) و(طابق: وطوابق) و(حاجز: وحواجز) و(حائِط وحوائِط)، وقد يكسرون الفاعل على (فُعْلان) نحو (حاجر وحُجران)

---

(1) انظر الكتاب 2/ 105-106.

(2) شرح السيرافي 4/ 522-523.

و(سآل وسُلاّن) و(حائِروحُوران) وقد قال بعضهم: (حيرانٌ) كما قالوا: (جـانٌّ: وجِنّانٌ) وكما قال بعضهم (غائِطٌ: وغيطانٌ) و(حائِط: وحيطـان) قلبوهـا حيـث صارت الواو بعد كسرة فالأصل (فُعْلان)..."[1].

واستدرك السيرافي على سيبويه في هـذا قـائلاً: "وقـد جـاء (فاعِـل) علـى (أفْعِلَة) اسماً ولم يذكره سيبويه وذلك: (واد وأودية) كأنهم حملوه علـى (فَعِيـل) كـ(جريب وأجربـة) وكرهـوا فيـه (فواعِـل) لـئلا يجتمـع واوان في أول الكلمـة وكرهوا أيضاً (فُعلان) و(فِعْلان) لئلا تنضم الواو وتنكسر.."[2].

وقال في موضع آخر من الباب نفسه: "قال أبو سعيد لم يذكر سيبويه في فَلُوّ غير (أفْلاءٍ)[3] وقد ذكر أبو عمر الجرمي: (فَلُوّ) و(أفْلاء) و(فِلاءٌ) و(فِلِيّ) وهـو على (فُعُول)"[4].

كما استدرك السيرافي على سـيبويه بعـض اللغـات الـتي لم يـذكرها، قـال سيبويه في "هذا باب تكسير بعض ما ذكرنا على بناء الجمع الذي هو علـى مثـال (مفاعل ومفاعيل): "... وقالوا في أشـدّ مـن هـذا (جِبـاوة) وهـي مـن (جَبَيْـتُ) و(أُثوَةٌ) فادخلوها عليها للكثـرة دخـول (اليـاء) علـى (الـواو) فلـم يريـدوا أن

---

(1) الكتاب 2/ 198.

(2) شرح السيرافي 5/ 95-96.

(3) الكتاب 2/ 195.

(4) شرح السيرافي 5/ 80.

يعرّوها من أن تدخل عليها ولها أيضاً خاصّة ليست للياء كما أن للياء خاصة ليست لها"[1].

قال السيرافي: "... وقوله: وقالوا في أشدّ من هذا (جباوة) و(أتوة) يعني أن الأصل (جباية) لأنها مصدر (جبيت) و(أتية) لأنها مصدر (أتيت) وقلبوها واواً لغير علة أوجبت ذلك، فقلبهم إياها واواً أشدّ من قلب (الياء) في (مُوقِن) لأن (الياء) في (موقن) ساكنة وقبلها ضمة، وقد قال بعضهم (أتوته أتوة) قال الراجز:

يا قوم مالي وأبا ذؤيب ... كنت إذا أتوته من غَيب
يَشُمُّ عِطْفيّ وبين ثوبي ... كأنّني أرَبْتُهُ برَيبِ

ولا حجة لسيبويه في توهين هذه اللغة وإنما حجته في لغة من قال (أتيته أتوة) و(جبيته جباوة).."[2].

ما خالفه فيه:

لم يكتف السيرافي بإيضاح آراء سيبويه والإضافة إليها مستفيداً من ثقافته اللغوية والنحوية، وتسهيل المسائل التي ضمها كتاب سيبويه وتوضيحها وجمع الآراء الخاصة بها، بل ذهب إلى مخالفة سيبويه في بعض المسائل معتمداً على أصالته العلمية وتنوع معرفته وسعة إطلاعه، مثال ذلك:

---

(1) الكتاب 2/ 397.

(2) شرح السيرافي 6/ 384-385.

استشهد سيبويه في "هذا باب ما رخمت الشعراء في غير النداء اضطراراً بقول ابن أحمر:

أَبــو حَـنَشٍ يؤرِّقُنـا وطَلْـقٌ وعَمّـارٌ وآونَـةً أُثـالا[1]

فقال السيرافي: "قال أبو سعيد: الذي أراده سيبويه أنه يجوز الترخيم في غير النداء إذا اضطر الشاعر على قول من قال: (يا حَارُ) و(يا حَارِ) جميعاً، وكان أبو العباس محمد بن يزيد يجيز ترخيمه في غير النداء على قول من قال: (يا حار)[2] ولا يجيز على قول من قال: (يا حَارِ) في الكلام وفي الشعر، وخرج بعض الأبيات التي أنشدها سيبويه على ما يسوغ في مذهبه، وروى بعضها على غير رواية سيبويه، فإما بيت ابن أحمر فعند سيبويه (أثالا) في موضع رفع عطف على (أبو حنش، وطلق، وعمّار)، وأبو العباس يعطفه على (النون والألف) في (يؤرقنا) ويجعله في موضع نصب فإذا رخمته كان على قول من قال: (يا حارُ)، قال أبو سعيد: والذي عندي: أنه وقع وهم في أن الرجل (أُثالة) وإنما هو: (أثال) ولا نعلم في أسماء العرب ولا في أسماء المواضع (أثالة) وقد عرفنا من كلامهم في أسماء الناس وغيرهم: (أُثال) قال امرؤ القيس:

ناعِمَـةٌ نـائِمٌ أَبَجَلُهَـا كـأنَّ حارِكِهـا أُثـالُ[3]

وهو جبل، وهو معطوف على الأسماء المرفوعة بإضمار فعل ناصب لا يخرج عن معنى الرافع كأنه قال: ونتذكر أُثالا آونةً، أي: أحياناً، لأنّ (يؤرقنا) فيه

(1) الكتاب 1/ 343.

(2) المقتضب 4/ 252.

(3) ديوانه 190.

معنى (يذكرنا) وإنما نتذكرهم، وهذا كنحو تأويل سيبويه في المعنى لا في اللفظ، لأنّ سيبويه جعل (أثالا) ممن مات أو قتل فأرّقهم تذكره، وهؤلاء قوم ماتوا أو قتلوا من قوم ابن أحمر وعشيرته فحزن عليهم وسهر يتذكرهم..."[1].

مثال آخر: قال سيبويه: "... ومما قالت العرب في إدغام (الهاء) في (الحاء) قوله:

كأنها بعد كَلالِ الزَّاجِرِ وَمَسِّحي مَرُّ عُقابٍ كاسِرِ

يريدون: (وَمسْحِهِ)"[2].

قال أبو سعيد: أما إدغام (الهاء) في (الحاء) فيها إذا كانت قبلها بأن تقلبها (حاء) وإدغام (الحاء) فيها إذا كانت بعد (الحاء) بأن تقلب (حاء) فصحيح قد ذكرناه، وأما الاستشهاد بهذا الشعر فسهو أو غلط، لأن الإدغام لا يصحّ في البيت من أجل اجتماع الساكنين لأن (السين) ساكنة والحرف الأول من المدغم، وهو (الحاء) الأولى بعد (السين) ساكن أيضاً ولا يدغم حرف ساكن في مثله إلا أن يكون الساكن من حروف المد واللين نحو: دايّة[3]. وثمود الثوب، ويبطله أيضاً أن الإدغام فيه يكسر البيت، ويبطله أيضاً أنه قال: ومما أدغمت العرب (الهاء) فيه في (الحاء) وليس الأمر كذلك لأن (الحاء) قبل (الهاء) في الكلمة، فكيف يدغم الثاني في الأول؟"[4].

(1) شرح السيرافي 2/ 281-282.

(2) الكتاب 2/ 413.

(3) كلمة مطموسة.

(4) شرح السيرافي 6/ 508-509.

ب- شواهد السيرافي

يمكن تقسيم شواهد السيرافي على قسمين:

القسم الأول: شواهد ذكرها السيرافي بقصد تأكيد صحة الشواهد التي ذكرها سيبويه ومن ثم التأكيد على صحة القواعد والأحكام التي توصل إليها في مسائل من كتابه.

القسم الثاني: شواهد ذكرها السيرافي على مسائل نحوية أو صرفية أغفل سيبويه ذكرها وشواهد على مسائل نحوية وصرفية ذكرها سيبويه من غير أن يستشهد لها.

فمن أمثلة القسم الأول، قول السيرافي:

"قال العجاج:

فالْخِمْسُ والخِمْسُ بها جُلْذيُّ"[1]

وقد جاء بهذا الشاهد بعد شاهد سيبويه:

لَتَقْرُبِنْ قَرَباً جُلْذِيّا ... ما دامَ فيهنَّ فَصيلٌ حيّا

فقدْ دجا الليلُ فَهَيّا هَيّا[2]

وأكمل السيرافي قائلاً: "الشاهد في هذا أنه قدّم: (فيهنّ فصيل) وجعله لغواً، لأنه جعل (فصيل) اسم (مادام) و(حيّا) خبره. ومما سوغ التقديم أنك لو حذفت (فيهن) انقلب المعنى، لأنك إذا قلت: (مادام فصيل حيّا) فالمراد (أبداً)،

---

(1) شرح السيرافي 1/ 401.

(2) الكتاب 1/ 26-27.

كما تقول: (ما طلعت شمس) و(ما ناح قمريّ) وقوله (جُلـدّيا) يحتمـل وجهـين أحدهما: أن يكـون نعتـاً لــ(قَـرَب) ومعنـاه: (جُلـذيا) أي: شـديداً، كمـا قـال العجاج.. ويحتمل أن يكون اسم ناقته: (جُلدّية) ورخّم"[1].

ومن الشواهد التي ذكرها السيرافي ما جاء في قوله:

"قال عمر بن أبي ربيعة:

لَئِنْ كانَ إيّاهُ لَقَدْ حـالَ بَعـدَنا ... عَنِ العهد والإنْسَانُ قَدْ يَتَغَيّـرُ"[2]

وذلك تأكيد لشاهد سيبويه، وهو قول عمر بن أبي ربيعة أيضاً[3]:

لَيْــتَ هــذا الليــلَ شــهر ... لا نـــرى فيـــه غريبـــا

لــــيس إيّــــاي وإيّــــا ... هــا ولا نخشــى رقيبــا[4]

في جواز الإتيان بالضمير الواقع خبراً لـ (كان) وأخواتها ضميراً منفصـلاً، قال السيرافي: "..... ومما يجوز فيه الضمير المتصل والمنفصل كنايات أخبـار (كـان) و(ليس) وأخواتهما، والأكثر في كلام العرب والاختيار عنـد النحـويين في ذلـك الضمير المنفصل كقولك: (أتاني القوم ليس إيّاك) و(أتوني لا يكون إيّاه..)"[5].

---

(1) شرح السيرافي 1/ 401-402.

(2) شرح السيرافي 3/ 356.

(3) ديوانه 35، وفيه:

لَيْــتَ هــذا اللّيــلُ شــهرٌ ... لا نـــرى فيـــه غَريبـــاً

لَــيْسَ إلانـــي وإيّـــا ... هـــا ولا نخشـــى رقيبـــا

(4) الكتاب 1/ 381.

(5) شرح السيرافي 3/ 356.

ومن أمثلة القسم الثاني ما جاء في قول السيرافي: "وقال سيبويه: لو سمي رجل (مسلمون) كان فيه وجهان: إن جعلت الأعراب في (الواو) فتحت (النون) على كل حال، وجعلت في حال الرفع (واواً) وفي حال النصب والجر (ياء) كقولك: (جاءني مسلمون) و(رأيت مسلمين) و(مررت بمسلمين). وإن جعلت الإعراب في (النون) ألزمته (الياء) على كل حال فتقول: (جاءني مسلمين) و(رأيت مسلمين) و(مررت بمسلمين) فهذا ما ذكره ولم يزد عليه شيئاً. وقد رأينا في كلام العرب وأشعارها بالرواية الصحيحة وجهاً آخر، وهو أنهم إذا سموا بجمع فيه (واو) و(نون) فقد يلزمون (الواو) على كل حال ويفتحون (النون) ولا يحذفونها في الإضافة وكأنهم حكوا لفظ الجمع المرفوع في حال التسمية وألزموه طريقة واحدة، قال الشاعر:

ولها بالماطَرُونَ إذا ... أكل النَّمْلُ الذي جَمَعَا

ففتح (نون): (الماطرون) وأثبت (الواو) وهو في موضع جر. والعرب تقول: (الياسمون) في حال الرفع والنصب والجر ويقولون (ياسمون البرّ) فيثبتون (النون) مع الإضافة ويفتحونه، ومنهم من يرويه (بالماطرون) ويعرب (نون) (الياسمون) ويجري ذلك مجرى (الزيتون) وهو الأجود، والدليل على ذلك قول الشاعر في أبيات تروى لأبي دهبل ولعبد الرحمن بن حسان أولها:

طَالَ لَيْلي وَبِتُّ كالمحزون ... واعتراني الهموم بالماطرون[1]

ومنه قوله في موضع آخر: "قال أبو سعيد: اعلم أن (نعم) و(بئس) فعلان

(1) شرح السيرافي 2/ 130-131.

ماضيان موضوعان للمدح والذم فـ (نعم) للمدح العـام و(بئس) للـذم العـام، ومبناهما على (فعل) في الأصل وفي كل واحد منهما أربع لغات (فَعِلَ): (نَعِـمَ) و(بَئِسَ) و(فِعِلَ) (نِعِمَ) و(بِئِسَ)[1]، وكذلك كل ما كان من الأسمـاء والأفعـال على (فَعِلَ) وثانيه حرف من حروف الحلق ففيه أربع لغات، فالاسم نحو (فَخِذٍ) يقال فيها: (فَخِذٍ) يقال فيها: (فَخِذٌ) و(فِخِذٌ) و(فَخْـذٌ) و(فِخْـذٌ). والفعـل نحـو: (شَهِدَ) و(شِهِدَ) و(شَهْدَ) و(شِـهْدَ)، وإنمـا ألزموهـا الإسـكان لكثـرة استعمالها تخفيفاً، وقد جاء على الأصل:

ففـــداء لــــبني قـــيس علـــى ... مـا أصـاب النـاس مـن سُـرّ وضُـرّ

مـــا أقلَّـــت قـــدمٌ ناعِلَهـــا ... نَعِـمَ السـاعون في الأمـر المُـبِرّ[2][3]

---

(1) لم يوضح السيرافي هنا اللغات الأربع، ويبدو أنه اكتفى بلغات الاسم بعده فمثل لها بكلمة (فخذ) واللغات فيها: فاللغات المقصودة (في نعم وبئس) هي نفسها المذكورة في (فخذ) وهي: (نَعِمَ وَبَئِسَ) و(نِعِمَ وبِئِسَ) و(نَعْمَ وَبَئس) و(نِعْمَ وبِئْسَ).

(2) شرح السيرافي 3/ 65-66.

(3) ورد البيت الثاني في الكتاب 4 / 440 ت- هارون:

مـــا أقلَّـــت قـــدمٌ ناعِلَهـــا ... نَعِـمَ السـاعون في الحـيِّ الشُّـطُرْ

وهما لطرفة، والرواية في ديوانه 85:

ففـــداء لــــبني قـــيس علـــى ... ما أصاب النـاس مـن سـرّ وضـرّ

خـــالتي والــــنفس قـــدما أنهـــم ... نعـم السـاعون في القـوم الشـطر

يقول: (أنا وخالتي فداء لهؤلاء القوم، لأنهم مشهورون من قديم الزمان بحسن السعي في الغرباء).

وجاء البيت الأول في الشرح مكسور الوزن:

=

وفي باب آخر، قال سيبويه: وسمعنا من العرب من يقول (كونيّ) حيث أضافوا إلى (كُنتُ) وأخرج (الواو) حيث حرّك (النون)"[1].

وقال السيرافي: "... وأما قولهم في (كُنت): (كُونِّيٌّ) فلأنه حذف (التاء) الفاعلة ونسب إلى (كُن) وكانت (الواو) قد سقطت لاجتماع الساكنين (النون والواو) فلما احتاج إلى كسر (النون) لدخول (ياء) النسبة ردّ (الواو). والذي قال (كُنْتِيُّ) شبّهه باسم واحد لما اختلط الفاعل بالفعل وربما قالوا: (كُنْتِنِيُّ) كأنه أراد (النون) ليسلم لفظ (كنت) أنشدني الرحابيّ عن ثعلب:

وما أنا كُنْتِيٌّ وما أنا عاجِنٌ ... وشرُّ الرجال الكُنْتُنِيّ وعاجن[2][3]

ومن النوع الثاني من القسم الثاني، وهي: الشواهد التي ذكرها السيرافي مستشهداً بها على مسائل نحوية وصرفية ذكرها سيبويه من غير أن يستشهد لها: قال سيبويه: "وسألت الخليل عن قولهم: (أيتهّنّ فلانة) و(أيهنّ فلانه)؟ فقال: إذا

=

فقل لبني قيس على ما ... أصاب الناس من سر وضر

والصحيح ما أثبتّه.

(1) الكتاب 2/ 88.

(2) شرح السيرافي 4/ 864.

(3) ورد البيت بهذه الرواية في شرح الرضي على شافية ابن الحاجب 2/ 77.

وجاء البيت في اللسان (كون) و(عجن) بروايتين آخريين: الأولى: بالصورة نفسها:

وما أنا كنتي وما أنا عاجن ... وشر الرجال الكنتني وعاجن

والثانية:

فأصبحت كنتيا وأصبحت عاجنا ... وشر خصال المرء كُنتٌ وعاجن

قلت: (أيّ) فهو بمنزلة (كلّ) لأنّ (كلاّ) مذكر يقع للمذكّر والمؤنث، وهو أيضاً بمنزلة (بعض). فإذا قلت: (أيّتهنّ) فإنك أردت أن تؤنث الاسم كما أنّ بعض العرب فيما زعم الخليل يقوم (كلّتهنّ منطلقة)"[1].

فقال السيرافي شارحاً: "قال أبو سعيد: الاسم المذكر الذي يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد ربما أدخلوا عليه علامة التأنيث إذا أوقعوه على المؤنث توكيداً لتأنيثها، فمن ذلك ما ذكره الخليل من قولهم: (كلّتهنّ) و(أيّتهنّ) والباب فيه (كلّهن) و(أيّهنّ). ومن ذلك قولهم: (زيد خير الرجال) و(عمرو شرّ الرجال) و(هند خير النساء) و(دعد شرّ النساء) وربما قالوا: (خيرة الناس) و(شرّة الناس). والباب في ذلك التذكير، قال حسان بن ثابت:

لَعَنَ اللهُ مَنْزِلاً بَطْنَ كُوثَى ... وَرَمَاهُ بِالفقْرِ والإِمْعَارَ

لَيْسَ كُوثَى العِراقِ أَعْنِي وَلَكِنْ ... كَوثَةَ الدّارِ عَبْدِ الدَّار"[2][3]

ومثال آخر، قال سيبويه في "هذا باب تحقير ما كان فيه قلب".

".. ومثل ذلك (أَيْنُقٌ) إنما هو (أَنْوُقٌ) في الأصل فأبدلوا (الياء) مكان (الواو) وقلبوا فإذا حقرت قلت (لُوَيْتٍ) و(شُوَيْكٍ) و(أُيَيْنِقٌ) وكذلك لو كسرت للجمع لقلت: (لواتٍ) و(شَواكٍ) كما قالوا: (أيانِقُ)..."[4]. قال السيرافي: "...وكذلك قولهم: (أَيْنُقٌ) في جمع (ناقة) وأصله (أَنْوُقٌ) فقدموا (الواو) وأبدلوا

---

(1) الكتاب 1/ 401.

(2) شرح السيرافي 3/ 442-443.

(3) شرح ديوانه 228.

(4) الكتاب 2/ 129-131.

منها فصار (أَيْنق) ووزن (أَنْوُقٌ) (أَفْعُلٌ) ووزن (أَيْنُق): (أَعْفُل) فتقول في تصغير ذلك (شُوَيْكٍ) و(لويث) كما يقال في (قاضٍ): (قُوَيْضٍ) ولا ترده إلى الأصل وتقول في (أَيْنُق): (أُيَيْنِقٌ) كما قالوا في الجمع: (أيانق)، قال الشاعر:

وَمَسَدٍ أُمِرَّ مِن أَيانِقِ   لَيس بأَنْيابٍ ولا حَقائِقِ[1]

ومثله قول سيبويه: "... وتقول: (أَصْبَحْنا) و(أَمْسَيْنَا) و(أَسْحَرْنا) و(أَفْجَرْنَا) وذلك إذا صرت في حين صُبْحٍ ومَساءٍ وسَحَرٍ ..."[2].

قال السيرافي موضحاً وشارحاً له: ".. ووجه رابع أن يقال: (أَفْعَلَ) من الدخول في الشيء كقولك: (أَفْجَرْنا)، أي: دخلنا في وقت الفجر، و(أَمْسَينا) و(أصبحنا) و(أظهرنا) دخلنا في المساء والصبح والظهر، ومنه يقال: (أَشْمَلْنا) و(أَجْنَبْنا) و(أَصْبينا) و(أَدْبَرْنا) إذا دخلنا في الشمال والجنوب والصّبا والدبور، ويقال: (أَشْهرنا) إذا دخلنا في الشهر، قال الشاعر:

مَا زِلْتُ مُذْ أَشْهَرَ السُّفَّار أنظرهم

مِثْلَ انتظارِ المُضَحِّي راعِيَ الإِبِلِ[3]

موقف السيرافي من النحاة:

نقل السيرافي كثيراً من آراء النحاة في شرحه للكتاب. وقد ردّ أقوال بعض النحاة، ووقف منهم موقف المغلط صراحة حيناً، وموقف الرادّ حيناً آخر.

---

(1) شرح السيرافي 4/ 585-586.

(2) الكتاب 2/ 237.

(3) شرح السيرافي 5/ 240-241.

أ- **موقفه من المبرد:**

يمكن ملاحظة موقف السيرافي من المبرد من خلال الاهتمام بالمبرد وصلته بسيبويه وخاصة في المسائل التي غلّط فيها المبرد سيبويه والتي ضمها كتابه "الرد على سيبويه" الذي ردّ عليه ابن ولاد في كتابه "الانتصار لسيبويه". أو المسائل التي ذكرها المبرد في كتبه النحوية، وأهمها (المقتضب) ولم يشر فيها إلى سيبويه صراحة فعمد السيرافي إلى مقارنتها بآراء سيبويه ومناقشتها فمن أمثلة ما أورده من ردود تتعلق بآراء المبرد التي ردّ بها على سيبويه في كتابه "الرد على سيبويه".

قال سيبويه: "هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً"[1].

وقال السيرافي: وردّ أبو العباس محمد بن يزيد على سيبويه ترجمة الباب وألزمه فيه المناقضة، لأنه قال: (هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً) ثم جاء بعده: (نعم الرجل عبد الله) فجاه بـ(الرجل) مظهراً[2]. والذي أراد سيبويه: أنه لا يعمل في المعروف إلا مضمراً إذا بني ذلك المعروف على أن يفسر بما بعده ولا يكون ذلك إلا مضمراً، وشبّهه بقولك: (إنه كرام قومك) و(إنّه ذاهبة أمتك) فـ(الهاء) إضمار الحديث الذي يأتي بعده، ولا يجيء إلا مضمراً لأنه قد لزمه التفسير. وكذلك الاسم الذي تعمل فيه (نِعْمَ) ويبنى على التفسير لا يكون إلاّ مضمراً.."[3].

وهنا لابد من الإشارة إلى استفادة السيرافي من ابن ولاد في ردّه على المبرد

---

(1) الكتاب 1/ 300.

(2) ينظر: الانتصار ص144.

(3) شرح السيرافي 3/ 66-67.

دفاعاً عن سيبويه، والذي يبدو أن السيرافي قد سلك مسلكاً خاصاً به في الدفاع عن سيبويه وردّ تخطئة المبرد له، في حين سلك ابن ولاد من قبله مسلكاً آخر خاصاً به، وهذا ما يوضحه المثال الآتي:

استشهد سيبويه في "هذا باب ما لا يكون إلا على معنى ولكن" ببيت الفرزدق:

وما سجنوني غيرَ أني غالِبٍ　　　وأنّي من الأثْرَيْنَ غير الزّعانِفِ

كأنه قال: (ولكني ابنُ غالب)[1].

قال السيرافي: "وذهب أبو العباس ومن ذهب مذهبه أن معنى البيت: (وما سجنوني إلا لأني ابن غالب) أي: سجنوني حسداً لي على نسبي وشرفي. قال أبو سعيد يجوز تأوّل سيبويه على أنه كان مسجوناً محبوساً وذلك على أنه لم يعدّ سجنه سجناً لأنه لم يبطل عزّه ولم يلحقه ذلاً كما يقول القائل: (تكلمت ولم تتكلم) أي: تكلمت بما لم يقع موقعاً يؤثر فيه الكلام، فكأنه قال: (وما أذلّوني بالسجن ولكني عزيز بنسبي)[2].

وقد مهد السيرافي لرأيه هذا بذكر الوقائع التاريخية للقصيدة ذاكراً مطلعها وبعض أبيات منها[3].

أما ابن ولاد فينطلق في دفاعه عن سيبويه برفض حمل: (وما سجنوني غير

---

(1) الكتاب 1/ 367-368.

(2) شرح السيرافي 3/ 288- 289.

(3) السابق 3/ 288.

أني ابن غالب) على (لام العلة) أي: جزماً وما سجنوني إلا لكرمي، وذلك لأن "غير"- في رأيه- إذا أضيفت إلى "أنّ" بطل عمل (لام) العلة ومعناها.

ثم يستمر ابن ولاد في تفسير القصيدة تفسيراً يبقي لسيبويه صحة استشهاده ببيت الفرزدق[1].

أما ردود السيرافي الأخرى على المبرد فقد أوردها عند استعراض آراء المبرد في كتابه (المقتضب)، ومقارنتها بآراء سيبويه ثم تصدّيه للدفاع عنه مثال ذلك قول السيرافي في شرح: "..وهذا باب اختلاف العرب في الأسم، المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بـ"من"[2] وذكر أبو العباس المبرّد في كتابه المعروف بـ"المقتضب" فقال: كان يونس يجري (الحكاية) في جميع المعارف ويرى بابها وباب (الأعلام) واحداً، والذي حكاه سيبويه عن يونس في الباب إذا قال القائل: (رأيت زيداً وعمراً) (رأيت زيداً وأخاه) أو (زيداً أخا عمرو) فالرفع، يرده إلى القياس، وما أدري من أين لأبي العباس هذه الحكاية عن يونس والله أعلم"[3]. ففي هذا النص يردّ السيرافي على المبرد روايته لرأي يونس الذي جاء في كتاب سيبويه.

ومثل هذا ردّ السيرافي على المبرد في شرحه قول سيبويه في: "هذا باب آخر من أبواب إنّ".

"... وقد يجوز في الشعر: (اشهد أنّ زيداً ذاهب) يشبهها بقوله (والله أنه

---

(1) ينظر: الانتصار ص175.

(2) ينظر: الكتاب 1/ 403.

(3) شرح السيرافي 3/ 458.

لذاهب)، لأنّ معناه معنى اليمين كما أنه لو قال: (أشهد أنت ذاهب) ولم يذكر (اللام) لم يكن إلا ابتداء، وهو قبيح ضعيف إلا باللام..."[1].

ثم نقل السيرافي ردّ المبرد على سيبويه، فقال: ".. وقد ردّ أبو العباس محمد بن يزيد على سيبويه إجازته في الشعر (أشهد أنّ زيداً ذاهب) فقال: ليس للضرورة في (إن) و(أنّ) عمل لأنّ وزنهما واحد والقافية بهما سواء فهما في الشعر سواء.

قال أبو سعيد: وجه الضرورة أن تريد اليمين ولا تجعل في خبرها (اللام) ولا تتلقاها باللام، ولا يفتحها وهو يريد اليمين، لأن فتحها إنما يكون إذا أراد بها معنى (الباء) كنحو ما ذكرنا: (أشهد أن محمداً رسول الله).

وقد أجاز سيبويه كسر "إنّ" بعد (علمت) من غير (لام) في قولك: (علمت إنّ زيداً ذاهب) على تأويل (اللام) وحذفها، وشبّه حذفها بحذفها من قوله عزّ وجلّ "قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا"[2] وتقديره "لقد أفلح" لأنه جواب: "والشمس وضحاها"[3]، واستضعف حذف اللام في (إنّ زيداً ذهب)، وليس حذفها بضعيف في قوله: "قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا"، لأنّ ما قبلها من طول الكلام عوض. وهو ضعيف في "إنّك" لأنه ليس قبله ما يكون عوضاً. وقد أجازه أبو العباس على كلامين: كأنه قال: (قد علمت) ثم ابتدأ فقال: (إنّ زيداً ذاهب)، وهذا ضعيف"[4].

---

(1) الكتاب 1/ 474.

(2) الشمس 6.

(3) الشمس 1.

(4) شرح السيرافي 4/ 108-109.

وينظر: المقتضب 2/ 345.

وقد يلجأ السيرافي إلى الإشارة إلى رأي المبرد من غير أن يذكره، لكنه يبين رأيه فيهن يقول: "... ورأيت أبا العباس المبرد ذكر في المقتضب... وفيما ذكره تخليط فكرهت ذكره"[1].

ب- موقفه من المخالفين من أعلام النحو واللغة:

لم يقف السيرافي موقفاً متحيزاً لسيبويه في شرحه للكتاب إذ استفاد من آراء أئمة النحو واللغة الذين سبقوه، وقارن بين هذه الآراء وما ذكره سيبويه في الكتاب، وكما ردّ السيرافي على بعض الآراء فقد استفاد من بعضها الآخر في ثنايا الشرح.

ومن الذين ردّ عليهم أو استفاد من آرائهم: الأخفش الذي ردّ عليه في أثناء شرحه قول سيبويه في: "هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه": وذلك قولك: (هذا الضارب زيداً) فصار في معنى: (هذا الذي ضرب زيداً) وعمل عمله. لأنّ (الألف واللام) منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: "هذا الضارب الرجل" وهو وجه الكلام..."[2].

وبعد أن أوضح السيرافي قول سيبويه، نقل لنا قول الأخفش فقال: "..وحكي عن الأخفش أنه قال: (هذا الضارب زيداً) إذا كان في معنى الفعل

---

(1) شرح السيرافي 3/ 653.

(2) ينظر: الكتاب 1/ 93.

الماضي إنما ينصب كما ينصب (الحسن الوجه) وليس على نصب ا لمفعول الصحيح. والقول ما ذكرناه عن سيبويه"[1].

ومنهج الزجاج الذي ردّ السيرافي عليه وعلى المبرد في شرحه: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً، فقد استشهد سيبويه يقول حميد بن ثور:

وما هيَ إلاّ في إزارٍ وعِلْقَةٍ ... مُغارَ ابنِ هَمّامٍ على حَيِّ خَشْعَمَا

فصيرّ (مُغاراً) وقتاً وهو ظرف"[2].

قال السيرافي: "وزعم الزجاج أن سيبويه أخطأ في ذكره هذا البيت في هذا الموضع وذلك أنه قدر (مغارا): زمانا، والزمان لا يتعدى، وإنما (مغار) مصدر، قال: والدليل على ذلك أنه قد عدّاه فإنما تقديره: (زمن إغارة ابن همام على حيّ خثعم) مثل: (مقدم الحاجّ). وهكذا قال أبو العباس. وقد غلطا في الرد عليه، لأن المصادر التي جعلها سيبويه ظروفاً إنما هي مضاف إليها الزمان فتكون هي نائبة عنه فـ(مغار) الذي في البيت وإن كان مصدراً لم يخرج عمّا قاله سيبويه، وتأويل البيت: أنه وصف امرأة فذكر أنها إزار وعلقة، وهي البقيرة، وهي قميص بلا كُميّن- يريد: أنها في وقت إغارة ابن همام في هذا الزي، فإما أن تكون صغيرة، أو بمعنى: آخر. ويقال إنّ ابن همام كان لا يغير إلاّ وهو عريان وهو الذي ينساق على تأويل الزجاج كأنه شبّه عُرْيها بُعْرِي ابن همّام"[3].

---

(1) شرح السيرافي 2/ 50.

(2) الكتاب 1/ 120.

(3) شرح السيرافي 2/ 183.

ومنهم أبو حاتم السجستاني الذي نسب السيرافي إليه الوهم في قوله:

"وزعم أبو حاتم السجستاني وقد ذكر (شتّان) وزعم أنه بمنزلة (سبحان)، وهذا وهم، لأنّ (سبحان) عند النحويين منصوب معرب إلا أنه لا ينصرف لأنه معرفة، ولأن في آخره نوناً وألفاً زائدتين. وانتصب لأنه مصدر، ولم ينون لأنه لا ينصرف، قال أمية بن أبي الصلت:

سُبْحانَهُ ثم سبحاناً يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ"[1]

وممن ردّ السيرافي عليهم ابن السكيت الذي وصف قوله بالبعد مرة وبالفساد الواضح مرة أخرى، وذلك في قوله:

"وقال يعقوب بن السكيت: (استاع) و(اسطاع) من القلب والإبدال جعلوا (التاء) مكان (الطاء). وهذا بعيد جداً، وذلك أن قولنا (إسطاع) إن لم نجعله من (استطاع) خرج من أن يكون له نظير في الفعل، ولا يكون له اشتقاق. وهو قول فاسد بينّ الفساد، ولم يجيء في (استفعل) حذف (التاء) الزائدة و(فاء) الفعل إلا في هذا الحرف، ولم يجيء التعويض من (التاء) حركة (العين) على (التاء) إلا في (أَسْطَاع: يُسْطِيع) ونظيره: (أَهْراق: يُهرِيق)"[2].

وقد يذكر السيرافي الرأي ويتركه بلا تعليق يدل على رفضه صراحة، كما فعل مع الفراء والمبرد في قوله:

"... وأما قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾[3] و﴿ ٱلزَّانِيَةُ

---

(1) شرح السيرافي 1/ 115 "هذا باب مجاري آخر الكلم العربية" وينظر: الكتاب 1/ 164.

(2) شرح السيرافي 1/ 225-226 "هذا باب ما يكون في اللفظ من الأعراض".

(3) المائدة 38.

﴿وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾[1] فهذا عند سيبويه مبنيّ على ما قبله[2]. كأن قال: ومما نقص عليكم (السارق والسارقة) و(الزانية والزاني)، فقد تم الكلام ثم قال: (فاجلدوا)، فجعل (الفاء) جواباً للجملة..."[3].

وأتبع رأي سيبويه هذا برأي الفراء وأبي العباس المبرد، فقال: "وقال الفراء وأبو العباس المبرد: إنّ (الفاء) دخلت للجزاء وأنها خبر، و(الزانية) ترتفع على الابتداء في قوله أبي العباس، و(فاجلدوا) خبره، وعند الفراء: و(الزانية والزاني) يرتفعان بما عاد من ذكرهما ودخلت (الفاء) لأن (الزانية والزاني) في معنى: (التي تزني) و(الذي يزني..)[4].

وكما ردّ السيرافي آراء بعض أئمة اللغة والنحو دفاعاً عن آراء سيبويه قابل ذلك باعتماده على بعضها الآخر لبيان ما يقصده سيبويه في الكتاب، من ذلك اعتماده على قول الزجاج في تفسير كلام سيبويه وتوضيحه في قوله في "هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى". قال:

"... وقالوا: (صِدْنا قَنَوَيْنِ)، وإنّما يريد: (صدنا بِقَنَوَيْنِ) أو (صِدنا وحشَ قَنَوَينِ)، وإنّما (قَنَوانِ) اسمُ أرضٍ. ومثله في السَّعة: (أنتَ أكرمُ عليّ من أن أضرِبَكَ) و(أنت أنكدُ من أن تترُكَه) إنما تريد: (أنت أكرم عليّ من صاحب الضَّرب)..."[5].

---

(1) النور 2.

(2) ينظر: الكتاب 1/ 71-72.

(3) شرح السيرافي 2/ 11.

(4) شرح السيرافي 2/ 12 "هذا باب الأمر والنهي".

(5) الكتاب 1/ 109، وينظر شرح السيرافي 2/ 150.

فبعد أن نقل السيرافي قول سيبويه هذا، قال:

"والقول في ذلك ما قاله أبو إسحاق الزجاج رحمه الله، قال: إن قدّرته (أنت أكرمُ عليّ من ضربكَ) لم يجز، لأنك لست تريد أن تُخبرَ أنّه أكرم عليك من ضربه، وهذا هو ظاهر الكلام، وإن حمل المعنى عليه بطل.

قال أبو إسحاق: وتهذيب هذا الكلام هو كأن قائلاً قال: "أنت تضربني" فنسب الضرب إلى نفسه، فقال الآخر: (أنت أكرم عليّ من صاحب الضرب الذي نسبته إلى نفسك، وليس لك)، ومثل هذا: "أينَ شُركائي الذينَ كنتمُ تَزْعَمُون؟"[1]. وليس لله تعالى شريك، وإنما جاز هذا لأنهم جعلوا لله تعالى شركاء في زعمهم، فكأنه قال: "أنت أكرم عليّ ممن يستحق ما زعمت أنه لك ونسبته إلى نفسك"[2].

موقفه من الكوفيين:

السيرافي بصري المذهب، يلتزم به ويدافع عنه ويسمي أصحابه: (بأصحابنا)، وقد ردّ السيرافي على بعض آراء الكوفيين في جملة مسائل نحوية متفرقة[3]، كما تعرض لبعض مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وعالجها مدافعاً عن وجهة نظر البصريين، فمن ذلك قوله في إحدى مسائل الخلاف التي

(1) القصص 62 و74.

(2) شرح السيرافي 2/ 150.

(3) ينظر مثلاً ص109، 158، 164، 168، 179.

شغلت بال النحويين كثيراً، وهي مسألة كون المصدر أصلاً للفعل، وهو مذهب البصريين، أو كون الفعل سابقاً للمصدر، وهو مذهب الكوفيين.

"... فإن سأل سائل فقال: ما الدليل على أن الأفعال[1] مأخوذة من المصدر؟ قيل له: في ذلك ثلاثة أوجه:

أولها: أن الفعل دال على مصدر وزمان، والمصدر يدل على نفسه فقط. وقد علمنا أن المصدر أحد الشيئين اللذين يدل عليهما الفعل، وقد صحّ في الترتيب أن الواحد قبل الاثنين، فقد صح أن المصدر قبل الفعل، لأنه أحد الشيئين اللذين دل عليهما الفعل.

والوجه الثاني: أن الفعل يصاغ بأمثلة مختلفة على أزمنة مختلفة نحو (ضَرَبَ) و(يَضْرِبُ) و(اضْرِبْ) والمصدر في جميع ذلك واحد، فصار المصدر هو الذي يصاغ منه أمثلة الفعل المختلفة لأنه واحد يوجد فيها كلها و(بيان ذلك)[2] أن الفضة والذهب وغيرهما مما تصاغ منه الصور الكثيرة المختلفة أصل للصور، لوجوده في كل واحد منها، وكذلك المصدر أصل للأفعال لوجوده في كل واحد من أمثلتها المختلفة.

والوجه الثالث: أن الفعل أثقل من الاسم وهو فرع عليه من قبل أنه لا يقوم بنفسه، والفرع لابد له من أصل يؤخذ منه يكون حكم ذلك الأصل أن يكون قائماً بنفسه غير محتاج إلى سواه، فعلمنا بذلك أن الفعل فرع ولا أصل له غير المصدر. فإن قال قائل: إذا كان المصدر قد يعتل باعتلال الفعل وصح بصحته

---

(1) في الأصل (الأسماء)، وقد أثبت الصحيح.

(2) في المخطوطة: (وبين أن ذلك)، وأثبت ما رأيته صحيحاً.

فهلا دلكم ذلك على أن المصدر فرع على الفعل الذي يعتل باعتلاله ويصح بصحته؟ قيل له: في ذلك جوابان: أحدهما: أن الأصل قد يعتل باعتلال الفرع إذا كان كل واحد منهما يؤول إلى الآخر وينبئ كل واحد منهما على صاحبه ليتسق ولا يختلف فمن ذلك أنا قد بنينا الفعل المضارع في فعل المؤنث نحو: (يَضْرِبْنَ) وأشباه ذلك على (ضَرَبْنَ) وهو فرع لأنّ المستقبل قبل الماضي، ومنه ما زعم الفراء الذي ينازعنا أصحابه في هذا الأصل أن فعل الواحد الماضي فتح لانفتاح فعل الاثنين، والواحد أصل الاثنين فحمل الأصل على الفرع. والوجه الثاني: أن أصل المصادر التي لا علة فيها ولا زيادة لا يجيء إلاّ صحيحاً، وهو (فَعْلٌ) نحو: (ضَرَبْتُهُ ضَرْباً) (وَعَدْتُهُ وَعْداً) وإنما يجيء معتلاً ما لحقته الزيادة، وإنما الكلام في أصول المصادر لا في فروعها فتبينَّ ذلك..."[1].

وهكذا يستمر السيرافي في رد دعوى الكوفيين مفنداً أدلتهم مشيراً إلى ذلك بصيغة السؤال فيقول: "فإن قال قائل: إذا كان الفعل يعمل في المصادر وحكم العامل أن يكون قبل المعمول فيه فهلا دلكم ذلك على أن الفعل قبل المصدر؟ قيل: هذا ساقط من وجهين، أحدهما: أنه لا فِعْلَ إلا وهو عامل في اسم ومع هذا فالأسماء قبل الأفعال في الرتبة لقيامها بأنفسها واستغنائها عن الأفعال، ولا يعمل اسم في فعل. فلو كان جنس عمل العامل في المعمول فيه في غير ترتيب عمله يوجب أن يكون العامل فيه قبل المعمول فيه لوجب أن تكون الأفعال قبل الأسماء، ووجب من ذلك ما هو أقبح من ذلك، وهو: أن تكون الحروف قبل الأسماء والأفعال لأنها تكون عاملة في الأسماء والأفعال ولا يعملان فيها،

(1) شرح السيرافي 1/ 9-10.

وهذا محال فاسد، لأن الحروف جاءت لمعان في الأسماء والأفعال ولا يقمن بأنفسهن، والوجه الثاني: أن قولنا (ضَرَبْتُ ضرباً) معناه: أوقعت ضرباً، وفعلت ضرباً، كقولك: (قتلت زيداً) أعني من جهة أنهما مفعولان، وإن كان (زيد) موجوداً قبل قتلك إيّاه، و(الضرب) معدوماً قبل إيقاعك إيّاه إلا أنك تعرفه وتقصد إليه وتأمر به فلما كان معناه: أوقعت ضرباً، وقد كان الضرب معقولاً مقصوداً إليه مذكوراً يصح الأمر به صح أنه قبل إيقاعك معلوم، فإذا صح ذلك فهو قبل الفعل.."[1].

ويستمر في مناقشته هذه، فيقول:

".... ومما يدل على صحة قولنا في المصادر اجتماع النحويين على تلقيبه (مصدراً)، والمصدر المفهوم في اللغة: هو الموضع الذي يُصدّرُ عنه، كقولهم: مصدر الإبل وموردها: للموضع الذي تصدر عنه وترده، فعقلنا بذلك أن الفعل قد صدر من المصدر حين استوجب بذلك أن يسمى مصدراً كما وصفنا في المصدر وبالله التوفيق"[2].

ومن أمثلة ردّه على الكوفيين فيما تعرض له من مسائل نحوية في شرحه لكتاب سيبويه، قوله في "هذا باب ما ينتصب من الأسماء التي ليست بصفة لا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه"، وذلك قولك كلمته فاه إلى فيّ..."[3].

---

(1) المصدر السابق 1/ 10-11.

(2) شرح السيرافي 1/ 11-12.

(3) السابق 2/ 372، وينظر: الكتاب 1/ 195.

"قال أبو سعيد: اختلف الناس فيما نصب (فاه)، فأصحابنا يقولون أن الناصب: (كلمته) وأنه لا إضمار فيه، وجعلوه نائباً عن (مشافهة) التي معناها (مشافها) وجعلوه من المحمول على غيره لأنه معرفة، وأنه اسم غير صفة، فصار بمنزلة قولك: (الجماءَ الغفيرَ) و(رجع عودَه على بدئِه).. والكوفيون ينصبونه (فاه) بإضمار (جاعلاً) كأنه قال: (جاعلا فاه إلى فيّ) ولو كان على ما قالوا من إضمار (جاعل) ما كان فيه شذوذ ولجاز أن يقال (كلّمته وجهه إلى وجهي، وعينه إلى عيني) ولم يقل هذا أحد، فدل على أنه شاذ كما قال أصحابنا، فذلك لم يُقَس عليه..."[1].

ومثله قوله في "هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت":

"قال أبو سعيد: ولا أعلم خلافاً بين البصريين أنك إذا قلت: (زيد خلفك) وسائر ما تجعل الظروف خبراً له أنه منصوب بتقدير فعل هو (استقر) أو (رفع أو حدث) أو (كان) ونحو ذلك، وقال الكوفيون: إذا قلت: (زيد خلفك) فلم ينتصب (خلفك) بإضمار فعل، ولا بتقديره، وإنما ينتصب بالخلاف للأول، ولا نقول: (زيداً أخوك) فيكون (الأخ) هو (زيد) وكل واحد منهما يرفع الآخر، وإذا قلت: (زيد خلفك) كان (خلفك) مخالفاً لـ(زيد) وكل واحد منهما يرفع الآخر، وإذا قلت: (زيد خلفك) كان (خلفك) مخالفاً لـ(زيد) لأنه ليس هو فنصبناه بالخلاف، وهذا فاسد من وجوه...."[2].

(1) السابق 2/ 372.

(2) ينظر: شرح السيرافي 2/ 386-387 وما بعدها.

ومثله قوله في "هذا باب الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماء ويجوز أن يليها بعدها الأفعال".

"... وحكى الكوفيون النصب بـ(كما) بمعنى (كيما) وحذف (الياء) منها[1]، وأن كانوا غير دافعين للرفع بعدها، ولم يحك البصريون ذلك، وقد وافقهم على ذلك أبو العباس المبرد واستحسن قولي الكوفيين والبصريين، ولم يحتج في ذلك بشيء إلاّ ببيت احتج به الكوفيون، وهو قوله:

وطرفَك إمّا جئتَنا فاصْرِفَنَّه   كما يَحسَبوا أنَّ الهوى حيثُ تُصْرِفِ

قال أبو سعيد: هذا البيت وما بعده احتج به الكوفيون للنصب بـ(كما) متأول إمّا مروي على غير روايتهم مما لا يكون لهم حجة، أما هذا البيت فغيرهم يرويه، فاصرفّنه لكي يحسبوا أن الهوى حيث تصرف". وقد احتجوا بقول رؤبة:

....   ولا تظلموا الناس كما لا تُظلموا

والذي رواه سيبويه بالتوحيد: لا تظلم الناس كما لا تظلم[2]

وليس في هذه الرواية حجة، وانشدوا بيت صخر الغيّ الهذلي:

جَاءَتْ كَبيرٌ كَمَا أُخفِّرَها   وَالقَومُ صِيدٌ كأنَّهُمْ رَمِدُوا

---

(1) في أصل المخطوطة: (وحكى الكوفيون النصب بـ(ما) بمعنى (كما) وحذف (الياء) منها".
والصحيح ما أثبته بناء على ما في شرح هذه المسألة هنا، ويؤكد ما أثبته ما جاء في الإنصاف لابن الأنباري (مسألة 81).

(2) في الكتاب 1/ 459: (لا تشتُمِ الناس كما لا تُشتَم).

والبصريون يروونه بالرفع: (كما أخفرها)، والفراء اختار الرفع في بيت صخر الغيّ وقال: أخفرها بالنصب[1].

ويستمر السيرافي في مناقشة آراء الكوفيين وأقوالهم عارضاً شواهدهم راداً إياها الواحد بعد الآخر[2].

وخلاصة القول: إن الأسس التي اعتمد عليها السيرافي اتسمت بما يأتي:

1- اعتماده القرآن الكريم بالدرجة الأولى في الدفاع عن آراء سيبويه ومناقشة خصومه ومخالفيه، مثال ذلك ردّه على أبي العباس المبرد في "هذا باب مجرى نعت النكرة عليها" بعد أن ذكر شاهد سيبويه:

ترى خَلْقَها نِصفٌ قَناةٌ قَوِيمةٌ ... ونِصفٌ نقاً يرتجُّ أو يَتَمَرْمَرُ

وقوله فيه: "وبعضهم ينصبه على البدل وأن شئت كان بمنزلة: (رأيته قائماً) كأنه صار خبراً"[3]، يعني حالاً على حد من جعله صفة للنكرة، وردّ أبو العباس نصب (نصفاً) على الحال، فقال: هو خطأ، وذلك أن (نصفا) ينبغي أن يكون معرفة، والعلة التي ادعي بها التعريف في (بعض) و(كل) من الإضافة هي في (نصف) لأن معنى قوله: (في نصف) و(نصفه) كما إذا قال: (مررت ببعض قائماً) أو (بكلّ جالساً) فإنما يريد (بعضهم) و(كلهم). والذي قاله خطأ، والقول ما قاله سيبويه، لأنّ (النصف) بمنزلة (الثلث) وسائر الأجزاء العشرة، ويثنى ويجمع كما يفعل بـ(الثلث) وما بعده تقول: (المال نصفان) و(هذه القوارير إلى أنصافها) وليس هذا في (كلّ) ولا في (بعض).

---

(1) الأنصاف 585.

(2) ينظر: شرح السيرافي 4/ 34-35.

(3) ينظر: الكتاب 1/ 223.

ومن أوضح ما يُبطلُ قوله، قوله تعالى: "فَلَها النِّصْفُ"[1][2].

2- اعتماد الرواية الصحيحة للشاهد الشعري ومقارنته بأبيات القصيدة التي يأخذ منها لبيان المعنى المقصود، والمناسبة التي ذكر فيها، ومن ثم الحكم بصحة الاستشهاد به أو رفضه، وهذا ما فعله في ردّ شاهد الكوفيين.

وطرفك أما جئتنا فاصرفنَّه كما يحسبوا أن الهوى حيثُ تصرفُ[3]

أو في ردّ رأي المبرد حيث قال: "قال أبو سعيد: وما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم واستشهدوا بهذا البيت وغيره من القصيدة، وأن لا ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب"[4].

بعد أن قدم لهذا القول بقوله: "أجمع النحويون المتقدمون من البصريين، والكوفيين على الرواية عن العرب: (لولاك) و(لولاي) فأما سيبويه فأنشد بيت يزيد بن الحكم الثقفي الذي ذكرناه[5]، واستشهد به أيضاً الكسائي وذكر معه بيتين من القصيدة، وهما:

فليت كفافا كان خيرك كلّه وشرّك عنّي ما ارتوى الماء مُرْتَوي

---

(1) النساء 11.

(2) شرح السيرافي 2/ 452.

(3) ينظر ص129 من هذا الفصل.

(4) شرح السيرافي 3/ 387.

(5) ينظر: الكتاب 1/ 388، وشاهد سيبويه هو:

وكمْ مَوْطِنٍ لولاي طحت كما هوى باجرامه من قُلّةِ النيق مُنْهوي

تُكاشِرُني كرها كأنك ناصحٌ وعينُك تبدي أنَّ قلبَك لي دَوِي

واستشهد الفراء أيضاً بهذا البيت.. وأنشد فيه أيضاً:

.... لولاك هذا العامَ لم أحجُجِ

وكان أبو العباس المبرد ينكر (لولاي) و(لولاك) ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة، وأن الذي استهواهم بيت الثقفي وإن قصيدته فيها خطأ كثير"[1].

وبهذا نلاحظ أن السيرافي قد اعتمد في رواية البيت على صحة ما نقله النحويون من بصريين وكوفيين لتخطئة المبرد فيما ذهب إليه.

3- عدم تفرقة السيرافي بين شواهد البصريين الذين هم أصحابه وشواهد الكوفيين في تقرير ما يراه صواباً، مثال ذلك قوله:

"... وزعم الكسائي والفراء أن المضاف يجوز ترخيمه، ويوقعان الترخيم في آخر الاسم الثاني فيقولان: (يا أبا عُرْوَ) و(يا آلَ عِكْرِمَ)، وأظن الذي حملهما على ذلك بيت أنشد ليس بمعروف لم يذكره البصريون:

أبا عروَ لا تبعُد فكلُّ ابن حُرّةٍ سيدعُوهُ داعي موتِهِ فيُجيبُ

وقال زهير:

خُذوا حَظَّكم يا آلَ عِكْرِمَ واذكُرُوا أواصِرنا والرَّحْمُ بالغَيْب تُذْكَرُ"[2]

---

(1) شرح السيرافي 3/ 386-387.

(2) شرح ديوانه 214.

وهذا عند سيبويه يجوز في ضرورة الشعر في غير النداء[1]، وإنما هو لجواز الترخيم في غير النداء لا لأنه منادى[2].

وأعاد الكلام عليه في موضع آخر فقال: "وأما قوله (يا آل عكرمَ) فإن سيبويه أنشده على أنه ترخيم (عكرِمَة) على قول من قال: (يا حَارِ) وعلى قول أبي العباس هو ترخيم: (عكرمة) على قول من قال: (يا حَارُ) وحقه: (يا آلَ عِكْرِمِ) بإضافة آل إليه، ولكنه جعل (عكرِمِ) بمنزلة قبيلة فلم يصرف لاجتماع التعريف والتأنيث و(عكرمة) هذا هو: عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر وهو أبو قبائل كثيرة من قيس و(حارث) في (ابن حارث) كـ(عكرم) في (آل عكرم). والكلام فيهما على المذهبين واحد، ومما يدل على صحة قول سيبويه في جواز الترخيم على مذهب (يا حار) في غير النداء، قول الشاعر:

أبا عُرْوَ لا تبعُد فكلُّ ابن حرَّةٍ سيدعوه داعي موتِهِ فيُجيبُ

ففتح واو (عروة) ولا يمكن أحداً أن يتأول فيه أنه لا ينصرف لأنه كنية وليس بقبيلة[3].

فهنا نرى السيرافي قد استعان بشاهد الكوفيين الذي قال عنه: ليس بمعروف عند البصريين للحكم بصحة ما ذهب سيبويه إليه وأظن أنه إنما فعل ذلك لأنه ردّ على الكوفيين به، ولما كانوا راوين له معترفين به، كان ردّه إياهم بما رووه هم أبلغ وأفضل.

---

(1) ينظر: الكتاب 1/ 343.

(2) شرح السيرافي 3/ 158.

(3) شرح السيرافي 3/ 199-200.

4- ذهابه إلى أن عدم ورود الشيء في القرآن الكريم لا يصلح أساساً للتخطئة، لأنّ القرآن الكريم لم ترد فيه كل لغات العرب، وقد جاء ذلك في الردّ على أبي العباس المبرد.

فقد رأى سيبويه جواز ترك التأنيث على قلة ودليله في ذلك السماع عن العرب، يقول: "وقال بعض العرب: (قال فلانة) وكلّما طال الكلام فهو أحسن، نحو قولك: (حضر القاضي امرأة) لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل"[1].

واعترض المبرد على ذلك إلى أنه خطأ لم يوجد مثله في القرآن الكريم[2].

وعاد فأكد رأيه في كتابه "المقتضب" وذهب إلى أنه لو قيل: (قام جاريتك) و(قام مسلماتك) لم يجز ذلك، ولكن يجب أن يقال: (قامت)، والسبب في ذلك أنه جمع حقيقي لمؤنث، ولكن لو قيل ذلك في الشعر لجاز كما قال الأخطل:

"لقد ولد الأخيطلَ أمُّ سَوْءٍ"[3].

ولو قال في الشعر: (قام جاريتك) لصلح، ثم قال: (وليس يحسن حتى تذكر بينهما كلاماً، فنقول: (قام يوم كذا وكذا جاريتك)، ولا يجوز مثل هذا عندنا في الكلام)[4].

---

(1) الكتاب 1/ 235.

(2) ينظر: الانتصار ص61.

(3) البيت من شواهد المقتضب 2/ 148 وتمامه: "على باب استها صُلُبٌ وشام". وينظر: الخصائص 2/ 414.

(4) ينظر: المقتضب 3/ 349 و2/ 148.

وقد ردّ السيرافي قول المبرد ودافع عن سيبويه، فذكر أن ما قاله سيبويه أصح، لأنه حكاه عن العرب وهو في حكايته هذه غير متهم، ثم إن عدم ورود ما يؤيد سيبويه في القرآن لا يعدّ نقضاً لقوله فليست كل لغات العرب وردت في القرآن الكريم[1].

مثل قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ﴾[2].

5- مخالفة السيرافي آراء سيبويه وأقواله في بعض المواضع التي أشرت إلى بعضها فيما تقدم، وهذه المخالفة لا تمنع من دفاعه عنه في مواضع كثيرة من الشرح والتزامه بما قاله، مثال ذلك قوله: "...وقد قال أبو عثمان وغيره من النحويين أن (الألف) في (قاما) و(الواو) في (قاموا) حرفان لا يدلان على الفاعلين والفاعلين المضمرين وأن الفاعل في النية، كما أنك إذا قلت: (زيد قام) ففي (قام) ضمير في النية وليست علامة ظاهرة، فإذا ثنى وجمع فالضمير أيضاً في النية غير أن له علاقة، قال أبو سعيد: القول فيه عندي ما قاله سيبويه، وذلك أنه لا خلاف بينهم أن (التاء) في: (قمت) هي اسم المتكلم وضميره، وقد يكون للمتكلم فعل لا علامة للضمير فيه كقولك: (أنا أقومُ، وأذهبُ) فإذا جاز أن يكون له فعلان أحدهما يكون ضميره في النية وهو: (أقومُ، وأذهبُ) والآخر يتصل به ضمير المتكلم وهو: (قمتُ) و(ذهبتُ) جاز أن يكون ذلك في الغائب، وأيضاً فإنك إذا قلت: (زيد قام) و(الزيدان قاما) فقد حلت هذه (الألف) والضمير الذي في (قام) محل (أبوه) إذا قلت "زيد قام أبوه" فلما حل

(1) ينظر: شرح السيرافي 2/ 172.

(2) سورة يوسف 30.

الفصل الثالث

منهج السّيرافي

الفصل الثالث

منهج السّيرافي

1- مواده:

لدى مقارنة أبواب كتاب سيبويه بأبواب شرح أبي سعيد السيرافي تبين لنا ما يأتي:

أ- أن هناك أبواباً أضافها السيرافي إلى الشرح، وهذه الأبواب هي:

"هذا باب ذكر فيه ما فات سيبويه من أبنية كلام العرب"[1].

"هذا باب أفردته بعد الفراغ من إدغام كتاب سيبويه"[2] و"هذا باب في إدغام القراء"[3].

ب- أن هناك بعض الأبواب التي جمعها في باب واحد وذلك للضرورة المنهجية التي فرضت عليه شارحاً أن يعالجها ضمن باب واحد، وهذه الأبواب هي:

1- "هذا باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء مضافة ليست من أمثلة الفعل"[4] أدمج في الشرح في الباب الذي قبله وهو "هذا باب متصرف رويد"[5].

---

(1) شرح السيرافي 6/ 431.

(2) السابق 6/ 605.

(3) السابق 6/ 628.

(4) الكتاب 1/ 248، تحـ هارون.

(5) شرح السيرافي 2/ 198.

2- "هذا باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"[1] وقد أدمج في الباب الذي قبله: "هذا باب ما يكون معطوفاً في هذا الباب على الفاعل المضمر في النية ويكون معطوفاً على المفعول ويكون صفة المرفوع المضمر في النية ويكون على المفعول"[2].

3- "هذا باب ذكر معنى لبّيك وسعديك وما اشتقا منه"[3] أدمج في الباب الذي قبله، "هذا باب ما يجري من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[4].

4- "وهذا ما جاء منه مضافاً معرفة"[5] أدمج في الباب الذي قبله، "هذا باب منه في الألف واللام"[6].

5- "وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو"[7]. أدمج في الباب الذي قبله "هذا باب ما ينتصب لأنه ليس من اسم ما قبله ولا هو هو"[8].

---

(1) الكتاب 1/ 280، تحـ هارون.

(2) شرح السيرافي 2/ 238.

(3) الكتاب 1/ 352.

(4) شرح السيرافي 2/ 315.

(5) الكتاب 1/ 373.

(6) شرح السيرافي 2/ 341.

(7) الكتاب 2/ 120.

(8) شرح السيرافي 2/ 588.

6- "هذا باب ما تكون اللام فيه مكسورة لأنه مدعو له ها هنا وهو غير مدعو"[1] أدمج في الباب الذي قبله "هذا باب ما يكون النداء فيه مضافاً إلى المنادى بحرف الإضافة"[2].

7- "هذا باب آخر من أبواب أنّ"[3] أدمج في الباب الذي قبله "هذا باب آخر من أبواب أنّ"[4].

8- "وهذا باب تكون فيه أنّ بدلاً من شيء هو الأول"[5] أدمج في الباب الذي قبله "هذا باب إنما"[6].

9- "هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف"[7].

10- "هذا باب الإضافة إلى كل اسم ممدود لا يدخله التنوين كثير العدد كان أو قليله"[8] أدمج هذان البابان في الباب الذي قبلهما: "هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفا زائدة لا ينون وكان على أربعة أحرف"[9].

---

(1) الكتاب 2/ 218.

(2) شرح السيرافي 3/ 122.

(3) الكتاب 3/ 126.

(4) شرح السيرافي 4/ 55.

(5) الكتاب 3/ 132.

(6) شرح السيرافي 4/ 61.

(7) الكتاب 3/ 354.

(8) الكتاب 3/ 357.

(9) شرح السيرافي 4/ 343.

11- "هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف"[1].

12- "هذا باب تثنية ما كان منقوصاً وكان عدة حروفه أربعة أحرف فزائداً أن كانت ألفه بدلاً من الحرف الذي من نفس الكلمة، أو كان زائداً غير بدل"[2].

13- "هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع وبالنون والياء في الجر والنصب"[3]. هذه الأبواب الثلاثة أدمجها السيرافي في "هذا باب التثنية"[4].

14- "هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء"[5].

هذا الباب أدمج في الباب الذي قبله "هذا باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمر"[6].

15- "هذا باب ما ذهبت منه الفاء"[7].

16- "هذا باب ما ذهبت عينه"[8].

17- "هذا باب ما ذهبت لامه"[9].

---

(1) الكتاب 3/ 386.

(2) السابق 3/ 389.

(3) السابق 3/ 390.

(4) الشرح 4/ 476.

(5) الكتاب 3/ 414.

(6) شرح السيرافي 4/ 517.

(7) الكتاب 3/ 449.

(8) السابق 3/ 450.

(9) السابق 3/ 451.

18- "هذا باب ما ذهبت لامه وكان أوله ألفاً موصولة"[1].

هذه الأبواب الأربعة أدمجها السيرافي في "هذا باب بنات الحرفين"[2].

19- "هـذا بـاب موضـع افتعلـت"[3] أدمـج في البـاب الـذي قبلـه "هـذا بـاب استفعلت"[4].

20- "هذا باب ما لا يجوز فعلته"[5] أدمج في الباب الذي قبله "هذا باب افعوعلت وما هو على مثاله مما لم نذكره"[6].

21- "هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب"[7].

أدمج في الباب الذي قبله "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد"[8].

22- "هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه"[9] أدمج في الباب الذي قبله.

---

(1) السابق 3/ 454.

(2) شرح السيرافي 4/ 566.

(3) الكتاب 4/ 73.

(4) شرح السيرافي 5/ 255.

(5) الكتاب 4/ 76.

(6) شرح السيرافي 5/ 261.

(7) الكتاب 4/ 83.

(8) شرح السيرافي 5/ 267.

(9) الكتاب 4/ 369.

"هذا باب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة"[1].

23- "هذا باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد"[2] وهذا الباب أدمج في الباب الذي قبله، وهو: "هذا باب ما شذّ فأبدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف وليس بمطرد"[3].

جـ- هنالك بعض الأبواب التي أفردها السيرافي بأن فصلها عن غيرها من أبواب الكتاب وذلك لرغبته في التفصيل والإيضاح، وهذه الأبواب هي:

1- "هذا باب الحذف"[4].

2- "هذا باب البدل"[5].

3- "هذا باب التقديم والتأخير"[6].

4- "هذا باب تغيير الأعراب عن وجهه"[7].

وهذه الأبواب جميعها فرعها السيرافي من "هذا باب ما يحتمل الشعر" إذ

---

(1) شرح السيرافي 6/ 207.
(2) الكتاب 4/ 424.
(3) شرح السيرافي 6/ 407.
(4) ينظر: شرح السيرافي 1/ 251.
(5) السابق 1/ 271.
(6) السابق 1/ 286.
(7) السابق 1/ 296.

عالج سيبويه هذه الأبواب التي ذكرها السيرافي ضمن "هذا باب ما يحتمل الشعر"[1].

5- "هذا باب تضعيف اللام في غير ما عينه ولامه من موضع واحد فإذا ضاعفت اللام وأردت بناء الأربعة لم تسكن الأول فيه وتدغم"[2].

وقد عالج سيبويه موضوعات هذا الباب ضمن الباب الذي قبله وهو: "هذا باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو"[3].

د- هنالك بعض الأبواب التي اختلفت عنواناتها عن أبواب كتاب سيبويه بتقديم أو تأخير مع تغيير في بعض الكلمات، مثل:

"هذا باب صار فيه الفاعل بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه"[4] وأصل عنوان الباب في كتاب سيبويه: "هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه"[5]. و"هذا باب ما ينتصب لأنه حال وقع فيه الأمر وهو اسم"[6] وعنوان الباب في الكتاب: "هذا باب ما ينتصب لأنه حال وقع فيه الأمر وهو اسم"[7] و"هذا باب لا يكون فيه الوصف المفرد إلاّ رفعاً ولا يقع في

---

(1) ينظر: الكتاب 1/ 26- 33.

(2) ينظر: شرح السيرافي 6/ 246.

(3) ينظر: الكتاب 4/ 376-381

(4) شرح السيرافي 2/ 49.

(5) الكتاب 1/ 181.

(6) شرح السيرافي 2/ 346.

(7) الكتاب 1/ 376.

موضعه غير المفرد"[1] وعنوان الباب في الكتاب: "هذا باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلاّ رفعاً ولا يقع في موقعه"[2] و"هذا باب لا يكون فيه هو وأخواتها فصلاً ولم يكن بمنزلة اسم مبتدأ"[3] وعنوان الباب في الكتاب: "هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلاً ولم يكن بمنزلة اسم مبتدأ"[4].

هـ- هنالك بعض الأبواب التي اختلفت عنواناتها عن أبواب كتاب سيبويه بزيادة عبارة أو كلمة أو حرف من الشارح، مثل:

"هذا باب ما تنصب به الصفة لأنه حال وقع فيه الأمر وفيه الألف واللام"[5] وعنوان الباب في الكتاب: ""هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام"[6] و"هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده أو يبنى عليه ما قبله"[7]، وعنوان الباب في الكتاب: "هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى عليه ما قبله"[8].

---

(1) شرح السيرافي 3/ 86.

(2) الكتاب 2/ 188.

(3) شرح السيرافي 3/ 427.

(4) الكتاب 2/ 395.

(5) شرح السيرافي 2/ 379.

(6) الكتاب 1/ 397.

(7) شرح السيرافي 2/ 593.

(8) الكتاب 2/ 122.

وهذا باب ما لحقته نون بعد الألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة[1] وعنوان الباب في الكتاب: هذا باب ما لحقته نون بعد ألف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة[2].

و- هنالك بعض الأبواب التي اختلفت عنواناتها عن أبواب الكتاب بنقص عبارة أو كلمة أو حرف، مثل: هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك وما أشبه ذلك[3]، وعنوان الباب في الكتاب: هذا باب مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك والبدل على المبدل منه وما أشبه ذلك[4] وهذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة مبتدأة[5]، وعنوان الباب في الكتاب: هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة[6] وهذا باب إضمار المجرور[7] وعنوان الباب في الكتاب: هذا باب علامة إضمار المجرور[8] وهذا

---

(1) شرح السيرافي 4/ 250.

(2) الكتاب 3/ 215.

(3) شرح السيرافي 2/ 412.

(4) الكتاب 1/ 421.

(5) شرح السيرافي 2/ 457.

(6) الكتاب 2/ 14.

(7) شرح السيرافي 3/ 367.

(8) الكتاب 2/ 362.

باب ما جاء على فعول[1]، وعنوان الباب في الكتاب: "هـذا بـاب مـا جـاء في الخصال على فعول"[2].

ز- هنالك بعض الأبواب التي اختلفت عنواناتها عن أبـواب الكتـاب بـاختلاف كلمـة أو أكثـر بـين العنـوانين، مثـل: "هـذا بـاب مـا ينتصـب مـن المصـادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره"[3]، وعنوان الباب في الكتـاب: "هـذا باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره"[4] و"هـذا باب من الابتداء يضمر فيه ما بني على الابتداء"[5]، وعنوان الباب في الكتاب: "هذا باب من الابتداء يضـمر فيـه مـا ينبـى علـى الابتـداء"[6] و"هـذا بـاب مـا ينصرف في المذكر البتّة مما ليس في آخره ألف التأنيـث"[7]، وعنـوان البـاب في الكتاب: "هـذا بـاب مـا ينصـرف في المـذكر البتّـة ممـا لـيس في آخـره حـرف التأنيث"[8] و"هذا باب ما يحذف من السواكن إذا كان بعده سـاكن"[9]، وعنـوان

---

(1) شرح السيرافي 5/ 214.

(2) الكتاب 4/ 28.

(3) شرح السيرافي 2/ 275.

(4) الكتاب 1/ 311.

(5) شرح السيرافي 3/ 2.

(6) الكتاب 2/ 129.

(7) شرح السيرافي 4/ 257.

(8) الكتاب 3/ 220.

(9) شرح السيرافي 5/ 392.

الباب في الكتاب: "هذا باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن"[1] و"هذا باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجز في الكلام نظيره إلا من غير المعتل"[2]، وعنوان الباب في الكتاب: "هذا باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو لم يجيء في الكلام إلاّ نظيره من غير المعتل"[3].

ح- هنالك بعض الأبواب التي اختلفت عنواناتها عن أبواب الكتاب اختلافاً ملحوظاً مثل: "هذا باب مجرى نعت النكرة عليها والمعرفة خمسة أشياء"[4] وعنوان الباب في الكتاب: "هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها"[5]، و"هذا باب أسماء القبائل وما يضاف إلى الأم والأب"[6]، وعنوان الباب في الكتاب: "هذا باب أسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأب والأم"[7] و"هذا باب الإضافة إلى كل شيء كان من بنات الياء والواو"[8] وعنوان الباب في الكتاب: "هذا باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لا ماتهنّ، إذا كان على ثلاثة أحرف وكان منقوصاً للفتحة قبل

---

(1) الكتاب 4/ 156.

(2) شرح السيرافي 6/ 364.

(3) الكتاب 4/ 406.

(4) شرح السيرافي 2/ 444.

(5) الكتاب 2/ 5.

(6) شرح السيرافي 4/ 296.

(7) الكتاب 3/ 246.

(8) شرح السيرافي 4/ 419.

اللام[1] و"هذا باب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة وما لحقتها من بنات الثلاثة الزيادة[2]، وعنوان الباب في الكتاب: "هذا باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة، وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل[3].

ط- ترك أبو سعيد السّيرافي باباً كاملاً لم يورده، ولم يشر إليه، وهو: "هذا باب ما لا يجوز فعلته[4]، ولعل أبا سعيد وجد هذا الباب مفهوماً، ولا حاجة لشرحه، أو أن هذا الباب قد سقط من نسخة كتاب سيبويه التي بين يديه.

كما أسقط السيرافي بعض شواهد الكتاب، وأتى بشواهد غيرها مكتفياً بها[5].

2- مصادر السيرافي في شرح الكتاب:

قبل الحديث عن مصادر السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، لابد من الإشارة إلى مسألة مهمة، ألا وهي أن شرحاً لكتاب ككتاب سيبويه يتطلب من صاحبه أن يحيط بقدر واسع من الثقافة اللغوية والنحوية والصرفية والشعرية بعد

---

(1) الكتاب 3/ 342 تحـ هارون.

(2) شرح السيرافي 6/ 30.

(3) الكتاب 4/ 288 تحـ هارون.

(4) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 242-243.

(5) ينظر: السابق الشاهد الأخير (2/ 302)، والشاهد الثاني (2/ 309)، وشاهد آخر من (2/ 315).

أن جمع سيبويه بين دفتي كتابه مسائل اللغة والنحو والصرف، وآراء شيوخه وأساتذته ومن سبقه من أئمة اللغة والنحو، وذلك للاستعانة بها في فك رموز الكتاب وما استغلق من عباراته، وإيضاح ما استبهم منها- مما لابد له من الإطلاع عليه: علم القراءات والتجويد والأصوات وما إليها-.

كما أنه لابد لشارح الكتاب من الإحاطة بشعر شعراء الجاهلية ومن تلاهم ليعزز ما جاء في الكتاب من آراء وحجج، وليدفع ما لا يراه مناسباً.

إن ثقافة أبي سعيد السيرافي، وما عرف عنه من فضل وعلم مكّناه من أن يخوض (البحر) قارئاً ومقرئاً وشارحاً يدير دفة سفينة شرحه بقدرة وتمكن مستعيناً بمصادر اللغة والنحو والشعر والنقل عمّن يراه ثقة، ولا سيما أن القرن الرابع الهجري حفل بالعديد من المصادر التي تناقلتها حلقات العلماء ومجالس الدرس والإقراء.

ومن خلال مراجعتنا لشرح أبي سعيد السيرافي أتضح لنا أن السيرافي استعان بغيره كثيراً في بسط الآراء التي ضمها كتاب سيبويه وتوضيحها، أو ليدفع بها ما نسب من غلط إليه.

وفي كل هذا كان السيرافي أميناً في نقله وفي عرضه للآراء التي احتج بها، ومن نقله عن النسخ التي توفرت لديه من كتاب سيبويه، مشيراً إلى اختلاف بعض العبارات، قال: "وذكر سيبويه بعد (العنظوان) و(العنفوان) أحرفاً اختلفت فيها النسخ وجمعها ابن السراج على اختلافها وخَرَّجها في ورقة، قال أبو بكر بن السراج: "وجدت في النسخ بعد ذكر (العنفوان) اختلافاً فأما نسخة (المبرد)

فيكون (فُعُلاّن) نحو (الحومان)[1] والصفة (غمدان) و(الجلبان) ويكون على (فِعِلاّن) نحو (فِرِّكان) و(عِرِّفان) ولا نعلمه جاء وصفاً، وفي كتاب (ثعلب) بخطه بعد (العنفوان): ويكون على (فُعُلاّن) في الاسم والصفة فالاسم (خُرُفان) نبت أراه و(الجلبان) بقلة والصفة نحو (الغمدان) طويل و(الجلبان) صاحب جلبة ويكون على (فِعِلاّن) و(فِرِكان) بغض و(إِجِدّان) لا نعرفه اسم رجل وقد وصفوا به فقالوا: (عفتان) وهو الجافي الأخرق، وهو قليل، وفي النسخة المنسوخة من كتاب القاضي المقروءة على أبي العباس يتبع بناء (عنفوان) ويكون (فَعَّلان) في الاسم والصفة فالاسم النَّوَّمان[2] و(الجَلَّبان) والصفة (الغَمَّدان) ويكون على (فِعِّلان) نحو (فُركان) (وعرّفان)، ولا نعلمه جاء وصفاً وكذا وجدته في (الأبنية) للجرمي قال: ويكون على (فُعَّلاّن) قالوا: (جلّبان) و(نوّمان) وهما نبتان والصفة يقولون: (رجل غُمَّدان) للطويل إلا أنه يفسده قول سيبويه بعد سطور[3].

لقد تعددت مصادر نقول السيرافي في شرحه فهو ينقل عن (الخليل) و(يونس) و(الأخفش)، و(أبي زيد)، و(أبي عبيدة) و(ابن السراج) و(ابن دريد)، و(ابن أبي الأزهر)، و(الفراء)، و(ثعلب)، و(الدريدي) و(الزجاج)، و(مبرمان)، و(الجرمي)، و(المازني)، وغيرهم من أئمة اللغة والنحو.

---

(1) كلمة مطموسة في شرح السيرافي وقد أثبتها من شرح الرماني.

(2) كلمة مطموسة في شرح السيرافي وقد أثبتها من شرح الرماني.

(3) شرح السيرافي 5/ 608- 609.

وما يؤخذ على السيرافي في هذا الجانب أنه لم يشر إلى الكتب التي نقل عنها في كثير من المواضع على الرغم من أن مؤلفات هؤلاء الإعلام كانت شائعة ومعروفة، ولابد أنه رجع إليها فيما أخذه منها. وأغفل ذكر معظمها.

ولكنه أشار إلى بعض هذه المؤلفات، وهي:

1- كتاب "الواضح" لأبي بكر بن الأنباري، الذي نقل عنه في باب "أي" قال: "والذي حكى هذا أبو بكر بن الأنباري في كتابه المسمى "الواضح"[1].

2- كتاب "العين" للخليل بن أحمد، قال: "وليس في الكلام "فعيل" إلاّ هذا على ما ذكره وحرف آخر في كتاب "العين"[2].

3- "تفسير أبنية كتاب سيبويه" لأبي حاتم، قال: "ويقال للقوم المجتمعين "لُبَدى" وذكر سيبويه مكان هذا الحرف البُذُرَّى، وما رأيت أحداً فسّره تفسيراً يرضي، وقال أبو حاتم في: "تفسير أبنية كتاب سيبويه "بُدُرَّى" بالدال غير المعجمة: الباطل"[3].

4- كتاب "الحروف" لأبي عمرو الشيباني، قال: "وقوّى ما حكاه (سيبويه) و(الخليل) عن العرب ما حكاه (أبو عمرو الشيباني) في حرف العين من كتاب "الحروف" عن غسان أحد من يأخذ عنه اللغة من العرب"[4].

---

(1) شرح السيرافي 3/ 435.

(2) السابق 5/ 593 "هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل".

(3) شرح السيرافي 5/ 610.

(4) السابق 3/ 433.

5- "غريب المصنف لأبي عبيد"، قال: "ورواه أبو عبيد: (أزمولة) في "غريب المصنف"[1].

6- "نوادر أبي زيد"، قال: "وقد ذكر أبو زيد في "نوادره" شعراً"[2].

7- "أمالي الدريدي"[3]، قال: "ذكر الدريدي في بعض أماليه "كَوَألك" - بالكاف القصير"[4].

8- كتاب "إيمان عثمان"[5] لأبي زيد، قال: "وقد ذكر أبو زيد في كتاب "إيمان": "لويته: لِيّاناً" بالكسر، وهذا من أوضح الدليل على ما ذكرنا"[6].

9- كتاب "المصادر" لأبي زيد، قال: "وقد حكى أبو زيد في كتاب "المصادر": "جَبَوْت الخراج أجْبَا وأجْبُو"[7].

10- كتاب "المقتضب" للمبرد، قال: "ورأيت أبا العباس المبرد ذكر في "المقتضب": "وَقُلْ لِعبادي يَقُولوا التي هِيَ أَحْسَنُ"[8]، وفيما ذكره تخليط فكرهت ذكره"[9].

---

(1) السابق 5/ 623.

(2) السابق 5/ 445.

(3) الدريدي: أبو الحسن الدريدي، أحد غلمان ابن دريد (الفهرست 91).

(4) شرح السيرافي 5/ 620.

(5) في بغية الوعاة 2/ 583، من تصانيف أبي زيد (إيمان عثمان).

(6) شرح السيرافي 5/ 175.

(7) شرح السيرافي 5/ 308.

(8) الإسراء 53.

(9) شرح السيرافي 3/ 653.

11- "معاني الشعر" لبندار[1]، قال: "وفيما قرأته على ابن أبي الأزهر عن بندار في: "معاني شعر بندار"[2].

12- كتاب "الأبنية" للجرمي، قال: (وكذا وجدته في "الأبنية" للجرمي)[3].

13- كتاب "أبنية كتاب سيبويه" لثعلب، قال: "وقال ثعلب فيما فسره من أبنية كتاب سيبويه": "الإِخْليج" المرأة المختلجة عن زوجها بموت أو طلاق"[4].

أما في المواضع الأخرى من شرحه فهو ينقل عن الأعلام مكتفياً بذكرهم بلا إشارة إلى اسم الكتاب الذي نقل عنه، من ذلك قوله:

"وفي بعض النسخ من كتاب سيبويه "نَقّار" و"نَقاقير" وهو غلط ذكر أبو حاتم أن "النقاز" سمي بذلك لأنه "ينقز" وذكره أبو بكر بن دريد في باب "الزاي والقاف والنون"[5].

ولدى رجوعي إلى كتاب "الجمهرة" لابن دريد في باب (الزاي والقاف والنون) وجدته قد قال: "قال أبو حاتم أحسبه سُمِّيَ العصفور نقازاً لذلك"[6].
ومنه قوله: في باب "من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو نهي أو

---

(1) هو بندار بن عبد الحميد، أبو عمرو الكرخي الأصفهاني، ترجمته: بغية الوعاة 1/ 476.
(2) شرح السيرافي 5/ 322.
(3) السابق 5/ 609.
(4) السابق 5/ 589، وينظر: اللسان (خلج).
(5) السابق 5/ 144.
(6) جمهرة اللغة 3/ 15.

استفهام أو ثمن أو عرض"... وقول الله تبارك وتعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ﴾[1] إلى قوله عزّ وجلّ: ﴿ يَغۡفِرۡ لَكُمۡ ﴾[2] أما قوله عزّ وجلّ: ﴿ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[3] فهو تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها ولو فسرها على لفظها لقال: "هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم أن تؤمنوا بالله)، لأن قوله: "أن تؤمنوا" اسم و"تجارة" اسم، والاسم يبدل من الاسم ويقع موقعه. وقوله: "تؤمنون بالله" كلام قائم بنفسه وفيه دلالة على المعنى المراد بالتجارة وهو الإيمان والجهاد، لأنّ "تؤمنون" يدل على الإيمان، و"تجاهدون" يدل على الجهاد، لأنهما مصدراهما، ومثله في الكلام على الوجهين: "هل لك في خير تقوم بنا إلى المسجد فنصلي"، ولو قلت: "أن تقوم إلى المسجد كان صواباً.

ومثله ما فسّر به ما قبله على وجهين قوله عزّ وجلّ: ﴿ فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴾[4] "أنا" و"إنّا" فمن قال: "أنا" ها هنا فهو الذي يدخل "أنّ" في: "تقوم" لأن "أنّ" وما بعدها بمنزلة اسم يكون بدلاً من الاسم الذي قبله ومن قال: "إنا" فهو الذي يلقي "أنّ" من "تقوم"، لأنه إذا قال: "إنا" - بالكسر" فهو كلام قائم بنفسه وليس بمنزلة اسم، وكذلك "إنّ" المكسورة، ومثله قول الله عزّ وجلّ: ﴿ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكۡرِهِمۡ أَنَّا دَمَّرۡنَٰهُمۡ ﴾[5] و"إنّا" على الوجهين اللذين ذكرناهما وفي قراءة عبد الله:

---

(1) الصف: 10.

(2) الصف: 12.

(3) الصف: 11.

(4) عبس: 24.

(5) النمل: 51.

آمنوا"، مكان "يؤمنون بالله"، واختلفوا في جزم: "يغفر لكم ذنوبكم" فقال الفراء: أنها جزمت بـ(هل) في قراءتنا، وفي قراءة عبد الله بن مسعود للأمر الظاهر وتأويل "هل أدلكم" في المعنى أمر أيضاً كقولك: "هل أنت ساكت؟ والله أعلم، فهذا كلام الفراء"[1].

ووجدت في معاني القرآن قول الفرّاء: (وقوله: "يغفر لكم" جزمت في قراءتنا في "هل" وفي قراءة عبد الله للأمر الظاهر، لقوله: "آمنوا" وتأويل: "هل أدلكم" أمر أيضاً في المعنى، كقولك للرجل: "هل أنت ساكت؟" معناه: "اسكت" والله أعلم)[2].

وقوله في: "هذا باب مجاري آخر الكلم العربية". قال السيرافي: "وقال جماعة من النحويين غلط سيبويه في قوله وإنما ذكرت ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة[3]، قالوا من قبل أن ما يدخله ضرب من هذه الأربعة هو حرف لأن هذه الأربعة أراد بها الحركات والسكون وما يدخله ضرب منها حرف لأن الحركات لا تدخل إلاّ على الحروف. ثم قال: وبين ما بني عليه الحرف بناء لا يزول والذي بني عليه الحرف هو الحركة فكأنه في التمثيل لا فرق بين الحرف والحركة، وهذا بعيد جداً لأنّ الفرق واقع بين الحروف والحركات بلا لبس ولا شبهة، ولا يشك في الفرق بينهن أحد، ولا يلتبس عليه، إنما الوجه أن يفرق بين الحركة والحركة، ألا ترى أن قائلاً لو قال لا فرق بين جسم زيد

(1) ينظر: شرح السيرافي 3/ 646-647.
(2) ينظر: معاني القرآن 3/ 153-154.
(3) ينظر: الكتاب 1/ 13 تحـ هارون.

وحركة عمرو، لكان واضعاً للحرف في غير موضع الحاجة إليه وإنما يفرق بين زيد وعمرو، وبين حركة زيد وحركة عمرو، فالجواب في ذلك أن سيبويه إنما أراد لا فرق بين إعراب ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين الحركة التي يبني عليها الحرف بناء لا يزول فحذف المضاف.وأقام المضاف إليه مقامه[1].

والذي أخذ على سيبويه من النحويين في هذا الموضع أبو العباس المبرد حيث قال: "هذا تمثيل رديء وذلك أن الذي يدخله ضرب من هذه الأربعة هو الحرف، نحو الدال من زيد، والذي يبنى عليه الحرف هو الحركة نحو الضمة التي يبنى عليها[2].

وقد استعان السيرافي بدفاع ابن ولاد عن سيبويه في درّه على المبرد، من غير أن يذكر أن ابن ولاد قد ذهب إلى هذا أو أنه جاء في كتابه "الانتصار"، "قال أحمد بن محمد: هذا الرد يحكي عن المازني، وقد ردّ مسألة أخرى في هذا الباب إلاّ أنا نقتصر على المسائل التي جمعها محمد بن يزيد وألفها في كتاب، وأما الحكايات فنحن نذكرها في مواضع من تفاسير الكتاب.

أما قوله: "عدل بين حركة وحرف": فهذا جائز في اللفظ من غير وجه، أحدهما: يكون أراد: لا فرق بين حركة ما يدخله ضرب من هذه الأربعة وبين ما يبني عليه الحرف بناء، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، واجتزأ بذلك لعلم المخاطب بما يعني، وهذا شائع.. ووجه آخر على غير هذا الطريق، وهو أن يكون سمّى الحركة حرفاً في قوله: "يبنى عليه الحرف" يريد بالحرف الحركة.. ووجه

---

(1) شرح السيرافي 1/ 17.

(2) الانتصار لابن ولاد مسألة رقم (1).

آخر: أن يكون فرّق بين الاسم المعرب والاسم المبني، فكأنه قال: لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة يعني "زيداً" وما أشبهه من الأسماء المتمكنة وبين ما يبنى عليه الحرف، يعني "حيث" وما أشبهها من الأسماء المبنية"[1].

ومن خلال ما تقدم نلحظ أن السيرافي قد استعان بآراء من سبقه كثيراً، فمن وافق وجهة نظره اعتمد رأيه مضيفاً إليه، محاولاً بسطه وتسهيله ومعززاً إياه بالأمثلة، أما ما لا يراه مناسباً فإنه يردّه على صاحبه، وهو في هذا كله لا يشير إلى صاحب الرأي صراحة في مواضع كثيرة، وقد يكتفي بذكر الاسم فقط، وفي مواضع قليلة جداً يشير إلى اسم صاحب الرأي والكتاب الذي نقل منه.

أما مصادر السيرافي الشعرية فهي أشعار الشعراء الذين استشهد سيبويه بشعرهم، وما أضافه إليها من شواهد، وفيما يأتي بعض الشواهد الشعرية التي استعان السيرافي بها وموضع الشاهد فيها:

1- **قال السيرافي**: "وقال الكسائي والفراء: يجوز صرف كل ما لا ينصرف إلاّ "أفعل منك" نحو: "زيد أفضل منك" فإنهما لا يجيزان صرفه في الشعر، وزعما أن "من" هي التي منعت من صرفه وأبي أصحابنا البصريون ذلك، فأجازوا صرفه، وذكروا أن العلة المانعة لصرف "أفضل منك" وزن الفعل، وأنه صفة فيصير بمنزلة "أحمد" فكما جاز صرف "أحمد" في الضرورة جاز صرفه وليس لـ "من" في منع صرفها تأثير لأنهم قد قالوا: "زيد خيّر منك وشرّ منك" فينونون لمّا لم يكن على وزن (أفعل) ولم يمنعوها الصرف بدخول "من" عليهما.

---

(1) الانتصار لابن ولاد مسألة رقم (1).

ومما جاء في صرف ما لا ينصرف على غير البناء الأول قول أمية بن أبي الصلت:

وأتاهَا أُحَيْمِرٌ كأخي السَّهمِ   بعضبٍ فقال كوني عَقيرًا

فصرف (أحيمر).

وقد ينون أيضاً ما بني من الأسماء التي قد استعملت منونة في حال إذا اضطر الشاعر إليه"[1].

2- وقال: "وقد أجاز الكوفيون والأخفش ترك صرف ما ينصرف وأباه سيبويه وأكثر البصريين، لأنه ليس يحاول بمنع صرف ما ينصرف أصل يرد إليه وأنشدوا في ذلك أبياتاً كلها تتخرج على غير ما أوّلوه وتنشد على غير ما أنشدوه، فمن ذلك إنشادهم قول عباس بن مرداس السُّلَمي:

فما كان حِصْنٌ ولا حابِسٌ   يَفُوقانِ مِرداسَ في مَجْمَعِ

فلم يصرف (مرادسا) وهو أبوه وليس بقبيلة"[2].

3- وقال: "وأنشد غير سيبويه في تثنية (حوال) قول كعب بن زهير:

يسعى الوشاة حَوَالَيْها وقولهم   أنك يا ابن أبي سُلمى لمقتولُ"[3]

4- وقال: "قال أبو سعيد الاسم المذكر الذي يقع على المذكر والمؤنث بلفظ واحد

---

(1) شرح السيرافي 1/ 236 "هذا باب ما يحتمل الشعر".

(2) السابق 1/ 237 "هذا باب ما يحتمل الشعر".

(3) السابق 2/ 319 "هذا باب ما يجري من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره".

ربما ادخلوا عليه علامة التأنيث إذا أوقعوه على المؤنث توكيداً لتأنيثه"[1]، فمن ذلك ما ذكره الخليل من قولهم "كُلَّتُهنّ" و"أيَّتُهنّ" والباب فيه "كُلُّهُنّ" و"أيُّهُنّ".
ومن ذلك قولهم: "زيدٌ خيرُ الرجالِ" و"عَمْرو شرُّ الرجالِ" و"هند خيرُ النساءِ" و"دَعْدُ شرُّ النساءِ". وربما قالوا: خَيْرَةُ الناسِ" و"شَرَّةُ الناسِ"، والباب في ذلك التذكير، قال حسان بن ثابت:

لَعَنَ اللهُ شَرَّةَ الدُّور كُوثى ... وَرَمَاهَا بالفَقْرِ والإمْعَارِ[2]

لستُ أعْني كُوثى العِراقِ ولكن ... شَرَّةَ الدُّورِ دَارِ عَبْدِ الدَّارِ[3]

5- وقال: "قال أبو سعيد: إذا قلت: أحَقاً أنك ذاهب"؟ و"أكثر ظنك" و"جهد رأيك" ففيه الرفع والنصب، فالرفع على الابتداء والخبر فإذا قلت: "أحق"[4] أنك ذاهب"؟ فتقديري: "أحقّ ذهابُك؟": و"أكثرُ ظَنّي ذهابُك" و"جهد رأيي ذهابك" والنصب على تقدُّمِ هذه الأشياء ظروفاً. وقال رفع "أنك" بالابتداء وذلك أنك إذا قدمت هذه الأشياء ونصبتها فلا وجه لنصبها غير الظروف، ورفع "أنّ" ويكون التقدير فيها: "أفي زمن حَقّ أنّك ذاهبٌ"؟" ثم حذف "زمن" كما قيل: "سير عليه مَقْدَم الحاجّ" يريد: زَمَن مقدمِ الحاجّ" أو "وقتَ مقدمِ الحاجّ" ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وقد تبينّ من كلام العرب أنها في مذهب الظرف بدخول "في" قال أبو زبيد الطائي:

---

(1) في الأصل لتأنيثها.

(2) شرح السيرافي 3/ 443 "هذا باب أيّ مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلاّ بصلة".

(3) ديوانه 347-348.

(4) في الأصل: أحقا.

ألا أبلِغْ بني عَمرو بن كَعبٍ ... بــأنّي في مَــوَدَّتِكُم نَفِيسُ

أفِي حَقٍّ مُواتاتي أخاكُم ... بِما لي ثُم يَظلِمُني السَّريسُ؟[1][2]

6- وقال: "منع سيبويه أن يجمع "فاعل" الذي هو صفة أجْرِيَ مجرى الاسم على "فَواعِل" وكذلك "الفاعل" الذي هو صفة لم يَجْرِ مَجْرى الاسم واستثنى من ذلك "فَوارِس" واحتج بأنه لا يشاركه المؤنث، وما كان كذلك فهو كالاسم، لأنّ الأسماء في هذا الباب غير جارية على الأفعال، ولا يكون لها مؤنث، وهذه الصفات لها مؤنث نحو: "صاحب وصاحبة" و"راكب وراكبة" و"راع وراعية" وقال غيره: قد جاء "فاعل" و"فواعل" في حرفين: "فارس وفوارس" "وفلان هالك في الهوالك" .. وقد وجدت غير ذلك في كلام العرب وإن كان المستعمل الكثير ما قاله سيبويه، قال عُيَيْنَةُ بنُ الحارثِ:

ألا مَنْ مُبلِغٌ جَزْءَ بنَ سَعدٍ ... وكيفَ أصاب بعدَكم الثقيلُ

أحامِي عَن ذِمارِ بَني أبيكُم ... ومِثْلي في غَوائِبِكِم قَليلُ[3]

7- وقال: "... وقد يعبّر بالواحد عن الاثنين فيما يصطحب من الاثنين ولا يفارق أحدهما صاحبه كقولك: "عيني لا تنام" وإنما تريد: "عينين" كما قال زهير:

---

(1) شرح السيرافي 4/ 77: "هذا باب من أبواب أن تكون فيه أن مبنية على ما قبلها".

(2) شعر أبي زيد الطائي 100-101 ورواية البيتين:

ألا أبْلِغْ بني عَمْرو رَسُولاً ... فإنّي في مَودّتكُمْ نفيسُ

أفي حَق مُواساتي أخاكُمْ ... بمالي ثُمَّ يَظْلِمُني السَريسُ

(3) شرح السيرافي 5/ 94 "هذا باب تكسير ما عدّه حروفه أربعة أحرف للجمع".

كأنَّ عَيني وقـد سـالَ السَّـليلُ   وعَبْرةٌ ما هُمُ لو أنهم أمَـمْ[1]

8- وقال: ويقال: "سُرْعةٌ: وسَرَعٌ وسِرَعٌ" قال الأعشى:

وَاستَخبِري قافِلَ الرُّكْبَانِ وانتَظِري   أوبَ المسافِرِ إنْ رَيْثاً وإنْ سَـرَعا[2][3]

9- وقال: "... والقِلْعَم" وهو فيما زعم أبو عمر الجرمي من أسماء الرجال ومثلـه "الـدِرْقَم" وهـو السـاقط، و"الهِبْلَـع": الأكـول، و"الهِجْـرَع": الطويـل المضـطرب، و"الفِطَحْل"، قال أبو عبيدة: "الفِطَحْلُ" زمن كانت الحجارة رطبة، وكذلك تقـول العرب: "إن الحجارة كانت رطبة"، قال رؤبة:

فَقُلْتُ: لَوْ عُمِّـرْتُ عُمْـرَ الحِسْـلِ   أوْ عُمْـرَ نُـوحٍ زَمَـنَ الفِحَطْـلِ[4][5]

10- وقال: "قال سيبويه: ولا نعلم في الكلام على مثال "فَعْلال" إلا المضاعَفَ مـن بنات الأربعة[6] يعني ما تكرر فيـه لفـظ فـاء الفعـل وعينـه كقولـك: "زلـزال" و"جرجار" وما أشبه ذلك، وذكر غيره حرفا على "فَعْـلال" غـير مضـاعف وهـو

---

(1) السابق 5/ 122 "هذا باب ما لفظ به وهو مثنى كما لفظ بالجمع".
وينظر: شرح ديوان زهير ص148.

(2) السابق 5/ 203 "هذا باب أيضاً للخصال التي تكون للأشياء".

(3) ديوانه، قصيدة (13).

(4) شرح السيرافي 6/ 33-34 "هذا باب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيـدة وما لحقتها من بنات الثلاثة بالزيادة".

(5) ديوانه 128:

فقلـتُ لـو عُمِّـرْتُ سِـنَّ الحِسْـلِ   أو عُمْـــر نُـــوحٍ زَمَـــنَ الفِطَحْـــلِ

(6) ينظر: الكتاب 4/ 294 تحـ هارون.

"خَزْعَال" يقال: "ناقة بها خزعال" وهو سوء مَشْيٍ مـن داء البَرناسـا والبَرْنَسَـاه: الناسُ: يقال: ما أدري أيُّ البرناسا هـو أي: أيّ: النـاسِ هـو؟ القرنـاس: مـا يشخص من الجبل، قال الهذلي:

في رأسِ شـــاهقةٍ أنبوبُهـــا خَضِـــرٌ دونَ السـماءِ لـه في الجـوُ قُرْنـاسُ[1]

والقُرْناس أيضاً: شيءٌ يلَفُّ عليه الصوف والقطن ثم يغزل[2].

خصائصه:

1- الاهتمام بتحقيق النص: نص الكتاب في رأي السيرافي ليس خالياً في بعـض مواضعه من الحذف والزيادة والنقصان وذلـك للكيفيـة الـتي وصـل بهـا إلى معاصريه، لذا كان لابد له من أن يقف أمام نص الكتاب قبل البـدء بالشـرح مقارناً بين النسخ التي وصلت إليه كنسـخة أبـي بكـر بـن السـراج ومبرمـان والمبرد ونسخته التي قرأ منها على ابن السراج رغبة في التدقيق، وذلك في مثل قوله: "... هذا الذي في أصل كتابي الذي قرأت منه على أبي بكر بن السـراج وفي كتاب أبي بكر محمد بن علي بن مبرمان، وهو أشبه بالصواب"[3].

وقوله في مكان آخر: "... وزعم يونس أنه يقول: "أَعْطَيْتُكُمْهُ" وفي نسخة أبي العباس "أعطيتكمها"[4].

---

(1) البيت من قصيدة لمالك بن خالد الخناعي، ديوان الهذليين (القسم الثالث) ص2.

(2) شرح السيرافي 6/ 43 "هذا باب ما لحقتـه الزيـادة مـن بنـات الأربعـة غـير الفعـل" وينظـر اللسان (قسس).

(3) شرح السيرافي 5/ 154.

(4) شرح السيرافي 3/ 401.

وقوله: "..... ومثل ذلك قول عنز بن دجاجة، وفي نسخة أبي بكر بن مبرمان بخطه: "عنز بن دجاجة المازني.."[1].

وقد يرجع السيرافي إلى بعض النسخ ويذكرها مجردة من أسماء أصحابها كما في قوله: "وقالوا الغُبْسة كما قالوا الحُمرة، وفي نسخة أخرى "العِيسَة" وأصلها "العُيْسَة" فكسرت العين لتسلم الياء"[2]، وقوله: "وقالوا: "الحُمْق" كما قالوا: "الحُصن"، وقالوا: "أحمق" وفي بعض النسخ: كما قالوا: "الجبن"، وقالوا: "أحمق" كما قالوا: "أشنع"[3].

وقوله: "... وصار بدلاً منه فدخل فيه ما دخل في ينبغي كما دخل في لا سلام ما دخل في سلّم، وفي بعض النسخ ما دخل في سلام"[4].

ولعل النص التالي يوضح لنا دقة السيرافي وعنايته بتحقيق نص كتاب سيبويه قال: "وذكر سيبويه بعد "العُنْظُوَان" أحرفاً اختلفت فيها النسخ وجمعها ابن السراج على اختلافها وخرَجها في ورقة، قال أبو بكر بن السراج وجدت في النسخ بعد ذكر العُنْفُوان، اختلافاً فأما نسخة المبرد: "فيكون (فُعُلاّن)[5].. والصفة (غمدان) و(الجلبان) ويكون على (فِعِلاّن) نحو: (فِركان) و(عِرفان) ولا نعلمه جاء وصفاً. وفي كتاب ثعلب بخطه بعد "العنفوان" ويكون على "فُعُلاّن" في الاسم

---

(1) شرح السيرافي 3/ 283، 284.

(2) السابق 5/ 195، هذا باب ما يبنى على أفعل".

(3) السابق 5/ 208 "هذا باب أيضاً للخصال التي تكون للأشياء".

(4) السابق 3/ 237: هذا باب ماذا لحقته لا لم تغيره عن حاله التي كان عليها قبل أن تلحق".

(5) كلمة مطموسة.

والصفة فالاسم: "خُرفان" نبت أراه، و"الجلبان" بقلة، والصفة نحو: "الغُمدان" طويل، و"الجلبان" صاحب جلبة، ويكون على "فِعِلاّن": "فِرِكان" بغض و"أحدّان" لا نعرفه اسم رجل وقد وصفوا به فقالوا: "عفتان" وهو الجافي الأخرق وهو قليل". وفي النسخة المنسوخة من كتاب القاضي المقروء على أبي العباس: "يتبع بناء "عنفوان" ويكون "فَعَّلان" في الاسم والصفة فالاسم النّوّمان[1] و"الجُلُّبان". والصفة: "الغَمّدان" ويكون على "فِعِّلان" نحو: "فِرِّكان" و"عِرِّفان" ولا نعلمه جاء وصفاً، وكذا وجدته في "الأبنية" للجرمي، قال: ويكون على "فعّلان" قالوا: "جلَّبان" و"نوّمان" وهما نبتان والصفة يقول "رجل غُمّدان" للطويل، إلا أنه يفسده قول سيبويه بعد سطور[2].

ولم يكتف السيرافي بمقارنة ما وجده في النسخ الأخرى والاستعانة بما حققه أستاذه ابن السراج في ضبط بعض النصوص، بل أضاف إلى ذلك جهده ودرايته باللغة ومعاني مفرداتها في ضبط أبنية نصوص الكتاب، كما في قوله: "وعِنْوَد" دويبة[3]، وفي كثير من النسخ "علود" و"الصحيح" "عِنَّوَد" ولا أعرف معنى "علود" في الأسماء وقد يقال في الصفات "عِلْوَدٌ" غليظ العنق[4].

وقوله في مكان آخر: "... قال أبو سعيد: نسختي التي قرأت منها على ابن السراج "وهو فُعول" مثل قولنا: "الثُدِيّ" وما أشبه ذلك، وفي كتاب مبرمان "الثُّنَيِّ" على لفظ التصغير، وهو على ما في نسخته كأنه تصغير لليوم، وروى أبو عمر

---

(1) كلمة مطموسة في شرح السيرافي، وقد أثبتها من شرح الرماني.

(2) شرح السيرافي 5/ 608 "هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل".

(3) في اللسان (عتد): و(عِتْوَدٌ: دُوَيبةٌ) مثل بها سيبويه وفسرها السيرافي.

(4) شرح السيرافي 5/ 620 "هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل".

الجرمي عن الأصمعي عن بعض الأعراب أنه قال: "نحن نصوم الثُّنِيَّ" فيحتمل أن يكون على لفظ الجمع كأنه قال: أيام الإثنين"[1].

كما استفاد السيرافي من تحقيقه لنسخ الكتاب في ترتيب بعض أبوابه، قال في: "هذا باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله": "وهذا الباب في كتاب أبي العباس المبرد قبل الباب الذي ذكرناه قبله"[2] يقصد بذلك "هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم"[3] وفي الكتاب ط بولاق جاء ترتيب البابين موافقاً لما ذكره السيرافي[4] مخالفاً لترتيب المبرد.

2- الاهتمام بدراسة مدى انطباق عنوان الباب في كتاب سيبويه على ما يضمه من أمثلة وشواهد من ذلك قوله: "قال أبو سعيد: أما "أخ" و"إخوة" فهكذا رأيته في هذه النسخة وغيرها من النسخ وهو غلط عندي لأنَّ "إخوة": "فِعْلَة" و"فعلة" من الجموع المكسرة القليلة كـ"أفْعُل" و"أفعِلَة" و"أفعال"، كما قالوا: "فتى" و"فتية" و"صبي" و"صِبيَة" و"غُلام" و"غِلْمة"، والصواب أن يكون مكان: "إخوة": "أَخَوَة" حتى يكون بمنزلة "صُحبَة" و"فُوْهَة" وقد حكى الفراء في جمع "أخ": "أخوة"[5].

---

(1) شرح السيرافي 4/ 486 "هذا باب لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والنون والياء والنون"، وينظر اللسان (ثني).

(2) شرح السيرافي 3/ 403.

(3) ينظر: شرح السيرافي 3/ 386.

(4) ينظر: الكتاب 1/ 388-389.

(5) شرح السيرافي 5/ 119 "هذا باب ما هو اسم يقع على الجمع لم يكسر عليه واحد بمنزلة قوم ونفر إلا أن لفظه من لفظ واحده".

كما اهتم السيرافي أيضاً بسياق النص والتأكد من صوابه ومدى انطباقه على عنوان الباب، وذلك من خلال ذكر الصور المتعددة التي يفترضها ويجدها في بعض النسخ ثم يتدخل لتبرير بعضها أو كلها وقبوله أو رفضه، ففي "هذا باب غير" قال سيبويه: "أعلم أن "غيراً" ابدا سوى المضاف إليه ولكنه يكون فيه معنى: "إلاّ" فيجري مجرى الاسم الذي بعد "إلاّ" وهو الاسم الذي يكون داخلاً فيما يخرج منه غيره، وخارجاً مما يدخل فيه غيره، (فأما خروجه مما يدخل فيه غيره)[1] فـ "أتاني القوم غير زيد" فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى "إلاّ" فصار بمنزلة الاسم الذي بعد "إلاّ" (وأما دخوله فيما يخرج منه غيره فـ "ما أتاني غير زيد"[2].. وفي بعض النسخ "فأما دخوله فيما يخرج منه غيره فـ "أتاني القوم غير زيد" وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فـ "ما أتاني غير زيد" وقد يكون بمنزلة "مثل" ليس فيه معنى "إلاّ" وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ "إلاّ" جاز بـ "غير"[3].

يشير السيرافي في هذا النص إلى إمكانية قبول الصورتين، فيقول: "وأما اختلاف النسخ فالذي يقول: "فأما خروجه مما دخل فيه غيره فـ "أتاني القوم غير زيد"، يريد خروج زيد مما دخل فيه القوم"، والذي يقول: "فأما دخوله فيما خرج منه غيره" يريد دخول "غير" لأن "غير" دخل في الإتيان الذي خرج منه زيد"[4].

ومثل ذلك قوله في مكان آخر: "قال أبو سعيد في نسختي "جاز"، وفي نسخة

---

(1) في كتاب سيبويه 1/ 374ط بولاق: (فأما دخوله فيما يخرج منه غيره).

(2) في كتاب سيبويه 1/ 374ط بولاق: (وأما خروجه مما يدخل فيه غيره فما أتاني غير زيد).

(3) شرح السيرافي 3/ 311.

(4) شرح السّيرافي 3/ 315.

غيري "جاوز"، و"جاز" أيضاً في معنى "جاوز" وإنما جرت المبهمة هذا المجرى لأن حالها ليس كحال غيرها من الأسماء"[1].

وقد يثبت السيرافي رأياً مخالفاً لما أجمعت النسخ عليه، فيقول: "والأغلب عندي أن التمثيل بـ "ماويّة"[2] غلط وقع في الكتاب وإن كانت النسخ متفقة عليها"[3].

3- ابتعاد السيرافي في أغلب شروحه عن التكرار والإعادة وتفسير ما يراه واضحاً، لذلك تكرر في الشرح قوله: "هذا الباب لا يحتاج إلى كبير تفسير لأنه يجري مجرى اللغة وأنا أسوق كلامه وأذكر بعض ما لم يذكره وإن كان فيه شيء يحتاج إلى إيضاح أوضحته في موضعه إن شاء الله"[4] و"قد كنا ذكرنا فيما تقدم"[5] و"قال أبو سعيد: قد تقدم في الشرح ما أغنى عن تفسير هذا الفصل"[6] و"قال أبو سعيد: قد فسرنا جميع ما في هذا الباب فيما تقدم بما أغنى عن إعادته"[7] و"وقد مضى من تفسيرنا هذا الباب ما أغنى عن إعادته"[8] وفي "هذا باب من النكرة تجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء" قال: "وما في هذا الباب من كلام سيبويه قد مضى شرحه في تضاعيف الأبواب

---

(1) السابق 3/ 93.

(2) الكتاب 2/ 41.

(3) شرح السّيرافي 4/ 331 "هذا باب ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث".

(4) السابق 3/ 501.

(5) السابق 5/ 595.

(6) السابق 5/ 440.

(7) شرح السّيرافي 3/ 291.

(8) السابق 4/ 96.

المتقدمة له، وأنا أسوق كلام سيبويه إلى آخر الباب إلاّ الشيء اليسير الذي يحتاج إلى تفسير"[1] وفي "هذا باب الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل"، قال أبو سعيد: "أكثر كلام سيبويه فيه واضح"[2]، وفي هذا باب "أم وأو"، "قال أبو سعيد: "هذا الباب جملة تفصل في الأبواب بعده وفيها يقع الشرح إن شاء الله"[3] وفي "هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة مما ليست نونه بمنزلة الألف التي في نحو بشرى وما أشبهها"، "قال أبو سعيد: "أعلم أنا قد ذكرنا في الباب الذي قبله أصل ما يتضمنه هذا الباب بما أغنى عن إعادته"[4].

4- عدم اعتماد السيرافي طريقة واحدة في شرح أبواب الكتاب، وإنما اختلفت طريقته في الشرح من باب لآخر حسب ما يمليه عليه موضوع الباب فتراه تارة يقوم بتقديم جملة موجزة عن الباب الذي يريد شرحه كما في: "هذا باب الصفة المشبّهة بالفاعل فيما عملت فيه" "قال: "قال المفسر: ينبغي أن نقدم جملة نوطئ بها شرح هذا الباب ونقربه حتى نوقف على أصله والسبب الذي أجاز تغييره عنه وبالله تسديدنا"[5].

ومثله قوله في "هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف، هذا باب أفعل "قال: "قال أبو سعيد نحتاج أن نقدم مقدمات توطئ معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف

---

(1) السابق 2/ 296، 297.

(2) السابق 4/ 25.

(3) السابق 4/ 146.

(4) السابق 4/ 253.

(5) شرح السيرافي 2/ 71.

وشيئاً من علل ذلك وذكر الأسباب المانعة من الصرف"[1]، وفي "هذا باب الهمزة" قال: "قال أبو سعيد أنا أقدم جملة موجزة في تخفيف الهمزة والبدل منه على مذهب سيبويه قبل ذكر كلامه لأوطّئ بها من جامح كلامه ومستصعب حكم الهمزة وأذكر ما خالفه فيه غيره في الموضع إلا شكل به إن شاء الله تعالى"[2].

وقد تتضمن هذه المقدمة أغراض باب سيبويه وآراء السيرافي فيها وردّه على معاصريه كما في: "هذا باب التصغير"[3].

وتارة يأتي ببعض كلام سيبويه بعد ذكر عنوان الباب ثم يعقبه بالشرح مبتدأ القول بـ"أعلم"[4] أو "جملة هذا الباب"[5] أو "قال أبو سعيد: مذهب سيبويه"[6] أو "قال أبو سعيد: قصد سيبويه في هذا الباب"[7] وتارة يبدأ الكلام مباشرة بعد ذكر عنوان الباب قائلاً: "قال أبو سعيد"[8] ثم يستمر بالكلام.

وقد يأتي السيرافي بالشرح في ثنايا كلام سيبويه كما فعل في معظم أبواب

(1) السابق 4/ 205.

(2) السابق 5/ 8.

(3) السابق 4/ 519.

(4) السابق 2/ 194.

(5) السابق 2/ 509، 594، 607، و4/ 277، 385.

(6) السابق 2/ 543.

(7) شرح السيرافي 2/ 577.

(8) السابق 3/ 86، 92.

الكتاب، وليس كما ذكر الدكتور مازن المبارك إذ قال: إن أكثر هذه الأساليب انتشاراً في شرح السيرافي أن يقدم الباب بموجز لما جاء في الكتاب مسبوقاً بعبارة "وجملة الباب" أو "أول ما أذكر من الباب ترجمته" ثم يتبع ذلك بالشرح والتفصيل"[1].

وقد يترك السيرافي بعض أبواب الكتاب أو بعض الفقرات في بعض الأبواب بلا شرح أو تعليق وذلك لأنها واضحة أو مستغنية عن الشرح مشيراً إليها بقوله: "وهذا وما بعده غير محتاج إلى تفسير والله أعلم"[2] "وهذا كله مفهوم والله اعلم"[3] "وما بقي من الباب مفهوم والله أعلم بالصواب"[4] "والباب مفهوم مستغنٍ عن الشرح"[5] "وما في هذا الباب بيّن مفهوم"[6] "وما بقي من كلام سيبويه بيّن مفهوم"[7] "وما في هذا الباب مفهوم وقد مرّ نظائره في الأبواب"[8] "وقد فسرنا جميع ما في هذا الباب فيما تقدم بما أغنى عن إعادته"[9] "وكلام

(1) الرماني النحوي ص139.

(2) شرح السيرافي 3/ 5.

(3) السابق 3/ 5، 19.

(4) السابق 3/ 54.

(5) شرح السيرافي 3/ 318 "هذا باب ما أجرى على موضع غير لا على ما بعد غير".

(6) السابق 3/ 237 "هذا باب لا تجوز فيه المعرفة إلا أن تحمل على الموضع".

(7) السابق 3/ 93.

(8) السابق 3/ 293 "هذا باب ما تكون فيه أن وأن مع صلتهما بمنزلة غيرهما من الأسماء".

(9) السابق 3/ 294 "هذا باب لا يكون فيه المستثنى إلا نصباً".

سيبويه في هذا الباب مفهوم وفيه أحرف من الغريب نفسرها[1] وباقي الباب مستغن عن تفسيره[2].

وقد يعمد السيرافي إلى بسط كلام سيبويه وتوضيحه ويقيمه مقام الشرح لها، ففي "هذا باب أيّ مضافاً إلى ما لا يكمل اسماً إلا بصلة" ابتدأ السيرافي القول بعد ذكر قول سيبويه "فمن ذلك قولك: أيّ من رأيت أفضل"[3] ثم قال بعد استطراده في الشرح: "قال أبو سعيد ذكرت مسائل سيبويه في الباب بألفاظ فيها بسط وتقريب وأقمتها مقام الشرح لها"[4].

وقد يبدأ السيرافي بالشرح مباشرة بعد ذكر عنوان الباب مقدماً لبعض أبواب الكتاب بملخص يذكر فيه معنى الباب وأحكامه ومسائله وحين ينتهي من ذلك يشير إلى بداية كلام سيبويه قائلاً: "وأنت تقف على جميع ذلك مما أسوقه من كلام سيبويه" ثم يقول: "قال سيبويه" ويأخذ جزءاً من كلام سيبويه ويبدأ بالشرح[5]، وهكذا.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن السيرافي جمع كونه شارحاً للكتاب موضحاً ما استغلق من معانيه تاركاً لما يراه بيّنا مفهوماً مما لم يكن كلام سيبويه فيه مغلقاً عسير الفهم إلى كونه راغباً في أن يضيف إلى الشرح من معين علمه

(1) السابق 6/ 53 "هذا باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة".

(2) السابق 3/ 366.

(3) السابق 3/ 441.

(4) السابق 3/ 444.

(5) السابق 5/ 327 "هذا باب ما تمال فيه الألفات".

وثقافته، لذلك نراه يستطرد أحياناً في ذكر بعض آراء النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه ويعمد إلى مناقشتها واستخلاص ما يراه مناسباً، أو يتقصد الإضافة إلى ما ذكره سيبويه، ففي "هذا باب ما يحتمل الشعر" قال: قال أبو سعيد: اعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ليرى بها الفرق بين الشعر والكلام ولم يتقصه لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشاعر.. وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض من كلام العرب ومذهبهم في الكلام المنظوم والمنثور وأنا أذكر ضرورة الشاعر مقسمة بأقسامها حتى يكون الشاذ منها مستدلاً عليه بما أذكره إن شاء الله وبالله التوفيق"[1].

وهكذا نرى أن السيرافي يتقصد شرح الضرورات الشعرية متعقباً إياها ومكثراً من الاستشهاد لها.

وقال في باب آخر هو "هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد": "قال أبو سعيد: اعلم أني لو اقتصرت على تفسير ألفاظ سيبويه فيما ذكره من القوافي لسقط كثير مما يحتاج إليه فيها لأنه لم يستوعب ذكرها ولا قصد إلى استيفاء معرفتها وما يتعلق بها فعملت على أن أتقصى ذكرها وما يتعلق بها من شرح كلامه، وأفرد من ذلك ما يحتمل الأفراد وبالله استعين على جميع الأمور"[2].

إن السيرافي لم يكن موضحاً وشارحاً لكتاب سيبويه حسب إنما أضاف إليه الكثير مما لا يستوجبه، وذلك إشباعاً لرغبة في نفس الشارح، وقد مرّ بنا سعة

---

(1) السابق 1/ 232.

(2) السابق 5/ 476-477.

إطلاعه ومعرفته المتنوعة باللغة والشعر والأنساب وقبائل العرب، وهذا ما تضمنه فعلاً شرحه لكتاب سيبويه.

5- العناية بالاستشهاد على ما يذكره سيبويه من الحقائق اللغوية والتعليق عليه وتفسير أمثلة الأبنية ومفردات الجموع الغريبة والاستشهاد لها. ففي "هذا باب ما جاء من المصادر على فَعُول" ذكر سيبويه مجيء المصدر على المفعول كما يقع على الفاعل قال: "وذلك قولك يوم غمٌّ ورجلٌ نومٌ إنما تريد النائم والغائم.. فجاء للفاعل كما جاء للمفعول"[1] وبعد أن أوضح السيرافي ذلك شارحاً ومعقباً استشهد بقول الشاعر[2]:

لقد زادَ الحياةَ إليَّ حُباً ... بناتي إنَّهنَّ مِن الضِّعافِ
مخافةَ أن يَذُقن البؤسَ بَعْدي ... وأن يَشرَبْنَ رَنْقا بعد صافِ
وأن يَعْرَيْنَ إن كُسِيَ الجواري ... فتنبو العينُ عن كُرمٍ عجاف

يريد "عن كرائم"[3].

وفي "هذا باب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء "قال سيبويه: "وقد بنوا الاسم على فعال كما بنوه على فَعُول فقالوا: جَبَانٌ.. وقد قال بعض العرب

---

(1) السابق 2/ 229.

(2) الأبيات في الكامل للمبرد 3/ 167، منسوبة لأبي خالد القناني، ورواية البيت الثاني:

أُحاذرُ أن يَرَيْنَ الفَقْر بعدي ... وأن يَشْرَبْنَ رَنْقاً بعد صافِ

والبيت الثالث من شواهد المغني، ش (923) وفيه:

وإن يعرين أن كَسِيَ الجواري ... .

(3) شرح السيرافي 5/ 218.

جَبَنَ يَجْبُنُ كما قالوا نَضَرَ يَنْضُرُ.. وقالوا القوُّة كما قالوا الشِّدَّة إلا أن هذا مضموم الأول وقالوا: سَرُعَ يَسْرُعُ سِرعاً وهو سريع.."[1] فأضاف السيرافي: "ويقال سُرْعِةٌ وسَرَعٌ وسِرَعٌ، قال الأعشي:

وَاسْتَخْبِري قافِلَ الرُّكْبانِ وانْتَظري أوْبَ المُسافِرِ إنْ رَيْثاً وإنْ سَرَعا"[2][3]

كما اهتم السيرافي بالتعليق على ما يذكره سيبويه من لغات، ففي: "هذا باب في الخصال التي تكون في الأشياء أيضاً، ذكر سيبويه في "ضَنّ" لغتين، "قال أبو سعيد حكى سيبويه "ضَنِنْت تَضَنُّ" كعَضِضْتَ تَعَضُّ وَضَنَنْتَ تَضِنُّ كَفَرَرْتَ تَفِرُّ"[4]، والأول أفصح"[5].

وفي "هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل" قال السيرافي: الأسنام: نبت، الواحدة أسنامة "خبرنا ابن دريد بذلك"[6].

"والأمخاض" السَّقاء و"الإسكاف" و"الأسكوف" عند العرب النجار وهما بمعنى واحد. وكل صانع يقال له "إسكاف" و"أسكوف" .. و"الإخليج": الفرس

---

(1) الكتاب 2/ 224.

(2) شرح السيرافي 5/ 203.

(3) ديوانه، قصيدة (13).

(4) ينظر: الكتاب 2/ 226 وفيه: "وقالوا ضَنَنْتَ ضِنّا كَرِفقْتَ رفقا وقالوا ضَنَنتَ ضنانة كسَقِمْت سقامة".

(5) شرح السيرافي 5/ 209.

(6) الجمهرة 3/ 52 وفيه "الأسنام ضرب من النبت واحدها أسنامة".

الجواد السريع عن ابن دريد[1]، وقال غيره: "الإخليج": الناقة المختلج منها ولدها[2]، وقال ثعلب- فيما فسره من أبنية كتاب سيبويه: "الإخليج" المرأة المختجلة من زوجها بموت أو طلاق فهو في هذا الوجه اسم. والأسلوب: الطريق"[3].

ومن خلال مقارنة النص الذي تقدم بما ذكره سيبويه في كتابه[4] تتضح لنا مدى عناية السيرافي في شرحه لأمثلة الأبنية التي جاء بها سيبويه، وهذا ما يؤكده اهتمامه بها في موضع آخر من الباب نفسه، قال سيبويه: "ويكون على "فنعليل" وهو قليل، قالوا: "خَنْفَقيق" وهو صفة، و"خَنْشَليل"[5].

قال السيرافي: "...و"الخَنْفَقيق" الداهية، و"الخَنْشَليل" الجريء الماضي، قال الشاعر:

قـد عَلِمـت جاريـةٌ عُطْبُـول   إنّي بنصلِ السيفِ خَنْشَلِيلُ

و"الخَنْشَليل": الكبير المسن، قال الراجز:

خَنشَلْتَ يا شيخُ وفوقَ الخَنْشَلهْ   حركْتَ ساقَين ورِجْلاً مُوهَنَه"[6]

---

(1) ينظر اللسان (خلج).

(2) في اللسان (خلج) 2/ 257 هذا قول السيرافي.

(3) شرح السيرافي 5/ 588-589، وينظر اللسان (خلج) 2/ 257.

(4) ينظر: الكتاب 2/ 316.

(5) الكتاب 2/ 326.

(6) شرح السيرافي 5/ 614-615.

وقال سيبويه: "... ويكون على "فِنْعَلْوٍ" في الصفة قالوا: "حِنظَاوٌ" و"كِنْدَأْوٌ" و"سِنْدأْوٌ" و"الكندأو: الجمل الغليظ الشديد ولا نعلمه جاء اسماً"[1].

قال السيرافي: "فاما" الحِنْظَأْو" فالقصير، وقال بعضهم: هو العظيم البطن .. وأما "السندأو" فالجرئ المقدّم، وأما "القندأو" فذكر الدريدي أنه الجرئ المقدم مثل: "السِّندأو" وقال الجرمي: معناه: القصير، وقال أبو حاتم: هو الكبير الرأس الصغير الجسم المهزول"[2].

وهكذا يستمر السيرافي في شرحه مبيناً ومضيفاً، قال سيبويه: "... وليس في الكلام "مَفْعُل" بغير الهاء ولكن "مِفْعِلٍ"، قالوا: "مِنْخِرٌ" وهو اسم، فأما "مِنْتِنٌ" و"مِغِيَرةٌ" فإنما هما من: "أغار" و"أنْتَنَ" ولكن كسروا"[3].

قال السيرافي: "والأصل في: مِنْتِنٍ" من "النَّتْنِ" و"مِغَيرة" من "الإغارة"، و"الإغارة" على أربعة أوجه تكون من: الغارة، وتكون من السرعة ويقال للخيل: مُغِيرة، لأنها غائرة، وتقول العرب: "أشْرِقْ ثبير كيما نُغير" أي: كيما نرحل ونسرع. والإغارة شدَّةُ الفتل، والإغارة: إتيان الغور"[4].

6- معالجة ما يبدو من انفصال بين عنوان الباب ومسائله وشواهده ففي: "هذا باب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبنيّ على ما هو قبله من الأسماء

(1) الكتاب 2/ 325-327.

(2) شرح السيرافي 5/ 615.

(3) الكتاب 2/ 328.

(4) شرح السيرافي 5/ 618-619.

المبهمة[1] قال أبو سعيد- بعد أن نقل جزءاً من كلام سيبويه-: "ترجم الباب بما ضمنه من الأسماء المبهمة وفصّلها ومثّلها ووصل بها ما ليس بمبهم "من الأسماء المضمرة" "هو" و"هي" و"هما" و"هم" و"هنّ" وإنما خلطها بالمبهمة لقرب الشبه بينهما، ولأنه بنى عليها مسائل في الباب وعلى أن أبا العباس المبرد قال: علامات الإضمار كلها مبهمة، والمضمر على ضربين: فمنه ما يقع مضمراً، ومنه ما يقع غير مضمر، وإنما صارت كلها مبهمة من قبل أن "هو" وأخواتها و"هذا" وأخواتها تقع على كل شيء ولا تفصل شيئاً من شيء من الموات والحيوان وغيره"[2].

ولا يقف السيرافي عند هذا بل يلجأ إلى إيجاد تبرير للباب برمته إذا شعر أن وجوده قد يبدو غريباً في مثل كتاب سيبويه، مثاله قوله: "قال أبو سعيد: اعلم أن سيبويه إنما ذكر وجوه القوافي في الإنشاء ليعلمك حكم اللفظ بأواخر الشعر في الوقف والوصل، كما أعلمك في الأبواب التي قبلها في غير الشعر، وذكر فصل ما بين الكلام والشعر في ذلك، فكان ما ذكره منه على ما يوجبه النحو من حكم اللفظ بآخر الكلمة الموقوفة والموصولة لا على ما ينحوه أهل العروض والقوافي"[3].

7- إكمال النقص أن وجد والربط بين أبواب الكتاب لإيضاح موقف سيبويه، فلقد اهتم السيرافي بإضافة ما يراه مناسباً إكمالاً للفائدة العلمية المتوخاة كما

---

(1) الكتاب 1/ 256.

(2) الكتاب 2/ 531-532.

(3) شرح السيرافي 5/ 489 "هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد".

اهتم بسدّ النقص في بعض عبارات سيبويه، ففي "هذا باب الحرف الذي تبدل في الوقف حرفاً أبين منه "قال سيبويه: أنهم يبدلون "الجيم" مكان "الياء" في الوقف، لأنها خفيّة فأبدلوا من موضعها أبين الحروف"[1].

وأضاف السيرافي إلى هذا: "انقلاب "الياء" الخفية إلى "جيم" وأنشد عن أبي زيد:

يا رَبّ إنْ كُنتَ قَبِلْتَ حِجَّتِجْ[2] فلا يَزالُ شاحِجٌ يأتيك بِجْ

أَقْمَرُ نَهّاتٌ يُنَزّي وَفْرَتِجْ"[3]

وفي "هذا باب ما يجوز في الشعر من آيا ولا يجوز في الكلام" اكتفى سيبويه بذكر الشواهد الشعرية التي تدل على إمكان وضع المنفصل مكان المتصل اضطراراً كقول الشاعر:

إليكَ حتىّ بَلَغْت إيّاكا[4]

قال السيرافي: "قال أبو سعيد: قوله: "بلغت إيّانا" ضرورة على ما قاله سيبويه.. وقد يضطر الشاعر فيضع الضمير المتصل في موضع المنفصل، أنشد أحمد بن يحيى ثعلب:

وما نُبالي إذا ما كنتِ جارَتنا ألاّ يجاوِرَنا إلاّكِ دَيّارُ"[5]

---

(1) الكتاب 2/ 288.

(2) في شرح الأشموني 3/ 147:

لاَهُم إنْ كُنتَ قَبِلْتَ حَجَّتَجْ ....

(3) شرح السيرافي 5/ 441.

(4) الكتاب 1/ 383.

(5) شرح السيرافي 3/ 364.

وبذا أتم السيرافي ما ذكره سيبويه، وعقب على شاهده الآخر، فقال: "وقال بعض اللصوص":

كأنّا يوم قُرَّى إنّما نقتل إيّانا
قتلنا منهم كُلَّ فتىً أبيضَ حُسَّانا[1]

قال السيرافي: "وأما قوله" نقتل إيّاها" فهو اقل ضرورة، وذلك أنه لا يمكنه أن يأتي بالضمير المتصل[2] فيقول: "نقتلنا"، لأنه لا يتعدى فعله إلى ضميره وكان حقه أن يقول: "أنفسنا" فجاء بالمنفصل فجعله مكان: "أنفسنا" لأنهما يشتركان في الانفصال ويقعان بمعنى في نحو قولك: "ما أكرمت إلاّ نفسَكَ" و"ما أكرمتَ إلاّ إيّاك"[3].

كما اهتم السيرافي بترك التعامل مع كل باب من أبواب سيبويه على أنه وحدة مستقلة بذاتها، أو موضوع منفصل عن غيره، وهذا ما رأيناه من خلال إحالته على بعض الأبواب توخياً للاختصار وعدم التكرار كما مرّ بنا.

وهنا يستفيد السيرافي من هذا الربط في الوصول إلى رأي سيبويه في المسألة مدار البحث، ففي "هذا باب تكسير ما عدّة حروفه أربعة للجمع". قال: "قال أبو سعيد: هذا الذي ذكره من الأجناس بمنزلة "تُمْر" و"تُمْرة" وهو زائد على ثلاثة أحرف ولا فرق بين ما قلّت حروفه أو كثرت من ذلك. وقوله: "أضاءة"

(1) الكتاب 1/ 383.

(2) في الأصل: المنفصل.

(3) شرح السيرافي 3/ 364-365.

وآضاء[1] لا أعلم أحداً ذكر أضاءة "بالمد غيره" وكل يقول: "أضاةٌ مثل حَصَاة وحَصىً" وذكره هو أيضاً مقصوراً فيما تقدم[2]، ومدّه نادر[3].

8- العناية بشواهد سيبويه: بذل السيرافي جهداً علمياً متميزاً في العناية بشواهد الكتاب، وقد تأتى ذلك من خلال:

أ- تفسير بعض الشواهد أو الزيادة عليها، والاهتمام بروايتها، ففي "هذا باب الجزاء" استشهد سيبويه بقول لبيد[4]:

فأصبحتَ أنىَّ تأتِها تلتبسْ بها كِلا مَرْكَبيها تحتَ رحلك شاجِرُ[5]

قال السيرافي: "وأما قول لبيد.. ففي معناه بعض اللبس والبيت في موضعين، فيه اختلاف رواية أحدهما: "أنى تأتها" و"تلتبسْ بها"، والآخر "وتحتَ رحلك" و"تحت رجلك". ومعناه: أنه يخاطب رجلاً وقع في معضلة وقصة صعبة يعسر التخلص منها فيقول: كيف أتيت هذه المعضلة من قدّام أو من خلف تلتبس بها ولا تتخلص. وهو جواب الشرط والالتباس بها والدخول فيها الاختلاط بها، و"تبتئس" يصيبك منها بؤس"

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 197.

(2) ينظر: كتاب سيبويه 2/ 183 "هذا باب ما كان واحداً يقع للجميع ويكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه هاء التأنيث ليتبين الواحد من الجميع".

(3) شرح السيرافي 5/ 88

(4) شرح ديوانه 58، وروايته:

فأصْبَحْتَ أني تأتِها تبتئِس بها كلا مَرْكبيْها تحت رجليك شاجِرُ

(5) الكتاب 1/ 432، فهرس شواهد سيبويه 87.

وكلا مركبيها تحت رجْلك شاجر" يعني: مركبها من قدّام ومن خلف، وشاجر" داخل تحت الرَّحل، أو تحت الرَّجل، وإذا دخل شيء تحت شيئين ففرجهما فقد شجرهما، ومركبيها، يعني: مركب المعضلة، وقد بينّ أن مركبيها من قدام وخلف في البيت الذي بعده:

فإن تَتَقدَّمْ تَغْشَ منها مُقَدّما عَظيماً وإن أخَّرْتَ فالكِفلُ فاجِرُ،[1]

والكفل" كساء يضعه الرجل على ظهر البعير ثم يركبه يتوخى العرق، وفاجر": مائل[2].

ب- متابعة رواية بعض ما ذكر من شواهد سيبويه للتأكد من مطابقتها لمقتضى الحال، ولضبط أبنية بعض الكلمات، مستفيداً من درايته بالعروض وأحكام القافية، ومراجعة شعر الشاعر الذي ينسب البيت إليه، لملاحظة التوافق بين الرواية وما هدف سيبويه إليه، ففي "هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها" استشهد سيبويه بقول الفرزدق:

فأصبحَ في حَيْثُ التقينا: شَرِيدُهم طَليقٌ، ومكتوفُ اليدينِ وَمُزْعَفُ،[3]

قال السيرافي: "... مُزْعِف" بكسر العين على ما رواه حملة الكتاب وغيرهم يقول: "مُزْعَفَ- بفتح العين- يقال: "أزعَفه الموتُ" إذا قاربه، وهو مأخوذ من قولهم: "موت زُعاف" وذعاف" أي: "مُعَجَّل"[4].

(1) شرح ديوانه 58.

(2) شرح السيرافي 3/ 584-585.

(3) ينظر: الكتاب 1/ 222.

(4) شرح السيرافي 2/ 451.

وفي: "هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو إلى اليـاآت، والواوات منهن لامات" استشهد سيبويه ببيت لجرير، قال: أنشدني أعرابي من بني كليب لجرير:

فيوماً يُوافيني الهوى غير ماضيٍ ويومـاً تـرَى مِـنهنَّ غُـولاً تَغَـوَّلُ[1]

قال السيرافي: "والشاهد في "ماضي" لأنه كسر "الياء" من "ماضي" للضرورة، وهـذا البيت فيما قرأته من شعر جرير "غير ماضيا"[2] وذلك لا شـاهد فيـه وهـو أشبه عندي بمعنى البيت لأن المعنى أن هؤلاء النسوة في يوم نيلهن يبـذلن اليسير ولا يوفين الصِّبا حقّه ويوماً يمنعن"[3].

وأضاف في موضع آخر معلقاً على الشاهد نفسه: "وإنما الوجه أن لا تكسر "الياء" المكسور ما قبلها ولا تضم لاستثقال الضم والكسر عليها وإن كانت النية فيها التحريك فكان الوجه.. "غير ماضٍ" بسقوط "الياء" لدخول "التنوين" لأنها تسكن والتنوين ساكن فتحذف لالتقاء الساكنين، وإما شعر جرير فإن أكثر رواة الشعر ينشدونه: "غير ماضِياً". والمعنى يجارين الهوى بالحديث والمجالسة دون التخطي إلى ما لا يجوز"[4].

---

(1) الكتاب 2/ 59.

(2) شرح ديوانه 455.

فيوماً يُجارين الهوى غـير ماضـيا ويومـاً تـرى مـنهن غـولاً تغـول

وهو موافق لرواية السيرافي.

(3) شرح السيرافي 4/ 380.

(4) السابق 1/ 243 "هذا باب ما يحتمل الشعر".

جـ- توثيق الشواهد ونسبتها وتحقيقها: لا ينكر جهد السيرافي في قيامه بنسبة بعض أبيات الكتاب التي لم تنسب، ففي "هذا باب ما لا يكون إلاّ على معنى لكنْ" استشهد سيبويه بقول الشاعر من دون نسبة:

لـولا ابـنُ حارثـةَ الأمـيرُ لقـد أغْضَيْتَ مـن شَتْمي على رَغْـم
إلاّ كمُعْـرضِ المُحَسِّـرِ بَكْـرَهُ عمـداً يُسَـبِّبني علـى الظُّلْـم

قال السيرافي: فإن قائل هذا الشعر النابغة الجعديّ. والذي رأيته في شعره: (لولا ابن عفان الأمام)- ويروى المجسّر بكّره، وهو الجاعل له في الجشّر، والجشَر ما بَعُد ونأى عن الحي، والمعنى في المحسّر أصح، وأجود[1].

وفي "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه، استشهد سيبويه، بقول الشاعر:

لا تُنْكِـرِ القَتْـلَ وقـد سُـبِينا في حَلْقِكُـمْ عَظْـمٌ وقـد شَـجِيْنا[2]

قال السيرافي: "وأما البيت.. والشاهد فيه "في حلقكم عظم" وإنما أراد: "في حلوقكم" لأنهم جماعة وكان هؤلاء قوم سبوا من عشيرة هذا الشاعر وباعوا ما سبوا منهم، ثم ثاب لعشيرة هذا الشاعر، ظفر ثم سُبِيَ منهم، فقتلوا منهم، فقال شاعرهم وهو المُسَيَّب بن زيد مناة الغنوى من القبيلة التي عاقبت وقتلت يخاطب الآخرين.. والأبيات في غير كتاب سيبويه يقولها المسيب بن زيد مناة الغنوى يخاطب حنظلة بن الأعرف الضبّابي:

إن تـك مقتـولاً فقـد سُـبينا أو تـك مجـدوعا فقـد شُـرِينا

---

(1) الكتاب 1/ 368، وفهرس شواهد سيبويه 144 وشرح السيرافي 3/ 289.

(2) الكتاب 1/ 107، وفهرس شواهد سيبويه 149.

أو تــك مَفْجوعــاً فقــد دُهِينــا ... في حلقكــم عظــمٌ وقــد شَــجينا[1]

وكما نرى فإن السيرافي لم يكتف بنسبة البيت فقط بل عمد إلى تصحيحه، إذ يبدو أنه ملفق من بيتين للمسيب، كما أن فيه اختلافاً في رواية الشطر الأول من البيت الأول.

ولقد قام السيرافي أيضاً بإصلاح نسبة بعض أبيات الكتاب.

ففي "هذا باب ما لفظ به مما هو مثنى كما لفظ بالجمع" استشهد سيبويه بقول هميان بن قحافة:

ظهراهما مثلُ ظهـورِ التُّرْسَـينْ[2]

فأتم السيرافي البيت وأوله:

وَمهْمَهَــينْ قَــذِفَينْ مَــرْتَينْ ... ظهراهمــا مثــلُ ظهــورِ التُّرْسَــينْ

وأضاف: "وهذا الشعر منسوب إلى هميان في النسخة التي قرأتها على ابن السراج، والمشهور انه لخطام المجاشعي"[3].

وفي "هذا باب أسماء الأرضين" استشهد سيبويه بقول العجاج:

ورُبِّ وجهٍ من حِراءٍ مُنْحَنِ[4]

(1) شرح السيرافي 2/ 142، وينظر الكتاب 1/ 107 الهامش فقد نسب الأعلم البيت للمسيب بن زيد مناة الغنوي أيضاً.

(2) الكتاب 2/ 202، وينظر هامش الصفحة فقد نسبه الأعلم لهميان بن قحافة أيضاً.

(3) شرح السيرافي 5/ 112.

(4) الكتاب 2/ 24، وفهرس شواهد سيبويه 152.

قال السيرافي: "وقد نسب البيت في الكتاب للعجاج وهو لرؤبة"[1] وإلى مثل هذا ذهب الأعلم إذ نسبه إلى رؤبة أيضاً[2].

9- رصد ما ليس من كلام سيبويه، من زيادات من كلام الأخفش أو غيره والتنبيه عليها: أحس السيرافي أنَّ في كتاب سيبويه شواهد ليست منه، كما أضيفت إليه بعض العبارات التي اختلطت بكلام الشراح أو بفعل النسّاخ، ففي "هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له وليس بمنادى ينبهه غيره ولكنه اختص كما أنّ المنادى مختص من بين أمته لأمرك أو نهيك أو خبرك" قال: "قال أبو سعيد: أول ما اذكر من الباب ترجمته لأنه قال: "ما جرى على حرف النداء وصفاً له، أو صلة " وحرف النداء يعني "أيها" لأنه لا يستعمل إلاّ في النداء وما بعد "أيها" وصف له على ما تقدم من قوله. وقال في هذا الموضع: "أو صلة"، وهذا قول أبي الحسن الأخفش، وقد تقدم كلامنا عليه فيه ولم أر "أو صلة" في النسخ كلها، ولعله زيادة من كلام الأخفش كتبت مع ترجمة الباب"[3].

وفعل السيرافي مثل هذا في شواهد سيبويه ففي: "هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه" قال: "قال أبو سعيد: هذان البيتان من الرجز لم يقرأهما أبو عثمان ولا غيره من أصحابنا وهما في الكتاب، قال الشاعر:

---

(1) شرح السيرافي 4/ 294.

(2) ينظر: الكتاب 2/ 24- الهامش.

(3) شرح السيرافي 3/ 147.

آبَـــكَ أيّـــهْ بـــيَ لو مُصَـــدَّرِ مِن حُمُر الجِلَّةِ جَأْبِ حَشْـوَرِ
سـود كَحبٌ الفُلْفُـلِ المُصَـعْرَرِ وكَحِّلِ العَيْنَيْنِ بالعواورِ[1][2]

10- العنايـة بالمصـطلح النحـوي في كتـاب سـيبويه: بقـدر مـا اتجـه سـيبويه إلى إطلاق تعبير طويل جامع لعدة قضايا، فإنه اتخذ تعبيراً اصطلاحياً مـوجزاً دالاً علـى جملـة المسـائل في البـاب النحـوي كقولـه: "هـذا بـاب الجـر"[3] و"هذا باب الإضافة"[4] و"هذا باب الابتداء"[5] و"هذا باب النـداء"[6] و"هـذا بـاب الندبة"[7] و"هذا باب الترخيم"[8] و"هذا باب الاستثناء"[9].

---

(1) شرح السيرافي 3/ 394.

(2) نسب ابن السيرافي البيت الثاني في "شرح أبيات سيبويه 2/ 365 إلى جندل الطهوي وروايته:

حتـى عظـامي وأراه تـاغري وكحـل العيـنين بـالعواور

ونسبه ابن جني في الخصائص 3/ 326 للعجاج، واستدرك عليه المحقق محمد علي النجار قائلاً: الرجز لجندل بن مثنى الطهوي.
ينظر: الخصائص 3/ 326 و1/ 195 (الهامش).

(3) الكتاب 1/ 209.

(4) السابق 2/ 69.

(5) السابق 1/ 278.

(6) السابق 1/ 303.

(7) السابق 1/ 321.

(8) السابق 1/ 329.

(9) الكتاب 1/ 359.

وبذا نرى أن سيبويه لجأ إلى الإطالة في التعبير عن المصطلح النحوي ووصف دقائقه والتمثيل له ومقابلته بنقيضه حين لم يسعفه التعبير الاصطلاحي، فهو يقول مثلاً للتعبير عن الفعل اللازم: "الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول"[1] و"الفعل الذي لا يتعدى الفاعل"[2].

ويرى الأستاذ علي النجدي أن سيبويه لا يتجه في مثل هذه المسائل "إلى التسمية ووضع المصطلحات، ولكنه يصف المسميات ويعبّر عن الخصائص التي تدل عليها وتميزها عن سواها.. وكان من أثر ذلك أن طالت العنوانات، وغمضت عبارة الكتاب وخفي المراد منها في كثير من الأحيان"[3].

وكما طالت المصطلحات عند سيبويه فإنها تعددت أيضاً للتعبير عن الفكرة الواحدة فهو يعبّر عن "الحال" بـ "الحال" تارة وبـ "الخبر" تارة أخرى، قال: "باب ما ينتصب فيه لأنه حال صار فيها المسؤول والمسؤول عنه"[4] وقال: "باب إجراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن وقد يستوي إجراء الصفة على الاسم وأن تجعله خبراً فتنصبه"[5].

أما الظرف بنوعية "الزماني والمكاني" فقد عبّر عنهما سيبويه بأكثر من

---

(1) السابق 1/ 14.

(2) السابق 1/ 20.

(3) سيبويه إمام النحاة ص169-170.

(4) الكتاب 1/ 247.

(5) الكتاب 1/ 241.

مصطلح، قال: "... تقول ذهبت أمس، وسأذهب غداً، فإن شئت لم تجعلهما ظرفاً فهو يجوز في كل شيء من أسماء الزمن، كما جاز في كل شيء من أسماء الحدث ويتعدى هذا الفعل إلى كل ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان"(1).

وقال فيهما: "... ويتعدى إلى ما كان وقتاً في الأماكن كما يتعدى إلى ما كان وقتاً في الأزمنة"(2). وقال: "أعلم أن الظروف من الأماكن كالظروف من الليالي والأيام في الاختصار وسعة الكلام"(3).

وكما عبّر سيبويه عن الفكرة الواحدة بأكثر من مصطلح استخدم بالمقابل المصطلح الواحد للتعبير عن أكثر من فكرة، فهو يقول مثلاً "الحرف" ويريد به المصطلح النحوي المقابل للاسم والفعل(4). وقد يطلقه ويريد به الكلمة، وهي كقوله: وأما الحروف التي تكون ظرفاً فنحو: خلف وأمام وقدام..."(5) وقد يطلقه ويريد به الكلمة وهي: "اسم الفعل" وكقوله: "وأعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر وذلك لأنها ليست أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك"(6) وقوله: الآخر: "هذا باب مالا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة وذلك

(1) السابق 1/ 15.

(2) السابق 1/ 16.

(3) السابق 1/ 112.

(4) السابق 1/ 2.

(5) السابق 1/ 209.

(6) الكتاب 1/ 123.

الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل وذلك نحو: إيه وصَهْ ومه وأشباهها"[1]. وفي موضع آخر أراد بالحرف الكلمة المبنية كـ "الضمائر"[2] وبوجه عام فهو يطلق الحرف على "الكلمة" اسماً كانت أو فعلاً أو غير ذلك"[3].

من هذا يتبين أن في كتاب سيبويه الكثير من المصطلحات البعيدة من الدقة والوضوح، وهي بهذا تمثل مرحلة من مراحل عدم استقرار المصطلح النحوي، ومجهود سيبويه في هذا الباب كان بحاجة إلى مزيد من الدقة لوضع مصطلحات أكثر إيجازاً وتعبيراً عن المضمون الذي تشتمل عليه، ونستطيع أن نلاحظ أن سيبويه بذل المزيد من الجهد في سبيل توضيح آرائه وآراء غيره بأمانة وصدق، ولكن تعبيره في كثير من المواضع جاء مشوباً بالإبهام والغموض، لأن المصطلحات النحوية والصرفية لم تكن قد تحددت وتميزت على الصورة التي نراها عند المتأخرين. ولذا فإننا نجد السيرافي مهتماً بتوضيح ما أنبهم من مصطلحات كتاب سيبويه، مثال ذلك أن سيبويه قال: "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد"[4]. وهو يريد بذلك "باب كان وأخواتها": فقال السيرافي موضحاً ذلك: "أعلم أن هذه الأفعال التي ضمنها هذا الباب أفعال تدخل على مبتدأ وخبر فتفيد فيهما زماناً محصلاً أو نفياً أو انتقالاً أو دواماً فمن ذلك كان..."[5].

---

(1) السابق 2/ 158.

(2) السابق 1/ 393.

(3) ينظر: الكتاب 2/ 334.

(4) الكتاب 1/ 21.

(5) شرح السيرافي 1/ 365.

وفي موضع آخر قال سيبويه: "هذا باب من الفعل سمّي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث وموضعها من الكلام الأمر والنهي"[1] يريد بذلك "باب أسماء الأفعال".

وقال السيرافي موضحاً: "أعلم أن هذا الباب مشتمل على أسماء وضعت موضع فعل الأمر ولا يجوز أن يذكر الفعل معها وهي مشتقة من لفظه وليست بالمصادر المعروفة للفعل"[2].

وقال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له، ولأنه تفسير لما قبله لم كان وليس بصفة لما قبله ولا منه فانتصب كما انتصب الدرهم في قولك: عشرون درهماً"[3]، يريد بذلك: "باب المفعول لأجله" الذي سمّاه مرة باسم "المفعول له" وذلك في قوله: "... فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له"[4]. وقال السيرافي موضحاً ذلك: "قال أبو سعيد: إعلم أنّ المصدر المفعول له إنما هو السبب الذي يقع ما قبله وهو جواب لقائل قال له: "لم فعلت كذا؟". فيقول: "لكذا"، أو "كذا" كرجل قال لرجل: "لم خرجت من منزلك؟" فقال: "لابتغاء رزق الله"، أو قال له: "لم تركت السوق؟ فقال: "للخوف من زيد"، و"لحذار الشرّ"، وبعض النحويين يقدره بـ: "لولا" ومعناه: "لولا حذار الشر ما تركت السوق" و"لولا ابتغاء رزق الله ما خرجت من البيت، وذلك على ضربين: أن

---

(1) الكتاب 1/ 122.

(2) شرح السيرافي 2/ 194.

(3) الكتاب 1/ 184.

(4) الكتاب 1/ 185.

تفعـل الفعـل تجـذب بـه فعـلاً آخـر كقولـك: "احتملتـك لاجتـذاب مودتـك، ولاستدامة مسالمتك" فهو معنى تجذبه باحتماله.

والوجه الآخر: أن تدفع بالفعل الأول معنى حاصلاً وتجذب به معنى آخر كقولك: "فعلت ذاك حذار شر" كأن الحذار معنى حاصل تزيله بفعل ذلك الشـيء وتجذب ضده من الأمر.."[1].

وقال سيبويه: "هذا باب ما يعمل عمل الفاعل، لم يجر مجـرى الفعـل، ولم يـتمكن تمكنه"[2]، ويريد به: "باب التعجب" فقال السيرافي موضحاً ذلك: "قال أبو سعيد: اعلم أن التعجب من الشيء أن يكون زائداً في معنى (تعجب منه) على غيره نادراً في بابه، لأن فيه تفصيلاً، ولا يجوز أن يقال لزيد إذا كان في أول مراتـب الحسن: "ما أحسن زيداً" لأنه لا تفضيل فيه.."[3].

والآن ما مدى اهتمام السيرافي بالمصطلح النحوي في كتاب سيبويه؟

مما تقدم من الأمثلة اتضح لنا أن المصطلحات النحوية لم تأخذ حيزاً كبيراً من اهتمام السيرافي في شرحه للكتاب ولاسيما تلـك المصـطلحات الـتي وضـعها سيبويه عن طريق الوصف وتحديد السمات، والتي عليها أكثر أبواب الكتاب، إلا فيمـا نـدر، قـال سـيبويه: "هـذا بـاب افـتراق فعلـت وأفعلـت في الفعـل للمعنى"[4] قال السيرافي: "اعلم أن هذا الباب يسمى باب نقل الفعل عن فاعله

(1) شرح السيرافي 2/ 337.

(2) الكتاب 1/ 37.

(3) شرح السيرافي 1/ 441.

(4) الكتاب 2/ 233.

وتصييره مفعولاً"[1].

وكذلك المصطلحات النحوية التي جاءت في نص الكتاب، فقد كان اهتمام السيرافي بها محدوداً أيضاً، فـ "المقصور" عند سيبويه هو "المنقوص" عند السيرافي، قال: "ويقال للمقصور أيضاً منقوص"[2] و"فعل المفعول"[3] هو "الفاعل المبني للمجهول"[4] و"المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل"[5] هو "مفعول الفعل المبني للمجهول"[6] و"فعل الفاعل"[7] هو "الفعل المبني للمعلوم"[8] و"بناء الاسم على الفعل"[9] هو "أعمال الثاني في الأول"، قال السيرافي: "فإذا بنيت الاسم على الفعل فمعناه أنك جعلت الفعل عاملاً في الاسم كقولك: ضرب زيد عمراً"[10] و"بناء الفعل على الاسم"[11] هو الأخبار بالأول عن الأخير، قال السيرافي: "وإذا قال لك بنيت الفعل على الاسم فمعناه: أنك لو جعلت الفعل

(1) شرح السيرافي 5/ 234.

(2) السابق 5/ 2.

(3) ينظر: الكتاب 1/ 19.

(4) شرح السيرافي 1/ 357.

(5) الكتاب 1/ 19.

(6) شرح السيرافي 1/ 357.

(7) الكتاب 1/ 19.

(8) شرح السيرافي 1/ 357.

(9) الكتاب 1/ 41.

(10) شرح السيرافي 1/ 465.

(11) الكتاب 1/ 41.

وما يتصل به خبراً عن الاسم وجعلت الاسم مبتدأ كقولك: "زيد ضربته" فـ "زيد" مبني عليه، و"ضربته" مبني على الاسم"[1].

وبذا نلاحظ أن السيرافي لم يعر مسألة المصطلح النحوي اهتماماً فائقاً كالذي تلحظه في عنايته بشواهد الكتاب أو غيرها من المسائل الأخرى، وإنما اكتفى بإيضاح ما غمض منها ورأى أنه بحاجة إلى بيان وتفسير، معللاً لبعضها وموضحاً العلاقة بينها وبين مسمياتها، فالمقصور هو المنقوص كما أشرنا وذلك لأن قصرها هو "حبسها عن الهمزة بعدها وأما نقصانها فنقصان الهمزة منها"[2].

ولست أرى مبرراً لقلة عناية السيرافي بالمصطلح النحوي في هذا السفر الجليل: فإن قيل: إنّ القرن الرابع كان قريباً من عصر سيبويه، وليس ثمة مشكلة في فهم ما أراد سيبويه إيضاحه، فبماذا تفسر اهتمام الرماني وهو من عصر السيرافي نفسه في شرحه للكتاب بعنوانات الأبواب عند سيبويه؟ إذ لم يتقيد الرماني بها، وكان يأخذ بعضها ويغير بعضها الآخر، وكان يذكر منها ما اتضح معناه وظهر الغرض منه أما ما غمض ودق فكان يستبدل به عنواناً أكثر وضوحاً وأشدّ دلالة على الباب[3].

إن الراجح عندي، أن اهتمام السيرافي ببسط عبارات كتاب سيبويه، وإيضاحها بالشكل الذي لا تحس فيه أنك أمام جملة مغلقة أو مصطلح صعب

(1) شرح السيرافي 1/ 465.

(2) السابق 5/ 2.

(3) الرماني النحوي ص195، وينظر ص196-197.

الفهم واستعانته بالأمثلة وربطه بين موضوعات الكتاب دفعه إلى إهمال هذا الجانب وإنما ركّز جلّ اهتمامه عل إبانة المعنى دون النظر إلى الوسيلة التي توصل إلى الإبانة عن المعنى المقصود.

11- الاهتمام بإشباع رغبته في الجدل بإثارة الاعتراضات والإسراف في التعليل، فقد نزع السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه إلى إثارة الاعتراضات حول بعض المسائل النحوية التي ضمها الكتاب، وهذه الاعتراضات في أغلبها لا تفترضها طبيعة الشرح، إذ كثيراً ما كان السيرافي يعمد إليها بدافع من ثقافته الجدلية، لذا نراه يبدأ الاعتراض بالقول: "فإن قال قائل" كما في: "هذا باب مجاري آخر الكلم العربية"، حيث قال السيرافي: "... فإن قال قائل: يكون فيه ضمير المصدر كما أضمر في "قيل" و"قال" فالجواب في ذلك: أن ما يحكى تدخل عليه العوامل ولا تدخل عليه الألف واللام، لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير "الألف" و"اللام"، ألا ترى أنا نقول نصبنا اسم "إنّ" بـ "إنّ" ورفعنا بـ"كان" ولا تقول نصبنا بـ"الآنّ" ورفعنا بـ "الكان"[1].

وقبوله في موضع آخر: "... فإن قال قائل: فقد نقول: "إياك من الأسد"، وإياك من الشر، فلم لا يجوز حذف حرف الجر وإيصال الفعل إلى الأسد وإلى الشر؟ فيقال: "إيّاك الأسد"، وإيّاك الشرّ، قيل له: لأن حروف الجر لا تحذف إلا في المواضع التي حذفتها العرب فيها"[2] وأمثال هذا كثير جداً.

أما رغبته في التعليل فقد طغت هي الأخرى على شرحه واتضحت من

(1) شرح السيرافي 1/ 113.

(2) السابق 2/ 233 "هذا باب ما جرى على الأمر والتحذير".

خلال تعليله لأغلب الظواهر اللغوية، ففي "هذا باب آخر الكلم العربية" قال: "...فإن قال قائل: لم كان الواحد المضمر المرفوع بلا علامة لضميره كقولك: "زيد قام" والاثنان والجماعة بعلامة كقولك: "الزيدان قاما" و"الزيدون قاموا" و"الهندات قمن"؟ فإن الجواب في ذلك: أنّ الفعل معلوم في العقول أنه لابد من فاعل كالكتابة التي لابد لها من كاتب، وكالبناء الذي لابد له من بان، وما أشبه ذلك ولا يحدث شيء من تلقاء نفسه فقد علم فاعل لا محالة ولا يخلو منه الفعل، وقد يخلو من الاثنين والجماعة فلما لم يخل الفعل من واحد لم يحتج إلى علامة له ولما جاز أن يخلو من الاثنين والجماعة احتاج إلى علامة، فإن قال قائل: إذا جعلت الألف والواو والنون في "قاما أخواك" و"قاموا أخوتك" و"قمن الهندات" علامة تؤذن بعدد الفاعلين كما جعلت "التاء" في "قامت هند" مؤنثة بالتأنيث فلم لا يكون الاختيار: "قاما أخواك" كما كان الاختيار "قامت هند" ولا يحسن "قام هند" فالجواب في ذلك: إنهما يفترقان لعلل منها: إن التأنيث لازم للاسم موجود فيه، وليست التثنية كذلك، لأنها قد تفارق الاسم فيصير إلى الواحد فللزوم التأنيث لزمت علامته ولزوال التثنية لم تلزم علامتها. وعلة أخرى: إن علامة التأنيث لا تمنع ضمير الاثنين كقولك: "الهندان قامتا"، وعلامة الاثنين تمنع ضمير الاثنين، وتشبهه وكان ما لا يمنع شيئاً من تصاريف الكلام أولى باللزوم مما يمنع. وعلة أخرى: وهي أنك إذا قلت: "قاما أخواك" جاز فيه أن تكون "الألف" علامة وجاز أن تكون خبراً مقدماً وأن يرتفع "أخواك" بالابتداء فيكون التقدير: "أخواك قاما" فلما كان في تقديم علامة الاثنين والجماعة ما ذكرنا من اللبس لم يلزمه تقديمه لأنه لا يعلم أنه علامة فقط. والتاء علم التأنيث تقدمت أو تأخرت. وعلة أخرى: وهي أنه قد يشترك الرجال والنساء في أسماء كثيرة نحو: "هند" و"أسماء" و"جعفر" قال الشاعر:

تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قتالِـهِ إلى مالِكٍ أَعْشُو إلى ذكر مالِكِ

و"هند" ها هنا رجل، وقال آخر:

يا جعفرُ يـا جعفـرُ يـا جعفـرُ إن أكُ دُحداحاً فأنْـتِ أقْصَـرُ

فـ"جعفر" ها هنا امرأة فكما اشترك الرجال والنساء في أسمـاء لـزم علامـة التأنيث لئلا يظن أن الفاعـل مـذكر، ولحقـت "النـون" علامـة الرفـع لأن ضـمير الفاعلين وهو "الألف" منع الإعراب الذي كان يكون في آخر الفعل وانفتح للألف ما قبلها، والمضارعة الموجهة للإعراب قائمة في هذا الفعل فوجب إعرابه لهـا ولم يكن سبيل إلى إعراب ما قبل الألف، فجعل الإعراب بعدها، وجعلت "النون" هي الإعراب لما ذكرنا من مشاكلتها حروف المد واللين، وكسرت لالتقـاء السـاكنين، وجعل سقوطها علامة للنصب والجزم والأصل في سـقوطها للجـزم، والنصـب محمول عليه كما حمل النصب على الجر في الأسماء، لأن الجـر والجـزم نظـيران، وجعلت "النون" علامة للرفع في خمسة أفعـال وهـي: "تفعـلان" و"يفعـلان" و"تفعلـون" و"يفعلون" و"تفعلين" للمؤنث، والعلـة في ذلـك كلـه واحـدة، لأن "الـواو" في الجمـع و"الياء" في المؤنـث قـد منعتـا الإعـراب الـذي كـان في الفعـل توجبـه المضـارعة، والمضارعة الموجبة للإعراب موجودة، وفتحت "النون" في الجمع والمؤنث اسـتثقالاً لكسرها مع "الواو" و"الياء" وقد مرّ نحو هذا مستقصـى، وجعلـوا سـقوط "النـون" في هذه الأفعال كلها علامة للجزم والنصب، والنصب محمول على الجزم، ولم تكن هذه "النون" في هذه الأفعال بمحلها في تثنية الأسماء وجمعها، لأنها في الأسماء بدل من الحركة والتنوين وهي في الفعل علامة للرفع، ولم تكن بدلاً لأنه لا تنـوين في الأفعال ولا حركة لازمة لأنها تسكن في الجزم[1].

---

(1) شرح السيرافي 179-181.

وفي "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيها عملت فيه "قال: "... فإن قال قائل: فإذا زعمتم أنّ النَّيف مبنيّ على العشرة فلم قلتم في حال الرفع: "اثنا عشر"، وفي حال النصب والجر: "اثني عشر" والمبني لا يتغير؟ فالجواب في ذلك: أن قولنا "اثنان" إعرابه قبل آخره فإذا أضفناه جعلناه مع غيره اسماً واحداً، وحل ذلك الاسم الذي تضيفه إليه أو تجعله معه اسماً واحداً محل "النون" فجرى التغيير على "الألف" مع الاسم الذي يبني معه كما جرى التغيير عليها مع "النون". ويكون ذلك الاسم على حاله كما كانت "النون" على حالها. علة أخرى: أنّ الاثنين لا يبنى في الموضع الذي يكون الواحد والجمع فيه مبنياً وهو: "الذي" و"اللذين" مبنيان و"اللذان" معرب. وكذلك الواحد والجماعة من النيّف مبنيّ و"الاثنان" معرب، وثبتت "الهاء" في "ثلاثة" إلى "تسعة" في المذكر إذا كان نيفاً كما أثبتها في "ثلاثة" إلى "تسعة" في الآحاد ونزعتها من "العشرة" كراهية أن يجمعوا بين تأنيثين من جنس واحد..."[1].

(1) السابق 2/ 125-126.

الفصل الرابع

موارد السّيرافي

الفصل الرابع

موارد السّيرافي

1- السماع والقياس:

أ - السماع:

أصل من أصول اللغة والنحو ويقصد به الأخذ عن الإعراب الفصحاء، ونقل لغاتهم، وتسجيل شعرهم ونثرهم[1]، كما أنه الأساس الذي دونت بموجبه اللغة لأنه الطريق الطبيعي إلى تعرّف كنه اللغة وتبين خصائصها، وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها[2].

ومنهج السيرافي في السماع هو منهج البصريين الذين يسميهم أصحابنا، وما يؤخذ على منهجهم بشكل عام ينسحب على منهج السيرافي بَعْد أن امتاز مذهبهم ببناء القواعد النحوية على الأغلب الشائع من كلام العرب، وتحكيم المقاييس العقلية في الكثير من شؤونه، فإذا اصطدم أصل من أصوله بسماع غير مشهور فزع إلى التأويل والتوجيه، أو رمي المسموع بالشذوذ والندرة، أو بالتخطئة أحياناً[3]، كما أتصف منهجهم بعدم جعل القرآن الكريم أصلاً يحتذى

(1) مدرسة البصرة ص236.

(2) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص134.

(3) أبو حيان النحوي، ص276.

بغض النظر عن أن يكون بجانبه شعر يعزز، أو أصل يقوي، أو قياس يدعم[1] ولم يقفوا من القراءات موقفاً منهجياً معقولاً، إذ أبعدوا منها ما كان غير موافق لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة[2].

أما الحديث النبوي فلم يأخذ مكانته اللائقة به في منهج البصريين، ولم يرضوا الاستشهاد به "لأنهم زعموا أن كثيراً من رواته كانوا من الموالي، وهم عرب بالتعلم، لا بالسليقة أو الطبع، ولا يؤمن على الحديث أن يقع فيه لحن أو تصحيف[3].

يضاف إلى هذا أنهم "عزلوا جانباً كبيراً من اللهجات واللغات فأقصوها عن مجال البحث والدرس فلم يعتدوا إلا بما كان في كبد الصحراء من لهجات الإعراب[4].

وسأورد بتفصيل موقف السيرافي من أركان الاستشهاد في الصفحات الآتية[5]:

---

(1) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص117.

(2) ينظر: الشاهد وأصول النحو، ص47.

(3) مدرسة الكوفة، ص78.

(4) السابق، ص73.

(5) ينظر ص227، وما بعدها من البحث.

ب- القياس: فيعرف بأنه:

"حمل مجهول على معلوم، وحمل غير المنقول على ما نقل وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلّة جامعة بينهما"[1].

وطبيعي أن يكون القياس في بداية أمره سهلاً مفهوماً يختلف عن الصورة التي وصل بها إلينا، فقد "لجأ إليه النحاة منذ أن تكلموا في مسائل النحو وأصوله التي بدأت على صورة مناقشات بين الشيوخ، ومنذ أن بدأوا التأليف فيه بعد أن أصبح علماً قائماً بذاته"[2].

ويرى بعض الباحثين أن نشأة القياس في النحو العربي تعود إلى تأثر نحاة العرب بالمنطق اليوناني[3] وإن كان النحو العربي من آخر العلوم اللغوية التي تأثرت بهذا المنطق وجوانبه الميتافيزيقية بعد أن كان للترجمة وبخاصة ترجمة الفكر اليوناني عن الإغريقية والسريانية أخطر الآثار وأعمقها في الفكر العربي الإسلامي، فقد كان علماء البلاغة والأدب ممن يهتمون بالنشاط اللغوي أسبق من النحاة إلى التأثر بالمنطق اليوناني.

كما أن النحو العربي لم يتأخر تأثرهُ بالبحوث الفلسفية والمنطقية الإغريقية عن غيره من العلوم اللغوية فحسب، بل ظل مدة طويلة بمنأى عن هذه البحوث في تفاصيله وجزئياته أيضاً، وصمد منهج النحاة فترة طويلة في مواجهة التراث

---

(1) الشاهد وأصول النحو ص221.

(2) السابق ص224.

(3) ينظر: القرآن وأثره في الدراسات النحوية ص91.

الإغريقي، ولم يستطع هذا التراث أن يغير من الأصول العامة للتفكير النحوي العربي إلاّ بعد أن تسلل إلى الكثير من الجزئيات النحوية[1].

ويرى الدكتور مهدي المخزومي: أن تأثير علم الكلام أو الثقافة البصرية اليونانية، إنما ظهر في النحو منذ زمن مبكر، منذ أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهوراً واضحاً، ولم يكن الخليل بن أحمد أول من ظهر في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة بميله إلى القياس والتعليل، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله بن أبي إسحاق (ت 117هـ) الذي قيل أنه كان شديد التجريد للقياس[2].

وعليه يمكن تقسيم المدة الزمنية التي صحبت التحول الفكري في النحو العربي من المنهج الإسلامي إلى المنهج المنطقي على ثلاث مراحل لكل منها خصائصها المميزة.

المرحلة الأولى: تمتد قرابة قرن كامل، إذ تبدأ من نشأة التفكير النحوي والمحاولات المختلفة للكشف عن الظواهر اللغوية وصبها في قواعد نحوية، وتنتهي بالخليل بن أحمد الذي يعدّ قمة هذه المرحلة في تحديد الأصول.

والمرحلة الثانية: تبدأ بتلاميذ الخليل وتنتهي بالزجاج (ت 311هـ)، فتمتد بذلك قرابة قرن ونصف قرن ولعلها أكثر المراحل أهمية، إذ شهدت بداية التفاعل الحقيقي بين الفكر العربي الإسلامي والأفكار غير العربية الإسلامية

---

(1) ينظر: تقويم الفكر النحوي ص65-67.

(2) مدرسة الكوفة ص60.

عامة، والإغريقية منها بصورة خاصة، والميتافيزيقية والمنطقية منها بوجه أخص.

والمرحلة الثالثة: تبدأ بابن السراج (ت 316هـ) وتمتد خلال القرون التالية حتى العصر الحديث، وأبرز سمات هذه المرحلة: التبعية الكاملة للمنطق والخضوع المطلق له في البحوث النحوية كافة، سواء في المنهج الكلي الذي تتبعه أو التفاصيل الجزئية التي يتفرع إليها هذا المنهج، ومن ورائهما تلك النظرة الشاملة التي يصدر عنها المنهج والتفاصيل جميعاً[1].

وبذا نرى أن القياس لم ينشأ كاملاً ناضجاً، وإنما اشتدّ وتطور مع الزمن وعملت فيه التجربة والملاحظة عملهما حتى وصل إلى ما نعرفه به اليوم، اعتمده الدارسون الأولون متخذين منه أداة لصنع الكلمة وصنع أمثلتها، وأوضاعها وصور تعبيرها، ولما لم يسعفهم القياس بكل ما كانوا يريدون- فما زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصي اندراجها في أحكامهم العامة- لجأوا إلى التأول والتأول البعيد الذي يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة ... وبدلاً من أن يكون القياس والتأول أداتين لتفسير اللغة كانا لديهم أداتين لصنع اللغة، وخلق صورها، وإيجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم حتى استحالت اللغة أو كادت إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أداتهم العقلية في قوالب معينة ثابتة[2].

لقد اعتمد البصريون- والسيرافي منهم- السماع الصحيح أساساً للقياس

---

(1) ينظر: تقويم الفكر النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، ص67، 68، 78، 93.

(2) مدرسة الكوفة ص65.

عندهم فإذا وافق القياس السماع الصحيح كان ذلك الغاية عندهم، وإذا خالف السماع الكثير القياس رجحوا جانب السماع على جانب القياس، ولم يجعل البصريون القياس وحده يتحكم فيهم ويصرّف قواعدهم ويتخذ أساساً للغة ولو لم يسانده سماع أو يؤيده نقل.

كما لم يجعل البصريون الشاهد الواحد، ولا الشاهد الناقص الذي لم يعرف قائله ولم يجر على نمط كلام العرب أصلاً يرجع إليه، وقاعدة يقاس عليها[1].

وما يؤخذ على القياس عند البصريين أنهم استفادوا منه "ولكنهم تشددوا في ذلك ولم يقيسوا إلاّ على ما توافرت شواهده وأمثلته. والمقيس عليه عندهم يشترط فيه: ألاّ يكون شاذاً ولا خارجاً عن سنن القياس، فإذا سمع ما يعارض القياس تركوا القياس ونطقوا بالمسموع ولا يقيسون على المسموع الشاذ"[2].

وبهذا يقول السيرافي: "وإذا شذّ الشيء في باب لم يجعل أصلاً يقاس عليه"[3].

أما ما يؤخذ على القياس في مرحلته الثالثة- حسب التقسيم الذي أشرنا إليه- فهو، خضوع البحوث النحوية في هذه المرحلة للمنطق في كلياتها وجزئياتها أي في مناهجها وأصولها ثم أحكامها، والتي لا يرفع منها هجوم بعض النحاة على المنطق ومنهم السيرافي"[4].

---

(1) ينظر: مدرسة البصرة ص250.

(2) أبو حيان النحوي ص281-282.

(3) شرح السيرافي 2/ 113.

(4) ينظر: معجم الأدباء 8/ 150 وما بعدها (مناقشة السيرافي ليوسف بن متى).

إن هؤلاء النحاة الذين هاجموا المنطق كانوا قد تأثروا به بالفعل في إنتاجهم الذي نجد فيه أثر الثقافة المنطقية واضحاً في الحدّ والتقسيم والتمثيل والتعليل، أي: في الأصول والفروع جميعاً[1].

أما سر مهاجمة المنطق من قبلهم فسببه "اتصال هؤلاء النحويين بالبحوث الكلامية والأصولية التي ظلت تقاوم المنهج المنطقي حتى أخريات القرن الخامس الهجري"[2] في حين بدأ التأثير المنطقي في مجال الجزئيات ثم ما لبث أن امتد منه إلى الأصول، وما دام النحاة قد أخذوا بوجهة النظر المنطقية في الجزئيات فقد كان سهلاً أن يأخذوا بوجهة النظر ذاتها في الكليات، التي عولجت لفترة طويلة علاجاً مختلطاً، إذ أسهمت فيها الخصائص الذاتية لوجهة النظر الإسلامية إلى جوار الخصائص الجديدة للنظرة المنطقية[3].

وقبل التعرض إلى القياس عند السيرافي، نشير إلى أن أحد الباحثين المعاصرين أشار إلى أن أبرز النتائج المهمة التي ينتهي إليها التحليل العلمي لاصطلاح القياس واستخدامه في البحث النحوي التمييز فيه بين مدلولين يختلفان تمام الاختلاف.

أولهما: يرتكز على مدى اطراد الظاهرة في النصوص اللغوية مروية أو مسموعة، وعدّ ما يطرد من هذه الظواهر قواعد ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها، ومن ثم فإنه يرفض الأخذ بالظواهر الشاذة، ويرد هذه

(1) ينظر: تقويم الفكر النحوي ص95.

(2) ينظر: تقويم الفكر النحوي ص101.

(3) السابق ص102.

الظواهر كما يرفض الأخذ بالنصوص التي تحملها مهما كان مصدر هذه النصوص.

الثاني: أنه عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر ما بآخر لما بينهما من شبه أو علّة، فيعطي الملحق حكم ما ألحق به[1].

وفي ضوء هذين المدلولين نستطيع أن نتبين قياس أبي سعيد السيرافي في شرح الكتاب، وقد أشار الدكتور علي أبو المكارم إلى أن المدلول الأول للقياس هو الشائع في البحث النحوي طوال القرون الثلاثة الأولى منه، أي حتى ابن السراج وتلميذه الفارسي وتلميذه ابن جني[2].

أ- قال السيرافي في: "هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف" "قال أبو سعيد: أما قولهم "وَدُود وُدَدَاء" ففيه مخالفة للقياس من جهتين، أحداهما: أن "فَعُولاً" لا يجمع على "فُعلاء" وإنما يجمع عليه "فَعيل" ككريم وكُرماء، والثانية: أنّ "فَعِيلاً" إذا كان "عينُ" الفعل و(لامه) من جنس واحد فإنه لا يجمع على "فُعَلاء" لا يقولون "شديد وشُدَدَاء" ولا "جليل وجُللاء"[3].

وقال: "... و"قالي قلا" بمنزلة "حضرموت" ولم تسمع فيه الإضافة والقياس لا يمنع منها"[4].

---

(1) أصول التفكير النحوي ص13.

(2) ينظر: المصدر السابق ص13.

(3) شرح السيرافي 5/ 136.

(4) المصدر السابق 4/ 468، وينظر 1/ 134.

وقال، في تصغير "أثافٍ": "...والذي يقال في تصغيره أثيفِية على ما يوجبه القياس"[1].

وفي "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة" نلحظ موقف السيرافي من السماع والقياس بشكل واضح من خلال شرحه للباب في كتاب سيبويه.

قال سيبويه: "أعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياءَيْ الإضافة فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ألحقت "ياءي الإضافة" وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد أو إلى حيّ أو قبيلة، واعلم أنّ "ياءي الإضافة" إذا لحقتا الأسماء فإنهم مما يغيرونه عن حاله قبل أن تلحق "ياءي الإضافة" وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه فشجعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن فمنه ما يجيء على غير قياس ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم"[2].

قال السيرافي: "فهذا أول تغيير منها للاسم كقولنا في النسبة إلى: "تميم" "تميميّ" وإلى "واسط" "واسطّي" وإذا كان في الاسم هاء التأنيث وجب حذفها كقولنا في النسبة إلى "البصرة" "بصريّ" وإلى "مكة" "مكي" وذلك لازم لا يجوز غيره وإنما وجب حذف "الهاء" لأنا لو أبقيناها فقلنا: "بصرتيّ" و"مكّتي" في نسبة الرجل إليهما لوجب أن نقول "بصرتيّة"، و"مكّتية" في نسبة المرأة فيجتمع في الاسم تأنيثان "التاء" الأولى للمنسوب إليها، والثانية للمنسوبة، وهذا لا يكون في اسم واحد. وقد اعتل فيه بعض النحويين بعلّة أخرى، ذكر أن "الهاء" تشبه "ياءي النسب" لأنهم

(1) السابق 4/ 536.

(2) الكتاب 2/ 69ط بولاق.

قالوا: "زِنجيّ" للواحد "زِنج" للجميع، تجعل بين الواحد والجميع "ياءي النسبة" كما قالوا: "تَمْرة"، و"تَمْر"، و"شعيرة" و"شعير" يجعلون بين الجمع والواحد "الهاء" فلما صارت "الهاء" كـ"ياءي النسبة" ولا يجتمع في الاسم ياءان مشددتان للنسبة لم يجتمع "هاء" و"تاء". ثم يلحق المنسوب إليه تغيير في غير الذي ذكرنا- مما سنقف عليه إن شاء الله- والتغيير الذي يلحق بعد ما ذكرناها على ضربين، أحدهما: لا يطرد قياسه ويأتي شاذاً يسمع سماعاً فيُسلم للعرب. والآخر: يطرد.

قال سيبويه- وقد ذكر التغيير-: "فمنه ما يجيء على غير قياس ومنه ما يعدل وهو القياس الجاري في كلامهم وسنراه إن شاء الله" قال أبو سعيد: وأما قوله: فمنه- يعني: من التغيير- ما يجيء على غير قياس وهو الذي ذكرته لك ومنه- يعني: من التغيير- ما يعدل وهو القياس الجاري. يعني: ما يُغير تغييراً يطرد فيه القياس. وقال الخليل: كل شيء من ذلك عدلته العرب وتركته على ما عدلته، يعني من الأشياء الشاذة التي لا يطرد قياسها، وما جاء تاماً لم تحدث فيه العرب شيئاً فهو على القياس. يعني ما لم يغير المنسوب إليه عن حركات حروفه وهو أكثر النسبة، كقولنا: "بكري" و"عامري"، وما أشبه ذلك، ثم ابتدأ فقال: فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هذيل "هُذَليّ"، وفي فُقَيْم: فُقَمِيٌّ، وفي مُلَيْح خزاعة: مُلَحِيّ، وفي ثقيف: ثَقَفِيٌّ.

قال أبو سعيد: وقد جاءت أسماء كثيرة غير ذلك كقولهم في قريش: قُرَشيّ وفي سُلَيْم: سُلَمِي، وفي قُرَيْم، قُرَمِيّ، وهو يكثر حتى يخرج عندي من الشذوذ.

قال سيبويه: ومن الشاذ الذي على غير القياس قالوا في "زَبينة" "زَباني"، وفي "طَيّء": "طائي" وفي العالية: "عُلْوِي"[1].

قال أبو سعيد: أنا أعيد ما ذكره سيبويه شاذاً مما أمللته واذكر فيه ما يمكن من الأشياء الداعية إلى الشذوذ والخروج عن القياس في ذلك بعون الله ومشيئته. أما ما ذكره من النسبة إلى هذيل: هُذَلّي، فهذا الباب عندي لكثرته كالخارج عن الشذوذ وذلك خاصة في العرب الذين بتهامة وما يقرب منها لأنهم قد قالوا قرشي وهذلي، وفي فقيم كنانة: فُقَميّ، وفي مُليح خزاعة: مُلَحِيّ، وفي سليم: سُلِمي.. والعلة في حذف الياء أنه يجتمع ثلاث ياءات وكسرة إذا قالوا: "قريشي" فعدلوا إلى الحذف لذلك، وكذلك الكلام في "ثقفي" وإنما قالوا: فُقَيْم كنانة: لأن في بني تميم فقيم بن جرير بن دارم والنسبة إليه: "فُقَيْمي".. وهذا الشذوذ يجيء على ضروب، منها: العدول من ثقيل إلى ما هو أخف منه. ومنها: الفرق بين نسبتين إلى لفظ واحد. ومنها: التشبيه بشيء في معناه، فأما قولهم زبانيّ في "زبينة" فكان القياس فيه "زَبني" بحذف الياء غير أنهم كرهوا حذفها لتوفية الكلمة حروفها، وكرهوا الاستثقال أيضاً فأبدلوا من "الياء" "ألفاً".

وأما النسبة إلى طيِّيء فكان القياس فيه طَيْئي كما ينسب إلى ميِّت "مَيْتيّ" وإلى "هينّ هَيْنِيّ". وكرهوا اجتماع ثلاث "ياءات" بينها همزة، و"الهمزة" من مخرج "الألف" وهي تناسب "الياء" وهي مع ذلك مكسورة فقلبوا "الياء" "ألفاً". ويجوز أن يكونوا نسبوا إلى ما اشتق منه، ذكر بعض النحويين إن "طيئاً" مشتق من: "الطاءة" و"الطاءة" بُعْدُ الذهاب في الأرض وفي المرعى. ويروى أن الحجاج قال لصاحب

---

(1) ينظر: الكتاب 2/ 69ط بولاق.

خيله: "أبغِني فرسا بعيد الطاءة". وفي بعض الأخبار: "فكيف بكم إذا انطاءت الأسعار؟" أي: غلت، وبعدت على المشتري. وأما قولهم في العالية: "عُلْوِيّ" فإنما نسبوا إلى "العلو" لأنه في معنى العالية، ... وإذا نسب إلى العالية على القياس قيل: "عاليّ" أو "عالويّ". وأما قولهم في "البادية: بُدَوِيٌّ" فنسبوا إلى "بدا"، وهو مصدر، أو الفعل الماضي من "بدا يبدو" إذا أتى البادية وفيها ماء يقال له "بدا"، والنسبة إليها على القياس "باديّ" أو "بادَوِيّ". وقالوا في "البصرة" "بِصْرِيّ" والقياس: بَصْرِيّ.. فأما كسر "الباء" فمن الناس من يقول: نسبوه إلى "بِصْر" وهي حجارة بيض تكون في الموضع الذي سُمي بـ"البصرة"، وإنما نسبوا إلى ما فيها.. وجميع ما ذكره سيبويه على أنه شاذ إذا زال عن موضع الشذوذ في النسبة رجع إلى القياس كرجل سُمي بـ"دهر" أو "زبينة" إذا نسبت إليه قلت: "زَبَنِيٌّ" و"دَهْرِيّ" بفتح الدال لا يجوز غير ذلك"[1].

ب- واستخدم السيرافي القياس بمدلوله الأول في الترجيح بين الآراء، قال سيبويه: "وأعلم أنه ما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه "هاء" أقل في كلام العرب، وترك الحرف على ما كان عليه قبل أن تحذف "الهاء" أكثر، من قبل أن حرف الإعراب في سائر الكلام غيره. وهو على ذلك عربي، وقد حملهم ذلك على أن رخّموه حيث جعلوه بمنزلة ما لا هاء فيه، قال العجاج:

فقد رأى الراءونَ غيرَ البُطَّلِ   أنك يا مُعاوِ يا ابنَ الأفضَلِ[2]

وعلّق أبو سعيد السيرافي على الشاهد، قال: يريد "معاوية" كأنه لما رخم "معاوية"

(1) شرح السيرافي 4/ 401-413.

(2) ينظر: الكتاب 1/ 334.

فاسقط "الهاء" صار "معاوي" كاسم لا هاء فيه مفرد ثم رخم "معاوي" فاسقط "الياء"[1] لأنه صار كرجل اسمه "مقاتل" و"مخاشن" إذا رخم، قال أبو سعيد: ولو قال قائل إن "الياء" التي بعد "الواو" من "معاوية" وأن "ابن الأفضل" نعت لـ "معاوي" وليس فيه حرف النداء، كان أقيس وأجود[2].

جـ- واستفاد السيرافي من القياس بمدلوله الأول، من خلال تتبع اطراد الظاهرة اللغوية للرد على المخالفين لما يراه، أو في تعضيد وجهة نظره في الالتزام بما قاله سيبويه.

ذكر سيبويه أن "أم" تأتي للإضراب عن الخبر الأول وتكذيبه، أو التشكيك فيه[3].

قال السيرافي معلقاً على شاهد سيبويه: قوله:

كَذَبَتْكَ عيْنُكَ أم رأيتَ بواسطٍ   غَلَسَ الظَّلامِ من الرَّباب خيالا

فإنه يكون على أنه أخبر بكذب عينه ثم أدركه ظن، وبأن ذلك كان في القوم فقال: .. وقد يخبر الشاعر بالشيء ثم يرجع عنه إما بتكذيب نفسه وأما بالتشكك فيه كقول زهير:

قِفْ بالدِّيار التي لم يَعْفُها القِدَمُ   بَلَى وغيَّرها الأرْواحُ والدِّيَمُ[4]

---

(1) في الأصل (الألف) والصحيح ما أثبته.

(2) شرح السيرافي 3/ 169.

(3) ينظر: الكتاب 1/ 484.

(4) ينظر: شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ص98، 145.

فقوله "بلى" تكذيب منه لما نفاه"[1].

أما المدلول الثاني، الذي هو عملية شكلية يتم فيها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علّة، فيعطي الملحق حكم ما ألحق به، فمثاله ما جاء في قوله: "قال أبو سعيد: احتار النحويون في الناصب للمستثنى في قولنا: "أتاني القوم إلاّ زيداً" فأما الذي قاله سيبويه "في أبواب "من الاستثناء" أنه يعمل فيه ما قبله من الكلام كما تعمل "عشرون" فيما بعدها إذا قلت: "عشرون درهماً". وقد قال في هذا الباب: وعلى هذا "ما رأيت أحداً إلا زيداً تنصب "زيداً" على غير "رأيت". وبعده: والدليل على ذلك أنه يجيء على معنى "ولكن زيداً" "ولا أعني زيداً" وكذلك في آخر هذا الباب: "إن لفلان مالاً إلاّ أنه شقي" فإنه لا يكون أبداً، "إن لفلان" وهو في موضع نصب وجاء على معنى: "ولكنه شقيّ". وقد كشف سيبويه ذلك بأبين مما تقدم وهو قوله في "باب غير": "ولو جاز أن تقول: "أتاني القوم زيداً" تريد الاستثناء ولا تذكر "إلاّ" لما كان نصباً.

قال أبو سعيد: والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب "زيداً" بالفعل الذي قبل "إلاّ"، وذلك أن الفعل ينصب كل ما تعلّق به بعد ارتفاع الفاعل به على اختلاف وجوه المنصوبات به، وكلٌّ منصوبٌ به فمن ذلك: المفعول الصحيح، كقولك: "ضربت زيداً" والمصدر والظرف من الزمان والمكان والحال وكذلك تنصب المفعولات التي حذفت منها حروف الجر فوصل إليها الفعل، والفعل الذي ينتصب بعده على التمييز"[2].

---

(1) شرح السيرافي 4/ 158.

(2) شرح السيرافي 3/ 268-269.

ومثله في مكان آخر: "قال أبو سعيد: إذا كان بعد الاسم المنفي "لام إضافة" ففي الاسم الأول وجهان، أحدهما: أن يبنى الاسم الأول مع "لا" وتكون "اللام" في موضع النعت للاسم، أو في موضع الخبر، وهذا هو الأصل والقياس وتكون منزلة "اللام" كمنزلة سائر حروف الجر وذلك قولك: "لا غلام لك" كما تقول "لا رجل في الدار" و"لا غلامين لك" كما تقول: "لا رجلين في الدار" و"لا أب لزيد" كما تقول: "لا أب كزيد" والاسم الأول مبني مع "لا" وحرف الجر بعده في موضع النعت له أو الخبر. والوجه الأخر أن يكون الاسم الذي بعد "لا" مضاف إلى الأسم الذي بعد "اللام" وتكون "اللام" زائدة مؤكدة للإضافة، ويكون لفظ الاسم الأول كلفظ الاسم المضاف، و"لا" عاملة فيه غير مبنية معه وذلك قولك: "لا أبا لزيد" و"لا أخاً لك" و"لا مُسْلِميَ لك" وعلم بثبات الألف في "أباً" و"أخاً" أنهما مضافان، إذ كانت هذه "الألف" وأختاها "الواو" و"الياء" إنما يدخلن على "أبوك" و"أخوك" و"حموك" و"فوك" و"ذومال" إذا كانت مضافة فتكون "الواو" علامة الرفع، و"الياء" علامة الجر، و"الألف" علامة النصب. وعلم بسقوط "النون" من: "لا غلامي لزيد" و"لا جاريتي لأخيك" و" لا مُسْلِميَ لك" أنه مضاف وزيادة اللام شاذة ولا تزاد إلا في "لا" وفي النداء"(1).

وقوله: "قال المفسر قد بينا أن اسم الفاعل يجوز أن يضاف إلى المفعول فيما ليس فيه "الألف" و"اللام". ويجوز أن ينصب به ما بعده كقولنا: "هذا ضارب زيدٍ" و" ضاربٌ زيداً". فإذا أدخلنا "الألف" و"اللام" وجب النصب عند سيبويه ولم يجز عنده الإضافة، وذلك أن الإضافة هي معاقبة للتنوين في قولك: "هذا ضاربُ زيد" لأنه سقط بالإضافة التنوين الذي كان في قولك: " ضاربٌ زيداً فإذا قلت: "هذا الضارب زيداً" لم يجز إضافة "الضارب" إلى "زيد" لأنا لا نقدّر على حذف شيء

(1) شرح السيرافي 3/ 213- 214.

بالإضافة فتكون الإضافة معاقبة له فلم يجز: "هذا الضارب زيد" لذلك، فإذا قلت: "هذا الضارب الرجل" وما كان فيه "الألف" و"اللام" من المفعولات جاز جرّه وإن كان القياس النصب لما ذكرنا وإنما جاز الجر تشبيهاً بـ"الحسن الوجه" إذا كان في "الوجه" "الألف" و"اللام". وإن لم يكن فيه "ألف" و"لام" لم يجز لأنك لا تقول: "مررت بالحسن وجهٍ" كما تقول: "مررت بالحسن الوجه" بـ"الألف" و"اللام"[1].

2- التعليل والتأويل:

يرى بعض الباحثين أن نشأة التعليل كانت استجابة لظروف وبواعث عربية وإسلامية معاً، بلا تأثير خارجي غير عربي، فقد كانت الظروف التي نشأ فيها وما هيأته من استجابات عقائدية وعاطفية متعددة وراء الفكرة التي تعدّ السبب الأساس في نشأة التعليل، وسبباً من أسباب استمراره وامتداده أيضاً، وهذه الفكرة هي ما تتميز به العربية من مستوى خاص تفضل به اللغات الإنسانية بأسرها، وما ينتج عن ذلك- ضرورة- من بعدها عن العبث واللّغو، وبراءة ظواهرها من الاضطراب والخلط واتسامها في كل جوانبها ومستوياتها بالحكمة[2].

ويرى ابن جني: أن أبا عمرو بن العلاء أول من نقل استعمال التعليل عن العرب[3]، وأن الخليل أول من بسط القول وتوسع فيه، ومن الخليل أخذت

(1) شرح السيرافي 2/ 51.

(2) ينظر: أصول التفكير النحوي ص162.

(3) ينظر: الخصائص 1/ 249.

المدارس النحوية بمبدأ العلية "فكل حكم نحوي يعلل وكلّ ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لابد لها من علة عقلية أوجدتها"[1].

وبذا نرى أن نشأة التعليل النحوي جاءت متأخرة عن التقعيد وأنه كان في بدايته سهلاً، مقصوراً على تبرير القواعد وتسويغ أحكامها، متصلاً اتصالاً مباشراً بمدلوله اللغوي: "فهو- أولاً- بحث عن الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية والقواعد النحوية. ثم هو- ثانياً- بحث على هامش هذه الظواهر والقواعد، أي أنه ليس عنصراً أساسياً من عناصر البحث النحوي"[2].

ولم يستمر التعليل على هذه الشاكلة، بل استفحل أمره في القرنين الثالث والرابع فقد كان من خصائص الدرس النحوي في البصرة خاصة تحكيم المنطق في الظواهر اللغوية وإخضاع الأصول إلى أحكام العقل، واصطناع أساليب المتكلمين في تثبيت أصل، أو توضيح قاعدة[3] "وساعد على ذلك استقرار علل النحو واتساع البحث فيها، وبذا نرى المبرد ومن عاصره من نحاة القرن الثالث يعدون العلة رديف الحكم النحوي لا تفارقه ولا ينبغي لها في اعتقادهم أن تفارقه"[4].

إن التطور الحاصل في منهج التعليل بعد نشأته، وفي علاقته بالقواعد النحوية قد أثر بشكل مباشر في الهدف الذي نشأ التعديل من أجله، ولذا نراه في

---

(1) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص318.

(2) أصول التفكير النحوي ص167.

(3) الدرس النحوي في بغداد ص52.

(4) الشاهد وأصول النحو ص319.

القرن الرابع الهجري- المرحلة التي برز فيها السيرافي- بعد أن غزت النزعة المنطقية الفكر الإسلامي- يهدف إلى: الربط بين الأحكام والعلل وبناء الأحكام على العلل وجعل العلل سبباً في اطراد الأحكام واتساق الظواهر، ومن ثمّ أصبح البحث عن العلة أمراً ضرورياً للباحث النحوي يضاف إليه التنسيق بين العلل النحوية، ومحاولة ألباسها جميعاً ثوباً من الاتساق بين جزئياتها[1].

وفي شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي نرى أن العلة سيطرت بشكل كبير على تفكيره فنحن وإن كنّا لا ننكر وجود التعليل في كتاب سيبويه "غير أننا في معظم الأحيان لا نجد سيبويه يصّرح بأن هذا علة للمسألة أو للحكم ويكتفي بأن يقول: (لأي شيء) أو (لأنه) أو (لأن) أو (وذلك لأن).. إلى غير هذا من الألفاظ والعبارات التي تدل على كون ما بعدها علة لما قبلها من حكم أو نحوه"[2] بخلاف ما فعل السيرافي فهو في "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية" مثلا يقدم لقول سيبويه: "واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون فيكون في موضع الجر مفتوحاً استثقلوه حيث قارب الفعل في الكلام ووافقه في البناء وذلك نحو: "أبيض" و"أسود" .."[3].

قال السيرافي: "قال أبو سعيد: ينبغي أن نقدم العلل المانعة للصرف المحلة

(1) أصول التفكير النحوي ص186-187.

(2) الشاهد وأصول النحو ص356.

(3) ينظر: الكتاب 1/ 6.

الأسماء محل الأفعال ليكون توطئة للجملة التي ذكرها سيبويه في هذا الباب ونفسرها تفسيراً شافياً كاشفاً لما استبهم منه ولا توفيق إلاّ بالله..."[1].

أو قوله الآخر في "هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف" قال السيرافي: "قال أبو سعيد: نحتاج أن نقدم مقدمات توطئ معرفة ما ينصرف وما لا ينصرف وشيئاً من علل ذلك وذكر الأسباب المانعة من الصرف.."[2].

لقد تباينت تقسيمات العلة عند النحاة، وتوسعوا في شرحها والتعليق عليها، وقد أشار إلى ذلك السيوطي[3]، وفي ضوء تقسيمات العلة عند الزجاجي، الذي يرى أن العلل على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية[4] سنعمد إلى بيان أنواع العلل عند السيرافي في شرحه للكتاب.

استخدم أبو سعيد السيرافي العلل بأنواعها الثلاثة، ولكن العلة القياسية التي لا تكتفي بوصف الأمر الواقع بل تعمد إلى الربط بين الظواهر المختلفة عن طريق ملاحظة الصلة التي بينها، هي النوع الأكثر استخداماً في شرح الكتاب، بخلاف العلة التعليمية والعلة الجدلية النظرية فمن العلل التعليمية ما جاء في قوله: "قال أبو سعيد: فإن قال قائل ولم فتح الفاء والميم في "سوف" و"ثم" قيل له: إنما كان من حكمهما أن يكونا ساكنين إلا أنه التقى ساكنان في آخر الحرفين وهما "الواو" و"الفاء" في "سوف" و"الميم" الأولى والثانية في "ثم" وكانت الفتحة أخف لأن "الفاء"

---

(1) شرح السيرافي 1/ 193.

(2) السابق 4/ 205.

(3) ينظر: الاقتراح ص115-136.

(4) ينظر: الإيضاح في علل النحو ص64.

في "سوف" قبلها "واو" فكرهوا كسرها للواو قبلها، و"الميم" الأخيرة في "ثـم" قـد أدغـم فيها "ميم" أخرى وقبلها ضمة فكرهوا كسرها للتضعيف فيها والضمة قبلها"[1].

ومن العلل القياسية التي كثرت في شرح الكتاب ما جاء في قوله: "قال أبـو سعيد: أعلم أن الحروف التي جاءت لمعنى وهي على حـرف واحـد حكمهـا أن تكون مفتوحة كـ"واو العطف" و"فائه" إذا قلت: "قام زيد وعمرو" و"قـام زيـد فعمـرو" و"ألف الاستفهام" كقولك: "أزيد عندك؟ وإنمـا كـان الأصـل في هـذه الحـروف أن تجيء مفتوحة من قبل أنها حروف يضطر المتكلم بها إلى تحريكها لابتدائه بها وقد كان حكمها- لو أمكن فيها السكون- أن تكـون حروفـاً سـاكنة لأنهـا حـروف معان فلما أوجبت الضرورة تحريكها ليمكن النطق بها حركوها بأخف الحركات ساكنة وهي الفتحة وبها يمكنهم النطق بها فلم يحتاجوا إلى تكلـف مـا هـو أثقـل منها، فإن قال قائل: فلم كسروا "الباء" وفيها من العلة الموجبة للفتح مـا ذكرتـه في الحروف المفتوحة؟ قيل له: من قبل أن الحروف التي ذكرناهـا غـير عاملـة عمـلاً يختص، ولا يكون في غيره، و"الباء" عاملة الجر لا تكون إلا فيه، فألزموهـا الكسـر لمشاكلة موضعها من الجر فإن قال قائل: فلم كسروا "لام" الإضافة؟ قيـل: للفـرق بينها وبين لام التوكيد في الموضع الذي يلتبسان فيه، وهـو مـع الاسـم الظـاهر، وذلك أنك تقول: "إن هذا لزيد" إذا أخبرت أنه زيد، فإذا أخبرت أنه مملـوك لزيـد قلت: "أن هذا لزيد"، فإن قال قائل: فإن الجر والرفع يفرّق ما بينهمـا إذا قلـت "إنّ هذا لزيد"علم أنه مملوك لزيد، وإذا قلت: "إنّ هذا كزيد يا فتى" علم أنه زيد. ففـي ذلك جوابان، أحدهما: إن في الأسماء مـا لا يـبين الإعـراب فيـه نحـو: "موسـى"

(1) شرح السيرافي 1/ 96.

و"عيسى" وما أشبههما فلا يدل على فصل ما بين هذين المعنيين إلا فتح "اللام" وكسرها. والثاني: أن الكلام إذا وقف عليه لم يعرب، فلما كان الاسم المعرب لا يتبين فيه الإعراب عند الوقف عليه لم يوقف على فصل ما بينهما فلزم بما ذكرنا كسر "اللام" مع الظاهر كله وإذا أضمر الاسم فتحوا "اللام" كقولك: "هذا لك" و"هذا له" من قبل أن الضمير الذي يقع بعد "اللام" الجارة بخلاف صورة الضمير الذي يقع بعد "اللام" المؤكدة تقول: إن هذا لك" إذا أردت أن يملكه، وإن ذاك لأنت" إذا أردت أنه هو. فإذا دخلت ياء المتكلم كسرت "اللام" لأن كناية المتكلم يكسر لها ما قبلها من الحروف المتحركة فتقول إن هذا لي" كما تقول: إن هذا غلامي" وقد يفتح بعض العرب "لام" الإضافة من غير المكنيّ.."[1].

وقوله في علة بناء الأعداد المركبة: "قال أبو سعيد: اعلم أن الذي أوجب بناء "خمسة عشر" تضمنها معنى "الواو" لأنك إذا قلت: "عندي خمسة عشر ديناراً فمعناه: "خمسة وعشرة" فبنيت لتضمن معنى "الواو" وكذلك أكثر المبنيات تجري مجرى الحروف لأن الحروف مبنية"[2].

ومن أمثلة تعليله بالعلة الجدلية، قوله في "هذا باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمراً. "وأما علامة التأنيث التي تلحق الفعل فإنها تلحق "نعم" و"بئس" إذا كان بعدهما مؤنث كقولك: "نعمت المرأة" و"بئست الجارية" وحذف علامة التأنيث منهما أحسن وأكثر من حذفها من سائر الأفعال لنقصان تمكنهما في الأفعال، وبطلان استعمال المستقبل منهما، وذلك أن دخول علامة التأنيث في المستقبل

(1) شرح السيرافي 1/ 96- 98.

(2) السابق 4/ 359.

أقوى منه في الماضي، لأن علامة التأنيث في الماضي زيادة وفي المستقبل وضع حرف مكان حرف وهو "التاء" مكان الياء فلخفة تكلف العلامة في المستقبل صارت ألزم. ولما كانت "نعم" و"بئس" لا مستقبل لهما صار "نعم المرأة" و"بئس الجارية" أحسن من "قام المرأة" و"ذهب الجارية"، لأنك في المستقبل يلزمك: "تقوم المرأة" و"تذهب الجارية"، وليس ذلك في "نعم" و"بئس" فإن قال قائل: لو لم يكن لهما مستقبل والأفعال لا تمتنع من الاستقبال إذا أريد بها الاستقبال؟ قيل له: المانع من الاستقبال أنهما وضعا للمدح والذم ولا يصح المدح والذم إلاّ بما قد وجد وثبت في الممدوح والمذموم وفيما قاله سيبويه: "هذه الدار نعمت البلد"[1].

وهذا مثال آخر نلحظ فيه اهتمام السيرافي بالتعليل والتقدير، قال: "اعلم أن "قبل" و"بعد" يكونان خبرين للجثث وغيرها إذا كانا مضافين كقولك: "زيد قبل عمرو" و"بعد عمرو" و"القتال قبل يوم الجمعة" و"بعد يوم الجمعة " فإذا حذفت ما أضفتهما إليه لم يجز أن يكونا خبرين، لا تقل: "زيد قبل" و"القتال بعد". وإن لم أر أحداً من أصحابنا اعتل لهذا بشيء يقنع وقد حكاه سيبويه، ولا أعلم له مخالفاً، ورأيت من احتج فقال: لأنه لا فائدة فيه لأن الفائدة في التوقيت بما قد أضيف إليه من غير الخبر. والعلة في ذلك عندي أن "قبل" و"بعد" إذا كانا خبرين فقد حذف من الكلام ما يعمل في الظرف كقولنا: "زيد قبل عمرو" فالتقدير فيه: "استقر قبل عمرو" فإذا حذفنا المضاف إليه فقد حذفنا ما قبله في التقدير وما بعده فصار ذلك إجحافاً فاجتنبوه"[2].

(1) شرح السيرافي 3/ 68-69.

(2) السابق 4/ 345.

أما التأويل، فهو في الكلام، بمعنى تبيينه، والكشف عن المراد به ويكون ذلك عادة في الكلام المتشابه الذي يحتمل غير وجه، لا في الكلام القاطع الأداء الصريح الدلالة على معناه، وإلا كان تكلفاً واعتسافاً[1].

وذلك لأن التأويل يعني: تبيين النص بصورة تجعله- آخر الأمر- متفقاً مع القواعد المتبعة. ومن هنا أخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد. وصار- بوصفها ظاهرة نحوية- يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد[2].

أما النصوص التي يلجأ النحاة إلى تأويلها، فقد حددها ابن جني: بأنها ما ورد عن العربي، وكان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلا أنه لم يرد به استعمال إلاّ من جهة ذلك، فإن الأولى في ذلك أن يحسن الظن به، ولا يحمل على فساده[3].

ولقد شهدت اللغة التأويل قبل الخليل، ولكنه عند الخليل أمتد على جبهة واسعة تبدأ من الصيغ وتنتهي بالتراكيب وتشمل فيما بين ذلك القواعد والنصوص وهنا نلمح بذور الاتجاه النحوي إلى التأويل، ذلك الاتجاه الذي أصبح فيما بعد من أهم معالم المنهج النحوي، بحيث لم يعد البحث في النحو مقصوراً على دراسة التراكيب اللغوية لاستنباط ما يحكمها من قواعد، وإنما

---

(1) من قضايا اللغة والنحو ص82.

(2) أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم ص262.

(3) الخصائص 1/ 385.

أصبح عمل النحاة متجهاً في كثير من الأحيان إلى تطبيق ما يضعون من قواعد على ما بين أيديهم من نصوص فإذا تجافت تلك النصوص عنها فتحوا مجالاً لرفضها أو لتأويلها إذا لم يكن بدّ من قبولها[1].

وهنا يبرز دور البصريين في سعة التأويل، فكان من جراء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة، تخالف مذهبهم وتهدم قواعدهم، فلجأوا إلى التأويل، والتكلف، فإن أعوزهم التأويل والتحمل، أسعفهم الحكم بالقلة، أو الندرة، أو الشذوذ أو ما شاءوا من أسماء كهذه[2].

مثال ذلك: ما جاء في "هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة": وذلك قولك: "عبد الله منطلق"، ذكر سيبويه فيه وجهين عن الخليل لرفعه، الأول: أنك حين قلت: "هذا عبد الله" أضمرت "هذا" أو: "هو كأنك قلت: "هذا منطلق" أو "هو منطلق"، والثاني: أن تجعلهما جميعاً خبراً لـ "هذا" كقولك: "هذا حُلْوٌ حامض"[3].

وقال السيرافي: "قال أبو سعيد: هذا الباب إلى آخره في رفع "منطلق" من قولك: "هذا عبد الله منطلق" وقد ذكرناه منصوباً في باب قبل هذا، وقد شرحناه، وذكر رفعه في هذا الباب، وحكاه عن يونس وأبي الخطاب عمن يوثق به من العرب، وافرد الباب به ورفعه من أربعة أوجه.. ذكر الخليل وجهين منها.. والوجهان الآخران من الرفع، أحدهما: أن تجعل "عبد الله" معطوفاً على "هذا" كالوصف وهو عطف البيان فيصير كأنه قال: "عبد الله منطلق" فيكون أيضاً بدلاً

(1) ينظر: تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ص117-118.

(2) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ص99.

(3) ينظر: الكتاب 1/ 258.

من "هذا" في هذا الوجه. والوجه الثاني: أن يكون "منطلق" بدلاً من "زيد"[1] فيكون التقدير: "هذا زيد رجل منطلق" فتبدل "رجل" من "زيد" ثم تحذف الموصوف وتقيم الصفة مقامه فيصير "هذا منطلق وهو بدل نكرة من معرفة كما قال تعالى: ﴿بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ﴾[2]. فهذه أربعة أوجه في الرفع[3].

وكما يتجه السيرافي إلى التأويل والتقدير فإنه يلتمس العذر لسيبويه في كثير من تقديراته، قال السيرافي: في "هذا باب ما يجري من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره".

و"سعديك" مأخوذ من المساعدة والمتابعة فإذا قال الإنسان "لبيك" و"سعديك" فكأنه قال" دواماً على طاعتك، وإقامة عليها مرة بعد مرة، وكذلك في "سعديك" أي: مساعدة لك بعد مساعدة ومتابعة بعد متابعة، وإنما يعبّر عن هذه الأشياء باللفظ الذي يقرب معناه منه فيمثل به ويطلب له الاشتقاق، وما يقدّر فيه من الفعل لو أتى به آت لم يحسن ولم يك واقعاً ذلك الموقع كما وقع "سقياً" مكان: "سقاك الله" و"رعياً" مكان: "رعاك الله"، فهذا الذي أحوج سيبويه وغيره إلى تطلب التقديرات المقربة للمعنى وليوقف على وجه النصب. فقال سيبويه مرة: كأنه إذا قال الرجل للرجل: "يا فلان" فقال: "لبيك" و"سعديك" فقد قال: قرباً منك ومتابعة

---

(1) في المثال المتحدث عنه (عبد الله) وغيره هنا إلى (زيد) فكأن المثال: (هذا زيد منطلق) وفعل سيبويه فعل السيرافي في تفسير أمثلته أو الحديث عنها: يمثل بـ(عبد الله) ويشرح بـ(زيد) أو العكس.

(2) العلق 15-16.

(3) شرح السيرافي 2/ 538-539.

لك، فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام، كما كان "براءة الله" تمثيل: "سبحان الله" وإن لم يستعمل ذلك استعمال "سبحان الله" وقال مرة: وكذلك إذا قال: "لبيك" و"سعديك" يعني بذلك الله تعالى فكأنه قال: "لا أنأي عنك يا رب في شيء تأمرني به" فإذا فعل ذلك فقد تقرب إلى الله عز وجل بهواه، يعني بإرادته وقصده. وأما قوله: "وسعديك" فكأنه يقول: أنا متابع أمرك وأولياءك غير مخالف فإذا فعل ذلك فقد تابع وطاوع. وإنما حملنا على تفسير معنى "لبيك" و"سعديك" لنوضح به وجه نصبهما لأنهما ليسا بمنزلة سقيا وحمداً وما أشبه ذلك[1].

وفي شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي، نلحظ أن السيرافي كان يستخدم التأويل بإفراط، شأنه في ذلك شأن علماء البصرة الذين تمسكوا بالقياس على الكثير، وتمسكوا بنتائج الاستقراء له، فكان استخدام التأويل لتصحيح ما يخالف قياس النحو من نصوص لأن التأويل يفتح "السبيل أمام النحاة لكي يجعلوا قواعدهم من المرونة بحيث تسوغ معها الأخطاء التركيبية فيما يسمعون من نصوص"[2].

ومثاله قول السيرافي: "... ولا يصلح أن تقول: "الأفضل منك أباً"، لأن "منك" إنّما تدخل إذا كان أفضل، في معنى الفعل لابتداء الغاية التي منها ابتداء "الفضل"، فإذا نقلت إلى الذات بطل ذلك المعنى، وصار "الأفضل" بمعنى "الفاضل"، فكما لا يجوز أن تقول: "الفاضل منك" لم يجز أن تقول: "الأفضل منك"، وقد قال الأعشى:

---

(1) شرح السيرافي 2/ 317.

(2) تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ص105.

ولستَ بالأكثرِ منهم حَصًى	وإنّما العِزّةُ للكاثر

إن قيل: لِمَ دخل منهم على "الأكثر"، وقد زعمت أن "الأفعل" لا تدخل فيه "منك"؟

فإن الجواب في ذلك: أن "الأكثر" قد دلّ على "أكثر" فكأنه قال: "ولست بالأكثر أكثر منهم حَصًى"، لأنه لم يُصر هذا النعت لذاته إلاّ وهو له في تقدير الفعل، لأنه لا يجوز أن تقول: "زيد الأفضل أباً" إلا ويجوز أن تقول: "زيد أفضل أباً"، لأن معنى كل واحد منهما يدل على صاحبه.. ويجوز أن يكون معناه للتبيين كأنه قال: "ولست بالأكثر حصى من قبيلتك" أي: "فيهم من هو أكثر منك" كما تقول: "زيد ليس بالفاضل من بني تميم" أي: ليس من أفاضلهم، كأنه قال: "هو من رُذالهم"[1].

وقوله في مكان آخر: قال قوم: "أو" تكون بمعنى: "الواو"، واستشهد بقولهم:

ألا فَالْبثا شهرين أو نصفَ ثالثٍ	إلى ذاكما ما غيبتني غيابيا

أراد: ونصف ثالث[2].

"قال أبو سعيد: شواهد "أو" .. تخرج على غير ما قالوه .. فالبثا شهرين أو بعض ثالث" كأنه قال: "شهرين أو أكثر من شهرين" على وجه التخيير، كأنه قال: البثا أيّ الوقتين شئتما من شهرين أو أكثر ودلّ بقوله: "أو بعض ثالث" على أكثر من شهرين، لأنه لا يمكنهما لبث شهرين وبعض ثالث إلا بلبث شهرين قبله"[3].

---

(1) شرح السيرافي 2/ 109-110.

(2) ينظر: شرح السيرافي 4/ 175- 176.

(3) شرح السيرافي 4/ 176-177.

3- الشواهد:

- 1 -

القرآن الكريم أفصح نص عربي، استشهد به المشتغلون بالعربية منذ صدر الإسلام، وبه تتعلق نشأة الدراسات العربية بفروعها المختلفة، إذ كان "المحور الذي دارت حوله تلك الدراسات المختلفة، سواء منها تلك الدراسات التي تتعلق تعلقاً مباشراً بتفسير القرآن، وتوضيح آياته وتبيين معناه، واستنباط أحكام الشريعة منه، أو تلك التي تخدم هذه الأغراض جميعها بالبحث في دلالة اللفظ واشتقاق الصيغ، وتركيب الجمل، والأسلوب والصور الكلامية"[1].

ولقد أجمع العلماء على أن القرآن الكريم هو النص الوحيد الموثوق بصحته و"عدّوه في أعلى درجات الفصاحة، وخير ممثل للغة الأدبية المشتركة"[2]. وإن كل قراءاته صحيحة فصيحة، حتى الشاذ منها، ولو أنه لا يقاس عليها ومرد ذلك أننا إذا نظرنا إلى النحو العربي "فإننا نجد أن الغيرة على القرآن وصونه من التحريف على ألسنة الأعاجم، كانت السبب في وضع قواعده"[3].

وعلى الرغم من هذه المكانة التي احتلها الكتاب العزيز في نفوس الباحثين فإنه لم يعتمد مصدراً لا يقبل النقاش في الاستقراء لاستخلاص القواعد منه.

"وكان حرياً بالنحاة وهم يعلمون مبلغ فصاحة القرآن وسموّ لغته، ألاّ يجعلوا آياته البيّنات موضع أخذ وردّ، وأن لا يخضعوها للتأويل والتقدير، بل

---

(1) فصول في فقه العربية: د. رمضان عبد التواب ص90.

(2) البحث اللغوي عند العرب ص17.

(3) فصول في فقه العربية ص93.

يجعلوها أصلاً في الاستشهاد فيستشهدون بها ويقيسون عليها سواء كانت موافقة للقياس أم غير موافقة[1].

وقد كان الكوفيون أكثر من البصريين اهتماماً بالاستدلال بآياته والاحتجاج بأساليبه وذلك لإيمانهم أنَّ القرآن الكريم جاء بلغات مختلفة فصيحة فهو أحقّ بالقول وأجدر بالأخذ، حينما تبنى قاعدة، أو يقرر حكم أو يصحح، ولأنهم فتحوا باب الاحتجاج بلغة عرب الأرياف على مصراعيه وأخذوا عن كل العرب، وتقبلوا اللغة من كل القبائل لا يفضلون لغة على لغة، في حين وقف البصريون عكس ذلك، لأنّ هنالك طائفة من الأساليب القرآنية التي لم تخضع لأقيستهم فرفضوا الأخذ بها، وحاولوا تأويلها وتخريجها لتتفق مع مقاييسهم بخلاف الكوفيين الذين كانوا أوسع أفقاً في الاستشهاد بآيات القرآن وقراءاتها[2].

أما القراءات فقد اختلف فيها النحويون أيضاً، فكان البصريون لا يعدونها حجة ولا يعتمدون عليها في استنباط قواعدهم، إنما كانوا يخطّئون القراءة حتى ولو كانت متواترة وكان القارئ من السبعة، إن كانت غير موافقة لأقيستهم وقواعدهم، وكان الكوفيون وابن مالك يحتجون بها ويعتدون حتى بالشاذ منها ويقيسون عليه ويبنون أحكامهم وقواعدهم[3].

ولما كانت القراءات القرآنية قد جاءت وفقاً للهجات العربية المختلفة،

---

(1) الشواهد والاستشهاد في النحو ص223.

(2) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص123-124.

(3) أبو حيان النحوي ص417.

وكانت القبائل العربية متساوية في صحة القول وسلامة اللفظ- وإن تفاوتت في درجات الفصاحة- فقد كنا نتوقع من اللغويين العرب أن يتقبلوا كل ما سجله القراء من قراءات وإلا يحكموا على أي منها بالخطأ أو مجانبة الصواب[1]، وهذا خلاف المنهج الذي سار عليه النحاة لأنّ الاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون، أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها واتخاذها أصلاً من أصول الاستشهاد فهو ليس من منهج البصريين، لأنهم لم يكونوا يعدون من القراءات حجة إلاّ ما كان موافقاً لقواعدهم وأقيستهم وأصولهم المقررة فإن خالفتها ردوها[2].

أما الكوفيون فقد قبلوا القراءات التي تتجافى عن المنطق النحوي وأساليبه لأنها تقوم على الرواية والنقل، وبنوا عليها كثيراً من القواعد النحوية وكانوا يأخذون بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات يحتجون بها فيما له نظير من العربية ويجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب ويقيسون عليها فيجعلونها أصلاً من أصولهم التي يبنون عليها القواعد والأحكام[3].

ولابد لنا الآن أن نتعرف موقف سيبويه ثم نرى موقف السيرافي من القرآن الكريم وقراءاته. لقد كان سيبويه من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني وأشدّهم إجلالاً له وكان يضعه في المرتبة الأولى، لأنه أبلغ كلام نزل وأوثق نص وصل، ولأنه يمثل العربية الأصلية والأساليب الرفيعة، ويخاطب العرب بلغتهم

(1) البحث اللغوي عند العرب ص17.

(2) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص47.

(3) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص47.

وعلى ما يعنون"[1]. ووقف السيرافي منه الموقف نفسه في شرحه لكتاب سيبويه إذ اتخذ من القرآن الكريم والقراءات مصدراً من مصادر الاستشهاد وقد احتج بآيات القرآن الكريم كثيراً في مختلف الموضوعات وجاءت القاعدة مستنبطة منه فقط أو مبنية عليه وليس معه شاهد من نوع آخر، وذلك:

1- في استعمال الفعل بلغتين كلتاهما صحيحة وذلك في: جواز مجيء المضارع المضعف بالفك أو بالإدغام، قال[2]: "وقد جاء القرآن باللغتين جميعاً، قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾[3] وقال تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[4]".

2- وفي جواز استعمال بعض الأسماء المبهمة مخبراً عنها على اللفظ وعلى المعنى وذلك في قوله: "قال أبو سعيد لـ "من" لفظ ومعنى، فأما لفظها فواحد مذكر، فإذا رددت إليها الضمير العائد من صلتها أو خبرها أو غير ذلك كان واحداً مذكراً أردت بها واحداً أو اثنين أو جماعة، أو مؤنثاً، وإن أردت أن يكون العائد إليها على معناها فهو على ما يقصده المتكلم من المعنى فأما ما أعيد إليه على معناه في الجمع فقوله عزّ وجلّ: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾[5]، وأكثر ما في القرآن من هذا النحو فبتوحيد

---

(1) السابق ص31.

(2) ينظر: شرح السيرافي 4/ 677.

(3) البقرة، 217، وفيه قراءة: "ومن يرتدّ منكم ....".

(4) البقرة، 282، ويبدو أن فيها قراءة بفك الإدغام.

(5) يونس 42.

اللفـظ وتـذكيره كنحـو قولـه: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾[1] و﴿ وَمِنْهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ ﴾[2] وغير ذلك مما يطول.. وأما المؤنـث فقولـه: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[3] لأن المعنى: "واحدة مـن النسـاء" وأكثـر، وربمـا أتـى علـى الفـظ والمعنى كقوله: ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا ﴾[4]: " يَقْنُتْ " بالياء على اللفظ و"تعمل" بالتاء على المعنـى، وقولـه: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾[5] "أسلم وجهه" على لفظ "من"، و"لا خوف عليهم" على معنى الجماعة. وذكر بعض الكوفيين أنـه إذا حمل "من" على المعنى لم يجز أن يردّ إلى اللفظ، وإذا حمل على اللفظ جاز أن يردّ إلى المعنى. ولا فرق بينهما عندي.

والذي يبطل ما قاله قوله عزّ وجـلّ في آخـر سـورة الطـلاق: ﴿ وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾[6] فجمع " خالدين" على المعنى ثم قال "قَدْ أَحْسَنَ اللهُ لَهُ رِزْقًا"[7] فردّه إلى اللفظ[8].

---

(1) الأنعام 25.

(2) يونس 43.

(3) الأحزاب 31.

(4) الأحزاب 31.

(5) البقرة 112.

(6) الطلاق 11.

(7) الطلاق 11.

(8) شرح السيرافي 3/ 461-462.

ففي هذا النص تتضح عناية السيرافي بالشاهد القرآني في تقرير ما يريد، وفي ردّه على الكوفيين في قوله بجواز حمل "من" على المعنى أولاً وردها إلى اللفظ بعد ذلك، وفي مجيء العكس مستعيناً بشاهد من القرآن الكريم أيضاً.

3- وفي جواز مجيء الأمر بلفظ الخبر احتج السيرافي بالقرآن الكريم وحده فقال: "ومثله في القرآن: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ﴾[1]، وفيها معنى: "ينبغي لهنّ أن يرضعن" ويكون في ذلك معنى الأمر وإن لم يكن لفظ الأمر، كما لو قال المولى لعبده: "الواجب عليك أن تفعل" أو: "الذي أريده منك أن تخرج إلى السوق"، وجب عليه فعل ذلك، وإن لم يظهر لفظ الأمر له بذلك"[2].

4- وفي تجانس الجمل المعطوفة، والجمل المعطوف عليها احتج بآيات من القرآن الكريم ومثل بعدها بما يشبهها من العبارات، وليس مع القرآن شيء من شعر أو نحوه فقال: "اعلم أن العرب إذا ذكرت جملة كلام اختارت مطابقة الألفاظ ما لم تفسد عليها المعاني، فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة أخرى فعطفتها على الجملة الأولى وفيها فعل كان الاختيار أن يصدر الفعل في الجملة الثانية، مطابقة للجملة الأولى في اللفظ وتصدير الفعل، فإذا قلت: "رأيتُ عبد الله وزيداً مررت به" قدرت فعلاً ينصب "زيداً" كأنك قلت: رأيت عبد الله، ولقيت زيداً مررتُ به" قدرت فعلاً ينصب "زيداً" لتكون الجملة الثانية مطابقة للجملة الأولى في تصدير الفعل وتقديمه، وسواء ذكرت في الفعل الأول منصوباً أو لم تذكره كقولك: "قام عبد الله وزيداً كلمته" على تقدير:

---

(1) سورة البقرة 233.

(2) شرح السيرافي 3/ 575.

وكلمت زيداً كلمته"، لأن الغرض أن تجمع بين الجملتين في تقديم الفعل لا في لفظ النصب أو غيره- ولسيبويه في هذا المعنى احتجاج يأتي من بعد- ويجوز أن لا تحمل الجملة الثانية على الفعل ولكنك تجعله خبراً ومبتدأ فتقول: "رأيت عبد الله وزيد مررت به". ومن الدليل على أن الاختيار ما وصفناه قول الله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾[1]- بالرفع وقوله تعالى: ﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ﴾[2]. - بالنصب-، وذلك أن قبل قوله ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ قوله: ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾[3]، فالجملة التي قبل "القمر" صُدّر فيها اسم لا فعل، والجملة التي قبل قوله: "وكلَّ إنسان ألزمناه طائره" "وَجَعلْنَا اللَيْلَ والنَّهَارَ آيَتَين"[4] قد صدّر فيها الفعل فعطف كل واحد من الجملتين على ما يشاكلها من الجملة التي قبلها[5].

- 2 -

أما القراءات فقد كان لها نصيب واضح في اعتماد السيرافي عليها واستفادته منها في:

1- تخريج بعض الأساليب اللغوية، وذلك عند شرحه عبارة سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم" قال: "يحتمل في "ما" أن تكون بمعنى "الذي" ويكون صلتها: "هو

(1) "القمر قدرناه" يس39، قرأ الكوفيون وابن عامر بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.

(2) الإسراء 13.

(3) يس 37.

(4) الإسراء 12.

(5) شرح السيرافي 1/ 478-479.

الكلم"، و"هو" محذوفة، وحذفها جائز كأنك قلت: "هذا باب علم الذي هو الكلم"، والدليل على جواز حذفها قول الله تعالى في قراءة بعضهم: ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ ﴾[1] يريد: "الذي هو أحسن" وكما قرأ بعضهم: ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ﴾[2] أراد: "ما هو بعوضة" وكما قرأ بعضهم: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[3] أراد: أيهم "هو" بمعنى "الذي هو". وحكى الخليل أنه سمع: "ما أنا بالذي قائل لك سوءاً أراد: "الذي هو قائل لك سوءاً"[4].

2- توثيق بعض القواعد النحوية، كتجويزه حذف "الياء" من المضارع معتل اللام بالياء في الخبر دونما جازم، وتأكيده صحة شاهد سيبويه:

محمدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفس إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالا[5]

وقد قال سيبويه: واعلم أن هذه "اللام" قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرة وكأنهم شبهوها بإنْ إذا عملت مضمرة[6].

وقال أبو سعيد: "أما حذف "اللام" من "لتفد نفسك" فإن أبا العباس المبرد ينكر البيت ويزعم أنه باطل، وقد ذكر أبو بكر عن أبي علي عن ابن ذكوان عن

---

(1) الأنعام 154.

(2) البقرة 26.

(3) مريم 69.

(4) شرح السيرافي 1/ 2-3، وينظر: الكتاب 1/ 270.

(5) وفي المقرب 1/ 272: ... إذا ما خفت من أمرٍ تبالا.

(6) ينظر الكتاب 1/ 408.

أبي عثمان المازني أن الشاعر يجوز أن يكون أراد: "تفدي نفسك" على الخبر ولكنه حذف "الياء" كما حذفوا من: "دوامي الأيد" يريدون "الأيدي"[1].

ولتأييد صحة رأي سيبويه والشاهد الذي جاء به وتوضيحه بما هو أقوى منه قال: "قال أبو سعيد: "وأجود من هذا الاستشهاد خط المصحف وقراءة من قرأ: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ فَٱرْتَدَّا﴾[2] فتقرير الظاهرة اللغوية بالقراءة القرآنية في منهج السيرافي أجود من تقريرها بالشاهد الشعري. ومنه قوله محتجاً على قوة البدل: "وحكى سيبويه عمّن لم يسمه من النحويين أن المنفي إذا جاز في لفظه الإيجاب لم يجز فيه البدل ولم يكن غير النصب كقولك: "ما أتاني القوم إلاّ أباك" لأنه بمنزلة "أتاني القوم إلا أباك" والقول الذي ذهب إليه هو الصحيح، وشاهده القرآن والقياس، فأما القرآن فقوله عزّ وجلّ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾[3]، فرفع[4].

و"فعلوه" يقع في الإيجاب. وأما القياس فإنه قد أحاط العلم أنا إذا قلنا: "ما أتاني أحد" فقد دخل فيه "القوم" وغيرهم، فإنما ذكرنا في بعض ما اشتمل عليه "أحداً"

---

(1) ينظر: شرح السيرافي 3/ 488.

(2) الكهف 64، قرأها ابن كثير بياء في الوصل والوقف. وقرأها نافع وأبو عمرو والكسائي بياء في الوصل خاصة، ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع 2/ 83.

(3) النساء 66.

(4) قرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء، وعلى الإتباع لمصاحف أهل الشام فإنها في مصاحفهم بالألف. وقرأ الباقون على البدل من الضمير المرفوع في "فعلوه" وهو وجه الكلام، وعليه الأصول، وهو الأصل في الإعراب، وعليه جماعة القراء. ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع 1/ 392.

مما يستثنى بعضه"[1].

وعن هذه القراءة قال السيرافي: "... وفي البدل فضل موافقة 'إلاّ' لما بعدها في اللفظ ويقويه أيضاً إجماع القراء والمصاحف على: مَا فَعَلُوهُ إِلاّ قَلِيلٌ" إلاّ أهل الشام ومصحفهم فإنهم قرأوا: 'إلا قليلاً منهم' وكذلك هو في مصحفهم"[2].

3- الاحتجاج بالقراءة القرآنية لإثبات لغة لبعض العرب، ومن ذلك قوله: "ومن العرب من يشدّد 'النون' المدخلة على المبهمات فيجعل تشديدها فرقاً بين 'النون' الداخلة عوضاً من الحركة والتنوين، وبين 'النون' الداخلة عوضاً من حرف ساقط وبذلك قرأ ابن كثير ﴿إِنّ هَٰذَانِّ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[3] و﴿وَٱلَّذَانِّ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ﴾[4] و﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِّ عَلَىٰٓ﴾[5] وقال بعض النحويين إن تشديد 'النون' في هذا فرق بين ما يضاف من المثنى فتسقط 'النون' للإضافة، كقولك: 'غلاما زيدٍ' وبين ما لا يضاف كنحو ما ذكرنا من المبهمات"[6].

ويمكن إجمال موقف السيرافي من القراءات بالأمور الآتية:

1- إن القراءة القرآنية التي تتفق وقواعد النحو الشائعة والصحيحة أقوى في منهج أبي سعيد السيرافي من القراءة التي تخالف هذه القواعد، فذهب إلى

(1) شرح السيرافي 3/ 254-255.

(2) السابق 3/ 254.

(3) طه 63، وفي المصحف (هذان).

(4) النساء 16، وفي المصحف (واللذان).

(5) القصص 27، وفي المصحف (هاتين).

(6) شرح السيرافي 1/ 164.

ضعف إضمار الشيء قبل ذكره محتجاً بقوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ﴾[1] قال: "يقرأ بالتاء والياء" فمن قرأ بالتاء فتقديره: "ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله" فحذف "البخل" وأقام المضاف إليه مقامه، وهو "الذين" كما قال: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[2] ومعناه: "أهل القرية". ومن قرأ: بالياء، فتقديره: "ولا يحسبن الذين يبخلون بما أتاهم الله من فضله البخل هو خيراً لهم" وفي هذه استشهد سيبويه وهو أجود القراءتين في تقدير النحو، وذلك أن الذي يقرأ بالتاء يضمر "البخل" من قبل أن يجرى لفظ يدل عليه، والذي يقرأ بالياء يضمر "البخل" بعد ما ذكر "يبخلون" كما قال: "من كذب كان شراً له" فجعل في "كان" ضمير "الكذب" لأن "كذب" قد دلّ عليه[3].

2- إن الظاهرة اللغوية التي تؤيدها قراءة الجمهور، أو القراءة المجمع عليها أقوى من قراءة القلة، كما رأينا في تفضيله للقراءة التي أجمع عليها القرّاء والمصاحف على قراءة أهل الشام[4].

3- إن الظاهرة اللغوية المؤكدة بقراءة قرآنية أمر واقع لا يجوز ردّه، كقوله: "ومن ذلك فيما ذكره سيبويه "المَطْلِع" في معنى "الطلوع" وقد قرأ الكسائي: "حتى مَطلِعِ

---

(1) آل عمران 180.

(2) يوسف 82.

(3) شرح السيرافي 3/ 423.

(4) ينظر: ص236 من البحث، وهي قراءة (ما فعلوه إلا قليلاً) التي فضل عليها ما في المصحف (قليل) بالرفع.

الفَجْر[1] ومعناه: "حتى طلوع الفجر"، وقال بعض الناس: "المَطْلِع" الموضع الذي يطلع فيه الفجر، و"المطلع" المصدر. والقول ما قاله سيبويه، لا يجوز إبطال قراءة من قرأ بالكسر، ولا يحتمل إلاّ: "الطلوع"، لأنّ "حتى" إنما يقع بعدها في التوقيت ما يحدث و"الطلوع" هو الذي يحدث، و"المطلِع" ليس بحادث في آخر الليل لأنه الموضع"[2].

4- لا يفرق السيرافي في الاستشهاد بين القراءات المتواترة، والقراءات الشّاذة، وإنما يعتمد الأثنين فيما يراه مناسباً، يظهر ذلك من خلال قوله في الحديث عن جواز إلغاء "إذن"، وإعمالها إذا سبقت بـ(واو) أو (فاء).

قال: "وأما الحال التي يجوز أعمالها وإلغاؤها في أن يكون قبلها (واو) أو (فاء) وذلك قوله: "أنا أخوك فإذن أذبُّ عنك"، "وأذبَّ عنك"، وكذلك في (الواو) قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3] وفي قراءة ابن مسعود: "لا يلبثوا" فشبّه أصحابنا "إذن" في الحروف الناصبة بـ "ظننت" وأخواتها في الأفعال العاملة، وذلك أن "ظننت" متى قدمت على مفعوليها عملت لا غير كقولك: "ظننت زيداً قائماً" وإذا قدم عليها المفعولان أو أحدهما جاز الإعمال والإلغاء جميعاً، وكذلك "إذن" إذا قدمت عملت لا غير، وإذا تقدمتها "الواو" و"الفاء" جاز فيها

---

(1) حتى مَطْلَع الفَجْر" القدر 5، وقرأ الكسائي بكسر اللام جعله مصدراً واسم مكان.
ينظر: الكشف عن وجوه القراءات 2/ 385.

(2) شرح السيرافي 5/ 277- 278.

(3) الإسراء 76.

الأعمال والإلغاء[1]. أما استشهاده بقراءتين فقد جاء ذلك بقراءة من قرأ قوله تعالى: "مَثَلاً مَا بَعُوضَةٌ فما فَوْقَهَا"[2] أراد: "ما هو بعوضة"[3] وقد نسبها ابن خالويه إلى رؤبة بن العجّاج[4]، ونسبها أبو حيان إلى الضحاك، وابن أبي عبلة، ورؤبة، وقطرب[5].

والذي يمكن إجماله من خلال دراستا لشرح أبي سعيد السيرافي أن موقفه من القراءات القرآنية كان موقفاً محايداً، لم يطعن في قراءة أو ينكرها، أما إذا اتضح له رأي مغاير فقد يعمد إلى تضعيفها كقوله في: "هذا باب الفاء".. أما قوله: "سوف آتيه فأحدثه" فهما فعلان موجبان قد عطف أحدهما على الآخر وهما بمعنى واحد، وأما: "أنه عندنا فيحدثنا" فالثاني منقطع من الأول وهو موجب مثله إلا أنه عطف جملة على جملة. ومثله في الانقطاع من الأول قول الله تبارك وتعالى: ﴿ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾[6] استأنف "فيتعلمون" وأخبر به وليس بعطف على ما قبله كأنه قيل لهم: "لا تتعلموا" فيأبون فيتعلمون على جهة المخالفة. ومثله قول الله عزّ وجلّ: ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[7] قوله: "فيكون" ليس

(1) شرح السيرافي 1/ 33.

(2) ﴿ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴾ البقرة 26.

(3) ينظر: شرح السيرافي 1/ 302.

(4) المختصر 4.

(5) البحر المحيط: 1/ 123.

(6) البقرة 102.

(7) آل عمران 47.

بجواب، لكن لأنّ الكلام الأول وجوابه جميعاً من كلام واحد غير منقطع أحدهما من الآخر ولم يرد الله عزّ وجلّ: أنه يقول للشيء: "كن فيكون" و"كن" "فيكون" مقولان للشيء، والذي قيل للشيء "كن" حسب ثم خبرّ عنه أنه يكون، فصار "يكون" كلاماً منفرداً مستأنفاً ودخلت عليه "الفاء" لأنه عطف جملة على جملة. وأما من قرأ "فيكون" بالنصب[1] فإنما يعطفه على المنصوب الذي قبله إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له "كن" فـ "يكون" معطوف على "تقول"، وأما قراءة عبد الله بن عامر اليحصبيّ: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[2] فضعيفة، لأنه لا منصوب قبله فيعطف عليه وإنما نصب مثله في ضرورة الشعر لأنه موجب وما قبله موجب[3].

وكثيراً ما كان السيرافي يعمد إلى تخريج بعض الآيات القرآنية، كقوله في تخريج نصب: "مثل" في قوله تعالى: ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[4] قال: "ففيه وجهان: أحدهما: إن "مثل" مبني بإضافة إلى غير متمكن وهو "ما أنكم تنطقون" ... والوجه الثاني: في قوله: "إنه لحقّ مِثلَ ما أنكم تنطقون" إن "مثلَ" منصوب على الحال كأنه قال: "أنه لحق مشبهاً لذلك" وقوله: "هذا يَومَ يَنفَعُ الصَّادِقين"[5] على قراءة من

---

(1) قراءة ابن عامر.

(2) البقرة 117 "كُنْ فيكونْ".

(3) شرح السيرافي 3/ 548-549.

(4) الذاريات 23.

(5) ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ المائدة 119.

نصب[1]، على وجهين، أحدهما: ما ذكرنا من الإضافة إلى غير متمكن، والثاني: على الظرف أي: "هذا في ذلك اليوم" ويكون المشار إليه غير (اليوم) في هذا الوجه، وفي الوجه الأول المشار إليه هو اليوم"[2].

- 3 -

والحديث الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد النحوي، وقد انقسم موقف النحاة بالنسبة إليه إلى ثلاثة مواقف، طائفة منعت الاحتجاج به مطلقاً، وطائفة اتخذت الوسط سبيلاً، وطائفة ثالثة أجازت الاستشهاد بالحديث كله[3].

وعلى الرغم من أن اللغويين والنحاة الأولين كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد من البصريين والكسائي وهشام والفراء وغيرهم من الكوفيين لم يصرحوا برأيهم في الاستشهاد بالحديث الشريف في النحو[4] إلاّ أننا نلحظ أن سيبويه استفاد من بعض الأحاديث النبوية واحتج بها على تفسير عبارات وردت عن العرب، أو توضيح شاهد قرآني جاء به في مسألة من المسائل. ومع قلة هذه الأحاديث فإننا نستطيع أن نقول أنه إنما ترك الإكثار منها لأن أسلوب الحديث النبوي لا يمكن أن يخرج في شيء من القواعد والأصول عما جاء في كلام الله عزّ وجلّ أو في كلام العرب الفصحاء، فالحديث

---

(1) قراءة نافع.

(2) شرح السيرافي 1/ 140-141.

(3) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص62.

(4) ينظر: مدرسة الكوفة ص72.

النبوي أصلاً بعد القرآن الكريم في المنزلة وفي وجوب الاستشهاد بما ثبت أنه قاله بلفظه[1].

قال السيوطي: "وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما يثبت أنه قال على اللفظ المروي"[2].

وإذا كان هنالك من خطأ في منهج النحاة القدامى يضاف إلى قصورهم في بعض النواحي الأخرى، فهو منعهم الاستشهاد بالحديث الشريف، إذ أبعدوا جانباً مهماً من المصادر اللغوية "محتجين بأنه قد سمحت الرواية فيه بمعناه لا بلفظه، كما أن كثيراً من رواته كانوا من المولدين"[3].

والآن لابد لنا أن نتلمس موقف أبي سعيد السيرافي من الحديث الشريف في شرحه لكتاب سيبويه:

لم يكن السيرافي مكثراً من الحديث الشريف في شرحه لكتاب سيبويه، على خلاف ما لمسناه من عنايته بكتاب الله وقراءاته. كما أنه لم يذكر في شرحه رأياً صريحاً إزاء الحديث النبوي والموقف من الاستشهاد به، وهذا ما يدفعنا إلى القول أنَّ موقف السيرافي كان قريباً من موقف سيبويه من الحديث النبوي بدليل استشهاده أكثر من مرة به، كما أنه لم يخطئ مسألة أو يرد على أحد النحاة لاستشهاده بأحد الأحاديث النبوية الكريمة.

---

(1) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص75.

(2) الاقتراح 52.

(3) فصول في فقه العربية ص81، وينظر: الاقتراح 52- 54.

أما الأحاديث التي استشهد بها السيرافي فمعظمها في مسائل لغوية- إن لم نقل جميعها- منها ما جاء في قوله في "هذا باب البدل" و"الحجل" إناث "القَبَج" فوصفها لصغار الإبل، ويُقوِّي أن هذا خارج من باب الضرورات ما يروى عن الرسول ﷺ أنه قال: "لا تحقرنَّ إحداكنَّ لجارتها ولو فِرْسِنَ شاةٍ" و"الفِرْسِن" للبعير لا للشاة. ويقال: "أتى فُلان أرضَ كذا فغرز ذَنَبَه بها إذا أقامَ" و"غرز الذنب للجراد.."[1].

فهذا الاحتجاج وإن كان في مسألة لغوية لا خلاف في جواز الاحتجاج به فيها وفي أمثالها ألا أنها تدل على اعتماده الحديث لهذا النوع من المجاز.

ومنه قوله في "هذا باب بناء الأفعال التي هي أعمالٌ تعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها" إذ قال سيبويه: "... وأما "فَعِلَ يَفْعَلُ" ومصدره والاسم فهو: (لَحِسَه يَلْحَسُه لَحْسا وهو لاحِسٌ، ولَقِمَه يَلْقَمُهُ لَقْما وهو لا قِمٌ وشَرِبَهُ يَشْرَبُهُ شَرْبا وهو شاربٌ، وَمَلِجَه يَمْلَجُهُ مَلْجاً وهو مالِجٌ.."[2] قال السيرافي موضحاً قول سيبويه "ملجة يملجه ملجا وهو مالج": "ومعناه: مصَّه يَمَصُّهُ، ورَضِعَه، ومنه ما يروى عن النبي ﷺ: "لا تُحرّم الإمْلاَجَةُ والإمْلاجَتَان". يريد الرضعة والرضعتين"[3].

وهذا أيضاً شاهد لم يخرج عن باب اللغة ومع ذلك اعتد بالحديث لإثبات ما جاء به سيبويه من معنى.

---

(1) شرح السيرافي 1/ 283.

(2) الكتاب 2/ 214.

(3) شرح السيرافي 5/ 170.

كما استشهد السيرافي أيضاً ببعض حديث نبوي موضحاً قول سيبويه في: "هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف":

".. وأما "فَيْعِل" فبمنزلة " فَعَّال" نحو: "قيّم" وسَيِّد. وبُيِّع" يقولون للمذكر: "بُيِّعون" وللمؤنث: "بيّعات" إلا أنهم قالوا: "مَيِّتٌ" وأموات" شبهوا "فَيْعَلاً" بـ "فاعل" حين قالوا: "شاهِدٌ وأشْهادٌ" ومثل ذلك: "قَيْلٌ" واقيال..."[1].

قال السيرافي: "والباب الأكثر السلامة ومعنى قول سيبويه: "شبهوها بما يكون من الأسماء على هذا الوزن" وقد قال في الأبنية: إن "مفعولاً" لم يجيء في الأسماء، فمعنى قوله: "شبهوها بما يكون من الأسماء": "قَيِّل" من "القول" وهو الملك وأصله "قَيْول" وإنما قيل له "قَيْل" لأن قوله نافذ في جميع ما يقوله. وذكر غير سيبويه "أقْيَال" وفي بعض الحديث: "أن النبي ﷺ كتب إلى الأقيال العباهلة.."[2].

والذي لاحظته من مواضع احتجاج السيرافي بالحديث أنه يحتج به على أمور لغوية، والاحتجاج بالحديث في اللغة لم يكن موضع خلاف بين النحاة ولا ممنوع عند اللغويين فقد جاء الاحتجاج به في اللغة منذ أول كتاب وصل إلينا في اللغة. وليس أدل على ذلك من كثرة احتجاج الخليل في معجمه العين بما ورد من ألفاظ ومواد لغوية أثبت ورودها وأوزانها ومعانيها واستعمالها بورودها في أحاديث نبوية، وكذا فعل من جاء بعده من علماء اللغة حتى يومنا هذا.

أما الخلاف الذي أشرت إليه في الاحتجاج بالحديث فقد كان في مسائل

---

(1) الكتاب 2/ 210.

وينظر: اللسان (قيل).

(2) شرح السيرافي 5/ 146.

نحوية أو صرفية. ولم ألاحظ على شرح السيرافي ما أستطيع به إثبات احتجاجه بالحديث في النحو والصرف.

- 4 -

والشعر النثر قد اعتمد عليهما النحاة واللغويون في دراسة اللغة واستنباط قواعدها، ومن ثم كانت الغلبة للشعر الذي لاقى اهتماماً كبيراً من النحاة واللغويين حتى لقد تخصصت به كلمة الشاهد فيما بعد وأصبحت مقصورة على الشعر فقط[1] وذلك للمنزلة العظيمة التي يتمتع بها الشعر نفوس العرب فهو ديوانهم وسجلّ أيامهم، وكثرت الاستعانة به في فتح مغاليق الألفاظ، والأساليب الغريبة الموجودة في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، فأكبوا عليه يروونه ويحفظونه، ويدرسون أساليبه ومعانيه، وما يدور فيه من ذكر لأيام العرب ووقائعهم[2] يضاف إلى هذا قلة ما وصل إلينا من نثر جاهلي وما ذلك إلاّ لأنّ رواية الشعر أدقّ من رواية النثر، الأمر الذي دفع النحاة واللغويين إلى أن يولوا الشعر اهتماماً خاصاً في بحوثهم ودراساتهم، كما أن للشعر ميزة لا تتوافر في النثر هي:

سرعة حفظه، وانتشار تداوله، إذ أن موضوعاته ومعانيه وعباراته ذات طابع خاص يسهل فيها الحفظ ويتحقق له بذلك التداول والانتشار، وكل ذلك عوامل ذاتية تحقق الاهتمام به والمحافظة عليه[3].

---

(1) البحث اللغوي عند العرب ص31.

(2) ينظر: فصول في فقه العربية ص92.

(3) الرواية والاستشهاد باللغة ص145.

والذي يعنينا من هذا موقف السيرافي من الشعر والنثر في شرحه لكتاب سيبويه، وسأقدم دراسة موقفه من الشعر على موقفه من النثر.

1- موقف السيرافي من الشاهد الشعري:

لم يحدد السيرافي موقفاً واضحاً من الشعراء الذين ذكرهم في شرحه للكتاب كما فعل في الأبيات المجهولة القائل- وسأذكر رأيه فيها فيما بعد- فهو يستشهد بشعر شعراء الطبقة الأولى والثانية والثالثة ويتوسع في ذلك كثيراً غير ملتفت إلى ما وجّه إلى بعضهم من مطاعن يذكرها فيهم صراحة، قال معقباً على شاهد سيبويه، وهو قول طرفة:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ في قَوْمِهِمْ غُفُرٌ ذَنْبَهُمْ غَيْرُ فُخُرْ[1]

قال: يعني أنهم أجروا جمع "فَعَول" و"فَعِيل" وما كان للمبالغة في باب التعدي مجرى جمع "فاعل" في التعدي، و"غُفُر" جمع "غَفُور: وقد عَدَّوْه إلى "ذنبهم" كما عدّوا غفور".

وقال الكميت وليس بحجة عند الأصمعي:

شُمٌّ مَهَاوِينُ ابْدانَ الجزْورِ مخا ميص العَشيّاتِ لا خُوَرٌ ولا قُزُمُ

فعدى "مهاوين" إلى "أبدان الجزور" وهي جمع: "مِهْوان" مثل: "منحار" ومعناه: أنه يُهينُ الجزور ويعطي..."[2]. وقد استشهد للكميت بأكثر من شاهد في غير هذا

(1) ينظر: الكتاب 1/ 58، وفهرس شواهد سيبويه ص98 وديوانه 64.

(2) شرح السيرافي 1/ 558-559.

الموضع[1]، ونقل أبو حاتم عن الأصمعي قوله في شأن الكميت: "هذا جُرْمقانيّ من أهل الموصل، ولا آخذ بلغته"[2].

وفعل السيرافي ذلك مع شعراء آخرين نذكر منهم على سبيل المثال:

1- أمية بن أبي الصلت: قال: "وزعم أبو حاتم السجستاني وقد ذكر "شتّان" وزعم أنه بمنزلة "سبحان"، وهذا وهم، لأن "سبحان" عند النحويين منصوب معرب إلاّ أنه لا ينصرف، لأنه معرفة ولأن في آخره "نوناً" و"ألفاً" زائدتين، وانتصب، لأنه مصدر، ولم ينون، لأنه لا ينصرف، قال أمية بن أبي الصلت[3]:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَاناً يعُودُ لَهُ ... وَقَبْلَنَا سَبَّح الجوديُّ والجُمُدُ[4]

"الجوديّ" و"الجمد": جبلان. و"سبحاناً" فيه وجهان، أحدهما: أن يكون نوّن للضرورة، كما يصرف ما لا ينصرف في الشعر. والآخر: أن يكون نكرة فاعرفه إن شاء الله"[5] كما استشهد له في غير هذا الموضع[6]، وفيه قال ابن قتيبة: "كان يحكي في شعره قصص الأنبياء، ويأتي بألفاظ كثيرة لا تعرفها العرب، يأخذها من الكتب المتقدمة، وبأحاديث من أحاديث أهل

(1) ينظر: شرح السيرافي 2/ 426، 490 و3/ 28.

(2) الخصائص 3/ 294.

(3) ديوانه ص376. وفي نسبته خلاف إذ نسب إلى ورقة بن نوفل وإلى زيد بن عمرو بن نفيل. والبيت في ص333 من كتاب (أمية بن أبي الصلت، حياته وشعره).

(4) فهرس شواهد سيبويه 79.

(5) شرح السيرافي 1/ 116.

(6) ينظر: شرح السيرافي 1/ 236، 277.

الكتاب"[1].

2- الحطيئة، قال أبو سعيد: "... والشاعر المقتدر يبني القصيدة على موجب الإعراب رفعاً أو نصباً أو جراً، ثم يجري باقي القصيدة على تقدير ذلك الإعراب وإن لم يظهر ذلك الإعراب ولم يلفظ به حتى لو أطلقت كانت بحسب موجب الإعراب كما قال الحطيئة:

شَاقَتْكَ أَظْعَانٌ لِلَيْلَى ... يَوْمَ نَاظِرَةَ بَوَاكِرْ

في الآلِ تَرْفَعُهَا الحُدا ... ةُ كَأَنَّهَا سُحُقٌ مَوَاقِرْ"[2]

جمع "مُوقَرَة"، وهي: "الحاملة". وهذه القصيدة موقوفة، ولو أطلقت أبياتها لكانت مرفوعة كلها"[3] كما استشهد له في غير هذا الموضع[4].

وفي الحطيئة يقول الأصمعي، وكان يعيبه ويتعقبه: "وجدت شعره كله جيداً فدلّني على أنه كان يصنعه، وليس هكذا الشاعر المطبوع: إنما الشاعر المطبوع الذي يرمي بالكلام على عواهنه: جيده على رديئه"[5].

3- ذو الرّمة، قال السيرافي: "...وأما الأصوات فتجري على ضربين: معرفة ونكرة، فالمعرفة منها: مبنية على السكون إلا أن يلتقي في آخره ساكنان فيحرك على قدر ما يستوجبه التقاء الساكنين، فما جاء منه ساكناً ولم يلتق في

---

(1) الشعر الشعراء ص429.

(2) ديوانه 23، ورواية البيت الثاني: في الآلِ يحفُزها الحُداةُ

(3) شرح السيرافي 2/ 425-426.

(4) ينظر: شرح السيرافي 2/ 151، 3/ 102.

(5) الخصائص 3/ 282.

آخره ساكنان: "صَهْ" ومعناه: "اسكت" و"مَهْ" ومعناه: "انته" و"كفّ" و"عَدَسْ"، وهو زجر البغل.. وما التقى في آخره ساكنان فحرك فنحو: "إيه" و"غَاقِ"، قال ذو الرّمة:

وَقَفْنَا فَقُلْنَا: إيهِ عَنْ أُمِّ مالِكٍ[1]   وَمَـا بَـالُ تُكْلِـيمَ الـدِّيارِ البَلاَقِـعِ[2]

وكان الأصمعي يخطّئ ذا الرمة في هذا البيت، ويزعم أن العرب لا تقول إلا "إيهٍ" بالتنوين، والنحويون البصريون صوّبوا ذا الرمة"[3] وهو الذي يقول فيه الأصمعي: "طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين"[4].

وحين يستشهد السيرافي لأحد هؤلاء الشعراء لا يلتفت إلى ما قيل فيه، وإذا ردّ شاهده فذلك لعدم قناعته بما تضمنه الشاهد نفسه من تركيب أو استخدام، بغض النظر عن شخصية الشاعر ما دام شعره يقع في مرحلة الاحتجاج الشعري، كما نلاحظ في قوله: "... ومن ذلك: "شتان"، قال: وهو مبني على الفتح ومعناه: بَعُدَ: "شتان زيد وعمرو" من: "الشت" وهو: "التفريق" و"التباعد" يقال: "شتان زيد وعمرو"، و"شتان ما زيد وعمرو" فمعناه: "تباعد وتفرق أمرهما"...

وقال الأعشى:

شَتّانَ ما يَـوْمِي علـى كُورِهَـا   وَيَـوْمُ حَيَّـانَ أخـي جـابرِ[5]

وكان الأصمعي يأبى "شتان ما بين زيد وعمرو"، وينشد بيت الأعشى الذي

---

(1) في شرح شذور الذهب 119: أمّ سَالِمِ.

(2) ديوانه: 356.

(3) شرح السيرافي 1/ 107.

(4) الخصائص 3/ 295.

(5) ديوانه، القصيدة (18) ص197.

ذكرناه ويردّ قول ربيعة الرقّي ويقول: ليس بحجة"، وهو قوله:

لَشَــتّانَ مــا بَــيْنَ اليَزِيــدَيْنِ في النَّــدى
يَزيــدِ سُــلَيم والاغَــرِّابْنِ حــاتِمِ[1]

والقياس ما أباه الأصمعي من قبل أنّ "شتان" إذا كان معناه "شت" وهو "بعد" فغير ممتنع أن تقول: بُعُد ما بين زيدٍ وعمروٍ وتفرّق ما بينهما" والذي أوجب بناء "شتان" أنه وقع موقع الفعل الماضي، والفعل الماضي مبني، فبني وكانت الفتحة أولى به كما تكون في الفعل الماضي، ويجوز أن تكون "النون" فتحت إتباعاً للتاء التي قبلها كما ذكرنا في "الآن"[2].

كما نرى أن السيرافي استشهد بشعر امرئ القيس وهو من الطبقة الأولى من طبقات الشعراء الجاهليين[3]، قال:

"وقال امرؤ القيس في جمع "حول":

فَقَالَتْ سَبَاكَ اللهُ إِنَّكَ فاضِحي ألسْتَ تَرَى السُّمَّارَ والنَّاسَ أَحْوالي"[4][5]

واستشهد بشعر كعب بن زهير وهو من شعراء الطبقة الثانية من الشعراء الجاهليين[6]، قال:

(1) شعر ربيعة الرقيّ 97.
(2) شرح السيرافي 1/ 114.
(3) ينظر: طبقات الشعراء 15.
(4) ديوانه 141.
(5) شرح السيرافي 2/ 320.
(6) ينظر: طبقات الشعراء 20.

"وانشد غير سيبويه في تثنية "حوال" قول كعب بن زهير:

يَسْعى الوُشاةُ حَوَالَيْها وقولُهُم   إنكَ يا ابن أبي سُلْمَى لمقتولُ"[1]

واستشهد بشعر النابغة الجعدي ولبيد وهما من شعراء الطبقة الثالثة من طبقات الشعراء الجاهليين[2]، قال:

"وقد يبدل الشاعر بعض حروف الجر مكان بعض وليس ذلك من الضرورة.. قال النابغة الجعدي[3]:

كأنَّ رَحْلي وقَدْ زالَ النَّهارُ بنا   بذي الجَليل على مُسْتَأْنِس وَحَدِ

أراد (زال عنا) ومثل هذا كثير وليس من الضرورة"[4].

وقال مستشهداً بشعر لبيد:

"... وكان سيبويه يجيز هذا وأنشد فيه أبياتاً وأنشد غيره أيضاً ممن يوافقه على هذا الرأي، فمما أنشد سيبويه قول امرئ القيس..."[5].

---

(1) شرح السيرافي 2/ 319، وفي شرح ديوانه 19:

يسعى الوُشاةُ بجَنْبيْها وقولُهُم

(2) ينظر: طبقات الشعراء 26.

(3) البيت ليس للنابغة الجعدي، وليس في ديوانه، وإنما هو للنابغة الذبياني من قصيدته المشهورة:

يا دارَ ميّة بالعلياء فالسند   أقوت وطال عليها سالِفُ الأبد

ديوانه ص6.

(4) شرح السيرافي 1/ 280.

(5) ينظر: الكتاب 2/ 297.

وقال لبيد:

تَـرَّاكُ أَمْكِنَـةٍ إِذَا لَـمْ أَرْضَـهَا　　　أَوْ يـرتبط بَعْـضَ النُّفـوس حِمَامُهـا[1]

واستشهد بقـول طرفـة وهـو مـن الطبقـة الرابعـة مـن طبقـات الشـعراء الجاهليين[2]، قال:

"... إن بني تميم يكسرون "الفاء" مـن فعيـل إذا كانـت "العـين" أحـد الحـروف الستة وهي حروف الحلق كقولك: "شعير" و"رحيم" فيقولون في ذلـك "مِئـيٌّ" وأصلـه "مَئِيٌّ". ومما جاء على هذا المثال من الجمع "معِيزٌ" جمع "مَعْزٍ"، و"كَلِيـبٌ" و"عَبيـدٌ"، وغـير ذلك مما جاء على "فَعِيل" فعلى هذا القول: "مئِيٌّ" مُشَدّد ويجـوز تخفيفهـا في القافيـة المقيَّدة كما ينشد قول طرفة:

أَصَـحَوْتَ اليَـومَ أَمْ شَـاقَتْكَ هِـرْ　　　ومِـنَ الحُـبِّ جُنُـونٌ مُسْـتَعِرٌ[3]

كما استشهد بشعر سويد بـن أبـي كاهـل والمتلمس والنمـر بـن تولـب، وسحيم عبد بني الحسحاس، والأول من شعراء الطبقـة السادسـة مـن الشـعراء الجاهليين[4].

---

(1) شرح السيرافي 1/ 268.

وفي شرح ديوانه 228:

....　　　أَوْ يَعْتَلِـق بَعْـض النُّفـوسِ حِمَامُهـا

(2) ينظر: طبقات الشعراء ص30.

(3) شرح السيرافي 2/ 136. وديوانه 50.

(4) ينظر: طبقات الشعراء ص34.

والثاني من الطبقة السابعة من الشعراء الجاهليين[1]، والثالث من شعراء الطبقة الثامنة[2] والرابع من شعراء الطبقة التاسعة[3]. قال:

"قال أبو سعيد: اعلم أنَّ "يَدَعُ" في معنى "يَترك" و"يَذَرُ" مثلها غير أنهم يقولون "تَرَكَ يَتْرُكُ- تَرْكاً- فهو تارك" ولا يقولون: "وَدَعَ- يَدَعُ- وَدْعاً- فهو وادِعٌ"، ولا: "وَذَرَ- يَذَرُ- وَذْراً- فهو واذِرٌ" إنما يقولون: "يَدَعُ"، و"دَعْ" في الأمر، و"يَذَرُ وذَرْ"، لأن الأمر مستقبل أيضاً. وخصوا المستقبل لأن الكلام بالمستقبل أكثر منه بالماضي، لأن لفظ الاستقبال يصلح لزمانين، وفعل الأمر مستقبل أيضاً فكان استعماله فيما كثر أولى. وقد جاء في الشعر ماضياً .. وقال سُويد بن أبي كاهل:

فَسَعَى مَسْعاتَهُ في قومِهِ ... ثم لم يَبْلُغْ ولا عَجْزا وَدَعْ"[4][5]

وقال: "... والخازباز وهو السور وهو أغرب ما فيه، والحجة على أنه العشب قول الشاعر.. فهذا يحتمل أن يكون العشب، ويحتمل أن يكون الذباب، يقال: "جُنَّ النبتُ" إذا خرج زهره. و"جُنَّ الذبابُ" إذا طار وهاج، قال المتلمس:

فهذا أوانُ العِرْض حيٌّ ذبابُه ... زنابيرُهُ والأزرَقُ المُتَلَمِّسُ"[6]

---

(1) ينظر: طبقات الشعراء ص36.

(2) السابق ص36.

(3) السابق ص40.

(4) شرح السيرافي 1/ 223.

(5) وروايته في المفضليات 199:

فَسَعى مَسْعَاتُهُمْ في قَوْمِهِ ... ثم لم يظفر ولا عجزاً ودع

(6) شرح السيرافي 1/ 131، وينظر الخصائص 2/ 377.

وقال: "اعلم أن الشاعر قد يضطر حتى يضم الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه فيزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره ويعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولاً والمفعول فاعلاً وأكثر من ذلك فيما لا يشكل معناه.. وقال النمر بن تولب:

فـإنَّ المنيـةَ مـن يَخْشَـها ... فسـوف تُصـادِفُهُ أَيْنَمَـا

وإنْ أنْـتَ حاوَلْـتَ أسـبابَها ... فـلا يَتهيَّبْـكَ أنْ تُقْـدِما[1]

أراد فلا تتهيبها لأن المنية لا تهاب أحداً ..."[2].

وقال: "... ولا يستقبح الفصل بين "عشرين" ومنصوبها من النوع لأن "كم" كانت مستحقة للتمكن بالاسمية، ثم منعته بما أوجب لها البناء فصار الفصل واستحسان جوازه عوضاً مما منعته من التمكن و"العشرون" وبابها باق على التمكن وإن كان ذلك يجوز في "العشرين" ونحوها في الشعر على ضعفه لضعف عمل "عشرين" فمما لم ينشده سيبويه قول عبد بني الحسحاس:

أشَوقاً ولَّما تَمْضِ لي غيرُ لَيْلَةٍ ... رويدَ الهَوى حتى تَغِبُ لَيالِيا

كما استشهد لجرير وسحيم بن وثيل الرياحي وجميل بن معمر وأبي النجم العجلي، والأول من شعراء الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين[3] والثاني من

---

(1) رواية البيت الثاني في المغني 912:

فـإن أنـتَ لاقيـتَ في نجـدةٍ ... .

(2) شرح السيرافي 1/ 287.

(3) ينظر: طبقات الشعراء ص75.

شعراء الطبقة الثالثة[1]، والثالث من شعراء الطبقة السادسة[2] والرابع من شعراء الطبقة التاسعة من الشعراء الإسلاميين[3].

قال: ".. فـ "سماوَةَ" عند سيبويه مصدر ولا فعل من لفظه، وكان المازني يردّ هذا ويقول: إنَّ طيَّ الليالي منصوب بـ "طواه" كأنه قال: "طواهُ طيّا مثل طيّ الليالي" ويجعل ما يأتي: "سماوة الهلال" مفعول "طيّ" كأنه قال: كما طوى الليالي سماوة الهلال" وسماوة الشيء. شخصه، والليالي تطوي القمر وتضمره حتى يصير هلالاً ويصير بمنزلة قول جرير:

وَطَوَىْ الطِّرادُ مَعَ القِيادِ بُطُونَها … طَيَّ التِّجارِ بَحَضْرَمَوْتَ بُرُودا[4][5]

وقال: ".... واعلم أن "عشرين" ونحوها ربما جُعِل إعرابها في النون، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، فإذا جعلوا إعرابها في "النون" قال أتت عليه سنين.. وقال سحيم بن وثيل الرياحيّ:

ومــاذا يَــدَّري الشُّــعراءُ مــني … وقــد جــاوزْتُ حَــدَّ الأربعــينِ[6]

---

(1) السابق ص129.

(2) السابق ص137.

(3) السابق ص148.

(4) شرح السيرافي 2/ 327.

(5) ديوانه 171.

(6) رواية الأصمعيات 19:

.... … وقـد جـاوزت رأس الأربعـين

أخُـو خَمسـينَ مُجْتَمِعـاً أشُـدِّي   وَنَجَّـــدني مُـــدَاوَرَةُ الشُّـــؤُونِ[1]

وقال: "... ومن العرب من يقول: كُميه" فيدخل كُي" على "مـا" في الاستفهام ويحذف "الألف" من "ما" كما يدخل حروف الجر على "مـا" في الاستفهام، ويحـذف "ألفها".. فلذلك قال: كَيْمَ" جعل كُي" بمنزلة "اللام" و"في" و"عـن" وسـائر حـروف الجـر، ونصب الفعل بعدها بإضمار "أن" كما ينصب بعد "اللام" بإضمار "أن" إذا قال: "آتيتُك لتكرِمَني" وإنما المعنى: آتيتُك لأن تُكرِمَني" كذلك كُي" في هذا القول إذا قلت: "آتيتك كي تُكرِمَني" المعنى: كي أن تُكـرِمَني" والـدليل علـى ذلـك قـول جميـل في إحـدى الروايتين:

فَقَالَتْ: أكُلُ النَّاسِ أصْـبَحْتَ مانِحـاً   لِسَانَكَ كيمْا أن تُغُرَّ وَتَخْـدَعا[2]؟

وقال: "... ألا ترى لمّا نقول: "القصر عَمروٌ" على معنـى: "في القصـر عَمْـرٌو" وقد احتجوا بآيات ظاهرها العطف على عـاملين، وهـي تخـرّج علـى تأويـل لا يكون عطفاً على عاملين. منها: قول أبي النجم:

أوصـيتُ مـن بَـرّة قلبـا حَـراً   بالكلـبِ خَيْـراً والحمـاةِ شَـرّا[3]

وهـؤلاء الشـعراء سـواء أكـانوا مـن الجـاهليين أم مـن الإسـلاميين، وإن اختلفت طبقاتهم زمنياً إلاّ أنهم سلموا من الطعون باستثناء أبي الـنجم العجلـي الذي كان الأصمعي يضعّف الكثير من أرجازه[4].

---

(1) شرح السيرافي 2/ 129–130.

(2) شرح السيرافي 1/ 32، وديوانه 125.

(3) السابق 1/ 424.

(4) ينظر: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ص213.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول: إن السيرافي وإن التزم بالفترة الزمنية التي حددها النحاة واللغويون لنهاية عصر الاحتجاج الشعري ولم يخرج عن إطارها الزمني، إلا أنه توسع فيها غير ملتفت لبعض المطاعن التي قيلت بحق بعضهم، وهذا يوضح مدى توسعه في الاستفادة من الشاهد الشعري يضاف هذا إلى أن السيرافي ربما يكون قد جارى سيبويه في الاستشهاد ببعضهم على الرغم مما قيل بحقهم مثل: الكميت[1]، وأمية بن أبي الصلت[2]، والحطيئة[3]، وذي الرمة[4]، والفرزدق[5]، وجميل[6]، وأبي النجم العجلي[7].

موقفه من الشعر المجهول القائل:

وقف السيرافي موقفاً معتدلاً من الشعر المجهول القائل، فهو يستشهد بكثير من الأشعار التي لا يعرف قائلها، ولكنه يشير إلى من ذكرها، شأنه في ذلك شأن النحاة الذين عدّوا الأشعار المجهولة في كتاب سيبويه حجة يمكن الاعتماد

---

(1) ينظر: الكتاب 1/ 373، 2/ 30.

(2) السابق 1/ 420، 164.

(3) السابق 1/ 425، 2/ 175.

(4) السابق 1/ 250، 2/ 235.

(5) السابق 2/ 53، 1/ 236.

(6) ينظر: الكتاب 1/ 151، 422.

(7) السابق 1/ 460، 2/ 258.

عليهـا، فهـو مـثلاً يستشـهد بقـول الشـاعر، ويقـول: "أنشـد بعضـهم"[1]، وبعـض العـرب ينشـد"[2] و"قـال رجـل مـن بـني ضَـبَّة"[3] و"قـال رجـل مـن الأنصـار"[4] و"قـال بعـض الشـعراء"[5] و"قـال رجـل مـن خـثعم"[6] أو يلجـأ إلى طريقة أكثـر توثيقـاً، فيقـول: "قـال الراجـز، وأنشـده أبـو زيـد في نـوادره"[7] أو: "أنشد أبو زيد"[8]. أو "قال الراجـز: أنشـده الأصـمعي"[9] أو "أنشـدنا أبـو بكـر بـن دريد"[10] أو "أنشده الفراء"[11] وأمثال هذا كثير في شرح الكتاب.

وقد يكون الشعر من الشهرة والانتشار بمكان لا يحتـاج فيـه إلى نسـبته إلى قائله فيحتج السيرافي به مكتفياً بقوله: "قال الشاعر" أو "جاء في الشعر كقوله": مثال ذلك قوله: "... ويدلك على أنه اسم للمنـادى أنهـم لا يقولـون في غـير النـداء: "جاءَتني خباث" ولا "لَكَعْ" ولا "فُسَقْ" إلا في الشعر كقوله:

---

(1) ينظر: شرح السيرافي 2/ 16.

(2) السابق 2/ 44.

(3) السابق 2/ 62.

(4) السابق 2/ 62.

(5) السابق 2/ 113.

(6) السابق 2/ 168.

(7) السابق 1/ 270.

(8) السابق 1/ 89.

(9) السابق 1/ 267.

(10) ينظر: شرح السيرافي 3/ 358.

(11) السابق 3/ 399.

أَطَـوِّفُ مَـا أُطَـوِّفُ ثُـمَّ آوِي   إلى بيـــتٍ قَعِيدَتُـــهُ لَكَـــاعِ[1]

وهذا البيت للحطيئة[2] وهو من الشهرة بحيث لا يضطر معه السيرافي إلى ذكر اسم شاعره.

إلاّ أن هذا لا يمنع من أن يردّ السيرافي بعض الأبيات ويرفض الاستشهاد بها، وذلك مجاراة للمذهب البصري الذي اعتمده، قال:

"وأنشد الفراء أو غيره من الكوفيين في مدّ المقصور.. وهذه أبيات غير معروفة ولا يعرف قائلها وغير جائز الاحتجاج بمثلها ولو كانت صحيحة لم يعوزنا تأولها على غير الوجه الذي تأوّلوه عليه"[3].

وقوله في موضع آخر: "... وقد ذكر عن المازني أنه أنشد في إبطال العوض في الأناس.. وهذا لا يدفع ما ذكرناه من العوض، لأن البيت غير معروف، ولا معروف القائل.."[4].

وقال ردّاً على الكوفيين: "... وزعم الكسائي والفراء أن المضاف يجوز ترخيمه ويوقعان الترخيم في آخر الاسم الثاني فيقولان: "يا أبا عرو" و"يا آل عكرم" وأظن الذي حملهما على ذلك بيت أنشد ليس بمعروف لم يذكره البصريون:

---

(1) شرح السيرافي 3/ 102.

(2) ديوانه 148.

(3) شرح السيرافي 1/ 25.

(4) شرح السيرافي 3/ 99.

أبا عروَ لا تبعد فكل ابن حرّة   سيدعوه داعي موتِهِ فيجيبُ[1]

أما الأبيات المتعددة النسبة، فقد لجأ السيرافي إلى توثيق بعضها في حين ترك بعضها الآخر، فقد استشهد سيبويه بقول ابن الرقاع:

فَقُصِرْنَ الشِّتاءَ بعد عليه   وَهوَ للذَّوْدِ أنْ يُقَسَّمْنَ جارُ[2]

وقد ذكره السيرافي وقال: "قال... ابن الرقاع والأعرف أنه لأبي دواد الأيادي"[3] في حين ذهب الأعلم إلى تأكيد ما قاله سيبويه وقال أنه لعدي بن الرقاع العاملي[4]. واستشهد سيبويه في موضع آخر بقول أبي ذؤيب الهذلي، قال:

قَلى دِينَهُ واهتاجَ للشّوقِ إنّها   على الشّوقِ إخوانَ العزاءِ هَيوجُ[5]

وقد ذكر السيرافي البيت في شرحه، وقال: "هذا البيت منسوب إلى أبي ذؤيب في نسخة كتاب سيبويه وهو غلط وإنما هو للراعي.."[6].

أما الأبيات التي قيل عنها أنها مصنوعة، فقد وقف السيرافي أمامها موقفاً مختلفاً، فما ذكره سيبويه، ذكره واستشهد به، وقال أنه مصنوع، ولكن ذلك لم

---

(1) السابق 3/ 158.

(2) الكتاب 1/ 111.

(3) شرح السيرافي 2/ 158.

(4) ينظر: هامش الكتاب 1/ 110.

(5) الكتاب 1/ 56.

(6) شرح السيرافي 1/ 555.

يغيّر من وجهة نظره في اعتماده شاهداً على ما يراد ذكره، قال: والبيت الثاني في "فَعِلٍ" قوله:

حَـذِرٌ أمـوراً لا تُخـافُ وآمِـنٌ   مـا لـيس مُنْجِيَـهُ مـن الأقـدارِ

فنصب "أموراً" بـ "حذر"، قال النحويون هذا بيت لا يصح عند العرب ورووا عن أبي عثمان عن الأخفش أنه قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدّي "حَـذِر" فعملت له هذا البيت ويروى أيضاً أن البيت لابن المقفع"[1].

أما روايته عند سيبويه فهي:

حَـذِرٌ أمـوراً لا تَضِـيرُ وآمِـنٌ   مـا لـيس مُنْجِيَـهُ مـن الأقـدارِ[2]

أما الأبيات التي قيل عنها أنها مصنوعة ولم يذكرها سيبويه، فقد رفضها السيرافي، قال: "وقد صنع بعض النحويين في مثل "ويح" و"وَيْس" شعراً في فعل مصرّف منه ولا أصل له في كلام العرب كبيت أنشدنيه بعضهم آخره:

"فما واحَ ولا واس أبو عمرو"

فلا تلتفتنّ إليه فإنه مصنوع"[3].

2- موقفه من اللغات والنثر:

يبدو أن السيرافي قد تابع سيبويه في ما استشهد به من لغات العرب وفي

(1) شرح السيرافي 1/ 557.

(2) الكتاب 1/ 58.

(3) شرح السيرافي 6/ 229.

تفضيله اللغة الحجازية لأنها أعلى اللغات وأقدمها وأفصحها "فهي اللغة الأولى القدمى الجيدة من لغات العرب، وقد أكثر من الاعتماد عليها فيما احتج به من لغات العرب"[1]. وإلى مثل هذا يذهب السيرافي معقباً على قول سيبويه في أن لغة الحجاز هي الأصل[2]، فيقول: "وصارت لغتهم الأصل لأن العرب أصلها إسماعيل وكان مسكنه مكة"[3].

ويتابع السيرافي سيبويه في استشهاده بلغات العرب ونقله عنها كما يستحسن بعضها ويستقبح بعضها الآخر ويضعفه ويضعه ويصفه بالرداءة[4]، في حين يظل "أهل الحجاز هم الأصل"[5] على الرغم من قوله أن "العرب بعضهم يأخذ عن بعض"[6].

ومن اللغات التي يصفها السيرافي بالرداءة التي قال فيها: "... وهذه لغة رديئة فاشية في عوام أهل بغداد"[7]، والتي قال فيها:

"... وأما المضموم والمكسور المنونان إذا وقفت عليهما لم تبدل منهما "ياء" ولا "واو" كقولك: "جاءني زيد" و"مررت بزيد" فشبه "الياء" في "يَفْري" و"الواو" في "يحلو" في

---

(1) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص82.

(2) ينظر: الكتاب 2/ 257.

(3) شرح السيرافي 5/ 318.

(4) ينظر: الشاهد وأصول النحو ص91.

(5) شرح السيرافي 3/ 194.

(6) السابق 1/ 218.

(7) شرح السيرافي 4/ 683.

حذفهما بحذف "الواو" و"الياء" في الإبدال من التنوين في قولك: "جاءني زَيْدُو" و"مررت بزيدي" فيمن يجريه مجرى "الألف" وهي لغة رديئة..."[1].

ومثلهما اللغة التي قال فيها: "... وأما السبعة الأحرف التي هي تتمة الاثنين والأربعين حرفاً فأولهما: "الكاف" التي بين "الجيم والكاف" وقد خبرّنا أبو بكر بن دريد أنها لغة في اليمن يقولون في "جَمَلٍ" "كَمَلٍ" وهي كثيرة في عوام أهل بغداد إذ يقول بعضهم "كمَل" و"رَكُل" في "جمل" و"رَجُل" وهي عند أهل المعرفة معيبة مرذولة"[2].

وكما يناقش السيرافي اللغات من حيث الجودة والرداءة فإنه يناقشها أيضاً من حيث الكثرة والقلة، يقول معقباً على قول لأبي النجم:

"وأبو النجم من بكر بن وائل وهذه اللغة كثيرة في تغلب وهو أخو بكر بن وائل"[3]. في حين يقول في موضع آخر: "... وقد ذكر أيضاً بدل "الطاء" من "التاء" في "فعلت" إذا كان لام الفعل حرفاً من حروف الأطباق وهي لغة لبعض تميم وليست بالكثيرة"[4].

ولأن لغة الحجاز هي الأصل عند السيرافي كما هي عند سيبويه، نرى السيرافي يعمد إلى مقارنة اللغات الأخرى بها، حتى ولو كانت من القبائل الستّ التي أجمع النحاة واللغويون على الاستشهاد بها، قال:

---

(1) السابق 5/ 484- 485.

(2) السابق 6/ 448.

(3) السابق 5/ 324.

(4) شرح السيرافي 5/ 558.

".. وأما بنو تميم فإنهم يجرونها مجرى ما لا ينصرف من المؤنث نحو: "زينب" و"عَمْرَةَ"، فيقولون: "جاءتني قطامُ" و"مررت بقطامُ" و"لقيت قطامُ" إلاّ ما كان آخره "راء" فإن أكثرهم يوافق أهل الحجاز فيكسر "الراء" وذلك أن "الراء" لها حظّ في الإمالة ليس لغيرها من الحروف..."[1].

أما بالنسبة إلى النثر فإن السيرافي لم يشذ عن بقية النحاة في قلة استشهادهم بالنثر وذلك لغلبة الشعر عليه، ولقد ضمّ شرح السيرافي كما ضمّ كتاب سيبويه جملة من الأمثال وكلام العرب، وقد قال السيرافي عن الأمثال: "أصل المثل أن يتكلم الإنسان بحضرة قوم وفي كلامه من الألفاظ ما يستطرفه بعضهم من الألفاظ فيعيد اللفظ المستطرف، فربما أعاد جملة الكلام، وربما كان على سبب لا يعيده ولا يذكره ولا يتم إلا بذلك السبب، ويقع فيه ضمير ليس في الكلام ما يعود إليه، لأن المتمثل استطرفه وتمثّله فلا حاجة به إلى ذكر ما حذف من الكلام لأنّ المبقّى هو المثل، فمن ذلك قول العرب: "كلاهما وتمراً" أو "كليهما وتمراً"، وذلك في كلامهم أكثر من أن يحصى. ومما لم يذكره قولهم: "أسعدٌ أم سعيد؟" وهو مبتدأ لم يذكر خبره والمتمثل بذكره في غير: "سَعْد وسعيد" في الشيء الذي يبدو ولا يُدْرَى ما هو، فيقال: "أسعد أم سعيد" معناه: "أخيرٌ أم شَرٌ؟" ومن ذلك قولهم: "لِكِنْ بالأثلات لَحْمٌ لا يُظَلَّل"[2]، وقد علمنا: "أنْ لكن" لا يبتدأ به، ولكن ابتداه قائل هذا على كلام جرى فترك ذكر الكلام. وكذلك: "تُكْلُ أرامها ولداً" في المثل ضمير

---

(1) السابق 1/ 70-71.

(2) في الأصل: "لا يظللك" والصحيح ما أثبته، والمثل في اللسان (أثل).

ليس فيه ما يعود إليه، ومن العرب من يقول: "ديارُ ميّة" وسائر. ما يجري من ذكر الديار في هذا الموضع كأنه يقول: "تلك ديار ميّة..."[1].

ففي هذا النص، تحدث السيرافي عن أصل الأمثال وكيفية روايتها وجاء بخمسة أمثال، استشهد بالأول منها على جواز حذف الخبر للعلم به، والثاني، جواز الابتداء بـ "لكن" إن كانت غير جارية على كلام سابق، والثالث، جواز ذكر ضمير لا مرجع له في اللفظ إن كان الكلام جارياً على كلام قد مضى.

ومن الأمثال التي ذكرها السيرافي، ما جاء في قوله:

".. والسريط" وهو: الأكول لأنه يسرط، وقال بعضهم يقال للفالوذج: "السريط" و"السريط": الاستراط، ومن أمثال العرب: "الأكلُ سَريطاً والقضاءُ ضريطاً..."[2].

وفي قوله: "... و"الإغارة": على أربعة أوجه، تكون من الغارة، وتكون من السرعة، ويقال للخيل: "مُغيرة"، لأنها غائرة، وتقول العرب: "أشْرِقْ ثبير كيما نُغِير" أي: "كيما نرحل ونسرع". و"الإغارة: "شدة الفتل، والإغارة: إتيان الغور.."[3].

ومن أقوال العرب التي استشهد بها السيرافي غير منسوبة لقائلها أيضاً قوله: "... و"رغبوتاً" و"رهبوتاً". ويقال: "رغبوتٌ" و"رهبوتٌ" ومعناه: الرغبة والرهبة،

---

(1) شرح السيرافي 2/ 244-245.

(2) السابق 5/ 614.

(3) شرح السيرافي 5/ 619.

تقول العرب: "رَهَبُوت خَيْرٌ من رَحَمُوت" وهو الأغلب على ألسنتهم ومعناه: "أن تُرْهَبَ خيرٌ من أن تُرْحَمَ..."[1].

ومن أقوال العرب التي ذكرها السيرافي ما نسبها إلى أصحابها كما في قوله: "قال أبو سعيد: يعني: أن إثبات "الهاء" في ارمِهْ" و"أغزُهْ" في الوقف ألزم منها في "أن" إذا وقفت عليها لأنه قد حذف من آخر "ارمِهِ" ما تكون "الهاء" عوضاً منه كآخر "يدٍ" و"دمٍ" فاختلت بخفاء (النون) وقلة عدد الحروف، وأن آخرها ليس بحرف إعراب، وبعض العرب من طيّء يقف عليها بالهاء فيقول: "أنهْ". وروي أنّ حاتم الطائيّ كان أسيراً في قوم فأمر أن يفصد بعيراً فنحره، فقيل له: لم فعلت هذا؟ فقال: "هذا فَصْدِي أنهْ"..."[2].

وقوله: "... و"الذَفارَى" جمع: "ذِفْرَى" وهو العظم الناتيء خلف أذن البعير وقد يستعمل في غيره، ومنهم من يجعل "الألف" للتأنيث فلا ينونها، تقول: "هذه ذفرى" فاعلم كما تقول: "هذه ذكرى"، ومنهم من يقول: "هذه ذفرىً" يُنَوِّن ويجعل "الألف" للإلحاق، فإن شئت جمعت على: "ذَفَارَى" وإن شئت قلت "ذَفارٍ يا هذا". و"زَرافا" يريدون: "الزَّرافات" ويروى عن الحجاج أنه قال: "إيّايَ وهذه الزَّرافات"، يريد: الجماعات.."[3].

هذه بعض الأمثلة على استشهاد السيرافي بالأمثال وبكلام العرب في توضيح بعض المفردات وتفسيرها أو الاستفادة منها لتفسير بعض القواعد النحوية أو لتأكيد صحة بعض الأبنية.

---

(1) السابق 5/ 611، وينظر: ص618.

(2) السابق 5/ 408.

(3) شرح السيرافي 5/ 597.

الفصل الخامس

أثر السّيرافي

الفصل الخامس

أثر السّيرافي

أولاً: السيرافي والشرّاح:

لبيان القيمة العلمية والأثر النحوي لشرح أبي سعيد السيرافي، ذلك الشرح الذي حسده عليه معاصروه، لابد من مقارنته بشروح الكتاب الأخرى التي وصلت إلينا، لنلحظ من خلال الموازنة المنهجية الأثر الكبير الذي تركه شرح السيرافي، وما تفرد به عن بقية الشروح سواء من حيث المنهج الذي اتبعه، أو من حيث عنايته بنص الكتاب وشواهده وبالآراء النحوية التي ذكرها السيرافي لنحاة جاءوا بعد سيبويه، أو ما تفرد السيرافي به من آراء، خالف سيبويه في بعضها ووافقه في بعضها الآخر.

واستكمالاً للفائدة تابعت آراء السيرافي في بعض كتب المتأخرين كابن السيد، وابن مالك، والرضي الاستراباذي، وابن يعيش، وابن هشام، والأعلم، والسيوطي، والصبان، ممن اعتمدوا على أقوال السيرافي وآرائه واستفادوا منها، لأبينّ الأثر الذي تركه شرح الكتاب في كتب هؤلاء النحويين.

وسأبدأ باستعراض ما بين يديّ من شروح للكتاب مقارناً إياها بشرح أبي سعيد، ثم انتقل لبيان الأثر النحوي واللغوي لشرح السيرافي في بعض كتب النحو التي أعقبته.

السيرافي والرماني:

ألف أبو الحسن علي بن عيسى الرماني[1] شرحاً لكتاب سيبويه ولهذا الشرح نسختان مخطوطتان: أحداهما: في مكتبة فيض الله باستانبول تحت رقم 1984، وفي مجمع اللغة العربية بالقاهرة نسخة مصورة عنها تحت رقم 183، وأخرى مصورة على (ميكروفيلم) في معهد إحياء المخطوطات- القاهرة تحت رقم (85، 86، 87، 88) وهذه النسخة وما صوّر عنها تقع في خمسة مجلدات ينقصها المجلد الأول، أما المجلد الثاني فيبدأ عند كلامه على (هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً)[2] يليه (باب المصدر المشبّه به المحمول على محذوف)[3] وعنوان الباب في الكتاب (هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور)[4] وينتهي في أثناء الحديث عن (هذا باب ترخيم ما يرد إليه بعد الحذف حرف)[5] وعنوان الباب في الكتاب (هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفاً)[6].

ويبدأ المجلد الثالث بتكملة الحديث عن الباب السابق، يليه: (باب ترخيم

---

(1) تنظر ترجمته في الفصل الثاني ص93.

(2) ينظر الكتاب 1/ 190، وشرح الرماني، الورقة 2.

(3) ينظر شرح الرماني (المجلد الثاني)، الورقة 4.

(4) ينظر الكتاب 1/ 192.

(5) ينظر شرح الرماني (المجلد الثاني)، الورقة 214.

(6) ينظر الكتاب 1/ 340.

ما يحرك فيه الحرف لالتقاء الساكنين)[1] وعنوان الباب في الكتـاب: (هـذا بـاب يحرّك فيه الحرف الذي يليه المحذوف لأنه لا يلتقي ساكنان)[2].

وينتهي المجلد الثالث بالحـديث عـن: (بـاب اللفـظ بـالحرف الواحـد)[3]. وعنوان الباب في الكتاب: (هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد)[4].

ويبدأ المجلد الرابع: بتتمة الحديث عن الباب السابق يليـه باب الحكايـة[5] وعنوان الباب في الكتاب: (هذا باب الحكاية التي لا تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام)[6].

وينتهي المجلد الرابع في أثناء الحديث عن: (باب ألف الوصل)[7]، وعنـوان الباب في الكتاب: (هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قـدمت لإسـكان أول الحروف فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن فقدّمت الزيادة متحركـة لتصـل إلى التكلم)[8].

ويبدأ المجلد الخامس بتتمة الحديث عن البـاب السـابق يليـه: (بـاب ألـف

(1) ينظر شرح الرماني (المجلد الثالث)، الورقة 2.
(2) ينظر الكتاب 1/ 340.
(3) ينظر شرح الرماني (المجلد الثالث)، الورقة 299.
(4) ينظر الكتاب 2/ 61.
(5) ينظر شرح الرماني (المجلد الرابع)، الورقة 4.
(6) ينظر الكتاب 2/ 64.
(7) ينظر شرح الرماني (المجلد الرابع)، الورقة 294.
(8) ينظر الكتاب 2/ 271.

الوصل في الأسماء)[1]. وعنوانه في الكتاب: (هذا باب كينونتها في الأسماء)[2] وينتهي بنهاية: (باب التعبير الذي جرى على طريق الشذوذ في التضعيف على شبه الإدغام)[3]، وعنوانه في الكتاب: (هذا باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد)[4].

وهذه النسخة مقسمة على أجزاء، وفيها إشارة إلى بداية الجزء الثالث والعشرين[5]، وتنتهي بانتهاء الجزء السابع والستين[6]. كما خلت هذه النسخة من ذكر أرقام بعض الأجزاء، على الرغم من وجود ما يشير إلى بدايتها، وهذه الأجزاء هي: الجزء السادس والعشرون[7]، والجزء السابع والعشرون[8] والجزء السادس والثلاثون[9] والجزء الحادي والأربعون[10] والجزء السابع

(1) ينظر شرح الرماني (المجلد الخامس)، الورقة 4.

(2) ينظر الكتاب 2/ 273.

(3) ينظر شرح الرماني (المجلد الخامس)، الورقة 187.

(4) ينظر الكتاب 2/ 428.

(5) شرح الرماني، الورقة 173، المجلد الثاني، في الأصل: (الجزء الثالث والعشرون من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي رحمة الله عليه).

(6) شرح الرماني، الورقة 170، المجلد الخامس، في الأصل: (الجزء السابع والستون من شرح كتاب سيبويه إملاء أبي الحسن علي بن عيسى النحوي أيده الله).

(7) ينظر شرح الرماني، الورقة (2) المجلد الثالث.

(8) ينظر السابق الورقة 17.

(9) ينظر السابق الورقة 157.

(10) ينظر السابق الورقة (2)، المجلد الرابع.

والخمسون[1] والجزء الثامن والخمسون[2] والجزء الستون[3].

وقد وقع خطأ من الناسخ في تسلسل جزءين فجاءا هكذا "الجزء السادس والستون"[4]. والصواب أنه "الجزء الخامس والستون"، و"الجزء الخامس والستون"[5] والصواب أنه "الجزء السادس والستون".

وليست هذه النسخة من ستة مجلدات كما ذكر الدكتور مازن المبارك: فقد المجلد الأول منها وبقيت خمسة[6]. إنما هي في خمسة مجلدات، فقد الأول منها وبقيت أربعة مجلدات.

أما النسخة الثانية من شرح الرماني فهي الموجودة في مكتبة فينا وتقع في 210 ورقة وتبدأ من: "الجزء الثالث من شرح كتاب سيبويه إملاء الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى بن علي الرماني النحوي غفر الله له ولجميع المسلمين"، وأول أبواب هذا الجزء (باب الهمز)[7]. وتنتهي بقول الناسخ: "تم شرح كتاب سيبويه رحمه الله إملاء الشيخ الفاضل أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي أسعده الله"، (فرغ من إملائه في يوم السبت لليلتين بقيتا من شهر رمضان

---

(1) ينظر السابق الورقة (2)، المجلد الخامس.

(2) ينظر السابق الورقة 17.

(3) ينظر السابق الورقة 46.

(4) ينظر السابق الورقة 132.

(5) ينظر السابق الورقة 143.

(6) الرماني النحوي 162.

(7) شرح الرماني الورقة 2.

سنة تسع وستين وثلثمائة، وفرغ من نسخة يحيى بن علي بن محلى السلمي الشافعي بمدينة دمشق في العشر الثاني من شهر شوال سنة سبع وسبعين وخمسمائة، والحمد لله أولاً وأخيراً والصلاة على رسوله المصطفى محمد وآله المرتضين وسلم تسليماً، وحسبي الله ونعم الوكيل)[1]. وقبل هذا حديث عن "باب التغيير الذي جرى على طريق الشذوذ في التضعيف على شبه الإدغام للتخفيف"[2].

وهذه النسخة ليست كاملة إذ تبتدئ بـ(باب الهمز)[3] وهو ما يقابل الورقة 128 من المجلد الرابع من النسخة الأولى وتنتهي بنهاية الكتاب.

وفي النسخة الأولى كانت طريقة عرض الأبواب واحدة في تناول أبواب الكتاب، وذلك بتقسيم الباب بعد ذكر العنوان على ثلاثة أقسام: (الغرض فيه)، (مسائل الباب)، (الجواب عنها).

أوضح في القسم الأول (الغرض فيه) المراد من الباب بشكل عام، قال: في (باب النسب إلى ما ذهبت فاؤه): (الغرض فيه: أن يبين ما يجوز في النسب إلى ما ذهبت فاؤه مما لا يجوز)[4] وقال: في (باب نعت المعرفة): "الغرض فيه أن يبين ما

---

(1) شرح الرماني الورقة 210.

(2) السابق الورقة 209، وينظر الكتاب 2/ 428 وفيه: "هذا باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد".

(3) ينظر الكتاب 2/ 163.

(4) ينظر شرح الرماني المجلد الرابع الورقة 28.

يجوز في نعت المعرفة مما لا يجوز"[1]. وهكذا يدور هـذا القسـم في شـرح الرمـاني حول: "ما يجوز ومما لا يجوز" بمتعلق عنوان الباب.

أما القسم الثاني: (مسائل الباب) فهو مجموعة مـن الأسـئلة الـتي يسـوقها الرماني حول مضمون الباب ومحتواه، مثل قوله: في (باب النداء الذي يلحق فيه اللام للمدعو له): بعد أن ذكر (الغرض فيه): "مسائل هذا الباب: ما الذي يجـوز في النداء الذي يلحق فيه اللام للمدعو له ومـا الـذي لا يجـوز؟ ولم ذاك؟ ولم لا يجوز أن تفتح اللام في المدعو له وإن وليت يا؟ وهل؟ ذلك لأنه ليس في موضـع المنادى وإنما المنادى محذوف؟ وما حكم قول العرب يا للعجب ويـا للمـاء ومـا الفرق بينه وبين (يا للعجب ويا للماء؟ وهل يجوز (يا ويل لك) و(يا ويـح لـك) ولم جاز؟ وما الشاهد في قول قيس بن ذريح:

" فيا للنَّاسِ للواشي المطـاعِ"؟[2]

... وما المضاف إليه فيه: "يا لبكر"؟ وهل ذلك على إضـافة النـداء إلى "بكـر" باللام؟ وإن لم يذكر ولكن هـو مـدلول عليـه؟ ومـا المضـاف إليـه في: "للواشـي المطاع"؟ وهل المنادى مضاف إلى "الواشي"؟ باللام وما الشاهد في قول الشاعر:

يا لَعْنـةُ الله والأقـوامِ كُلّهـمُ والصَالحينَ على سَمْعَان من جارِ؟[3]

وما معنى قوله: "فـ(يا) لغير اللعنة؟"[4].

---

(1) السابق المجلد الثالث الورقة 58.

(2) صدر البيت: تكنّفني الوشاة فأزعجوني، ينظر الكتاب 1/ 319-320.

(3) ينظر الكتاب 1/ 320.

(4) شرح الرماني، الورقة 192، المجلد الثاني.

أما القسم الثالث والأخير من أقسام الباب في شرح الرماني وهو: (الجواب عن مسائل الباب) ففيه يبدأ الرماني بالإجابة عن الأسئلة التي طرحها حول موضوع الباب وأمثلته وشواهده فيما سمّاه بـ(مسائل الباب)[1].

أما عناوين الأبواب، فلم يتقيد الرماني بالعنوان كما جاء في كتاب سيبويه إنما عمد إلى تغييره بشكل يقربه إلى ذهن القارئ فيما يتصور الرماني، وهذا ما لاحظناه في أثناء الكلام على المجلدات الأربعة وما يبتدئ به كل منها وما ينتهي به[2].

ولدى تدقيق البابين في النسختين ومقابلتهما ببعضهما تبين لي أنّ النسخة الثانية (نسخة فينا) تبدأ بعد ذكر الباب، بالحديث عن الباب مباشرة أي مقابل ما جعل (القسم الثالث) الذي هو (الجواب) في النسخة الأولى، التي اتبع فيها أن يقسم الباب بعد العنوان إلى:

1- الغرض فيه، 2- مسائل من هذا الباب، 3- الجواب.

وليس في نسخة فينا هذا التقسيم الذي في نسخة استانبول، فليس فيها ذكر القسم الأول، (الغرض فيه) ولا الثاني (مسائل من هذا الباب).

فقد جاء في النسخة الأولى: (هذا باب الهمز، (الغرض فيه): أن يبين ما يجوز في تخفيف الهمزة مما لا يجوز، (مسائل هذا الباب): ما الذي يجوز في تخفيف الهمزة؟ وما الذي لا يجوز؟ ولم ذلك؟ ولم الأصل فيه التخفيف؟ ولم جاز فيه

---

(1) لمزيد من التفصيل، ينظر: الرماني النحوي ص195-215.

(2) ينظر: ص276-277 من هذا الفصل.

الحذف والبدل؟..(1) انتقل بعد ذكر مسائل الباب إلى (الجواب) فقال: الذي يجوز في تخفيف الهمزة ثلاثة أوجه: بين بين، والبدل، والحذف، والأصل: بين بين، لأنه يوصل إلى تليين الهمزة من غير إجحاف بإذهابها..) (2).

وهذا ما تبدأ به النسخة الثانية مباشرة بعد ذكر عنوان الباب إذ قال: بعد (باب الهمز) "الذي يجوز في تخفيف الهمزة ثلاثة أوجه: بين بين، والبدل، والحذف والأصل بين بين، لأنه يوصل إلى تليين الهمزة..."(3) إلى آخر الباب. وهكذا بقية الأبواب الأخرى في (نسخة فينا) إذ تبدأ من (الجواب) وهو القسم الثالث من أقسام أي باب من أبواب (نسخة استانبول).

وعلى الرغم من أن تاريخ نسخ (نسخة فينا) أقدم من تاريخ نسخ (نسخة استانبول) إذ أن تاريخ نسخها: سنة سبع وسبعين وخمسمائة(4). وثبت على الجزء الثلاثين من نسخة (استانبول) أن تاريخ نسخه: "سنة خمس وخمسين وستمائة"(5) والجزء الحادي والستين كذلك(6). فإني سأعتمد نسخة (استانبول) للمقارنة بشرح السيرافي، لأنّ النقص الحاصل في نسخة (فينا) في عدم ذكر (الغرض فيه) و(مسائل الباب) هو من فعل الناسخ على ما أرجّح، لأن النسختين منقولتان

---

(1) شرح الرماني (نسخة استانبول)، المجلد الرابع، الورقة 128.

(2) السابق.

(3) شرح الرماني (نسخة فينا)، الجزء الثالث، الورقة 2.

(4) السابق الورقة 210.

(5) شرح الرماني (نسخة استانبول)، المجلد الثالث، الورقة 72.

(6) السابق، المجلد الخامس، الورقة 76.

عن أصل واحد[1]، والناسخ قد يختصر ولكنه لا يضيف أبواباً منتظمة في الكتاب كله، وإلا كان مؤلفاً.

وبذا نرى أن الرماني اتبع خطة واحدة في جميع شرحه إذ قسم الباب الواحد إلى ثلاثة أقسام، بخلاف السيرافي وغيره من شراح الكتاب، الذين تنوعت أساليبهم تبعاً لطبيعة الباب المراد شرحه.

وحدّد الرماني هدف كل باب في قسم (الغرض فيه)، في حين قدم السيرافي لبعض أبواب شرحه بترجمة أوضح فيها المراد من الباب.

وامتاز شرح السيرافي بعناية السيرافي بشواهد سيبويه وتوثيقها وتصحيح نسبتها، في حين اكتفى الرماني بإيراد الشاهد كما جاء في كتاب سيبويه، مثال ذلك:

أنّ سيبويه استشهد في "هذا باب أسماء الأرضين" بقول العجّاج:

"ورُبَّ وجهٍ من حراء مُنْحَنِ"[2]

فذكر الرماني ذلك البيت ناسباً إياه إلى العجاج أيضاً[3]، بينما صحح السيرافي نسبة البيت بعد ذكره، فقال: "وقد نسب البيت في الكتاب للعجاج وهو لرؤبة"[4].

---

(1) السابق، الورقة 189.

ونسخة (فينا)، الجزء الثالث، الورقة 210.

(2) الكتاب 2/ 24.

(3) شرح الرماني (نسخة استانبول) المجلد الثالث، الورقة 249.

(4) شرح السيرافي 4/ 294.

كما أن السيرافي لم يلجأ كثيراً إلى تغيير عنوان الباب عما هو عليه في الكتاب، وإن وجد فهو تغيير طفيف في بعض المفردات أو إبدال بعض الحروف بغيرها، وقد بيّنت ذلك حين عرضت لمواد شرح السيرافي، أما الرماني فقد عمد إلى تغيير عنوان الباب برمته وذلك لتوضيحه- فيما يبدو-، مثال ذلك، أن سيبويه قال: "هذا باب الحروف والكلم التي تستعمل وليست ظروفاً ولا أسماء غير ظروف ولا أفعالاً"[1].

فعنوّن له الرماني بـ: "هذا باب الحروف التي تسمّي بها"[2]. في حين ذكر السيرافي عنوان كتاب سيبويه نفسه[3].

ومن ذلك أيضاً قول سيبويه[4]: "هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول"، فسماه الرماني: (باب الاستثناء المنقطع الذي يحتمل المتصل)[5]. وذكر السيرافي عنوان سيبويه نفسه أيضاً[6].

أما ما يجمع بين الرماني والسيرافي في شرحيهما فهو عنايتهما بتحقيق النص في كتاب سيبويه. وقد نقلنا سابقاً مثالاً يوضح عناية السيرافي بتحقيق نص

---

(1) ينظر الكتاب 2/ 31.

(2) ينظر شرح الرماني، الورقة 256، المجلد الثالث.

(3) ينظر شرح السيرافي 4/ 310.

(4) ينظر الكتاب 1/ 363.

(5) شرح الرماني، الورقة 29، المجلد الثالث.

(6) ينظر شرح السيرافي 3/ 277.

كتاب سيبويه[1]، وهذا النص ذكره الرماني أيضاً[2] وذلك لأن كلاً منهما اعتمد في مقابلة نسخ كتاب سيبويه على نسخة ابن السراج، قال الرماني: "في كتاب سيبويه بخط ابن السراج هذا الفصل وجدت في النسخ بعد ذكر (العنظوان) و(العنفوان) اختلافاً فأما نسخة كتاب محمد بن يزيد ويكون (فُعْلاّن) في الاسم نحو (الحومان) والصفة (غمدان) و(الجلبان) ويكون على (فِعِلاّن) في الاسم نحو (فِركان) و(عِرفان) ولا نعلمه جاء وصفاً، وفي كتاب ثعلب بخطه بعد (العنفوان) ويكون على (فُعُلاّن) في الاسم والصفة..."[3].

وقال السيرافي: "وذكر سيبويه بعد (العنظوان) و(العنفوان) أحرفاً اختلفت فيها النسخ وجمعها ابن السراج على اختلافها وخرجها في ورقة قال..."[4].

السيرافي والقرطبي:

ألف أبو نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القرطبي[5] "تفسير عيون كتاب سيبويه"، والموجود من هذا الشرح نسخة في المتحف البريطاني تحت رقم 11561 وتقع في (78) ورقة تبدأ بقوله بعد البسملة: "قال أبو نصر هارون بن موسى، قال أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه رحمه الله "هذا باب علم ما الكلم

---

(1) ينظر: الفصل الثالث ص149.

(2) ينظر شرح الرماني، الورقة 55، المجلد الخامس.

(3) السابق.

(4) ينظر شرح السيرافي 5/ 608، و149 من هذا البحث.

(5) تنظر ترجمته في الفصل الثاني، ص95 وما بعدها.

من العربية"[1]. وتنتهي النسخة بانتهاء الكتاب، وبقوله: "تم جميع الكتاب بحمد الله وعونه وصلى الله على محمد وآله"[2].

وطريقة القرطبي في هذا الشرح أن يـذكر عنـوان البـاب ثـم يبـدأ الشـرح مقدماً لبعض العبارات التي يشرحها بقوله: "قال أبو نصر"[3]، تاركاً البعض الآخر بلا تقديم لها[4].

وقد يكتفي من الباب بفقرة واحدة يعني بإيضاحها وبيان ما غمـض منهـا، ثم ينتقل إلى باب آخر وهكذا. ولم يتناول القرطبي جميع أبواب الكتاب في شرحه هذا إنما أهمل بعض ما رآه منها غير محتـاج إلى شـرح أو توضـيح، مثـال ذلـك: "قوله في باب الندبة..."[5] ثم ينتقل بعده بأربعة أسطر إلى: "قوله في "باب ما تكـون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها.."[6] ثم ينتقل بعد ذلك بعشرة أسـطر إلى: "قولـه في باب ما جرى على حرف النداء وصفاً له.."[7] وبين هذا الباب والباب الذي قبله ثلاثة أبواب ذكرها سيبويه ولم يتعرض لها القرطبي بالشرح أو التعليق وهي: "هذا باب ما لا يجوز أن يندب" و"هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد ممطـول

(1) تنظر المخطوطة، الورقة 2، والكتاب 1/ 2.

(2) المخطوطة، الورقة 77.

(3) ينظر على سبيل المثال المخطوطة، الورقة 2، 3، 30، 37.

(4) تنظر المخطوطة، الورقة 12، 14، 29، 57، 74.

(5) المخطوطة، الورقة 35، والكتاب 1/ 321.

(6) المخطوطة، الورقة 35، والكتاب 1/ 323.

(7) تنظر المخطوطة، الورقة 35، والكتاب 1/ 326.

وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو" و"هذا باب الحروف التي ينبه بها المدعو"[1].

والملفت للنظر في هذا الشرح أن القرطبي لم يذكر من النحاة واللغويين إلاّ أشخاصاً معدودين: كالأخفش[2] والمبرد[3] والجرمي[4] والمازني[5] وأبي زيد[6] وأبي عمرو[7] وابن قتيبة[8] والزجاج نقلاً عن السيرافي[9].

واعتمد على شرح السيرافي مرة واحدة فقط في تخطئة رأي الزجاج[10].

ولعل السر في ذلك أن القرطبي أراد تفسير بعض ألفاظ الكتاب وعباراته التي انبهمت واستغلقت وإيضاح مضمونها فقط، يؤيد هذا اسم كتابه "تفسير عيون كتاب سيبويه" وانتقاؤه لعدد محدود من عبارات الكتاب من كل باب وإغفاله لكثير من الأبواب لأنه لم يجد في عباراتها ما يحتاج إلى توضيح أو تفسير باستثناء بابين من أبواب الكتاب، هما: "هذا باب ما يتقدم أول الحرف وهي

---

(1) ينظر الكتاب 1/ 324-326.

(2) تنظر المخطوطة، الورقة 12، 15، 18، 49، 72.

(3) السابق، الورقة 13، 16، 36، 75.

(4) السابق، الورقة 58، 65.

(5) السابق، الورقة 34، 41.

(6) السابق، الورقة 66.

(7) السابق، الورقة 66.

(8) السابق، الورقة 66، 68.

(9) السابق، الورقة 25.

(10) السابق، الورقة 25، وينظر شرح السيرافي 2/ 265.

زائدة قدمت لإسكان أول الحروف[1] وهذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل[2] إذ تحدث عنهما بما يزيد على الورقتين[3].

أما ذكره لهؤلاء الإعلام فقد كان لأحد غرضين، أما لإيضاح عبارة الكتاب بما قالوه، أو للرد عليهم بمثل قوله: (توهم محمد بن يزيد)[4] و(غلط الأخفش)[5] و(زعم بعضهم إن سيبويه غلط)[6]، وأمثالها.

كما دافع القرطبي عن سيبويه، قال في رد قول المازني: أنه (تحامل فاحش) ثم ذكر الدليل على غلط المازني[7]، وفعل الشيء نفسه مع المبرد الذي اعترض على بعض آراء سيبويه إذ قال عن بعض آرائه: فليس قوله بشيء[*].

ولم يعتمد القرطبي تسلسل أبواب كتاب سيبويه كما ذكرت ففي أثناء حديثه عن أبواب الجزء الرابع من أبواب الكتاب جاء ذكر باب مَنْ إذا كنت مستفهماً عن نكرة وهذا الباب من أبواب الجزء الثاني من الكتاب[8].

---

(1) ينظر: الكتاب 4/ 145.

(2) السابق 4/ 245.

(3) تنظر المخطوطة الورقة (60– 63) و(65 أ–67 ب).

(4) تنظر المخطوطة، الورقة 33.

(5) السابق، الورقة 11.

(6) السابق، الورقة 12.

(7) السابق، الورقة 41.

(*) السابق، الورقة 74، 75.

(8) ينظر: الكتاب 2/ 408 والمخطوطة، الورقة 64 ب.

كما أن المخطوطة لا تخلو من النقص، قال القرطبي: يقول (قوله في باب أو وسألت) ثم يبدأ الحديث عن باب (ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة)[1] ويحتمل أن يكون هذا الباب أحد أبواب (أو) الثلاثة الموجودة في الكتاب[2] لأن باب (أو) السابق لهما[3] قد مرّ شرحه في المخطوطة[4].

وفي هذه المخطوطة قام القرطبي بتصويب بعض عبارات نسخة الكتاب الموجودة عنده، قال: "وهو غلط وقع في النسخ"[5].

السيرافي والأعلم:

ألف أبو الحجاج، يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشّنتمري[6] كتاب "النكت في تفسير كتاب سيبويه" الموجود من هذا الشرح نسخة في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم (214 نحو- المغرب) مصورة عن نسخة من مكتبة الخزانة العامة في الرباط تحمل رقم (142 ق) ألفها للملك المعتضد بالله أبو عمرو عباد بن محمد[7] وتقع في 512 صفحة.

---

(1) ينظر: الكتاب 4/ 245.

(2) ينظر: الكتاب 3/ 175، 179، 184.

(3) السابق 3/ 460.

(4) تنظر: المخطوطة الورقة 39 ب.

(5) السابق: الورقة 74 أ.

(6) تنظر ترجمته ص97-98 الفصل الثاني من هذا البحث.

(7) ينظر النكت ص3.

وهذه النسخة تبدأ بمقدمة وكلام على إضافة (الاسم) إلى الله عزّ وجلّ في قولنا: (بسم الله الرحمن الرحيم)، وفي المقدمة يشيد الأعلم بكتاب سيبويه فيقول: "وقد علم العلماء أن كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه رحمه الله أجمع ما ألف في اللسان العربي لإقامة حدوده ومعرفة أصوله وفروعه وفهم منظومة ومنثورة وجليه ومستورة..."[1].

وقبله يوضح الأعلم سبب تأليفه لهذا الكتاب فيقول: "... فهذا الكتاب جواب لمن قرأ كتاب سيبويه، وفهم بعض كلامه، وتفطّن لشيء من مقاصده وأغراضه، ثم طالب نفسه بمعرفة عيونه والإشراف على غوامض فنونه، فينبغي للطالب أن يطالع الباب من كتاب سيبويه ويحصر المواضع المشكلة منه..."[2].

وبعد الحديث عن الإضافة إلى اسم الجلالة، يبدأ الشرح بأول أبواب كتاب سيبويه (هذا باب علم ما الكلم من العربية)[3] وينتهي بالانتهاء من شرح آخر أبواب كتاب سيبويه (هذا باب ما كان شاذاً مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطرد)[4].

لقد أوضح الأعلم في مقدمته الغاية من تأليف هذا الشرح، فجاء مختصراً لا يغني عن قراءة الباب المشروح في كتاب سيبويه، إذ اهتم بالإجابة عمّا رآه غامضاً، قال: في "هذا باب علم ما الكلم من العربية": "هكذا موضوع كتابه الذي

---

(1) ينظر النكت ص2.

(2) السابق 2.

(3) النكت 6.

(4) السابق 509.

نقله أصحابه بتنوين "علم" ويسأل في ذلك عن أشياء منها أن يقال إلى ما أشار بقوله هذا والإشارة إلى حاضر، فالجواب، في ذلك: أن يكون أشار إلى ما في نفسه من العلم وذلك حاضر، والثاني: أن يكون أشار إلى متوقع قد عرف وانتظر وقوعه في أقرب وقت فجعله كالحاضر تقريباً، كقوله الله عزّ وجلّ: ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾[1].

والثالث أن يكون وضع الإشارة ليشبهها عند الحاجة والفراغ من المشار إليه كقولك: (هذا ما شهد عليه الشهود)..."[2] وهكذا يستمر بالسؤال والجواب حتى ينتهي من الباب المراد إيضاحه.

وعلى الرغم من أن الأعلم نقل آراء بعض النحويين واللغويين كالأخفش[3] وأبي العباس المبرد[4] والجرمي[5] والأصمعي[6] والمازني[7] والزجاج[8]، إلاّ أن نقله اتّسم بالعموم في أغلب الشرح كقوله: "وخالف النحويون سيبويه"[9].

(1) الرحمن 43.

(2) النكت 6- 9.

(3) النكت 17، 22، 52، 64.

(4) السابق 21، 83.

(5) السابق 36، 53.

(6) السابق 54.

(7) السابق 68.

(8) السابق 101.

(9) النكت 67.

وربما استوحش من هذا بعض النحويين"[1] وأنكر بعض النحويين هذا على سيبويه"[2] وقال المحتج عن سيبويه"[3] واحتج غير سيبويه"[4]، وكذلك فعل عند ذكر من سبقه إلى شرح كتاب سيبويه، قال: "... واعلم أن (الألف) و(الياء) في التثنية و(الواو) في الجمع عند أكثر شارحي كتاب سيبويه عن حروف الإعراب بمنزلة (الدال) من (زيد) و(الألف) من (قفا) واحتجوا على ذلك بحجج منها.."[5] فلم يذكر أسماء الشراح ولا أسماء شروحهم، كما أغفل ذكر أسماء النحويين الذين خالفوا سيبويه أو أنكروا عليه أو احتجوا عنه.

ومن أجل أن ينسجم الأعلم مع الخطة التي وضعها للشرح نجده يقسم بعض الأبواب إلى فصول، يتناول في كل فصل عبارة غامضة، أو هكذا كان يراها، ثم يبدأ بالسؤال عنها ثم الإجابة عليها، وتجاوز ذلك في بعضها الآخر مكتفياً بنقل كلام سيبويه ثم إيضاحه.

وجاءت في الشرح أبواب لم يذكر فيها الأعلم إلاّ المثال مكتفياً بذكره والتعليق عليه بشكل مختصر، قال: في "هذا باب ما لا يكون فيه إلا الرفع": وذلك قولك: "لكَ يَدٌ يدُ الثور" وله رأسٌ رأسُ الحمار"، هذا لا يكون فيه إلاّ الرفع لأنه

(1) السابق 100.

(2) السابق 91.

(3) السابق 17.

(4) السابق 77.

(5) السابق 16.

جوهر وليس بمصدر يتوهم فيه فاعل يفعله كالصوت ونحوه"[1] وهكذا انتهى الباب على هذه الصورة من الإيجاز والاختصار.

وعلى الرغم من أن الأعلم لا يذكر الشروح التي رجع إليها كما أشرت إلى ذلك. ولم يذكر السيرافي مطلقاً، إلاّ أنه نقل من شرح السيرافي وبكثرة من غير أن يذكر ذلك أو يشير إليه، مثال ذلك قوله في: "هذا باب ما يكون من المصادر مفعولاً بعد أن نقل شاهد سيبويه:

وما هِيَ إلاّ في إِزارٍ وَعِلْقَةٍ ... مُغَارَ ابنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيٍّ خَثْعَمَا[2]

قال: "والشاهد فيه: "مغار بن همّام". وزعم الزجاج أن سيبويه أخطأ في ذكر هذا البيت في هذا الموضع وذلك أنه قدّر (مغارا) زماناً والزمان لا يتعدى وإنما (مغار) مصدر، قال: والدليل على ذلك أنه قد عداه، وإنما تقديره: زمان إغارة ابن همام على حيّ خَثْعَم، وهكذا قال أبو العباس وقد غلطا في الرد عليه، لأن المصادر التي جعلها سيبويه ظروفاً إنما هي مضاف إليها الزمان ويحذف الزمان فتكون نائبة عنه فـ(مغار) بتلك المنزلة. ومعنى البيت: أنه وصف امرأة فذكر أنها في إزار وعلقة وهي البقيرة، وهي: قميص بلا كمّين، يريد: أنها في وقت إغارة ابن همام في هذا الزي. فأما أن تكون صغيرة، أو لمعنى آخر. ويقال: أن ابن همّام كان لا يغير إلاّ وهو عريان وهو الذي ينساق على تأويل الزجاج كأنه شبّه عريها بعرى ابن همام"[3].

---

(1) النكت ص131.

(2) ينظر الكتاب 1/ 120.

(3) النكت 101.

وهذا هو تعليق السيرافي على شاهد سيبويه نقله الأعلم نصاً[1]، وقد مَرَّ بنا ذكره.

ومثل ذلك قول الأعلم: في (هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم) معقباً على شاهد سيبويه:

وكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طحْتَ كما هوى
بأجْرامه من قُلّةِ النّيقِ مُنْهَوي[2]

".. وردّ المبرد ما رواه سيبويه وأبطل الاستشهاد بهذا البيت، وزعم أن هذه القصيدة فيها خطأ كثير. وهذا تحامل من المبرد وتجاوز في الأخذ من النحويين والطعن على العرب أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم وأن ينكر ما أجمع الجماعة على روايته"[3].

ومثل هذا قول السيرافي: "وكان أبو العباس المبرد ينكر (لولاي) و(لولاك) ويزعم أنه خطأ لم يأت عن ثقة وأن الذي استهواهم بيت الثقفي، وأن قصيدته فيها خطأ كثير قال أبو سعيد: وما كان لأبي العباس أن يسقط الاستشهاد بشعر رجل من العرب قد روى قصيدته النحويون وغيرهم واستشهدوا بهذا

(1) ينظر شرح السيرافي 2/ 183، والفصل الثاني من هذا البحث، ص120.
(2) الكتاب 1/ 388.
(3) النكت 247.

البيت وغيره من القصيدة وأن لا ينكر ما أجمع الجماعة على روايته عن العرب"[1] وأمثال هذا كثير[2].

وللأعلم مؤلف آخر على كتاب سيبويه هو "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب" الذي وضعه ليشرح به شواهد الكتاب والذي طبع على هامش طبعة بولاق للكتاب. وتتضح استفادة الأعلم من شرحه هذا في كتابه "النكت" في نسبة بعض الأبيات التي ذكرها سيبويه في الكتاب، وإن كان التعليق عليها قد اختلف لفظه في كتابيّ الأعلم، مثال ذلك:

أن سيبويه استشهد بقول يزيد بن الطَّثرية:

فَبِتْنَا تَحِيدُ الوحش عنّا كأنّنا قَتِيلانِ لم يَعْلَمْ لنا الناسُ مَصْرَعا[3]

فقال الأعلم في: "تحصيل عين الذهب":

"وأنشد في الباب ليزيد بن الطثرية ويروى لامرئ القيس ... (البيت) الشاهد فيه إثبات (الألف) في الوقت في حال النصب كما تثبت (الياء) في الجر، و(الواو) في الرفع للترنم، إلا أن (الألف) تثبت ولا تحذف إلا على قول من

---

(1) شرح السيرافي 3/ 387. وقد مرّ بنا الكلام عليه في ص130 من الفصل الثاني من هذا البحث.

(2) ينظر على سبيل المثال: النكت ص104 وشرح السيرافي 2/ 218، والنكت ص106-107، السيرافي 2/ 216-217، والنكت ص123، وشرح السيرافي 2/ 305، والنكت ص129، وشرح السيرافي 2/ 327.

(3) الكتاب 2/ 298.

حذفها في الكلام فقال: (رأيت زيد) و(لقيت خالد) وهي لغة ضعيفة. وصف أنه خلا بمن يحب بحيث لا يطلع عليهما إلاّ الوحش، ومعنى تصد: تنفر"[1].

وقال في النكت: "وأنشد سيبويه ليزيد بن الطّثرية.. أنشد هذا في ما يوقف عليه بحروف المد واللين إذا ترنموا، وهذا البيت يروى لامرئ القيس وصف جارية خرجت إليه في الليل من بين الحي فباتا معاً لا يعلم بموضعهما"[2].

السِّيرافي وابن خروف

ألف أبو الحسن علي بن محمد المعروف بابن خروف الأندلسي[3]، "كتاب تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب" الموجود من هذا الشرح نسخة في (دار الكتب المصرية) تحت رقم (530 نحو تيمور) وتقع في مجلد واحد في (304 صفحة) به خرم من أوله وآخره، وليس به تاريخ نسخ، وتوجد نسخة أخرى مصورة عن السابقة (ميكروفيلم) في معهد إحياء المخطوطات العربية بالقاهرة تحت رقم (39- نحو).

وهذه النسخة تبدأ بأسطر قبل (باب ما يذهب فيه الجزاء من الأسماء)[4] وتنتهي بسطر واحد بعد (باب نظائر ما مضى من المعتل)[5] وفي النسخة ما يشير

---

(1) الكتاب 2/ 298 (الهامش)، والرواية في الهامش (فبتنا تصيّد الوحش). أما في الكتاب فهي كرواية السيرافي (تحيد).

(2) النكت ص441.

(3) تنظر ترجمته: الفصل الثاني ص98 وما بعدها.

(4) ينظر الكتاب 1/ 440.

(5) ينظر الكتاب 2/ 335.

على أن ابن خروف قد بدأ بشرح كتاب سيبويه من أولها قال: في (هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف): "وقد تقدّم أكثرها في أول الكتاب"[1]. ولكن ليس معنى هذا أن ابن خروف قد بدأ بشرح أبواب الكتاب باباً بعد آخر، إذ تجاوز بعض الأبواب لأنه يرى أن لا غموض فيها، مثل: "هذا باب الحروف التي تنزل بمنزلة الأمر والنهي لأنّ فيها معنى الأمر والنهي"[2] و"هذا باب الأفعال في القسم"[3] و"هذا باب ما حذف الياء والواو فيه القياس"[4] و"هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف"[5] و"هذا باب الإضافة إلى كل اسم ممدود"[6] و"هذا باب ما ذهب لامه وكان أوله ألفاً موصولة"[7] و"هذا باب ما لا يحسن أن تضيف إليه الأسماء"[8].

أما الأبواب التي قام بشرحها، فقد توخى فيها الاختصار والدقة لإيضاح ما غمض من عبارات كتاب سيبويه وألفاظه، قال: "هذا الباب مقدمة بين يدي

---

(1) تنقيح الألباب ص52.

(2) ينظر الكتاب 1/ 452.

(3) السابق 1/ 454.

(4) السابق 2/ 70.

(5) ينظر الكتاب 2/ 78.

(6) السابق 2/ 79.

(7) السابق 2/ 124.

(8) السابق 2/ 175.

الأبواب وهو من قبيل بيان منزلة أن الناصبة في كونها موصولة.."[1] والباب بين أيضاً..."[2].

في حين قدّم لبعض الأبواب بمقدمة شرح فيها عنوان الباب وبينّ أهميته[3].

أما الذي عليه أغلب الشرح فهو أن يأخذ جزءاً من كلام سيبويه ثم يبدأ بإيضاح ما غمض منه، ثم ينتقل إلى جزء آخر وهكذا[4]، مع اهتمامه بتحقيق النص، قال: "والباب بين أيضاً، وقع في جميع النسخ الرياحية والشرقية"[5].

وقد بلغ الاختصار حده في شرح ابن خروف إذ لم يتجاوز بعض الأبواب أكثر من سطرين مثل: (هذا باب تثنية الأسماء المبهمة)[6] أو أربعة أسطر مثل: (هذا باب أم وأو)[7] و(هذا باب الإضافة إلى الحكاية)[8] أو خمسة أسطر، مثل: (هذا باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة)[9].

---

(1) تنقيح الألباب ص23.

(2) السابق ص25.

(3) ينظر السابق ص103 "هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو".

(4) ينظر السابق ص5، 7، 28.

(5) ينظر السابق ص25.

(6) ينظر تنقيح الألباب ص137.

(7) السابق ص42.

(8) السابق ص128.

(9) السابق ص297.

ونقل ابن خروف في شرحه آراء بعض علماء اللغة والنحو ممن سبقه كما نقل بعض آراء شيوخه كأبي بكر الخدب[1]، الذي أكثر النقل عنه[2] مستفيداً من الطرر التي كتبها الخدب على الكتاب[3] ومن كتاب (الأبنية) الذي يقول عنه:

"وللأستاذ أبي بكر في كتاب الأبنية عجائب من تبيين مشكلها.. وغير ذلك مما انفرد به رحمه الله، واجتمع في هذا الكتاب من هذا العجب العجاب"[4].

أما علماء اللغة والنحو الذين نقل عنهم فهم: أبو عبيدة[5] وكتابه (الغريب)[6]، الأصمعي[7]، وأبو الحسن الأخفش[8]، وكتابه (الأوسط)[9]، والكسائي[10]، والفراء[11]، والمبرد[12]، وأبو عثمان

---

(1) أبو بكر محمد بن أحمد المعروف بالخدب، مات في عشر الثمانين وخمسمائة، ترجمته في البغية 1/ 28.

(2) ينظر تنقيح الألباب ص7، 19، 32، 44، 58، 69، 89، 109، 110، 124، 251، 266.

(3) ينظر بغية الوعاة 1/ 28.

(4) تنقيح الألباب ص281.

(5) ينظر ترجمته في البغية 2/ 294.

(6) ينظر تنقيح الألباب ص4، 196، 289.

(7) السابق ص6، 273.

(8) السابق ص191، 218.

(9) السابق ص64، وقال السيوطي في البغية: صنّف: الأوساط في النحو.

(10) ينظر تنقيح الألباب ص35، 185.

(11) السابق ص17، 273.

(12) السابق ص4، 14، 19، 22، 52.

المازني[1]، وابن ولاد[2]، وأبو اسحق الزجاج[3]، والزبيدي[4]، وابن جني[5]، وابن الأنباري[6]، وأبو علي القالي[7]، وابن خالويه[8]، وابن دريد[9]، وابن السراج[10]، والزمخشري[11]، والفارسي[12]، الذي أشاد به وبقياسه ونقل قوله: "لا أخطئ في مسألة واحدة من القياس"[13].

كما نقل ابن خروف عن السيرافي ملقباً إيّاه أحياناً بـ(السيرافي)[14]، وأحياناً مكنّيا إياه بـ(أبي سعيد)[15]، وأحياناً أخرى ينقل عنه من غير أن يذكر

---

(1) ينظر تنقيح الألباب ص18، 108، 263.

(2) السابق ص238.

(3) السابق ص262، 264.

(4) السابق ص277، 281، 287، 291.

(5) السابق ص266، 287.

(6) السابق ص267.

(7) السابق ص15، 291.

(8) السابق ص289.

(9) السابق ص287.

(10) السابق ص194، 195، 219، 264، 266.

(11) السابق ص89.

(12) السابق ص11، 30، 32، 60، 72.

(13) السابق ص53.

(14) السابق ص193، 266، 267، 286، 291، 293.

(15) السابق ص277.

اسمه، قال: "... وقول العجاج: "وربّ وجه من حراء مُنْحَنِ" والصواب أنه لرؤبة"[1].

وقد استفاد ابن خروف من السيرافي في تفسير أمثلة الأبنية التي ذكرها سيبويه[2]، وفي نقل بعض آراء النحويين ممن سبقوا السيرافي، كالجرمي مثلاً[3].

ولم يعن ابن خروف في شرحه إلاّ بإيضاح ما غمض من الكتاب، وكان بحاجة إلى تبيان وتفسير كما أشرت إلى ذلك، بخلاف السيرافي الذي تناول أبواب الكتاب مبسّطاً الآراء فيها، مولياً شواهد الكتاب عناية فائقة، عارضاً أغلب الآراء التي قيلت في المسألة مدار البحث عارضاً الخلاف إن وجد، مبيناً رأيه، ومفنداً آراء معارضيه.

أما ما يخص استشهاد ابن خروف بالحديث الشريف، فقد قيل: "إن أول من اعتمد على الأحاديث في الاحتجاج بها في اللغة وفي إثبات قواعد النحو والصرف وتقعيدها هو النحوي ابن خروف الأندلسي"[4].

إلا أن الجزء الذي بين أيدينا من (تنقيح الألباب) لابن خروف، ليس فيه من الحديث الشريف الشيء الكثير، إذ استشهد ابن خروف بالحديث الشريف في مواضع قليلة معظمها احتج بها متابعاً سيبويه، وبعضها تفرد به، من ذلك قوله:

---

(1) السابق ص76، وينظر شرح السيرافي 4/ 294 وص185، من هذا البحث.

(2) تنقيح الألباب ص276-291.

(3) السابق ص293.

(4) ينظر: الاقتراح ص45، والعربية، يوهان فك ص226.

"وبعضهم يقول: (لمّا) مشددة، وحكى أبو محمد ثابت في (الدلائل) أن رسول الله ﷺ قال: "أتاني آت من ربي فخيّرني بين أن يدخل نصف أمتي الجنة، وبين الشفاعة، وإني اخترت الشفاعة، قلنا: يا رسول الله: ننشدك الله والصحابة لمّا جعلتنا من أهل شفاعتك"[1].

وما يؤخذ على ابن خروف في شرحه، أنه كان يحيل إلى شاهد كتاب سيبويه من غير أن يذكره[2]، كما أنه يقتطع النص الذي في كتاب سيبويه اقتطاعاً ناقصاً مما يحتم على قارئ كتابه الرجوع إلى (الكتاب) لإتمام النص أو فهم مراد سيبويه من كلامه.

وعلى الرغم من أن شرح ابن خروف جاء مختصراً مقتضباً، فإنه عني فيه بإيضاح غوامض الكتاب وقدم لبعض أبوابه بمقدمة وافية، كما في قوله: "وهنا لابد من ذكر مقدمة يستعان بها على فهم أغراض الأئمة وصدق قولهم في هذا الباب وغيره من أبواب العربية.."[3].

السيرافي والصفّار:

ألف قاسم بن علي الشهير بالصفار، أبو القاسم أو أبو الفضل[4] شرحاً لكتاب سيبويه ويوجد من هذا الشرح نسختان مخطوطتان هما:

---

(1) تنقيح الألباب ص11.

(2) ينظر: تنقيح الألباب ص16.

(3) تنقيح الألباب ص52.

(4) تنظر ترجمته في الفصل الثاني ص101.

1- نسخة في دار الكتب المصرية برقم (900 نحو) بخط مغربي، تبدأ بأول الكتاب وتنتهي بـ(هذا باب الصفة المشبهة باسم الفاعل[1] فيما عملت فيه)[2] وتقع هذه النسخة في (175) ورقة، وعندي نسخة منها.

2- نسخة أخرى مصورة عن نسخة مكتبة الخزانة العامة- بالرباط وتحمل رقم(317 ق) الموجود منها (المجلد الأول)، وقد صورت عنها نسخة في معهد إحياء المخطوطات العربية- بالقاهرة تحت رقم (106 نحو) وتقع في (355 صفحة) وعندي نسخة منها، وهذه النسخة ناقصة من أولها وتبدأ بكلام قبل: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجار على الرفع والنصب"[3] وتنتهي بنهاية: "هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر"[4] أي بزيادة عشرة أبواب عن نسخة دار الكتب المصرية.

ومن هذا نستنتج أن الصفار قد شرح كتاب سيبويه شرحاً كاملاً فقد معظمه، وبقي منه (المجلد الأول) من نسخة مكتبة الخزانة العامة، الذي يشير إلى وجود مجلد ثان يبدأ بـ(هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد

---

(1) في الكتاب 1/ 99: بالفاعل.

(2) المخطوطة، الورقة 171.

(3) المخطوطة، ص4، وينظر الكتاب 1/ 2، "هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية وهي تجرى على ثمانية مجار على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والكسر والضم والوقف".

(4) المخطوطة ص353، وينظر الكتاب 1/ 129، وفيه: "هذا باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي".

حرف"[1] ونسخة أخرى فيها جزء من المجلد الأول وهي نسخة دار الكتب المصرية، كما أن الصفار يشير إلى (باب الجزاء) في شرحه، وهذا الباب متأخر نسبياً قياساً إلى أبواب كتاب سيبويه"[2].

يقول: "... ومتى تقدم الشرط ما يغني عن جوابه، فإنه يكون الفعل أبداً ماضياً نحو: أنت ظالم إن فعلت، ولا يجوز (أن تفعل) لعلة نذكرها في باب الجزاء"[3].

يبدأ الصفار شرحه بعد ذكر عنوان الباب بأن يقدم للباب بمقدمة يعرف فيها بمضمونه فيقول في "هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول" قلت: متن الباب يذكر فيه "كان وأخواتها" وهن نواسخ الابتداء، إلا أن للقائل أن يقول: كيف جعل سيبويه المبتدأ فاعلاً والخبر مفعولاً وليس الأمر كذلك، لأن هذا ليس بفاعل ولا الآخر مفعول، قلت: عن هذا جوابان.."[4].

وهذه المقدمة قد تطول[5] وقد تقصر تبعاً لما يحتاج إليه إيضاح عنوان الباب، وقد يستغني الصفار عنها ويبدأ الشرح بقوله: "قلت" كما فعل في "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون

---

(1) ينظر شرح كتاب سيبويه للصفار ص355، والكتاب 1/ 130.

(2) ينظر كتاب سيبويه 1/ 431.

(3) شرح كتاب سيبويه للصفار (نسخة دار الكتب) الورقة 55.

(4) المصدر السابق، الورقة 54. وينظر: الكتاب 1/ 21.

(5) ينظر على سبيل المثال: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولا تمكن تمكنه". المصدر السابق، الورقة 81-86.

الآخر" فيبدأ القول: "قلت: هذه أفعال دخلت على ما كان مبتدأ وخبراً فنصبتهما بالتشبه بـ(أعطيت) وكان ينبغي لها ألاّ تعمل لأنّ كل فعل يدخل على الجملة هو غير مؤثر فيها ..."[1].

ونقل الصفار في شرحه آراء بعض علماء النحو ممن سبقه كما نقل آراء من عاصره من النحويين، فهو يذكر الأخفش[2]، والمبرد[3] والكسائي[4] والفراء[5] والأصمعي[6] وأبا زيد[7] والمازني[8] والفارسي[9] وابن كيسان[10] والزجاجي[11] وابن جني[12] وابن الطراوة[13] وابن خروف وشيخه أبا بكر بن طاهر[14] وأبا محمد بن

(1) ينظر شرح كتاب سيبويه للصفار (نسخة دار الكتب)، الورقة 45.

(2) السابق، الورقة 21، 22، 30، 77، 87.

(3) السابق، الورقة 19، 26، 43، 44.

(4) السابق، الورقة 56، 90.

(5) السابق، الورقة 20، 23، 29، 96.

(6) السابق، الورقة 24.

(7) السابق، الورقة 52.

(8) السابق، الورقة 47.

(9) السابق، الورقة 15، 54، 56، 60، 79، 85، 94، 106.

(10) السابق، الورقة 23، 94.

(11) السابق، الورقة 16، 103.

(12) السابق، الورقة 22.

(13) السابق، الورقة 17، 39، 43، 50، 64، 96.

(14) ينظر شرح كتاب سيبويه للصفار (نسخة دار الكتب)، الورقة 103، 106.

السيد[1] وابن عصفور[2] وابـن بابشـاذ[3] والأعلـم[4] وأبـا الفتـوح بـن فـاخر، ويسميه: (شيخنا)[5]، والشلوبين[6]، ويتهمه بالجنون[7]، وهذا ما دفع من تـرجم للصفار وذكر شرحه للكتاب أن يقول: "شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً يقال أنه أحسن شروحه ويرد فيه على الشلوبين بأقبح رد"[8].

كما نقل عن السيرافي[9]، ولم يذكر الصفار الكتب التي نقل عنهـا في جميـع نقولـه باسـتثناء مـا نقلـه عـن الفارسـي الـذي ذكـر في نقولـه عنـه كتابيـه: (الإيضاح)[10] و(التذكرة)[11].

وقـد دافـع الصـفار في شـرحه عـن آراء سـيبويه، لأنّ الصـحيح مـا يقولـه أو يـذهب إليـه[12]. في حـين ردّ علـى الأخفـش بعـض آرائـه واتهمهـا

(1) السابق، الورقة 79.

(2) السابق، الورقة 79.

(3) السابق، الورقة 69.

(4) السابق، الورقة 71.

(5) السابق، الورقة 49.

(6) السابق، الورقة 53، 106.

(7) السابق، الورقة 53.

(8) بغية الوعاة 2/ 256.

(9) شرح كتاب سيبويه للصفار (نسخة دار الكتب) الورقة 19، 26، 56، 85، 103.

(10) السابق، الورقة 15.

(11) السابق، الورقة 79.

(12) شرح كتاب سيبويه للصفار (نسخة دار الكتب)، الورقة 84.

بالفساد[1]، وفعل مثل ذلك مع المبرد[2]، وابن الطراوة[3]، والأعلم[4].

وتعرّض الصفار في شرحه للكوفيين وناقش بعض آرائهم بمثل قوله: "وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون فاسد"[5]، و"لا حجة للكوفة"[6]. كما تعرّض لآراء الفرّاء ووصفها بالفساد أيضاً[7]، على الرغم من أنه قدّم له مرّة بقوله: "وزعم الإمام أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء..."[8].

ومن أبرز اهتمامات الصفار في شرحه لكتاب سيبويه عنايته بمصطلحات سيبويه وتفسيرها، يقول: "... فإن قلت ولم عقب سيبويه الاشتغال بالبدل: قلت: - يمكن والله أعلم- أن يفهمنا أن هذه بمنزلة الاشتغال في أن الاسم محمول على فعل لا يضمر..."[9] كذلك عنايته بإيضاح المقصود من عناوين أبواب الكتاب، أما بالتقديم لها، أو بترجمتها، قال في: "هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولا تمكن تمكنه"[10] قلت: هذا الباب هو الباب المعبر عنه بـ (باب

---

(1) السابق، الورقة 70.

(2) السابق، الورقة 43، 44.

(3) السابق، الورقة 17، 64، 96، 107.

(4) السابق، الورقة 71.

(5) السابق، الورقة 56.

(6) السابق، الورقة 88.

(7) السابق، الورقة 29، 96.

(8) السابق، الورقة 20.

(9) السابق، الورقة 5.

(10) ينظر الكتاب 1/ 37.

التعجب) والتعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل، خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره"[1].

ومثله قوله في: "هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعله"[2] قلت: هذا الباب هو الذي يسميه النحويون: (باب الإعمال) وهو أن يتقدم عاملان فصاعدا ويتأخر عنهما معمول فصاعدا كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى مثال ذلك: (ضربني وضربت زيداً)، فـ(زيد) معمول وقد تقدمه عاملان كل واحد منهما يطلبه من جهة المعنى فالأول يطلبه بأنه فاعل والثاني يطلبه بأنه مفعول وقد يكون المتقدم أزيد من عاملين..."[3].

كما اهتم الصفار بإيضاح المقصود من بعض عبارات سيبويه واستدل لها في حين ترك بعضها الآخر لأنه رآها واضحة لا تحتاج إلى دليل أو شاهد، قال سيبويه في: "هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية": "واعلم أن الواحد أشد تمكناً من الجمع لأن الواحد الأول ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس يكون للواحد..."[4] فقال الصفار: " ... ثم قال: واعلم أن الواحد أشد تمكناً من الجميع، قلت: وهذا أيضاً يحتاج إلى الاستدلال لأنه لا يسلم أن الواحد يكثر دوره كثرة يزيد بها على الجميع فالدلالة على هذا أن كل جمع فإنه قد يسوغ لك أن تأتي في موضع الجمع بالمفرد فقط فتقول إذا أردت

---

(1) شرح كتاب سيبويه للصفار (نسخة دار الكتب) الورقة 82.

(2) ينظر الكتاب 1/ 37 وفيه: "... مثل الذي يفعل به".

(3) شرح كتاب سيبويه للصفار (نسخة دار الكتب) الورقة 87-88.

(4) الكتاب 1/ 7.

الأخبار عن (الزيدين) (زيد فعل كذا وزيد صنع كذا وزيد جرى له كذا) ولا تأتي في موضع المفرد أبداً بالجمع، فصار المفرد أكثر تصرفاً فلهذا كان أشد تمكناً، وأما أن الجمع فرع فلا يحتاج إلى الاستدلال عليه لوضوحه[1].

على الرغم من أن الصفار كان قد اطلع على شرح السيرافي للكتاب إلاّ أنه لا يبدو في شرحه أثر واضح لمتابعته إياه أو تحمسه له، فهو وإن كان ينقل عن السيرافي في بعض المواضع[2]، إلا أنها قليلة إذا ما قيست بما نقله عن الفارسي الذي ألف تعليقه على كتاب سيبويه[3].

وهو حين يتعرض لرأي السيرافي والفارسي في مسألة ما يؤيد الفارسي، مثل ذلك: ما جاء من كلامه على استعمال (كان) تامة أو ناقصة في بعض المواضع مما اختلف فيه العلماء فقال: "أما أبو سعيد فادعى أنها التامة .. وزعم الفارسي أنها الناقصة ولا فاعل لها، وهو الصحيح"[4].

وقد اختلفت طريقة الصفار ومنهجه في الشرح عن السيرافي في شرحه في أنه لم يكن يميل إلى شرح جميع كلام سيبويه وإنما كان يختار بعض النقاط التي يراها مهمةً محاولاً تقوية رأي سيبويه والرد على خصومه، في حين يتجه السيرافي

---

(1) شرح كتاب سيبويه للصفار (نسخة دار الكتب) الورقة 14.

(2) السابق، الورقة 19، 26، 53، 56، 85.

(3) ينظر البغية 1/ 497 وص303 من هذا الفصل هامش 11، 12.

(4) شرح كتاب سيبويه للصفار (نسخة دار الكتب) الورقة 56، وينظر الورقة 85.

في أغلب شرحه إلى شرح كلام سيبويه وإيضاحه والزيادة عليه ثم تبسيط الآراء واختيار أوجهها[1].

وكان مما يميّز جهد الصفار في شرحه هذا، أن ردوده على خصومه كانت مقنعة توخى فيها الإيضاح، كرده على ابن الطراوة[2]، وعلى الزجاج الذي وصف قوله بأنه هذيان وذلك في أثناء حديثه عن بناء باب (كسا) و(أعطى) للمفعول، وعن ناصب المفعول الثاني[3].

وكان الصفار ينقل بعض آراء ابن خروف[4] ويرد على بعضها الآخر من آرائه[5] كما كان ينقل آراء ابن عصفور ويسميه بـ(الثقة)[6] أو بـ(صاحبنا الفقيه)[7].

وفي هذا الشرح مثل الصفار آراء أصحابه من نحاة الأندلس، إذ جاءت عباراته ناطقة بموافقته إياهم والدفاع عنهم وذلك في قوله: (خالفنا الفراء)[8]

---

(1) ينظر على سبيل المثال: "هذا باب المسند والمسند إليه" في شرح الصفار الورقة 16-17، وفي شرح السيرافي 1/ 210-215.

(2) ينظر شرح الصفار الورقة 17، 64، 96، 107.

(3) ينظر السباق، الورقة 49.

(4) ينظر السابق، الورقة 59، 60.

(5) ينظر السابق، الورقة 120.

(6) ينظر السابق، الورقة 78.

(7) ينظر السابق، الورقة 149.

(8) ينظر السابق، الورقة 151.

و(خالفنا المبرد)[1] و(زعم أهل الكوفة)[2] و(خالفنا فيه الكوفيون وأهل بغداد)[3] و(خالفنا البغداديون)[4].

كما عرض الصفار في شرحه نموذجاً لما كان يدور في مجالس العلم عند أهل الأندلس، فقال: "دخل علينا أحد طلبة مالقة ونحن نتكلم في هذا البيت فرام أخذه من يد الكسائي بأن قال: المعنى في الحال أبلغ من جهة الصناعة الأدبية، فقلت له: ولم؟ فقال: لأنه إن كان فعل ذلك فلا فائدة في أخباره إياها به لأنها قد درت ذلك منه، فالأولى أن يخبرها بأنه يفعل كذا فيكون مفيداً فقلت له: يحصل ذلك منه، فالأولى أن يخبرها بأنه يفعل كذا فيكون مفيداً فقلت له: يحصل ذلك بالمفهوم لأنه إذا أخبرها أنه قد عمل ذلك فهو قد قال: إن أخلاقه على هذا، وأنه إنما يصحب ما لم يتغير عليه، فزعم أن هذا المعنى دون ذلك. وأن أسلم له ذلك كيفما سلمته فنهايته أن ارتكب اللحن فأعمل المستقبل في الظرف الماضي لأن المعنى الآخر دون هذا..."[5].

ومن خلال كل ما تقدم نستنتج أن شرح السيرافي أجلّ شرح وصل إلينا لكتاب سيبويه على الرغم من أهمية شروح الكتاب الأخرى، وذلك من خلال

---

(1) ينظر السابق، الورقة 151.

(2) ينظر السابق، الورقة 119.

(3) ينظر السابق، الورقة 140.

(4) ينظر السابق، الورقة 153.

(5) ينظر شرح الصفار الورقة 157.

عنايته بالكتاب عناية شملت ألفاظه، ومفرداته، وعباراته، وشواهده، واتضحت في بسطه لآراء النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه، ومناقشته إياها وفي كل هذا يلتقي الرماني بالسيرافي ويختلفان في إهمال الرماني العناية بشواهد الكتاب.

وثمة شيء آخر تلتقي فيه شروح كتاب سيبويه هو التزامها جانب سيبويه في ردّ اعتراضات المبرد، وفي هذا الجانب يتفرد السيرافي ومن بعده الرماني بردّ معظم الآراء التي خالف فيها المبرد سيبويه.

كما اهتمت شروح الكتاب جميعها بتحقيق نص كتاب سيبويه، والرجوع إلى النسخ المتيسرة منه، وفي هذا أيضاً يمتاز شرحا السيرافي والرماني عن غيرهما من شروح الكتاب في تحقيق أكثر نصوص الكتاب التي تحتمل الخلاف.

كما اهتمت شروح الكتاب جميعها بتحقيق نص كتاب سيبويه، والرجوع إلى النسخ المتيسرة منه، وفي هذا أيضاً يمتاز شرحاً السيرافي والرماني عن غيرهما من شروح الكتاب في تحقيق أكثر نصوص الكتاب التي تحتمل الخلاف.

كما امتاز شرح السيرافي عن شروح الكتاب الأخرى بما فيها شرح الرماني بعنايته الفائقة باللغة التي جاءت في كتاب سيبويه وبمفرداتها وعقده باباً لذلك سمّاه: (باب ذكر فيه ما فات سيبويه من أبنية كلام العرب)"[1] ونحا نحو السيرافي في ذلك على قدر محدود ابن خروف في الرد على الزبيدي الذي استدرك على

(1) ينظر شرح السيرافي 6/ 425-431.

سيبويه بعض الأبنية، قال: "وكل ما شك فيه الزبيدي أو لم يعلم تفسيره قد بيّن وفسر والحمد لله، إلا الهِرْ ندى[1]، الهِرْبِذى، وليسا بثابتين"[2].

ثانياً: السيرافي والنحاة:

أما قيمة شرح السيرافي من الناحية العلمية، فتتضح فيما تركه من أثر نحوي في كتب المتأخرين الذين جاءوا بعده واعتمدوا على آرائه، ونقولهم منه:

أولاً: السيرافي وابن السِّيد[3]:

احتج ابن السيد بأقوال السيرافي وآرائه في مواضع متعددة من كتابه "الحلل في إصلاح الخلل" من ذلك إيراده حد السيرافي للاسم، قال:

1- ".. وأما السيرافي فقال: الاسم ما دلّ على معنى غير مقترن بزمان محصل"[4].

وقد أخذه من شرح السيرافي في الكتاب حيث حدّ الاسم بقوله: "... إن سأل سائل عن حدّ الاسم، فإن الجواب في ذلك أن يقال كل شيء دلّ لفظه على

(1) كذا في الأصل، ونقل صاحب اللسان في مادة (هرن) عن ابن سيده (الهَرْنوي): نبت، قال لا أعرف هذه الكلمة ولم أرها في النبات، وأنكرها جماعة من أهل اللغة، قال: ولست أدري (الهَرْنوى) مقصور أم (الهَرْنويُّ) على لفظ النسب.

(2) تنقيح الألباب ص295.

(3) ترجمته: بغية الوعاة 2/ 55-56.

(4) كتاب الحلل ص61.

معنى غير مقترن بزمان محصل من مضي أو غيره فهو اسم فهذا الحدّ الذي لا يخرج منه اسم البتة ولا يدخل فيه غير اسم..."[1].

وبعد أن استعرض ابن السيد آراء العلماء في حدّ الاسم، قال: "وجميع ما ذكروه من هذه الأقوال لا يصح أن يكون حداً للاسم وإنما هو رسم وتقريب، لأن شرط الحد أن يستغرق المحدود كما ذكرنا، وهذه الأقوال كلها لا تستغرقه إلاّ أن بعضها أقرب للتحديد من بعض"[2].

وأقرب هذه الأقوال في رأي ابن السيد قول السيرافي وابن السّراج، قال: "وقد أوضح ذلك فقال: "إلا أن قول ابن السراج، وقول السيرافي أقرب إلى الحدّ من الأقوال المتقدمة"[3].

2- وكان السيرافي يذهب إلى أن الرافع للمبتدأ تعريه من العوامل، قال: "قال أبو سعيد: أما قوله: "أعلم أن الاسم أوله الابتداء"[4] فهو كلام بيِّن من قبل أن المبتدأ مُعَرًّى من العوامل اللفظية وتعري الاسم في التقدير قبل أن يقترب به غيره، لأن الكلام يوضع كل كلمة منه تدل على معنى ما، ثم تركب فيقترن بعضها ببعض فتقع بها الفوائد المستفادة باقترانها وإن كانت كل واحدة منها قد دلت على معنى بعينه"[5].

---

(1) شرح السيرافي 1/ 8.

(2) كتاب الحلل ص62.

(3) كتاب الحلل ص63.

(4) الكتاب 1/ 7.

(5) شرح السيرافي 1/ 213.

وأضاف: "وإنما الابتداء الرافع له زوال هذه العوامل"[1].

أخذ ابن السيد هذا القول مستدلاً به على ما رآه المبرد في المقتضب من علة لرفع المبتدأ، فقال: "كان المبرد يقول: ارتفع المبتدأ لوقوعه موقع الفعل كما رفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، أراد: أن المبتدأ للخبر كالفعل للفاعل. وقال في المقتضب[2]: الرافع له تعريته من العوامل. وإلى هذا ذهب أبو عمر الجرمي وأبو سعيد السيرافي وكثير من البصريين"[3].

3- وقال ابن السّيد: معقباً على قول الفرزدق:

أتغضب إنْ أذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا ... جِهاراً ولم تَغْضَبْ لَقَتْلِ ابنِ خازِمِ[4]

فتأوله قوم بمعنى: (إذ) كما تأولوا الآية والحديث، وكان المبرد يرويه بفتح (الهمزة) ويجعلها مخففة من الثقيلة، كأنه قال: (أتغضب لأنَّ أذنا قتيبة حزّتا)، وتابعه على ذلك أبو بكر مبرمان وقوم غيرهما، وقالوا: الشرط ها هنا محال، لأن الشرط إنما يكون بالمستقبل، وإنما قال الفرزدق هذا الشعر بعد حزّ أذني قتيبة. وتأوله قوم على معنى الشرط وهو مذهب سيبويه والخليل[5]. ومجاز الشرط هاهنا أن يكون المعنى: (أتغضب أن افتخر مفتخر بحزّ أذُني قتيبة؟) لأن من شأن المفتخر أن يقول: حززنا أذني قتيبة، وفعلنا كذا وكذا، فيكون مما وضع المسبب

---

(1) شرح السيرافي 1/ 215.

(2) ينظر: المقتضب 4/ 126.

(3) ينظر: كتاب الحلل 145-146.

(4) البيت من شواهد الكتاب، ينظر الكتاب 1/ 479.

(5) ينظر الكتاب 1/ 479.

فيه موضع السبب. وإلى هذا ذهب السيرافي، وقال العرب قد تعادل وتفاضل بين الفعلين الماضيين في الموافقة فتستقبل بهما الكلام كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾[1].

وقال الشاعر:

إن يقتلوك فإنّ قتلَكَ لم يكُنْ عاراً عليك وبعضُ قتلٍ عارُ[2]

وقد جاء قول السيرافي هذا في شرحه للكتاب، قال:

"وأما قوله: (أتغضب إن أذنا قتيبة حُزّتا) فإن الخليل يختار (إن أذنا قتيبة) بكسر (إن) ولم يخالفه سيبويه، لأن العرب لم تفصل بين (أن) المفتوحة الناصبة للفعل والفعل ولم يأت ذلك في كلام ولا شعر فعدل عن المفتوحة إلى المكسورة. وقد أتى الفصل في المكسورة ....، وقد ردّه أبو العباس المبرد، وتوهم أبو بكر مبرمان أنه إذا كسر (إنْ) فلا يجوز أن تكون (أذناه) محزوزتين لأن (إنْ)توجب الاستقبال، وقد أحاط العلم أن الفرزدق قال هذا الشعر بعد قتل قتيبة وحزّ أذنيه. وليس الأمر على ما ظناه، وذلك أن العرب قد تعادل وتفاضل بين الفعلين الماضيين في الموافقة فتستقبل الكلام بهما، كقوله عزّ وجلّ: "وَإِنْ تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُم"[3]، وقول الشاعر[4]:

---

(1) من الآية (5) الرعد.

(2) كتاب الحلل ص369.

(3) من الآية الرعد 5.

(4) البيت من شعر ثابت قطنة العتكي في رثاء يزيد بن المهلب.

ينظر: شعر ثابت قطنة العتكي ص49.

إن يقتلـوك فـإنَّ قتلَـكَ لم يكُـنْ عـاراً عليـك وبعـضُ قتـلٍ عـارٌ"[1]

وكما احتج ابن السيد ببعض آراء السيرافي وأخذ بها وأيّدها، وردّ بعضها الآخر وغلطه فيما رآه، من ذلك قوله:

"قال المفسر: هذا الذي قاله السيرافي غلط[2]، لأن (كان) الناقصة ليس لها مصدر عند النحويين إنما تدل على الزمان وحده، ولو كان لها مصدر لم تسم ناقصة، فلا يجوز أن تقول: كان زيد منطلقاً كوناً، كما زعم"[3].

هذا وقد كثرت نقول ابن السيد عن السيرافي في كتابه الحلل بين مؤيد فيها لآراء السيرافي ورادّ عليه فيها[4].

ثانياً: السيرافي وابن مالك:

نقل ابن مالك عن السيرافي في كتابه (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) في أربع مسائل. وخالفه فيها جميعاً[5]، مثال ذلك:

1- قال ابن مالك: في (باب (لا) العاملة عمل (إنَّ): "ولا عمل لـ (لا) في لفظ المثنى من نحو: (لا رجلينَ فيها) خلافاً للمبرد،وليست الفتحة في نحو (لا أحدَ

(1) شرح السيرافي 4/ 130.

(2) ينظر شرح السيرافي 1/ 374، وكتاب الحلل ص179.

(3) كتاب الحلل ص180.

(4) ينظر على سبيل المثال ص227، 241، 261، 288، 289، 363، 379، 385.

(5) ينظر تسهيل الفوائد ص67، 82، 99، 103 (الهامش).

فيها) إعرابيةً، خلافاً للزجاج والسيرافي، ودخول (الباء) على (لا) يمنع التركيب غالباً، وربما ركبت النكرة مع (لا) الزائدة[1].

أما قول السيرافي فقد جاء في شرح الكتاب في قوله:

"قال أبو سعيد ... والذي عندي أن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب وهو مذهب سيبويه[2]، لأنه قال: فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها وترك التنوين لما تعمل فيه لازم[3].

والحق مع ابن مالك في مخالفته السيرافي، لأن السيرافي فسّر كلام سيبويه خلاف المقصود منه واعتمد عليه في هذا القول.

2- وقال ابن مالك في موضع آخر: "لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان، وموهم ذلك بدلٌ ومعمولٌ عامل مضمر لابَدَ لأنِ خلافاً لقوم، ولا يمتنع استثناء النصف خلافاً لبعض البصريين ولا استثناء الأكثر[4] وفاقاً للكوفيين[5].

---

(1) ينظر تسهيل الفوائد ص67.

(2) ينظر الكتاب 1/ 345.

(3) شرح السيرافي 3/ 206 وعبارة سيبويه لا تدل على الإعراب إنما توجب البناء.

(4) نسب المحقق هذا الرأي إلى أبي عبيد والسيرافي، نقلاً عن (المساعد على تسهيل الفوائد) لابن عقيل الذي قال: (وبه قال أبو عبيد والسيرافي، واختاره ابن خروف والشلوبين، ومنعه البصريون). ينظر: تسهيل الفوائد ص103 الهامش.

(5) تسهيل الفوائد ص103.

ولم أجد هذا الرأي في شرح السيرافي[1]، على الرغم من أن ابن عقيل قد نسبه إليه.

ثالثاً: السيرافي والاسترابادي:

نقل الرضي الكثير من آراء السيرافي في (شرح الشافية) واستفاد منها[2]. من هذه الآراء ما جاء في قوله: أقول: قال سيبويه: لم يجيء في كلام العرب (مَفْعُلُ)[3] يعني لا مفرداً ولا جمعاً، قال السيرافي: فقوله:

بُثَيْنَ الزمي لا إنْ (لا) إنْ لَزِمْتِهِ   على كَثْرَةِ الواشِينَ أيُّ مَعُونِ

أصله: (معونة) فحذفت (التاء) للضرورة، وكذا قوله:

لِيَومِ رَوْعٍ أوْ فَعَالِ مَكْرُمِ

وذهب الفراء إلى أنهما جمعان، على ما هو مذهبه في نحو (تَمْر) و(تُفّاح) فيجيز (مَكْرُماً) و(مَعْونا) في غير الضرورة[4].

وقول السيرافي الذي ذكره الرضي قد جاء في شرح الكتاب حيث قال:

---

(1) ينظر شرح السيرافي 3/ 248.

(2) ينظر شرح الشافية: 1/ 106، 201، 205، 225، 235، 243، 2/ 66، 70، 75، 104، 153، 242، 349، 3/ 92، 117، 257، 4/ 269.

(3) ينظر الكتاب 2/ 328.

(4) شرح الشافية 1/ 169.

"قال سيبويه ليس في الكلام (مفعل) بغير الهاء[1]، وذكر بعض الكوفيين: (مَكْرُم) و(مَعُون) وأنشد قول الشاعر:

وقوله:

لِيَـــومِ رَوْعٍ أَوْ فَعَـــالِ مَكْـــرُمِ

وقوله:

بُثَيْنَ الزمي لا إنَّ (لا) إنْ لَزِمْتِهِ   علـى كَثْـرَةِ الواشِـينَ أيُّ مَعُـونِ

وذكر أن (مكرُم) و(مُعْون) جمع: (مكرُمَةٍ) و(مَعُونةٍ)، وليس الأمر كذلك، لأنه لا يعرف في الكلام: (مكْرُم) و(معون) جمع (مَكْرُمَةٍ) و(مَعُونةٍ)، وإنما اضطر الشاعر فحذف (الهاء) كبعض ما يحذف في الضرورة ولعله شبّهه بما يجوز بالهاء وطرحها (موعد) و(موعدة) بمعنى واحد"[2].

ومن ذلك ما نقلـه الرضـي عـن السـيرافي في أثنـاء كلامـه علـى النسـب إلى (هُذَيل)، فقد قال الرضي: "قال السيرافي: أما ما ذكره سيبويه من أن النسبة إلى (هُذَيل) (هُذَلِيّ)[3] فهذا الباب عنـدي لكثرتـه كالخـارج عـن الشـذوذ، وذلـك خاصّة في العرب الذين بتهامة وما يقرب منها، لأنهم قالوا: (قُرَشِيٌّ ومُلَحِيٌّ ..) وكذا قالوا: (سُلَيم وخُثَيْم ..) وهؤلاء كلهم متجاورون بتهامة وما يدانيها"[4].

---

(1) ينظر الكتاب 2/ 328.

(2) شرح السيرافي 6/ 436.

(3) ينظر الكتاب 2/ 69.

(4) شرح الشافية 2/ 29-30.

أخذ الرضي ذلك من قول السيرافي: "قال أبو سعيد: أنا أعيد ما ذكره سيبويه شاذاً مما أمللته، واذكر فيه ما يمكن من الأشياء الداعية إلى الشذوذ والخروج عن القياس في ذلك .. أما ما ذكره من النسبة إلى (هُذَيل) (هُذَلِيّ) فهذا الباب عندي لكثرته كالخارج عن الشذوذ وذلك خاصة في العرب الذين بتهامة وما يقرب منها لأنهم قد قالوا: (قُرَشِيٌّ) و(هُذَلِيّ) وفي: (فُقَيم كنانه): (فُقَمِيٌّ)..."[1].

كما أضاف السيرافي ما يؤكد ذلك في موضع آخر فقال: "... في (قريش): (قُرَشيّ)، وفي (سُلَيم): (سُلَمِيٌّ)، وفي (قُرَيم): (قُرَمِيٌّ). وهو يكثر حتى يخرج عندي من الشذوذ"[2].

رابعاً: السيرافي وابن يعيش:

تابع ابن يعيش السيرافي في كثير من آرائه النحوية وتفسيراته اللغوية في كتابه "شرح المفصل"، من ذلك:

1- قول ابن يعيش: "حدّ السيرافي الاسم فقال: كلمة دلت على معنى في نفسها من غير اقتران بزمان محصل"[3].

وقد جاء هذا الحدّ في قول السيرافي: "إن سأل سائل عن حدّ الاسم، فإن الجواب في ذلك أن يقال: كل شيء دلّ لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل

---

(1) شرح السيرافي 4/ 407.

(2) السابق 4/ 403.

(3) شرح المفصل 1/ 22.

من مضي أو غيره فهو اسم فهذا الحد الذي لا يخرج منه اسم البتة ولا يدخل فيه غير اسم"[1].

2- ونقل ابن يعيش قول السيرافي في (باب التصغير): "ولو أضاف[2] مثالاً رابعاً لكان يشتمل على التصغير كله وهو (أفيعال) نحو (أجيمال)"[3] والذي في شرح الكتاب للسيرافي قوله:

"قال أبو سعيد: ما ذكره سيبويه في أصل الباب أن التصغير في الباب على ثلاثة أمثلة[4] .. ولو ضمّ إلى هذا وجهاً رابعاً لكان يشتمل على التصغير كلّه وذلك: (أفَيْعَال) نحو قولنا: (أجمال) و(أجَيْمال) .. وسائر ما كان على (أفعال) من الجمع"[5].

3- كما نقل ابن يعيش رأي السيرافي، معقباً على أحد شواهد الكتاب وهو بيت الفرزدق:

فلو كنتَ ظَبّياً عَرَفْتَ قَرابتي ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافِرِ[6]

---

(1) شرح السيرافي 1/ 8.

(2) يقصد سيبويه.

(3) شرح المفصل 5/ 116.

(4) الكتاب 105-106.

(5) شرح السيرافي 4/ 522.

(6) ينظر الكتاب 1/ 282، ورأي سيبويه أن النصب أكثر في كلام العرب.

قال ابن يعيش: "قال السيرافي: من نصب جعله الاسم واضمر الخبر كأنه قال: (ولكن زنجيا)، ومن رفع أضمر الاسم وكان الظاهر الخبر تقديره: (ولكنك زنجيّ)" [1].

وهذا هو قول السيرافي في الشرح: "قال أبو سعيد: من نصب حذفَ الخبر وهو: (لا يعرف قرابتي) فإنما صار النصب أكثر وأولى لأن إظهار ما هو الأصل المبني عليه أولى إذا فهم المحذوف، ومن رفع حذف الاسم، ويكون تقديره: (ولكنك زنجيٌّ) وجاز الوجهان كما يجوز في باب: (الابتداء) حذف الاسم مرة وحذف الخبر مرة أخرى"[2].

خامساً: السيرافي وابن هشام:

نقل ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب) عن السيرافي أربعة وعشرين رأياً في مسائل نحوية متفرقة[3] ردّد آراء السيرافي في الكثير منها، وخالفه في ست مسائل[4]. فمن المسائل التي تابع ابن هشام فيها رأي السيرافي وأيده في رأيه، مسألة (كيف) وإنها اسم غير ظرف، قال ابن هشام:

---

(1) شرح المفصل 8/ 82.

(2) شرح السيرافي 3/ 12.

(3) ينظر المغني ص88، 179، 201، 237، 243، 248، 272، 277، 299، 314، 392، 396، 424، 448، 460، 462، 464، 479، 505، 620، 808، 836، 883، 896، 908.

(4) ينظر السابق ص237، 277، 464، 505، 620، 896.

"... وعن سيبويه أنّ (كيف) ظرف، وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف ورتبوا على هذا الخلاف أموراً"[1] ثم نقل ابن هشام عن ابن مالك ما معناه:

"1- لم يقل أحد إن (كيف) ظرف، إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لمّا كانت تفسّر بقولك على أي حال لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سميت ظرفاً، لأنها في تأويل الجار والمجرور، واسم الظرف يطلق عليهما مجازاً. وهو حسن، ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل: كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم، بالرفع، ولا يبدل المرفوع من المنصوب"[2].

ورأي السيرافي الذي تحدث عنه ابن هشام جاء في قول السيرافي: "قال المفسر: احتاج أن أبينّ أنّ (كيف) حقيقتها وموضوعها أنها اسم غير ظرف وأنه قد يؤدي معناها قولهم: (على أي حال؟) والدليل على ذلك أنك إذا قلت: (كيف هذا الثوب؟) فالجواب أن يقال: (خشن) أو (ليّن) أو (طويل) أو (قصير) أو نحو ذلك... ولو كان (كيف) ظرفاً لم يمتنع دخول حرف الجر عليه كدخولها على (متى) و(أين) في قولك: (إلى متى يكون هذا؟) و(من أين أقبلت؟) .. وقد اختصت (كيف) بأشياء ليست في نظائرها منها: أنها اسم ليس بظرف، ولا يكون لها عائد ولا يخبر عنها كـ (من) و(ما) و(أيّ)..."[3].

2- ووافق ابن هشام السيرافي في حديثه عن (أو) ومعانيها فقد ذهب ابن هشام

---

(1) السابق ص272.

(2) ينظر السابق.

(3) شرح السيرافي 3/ 587.

إلى: "أن من معاني (أو): (الإباحة) وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع، نحو: (جالس العلماء أو الزهاد)، و(تعلّم الفقه أو النحو) وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعل الجميع نحو: "ولا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً"[1] إذ المعنى: لا تطع أحدهما، فأيهما فعله فهو أحدهما، وتلخيصه أنها تدخل للنّهي عمّا كان مباحاً، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير، وفاقاً للسيرافي"[2].

أما رأي السيرافي الذي صرّح ابن هشام بموافقته عليه فهو الذي جاء في قوله متحدثاً عن (أو): "... وإذا وقعت في الأمر وهي على وجهين، كلاهما للإفراد، أحد الوجهين: أن يكون أحد الأمرين إذا اختاره لا يتخطّاه ولا يتجاوزه، ويكون الآخر عليه محظوراً. والوجه الآخر: أن يكون له اختيار كلّ واحد من الأمرين عند حظر الآخر عليه، فأما الأول فقولك: (خذ ثوباً أو ديناراً) إذا خيّرته أحدهما وكان الآخر غير مباح له. وهذا الذي يسمى: "التخيير" ... والوجه الثاني من الوجهين: أن لا يكون الأمران في الأصل محظورين فيما يراه المخاطب ويسمى هذا الوجه: "الإباحة" وذلك قولك: (البس خزاً أو ديباجاً أو وشياً) فكأنه أراد أن كل صنف من هذا لك لبسه كأنه شيء من شيئين إن لبس أحدهما لم يمنع الآخر من أن يلبسه بعده، وإنما أراد إعلامه أن كل واحد منهما له لبسه"[3].

ولم يكتف ابن هشام بنقل آراء السيرافي النحوية، بل استفاد منه في توثيق

---

(1) الإنسان 24.

(2) المغني ص88.

(3) شرح السيرافي 4/ 168.

رواية بعض الأبيات التي استشهد بها، مثال ذلك قوله معقباً على قول الشاعر[1]:

سائِلْ فوارِسَ يَرْبُوعٍ بشِدَّتِنا ... أَهَلْ رأَوْنا بسفْحِ القاعِ ذي الأكَمِ[2]

الثالث: دخول الهمزة عليها في البيت، والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيت عن السيرافي أن الرواية الصحيحة: (أم هل)، و(أم) هذه منقطعة بمعنى (بل)، فلا دليل[3].

والرواية التي أشار ابن هشام إلى أن السيرافي أوردها جاءت في الشرح في قول السيرافي: "وكان أبو العباس المبرد يجيز دخول ألف الاستفهام على (هل) وعلى سائر أسماء الاستفهام كدخول (أم) وأنشد:

سائِل فوارسَ يربوعٍ بشدّتِنا ... أهَلْ رَأَوْنا بسفحِ القاعِ ذي الأكَمِ؟

ودخول (الألف) عليها غير معروف، وغيره يرويه بـ(أم): (أم هل)[4].

وقال في موضع آخر معقباً على الشاهد نفسه، وبالرواية التي أوردها المبرد وابن هشام مخرجاً لـ(هل) تخريجاً آخر غير الاستفهام: "وأما (هل) فقد تكون

(1) البيت لزيد الخيل، ينظر ديوانه 100.
(2) المغني 460.
(3) المغني 462.
(4) شرح السيرافي 4/ 204.

بمعنى (قد)، كقوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾[1] في معنى: (قد أتى على الإنسان)، وقال الشاعر..

فأدخل الاستفهام عليها، وغير جائز أن يدخل استفهام على استفهام...؟[2].

سادساً: السيرافي والأعلم:

كانت استفادة الأعلم من شرح كتاب سيبويه للسيرافي بيّنة واضحة في كتابه: (النكت في تفسير كتاب سيبويه) على الرغم من أنه لم يصرّح باسم السيرافي فيما نقل عنه من آراء أو أقوال[3]، ومثلما فعل في كتابه (النكت) فعل في نقله عن السيرافي في كتابه: (تحصيل عين الذهب) حيث نقل عنه من غير إشارة إليه أو تصريح بأنه ينقل عنه وكان ذلك في قول الأعلم، معقباً على شاهد سيبويه:

إن تركبوا فركوبُ الخيلِ عادَتُنا ... أو تَنزلَونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[4]

الشاهد في رفع (تنزلون) حمل على معنى: (إن تركبوا) لأنّ معناه ومعنى (تركبون) متقارب، فكأنه قال: (أتركبون فذاك عادتنا أو تنزلون في معظم الحرب فنحن معروفون بذلك؟) هذا هو مذهب الخليل وسيبويه، وحمله يونس على

---

(1) الإنسان 1.

(2) شرح السيرافي 1/ 506-507.

(3) ينظر صفحة 286-293 من هذا الفصل.

(4) الكتاب 1/ 429.

القطع، والتقدير عنده: (أو أنتم تنزلون) وهذا أسهل في اللفظ، والأول أصح في المعنى والنظم.

والخليل ممن يأخذ بصحة المعاني ولا يبالي اختلال الألفاظ[1].

ويبدو أن الأعلم أخذ هذا من قول السيرافي بعد ذكره الشاهد: "فقد ذكر سيبويه فيه قول الخليل على تقدير: (أو تركبون أو تنزلون) وذكر عن يونس أنه يرفعه على الابتداء، فإنه قال: (أو أنتم نازلون) قال: وقول يونس أسهل، قال المفسر: وفيه قول ثالث وهو عندي أسهل من هذين القولين، وهو أن تقدّر في موضع (أن تركبوا) و(إذا تركبوا) لأن (أن) و(إذا) يجازى بهما وهما متقاربان في معنى ما يريده المتكلم..."[2].

ومثله قول الأعلم معقباً على شاهد سيبويه:

فقد رأى الراؤون غيرَ البُطَّلِ   أنَّكَ يا مُعاوِ يا ابنَ الأفْضَلِ[3]

"الشاهد فيه: ادخال الترخيم على الترخيم في قوله: (يا معاو) وذلك أن (الهاء) قد اطرد حذفها للترخيم وكثر فكأن الاسم لم تكن فيه (هاء)، ثم ادخل عليه حرف النداء و(الياء) آخره فحذفها للترخيم وهذا من أقبح الضرورة، ويحتمل أن تكون (الياء) من قوله: (يا ابن الأفضل) (ياء) (معاوية) على قوله: (يا معاوى ابن الأفضل) فتُوهمت (ياء) (يا ابن) التي في النداء وإنما هي (ياء)

(1) السابق 1/ 429-430، الهامش.

(2) شرح السيرافي 3/ 565-566.

(3) ينظر: الكتاب 1/ 334.

(معاوية)[1] وهذا مأخوذ من قول السيرافي معقباً على الشاهد نفسه "يريد (معاوية) كأنه لّما رخم (معاوية) فاسقط (الهاء) صار (معاوي) كاسم لا هاء فيه مفرد ثم رخّم (معاوي) فاسقط (الياء)[2] لأنه قد صار كرجل اسمه (مقاتل) و(مخاشن) إذا رخم، قال أبو سعيد: ولو قال قائل أن (الياء) التي بعد (الواو) من: (معاوية) وأن (ابن الأفضل) نعت (لمعاو) وليس في حرف النداء كان أقيس وأجود)[3].

سابعاً: السيرافي والسيوطي:

نقل السيوطي عن السيرافي الكثير من الآراء النحوية التي ضمنها كتابه (همع الهوامع)[4] من ذلك قوله: "من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يظهر (باب التحذير) وهو: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ(أيا) أو ما جرى مجراه وإذا حذر بـ (ايا) اتصل بضميره وعطف عليه المحذور نحو: (إيَّاكَ) أو (إيَّاكِ) أو (إيّاكما) أو (إيّاكم) أو (إيّاكنّ والشر) ويضمر فعل أمر يليق بالحال نحو: (اتق) و(باعد) و(نحِّ) و(نحِّ) و(خلِّ) و(دَعْ) وما أشبه ذلك، وتحذر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليه المحذور أيضاً بإضمار ما ذكر نحو:

---

(1) الكتاب 1/ 334 الهامش.

(2) في الأصل (الألف) والصحيح ما أثبته.

(3) شرح السيرافي 3/ 169.

(4) ينظر همع الهوامع 1/ 24، 28، 31، 39، 65، 78، 81، 98، 104، 234 و2/ 17، 23، 25، 126، 135.

(رأسك والحائط) و(رجلك والحجر) و(عينك والنظر إلى ما لا يحل)، وكونه معطوفاً مذهب السيرافي وجماعة[1].

وقد جاء مذهب السيرافي هذا في قوله: "... أما قوله (إيّاك والأسد) فإنه يضمر فعلاً ينصب به (إياك) .. ويعطف (الأسد) على (إياك) كأنه قال: (زيداً فاضرب وعمراً)، فإن قال قائل: إذا جعلت (الأسد) عطفاً على (إياك) بالواو فقد شاركه في معناه، لأن المعطوف بالواو يشارك المعطوف عليه. ألا ترى أنك تقول: (ضربت زيداً وعمراً) فالضرب واقع عليهما جميعاً فينبغي أن يكون (الأسد) مشاركاً لـ(إيّاك) فيكون (الأسد) مشاركاً مُخوّفاً كما كان المخاطب، أو يكون المخاطب محذوراً مخوفا كما أن الأسد محذورٌ مُخوف، قيل له: لا يستنكر أن يكون التخويف واقعاً بهما وإن كان طريق التخويف مختلفاً ألا ترى أنك تقول: (خوّفت زيداً الأسد) فـ(زيد) مخوف و(الأسد) مخوف وليس معناهما واحداً إلا أن (الأسد) مخوف منه وزيد مخوف على معنى: أنه يجب أن يحذر منه، ولفظ (خوّفت) قد تناولهما جميعاً، وكذلك: (إياك والأسد)، والمعنى الناصب لهما معنى واحد، وإن كان طريق التخويف مختلفاً فيهما، وأما: (إيّاك والشر) فليس يخاطب نفسه ولا يأمرها وإنما يخاطب رجلاً يقول له: (إياك باعد عن الشر)، فينتصب (إياك) بـ(باعد) وما أشبهه"[2].

ونقل السيوطي عند كلامه على (ربّ) رأي السيرافي فيها.

---

(1) همع الهوامع 1/ 169.

(2) شرح السيرافي 2/ 231-232.

فقال: أنها للتقليل دائماً، وهو قول الأكثر، منهم السيرافي[1].

وقال السيرافي: كم للتكثير ورُبّ للتقليل[2]. وأضاف في موضع آخر: (كم) نقيضة (ربّ) في القلة والكثرة، لأنّ (ربّ) يقلل بها ما بعدها و(كم) يكثّر بها ما بعدها[3].

ثامناً: السِّيرافي والصبّان:

هو أبو العرفان محمد بن علي الصبّان (ت 1206هـ)[4]، نقل عن السيرافي في حاشيته على شرح الأشموني فقال:

1- "... وأسباب البناء على الضم أن لا يكون للكلمة حال الإعراب نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[5]، بالضم ومشابهة الغايات نحو: (يا زيد) فإنه أشبه (قبلُ) و(بعدُ)، قيل من جهة أنه يكون متمكناً في حالة أخرى، وقيل من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب. وقال السيرافي من جهة أنه إذا نكّر أو أضيف أعرب..."[6].

وقول السِّيرافي هو: "... أما (قبلُ) و(بعدُ) أصلهما في الكلام أن تكونا مضافتين وكذلك حقهما في معناهما كقولك: (جئتك قبلَ يوم الجمعة) وقيل:

---

(1) ينظر همع الهوامع 2/ 25.

(2) ينظر شرح السيرافي 3/ 48.

(3) السابق 1/ 77.

(4) ترجمته الأعلام 7/ 189-190.

(5) الروم 4.

(6) حاشية الصبان 1/ 65.

(بعد يوم التقينا فيه) فحذف ما أضيفا إليه واكتفى بمعرفة المخاطب، فصار بمنزلة بعض الاسم، لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد فلما بقي المضاف دون المضاف إليه، وتضمن معنى الإضافة وجب أن يبنى لأن بعض الاسم مبني، فإذا نكّرا لحقهما الإعراب كقولك: (جئتك قبلا يا هذا) و(من قَبْلٍ) و(من بَعْدٍ)، لأنهما إذا نكّرا لم يتضمنا معناهما مضافين، لأن المخاطب لم يعرف معناهما مضافين فلم يصيرا كبعض الاسم.."[1].

2- ونقل الصبّان عن السيرافي أيضاً في باب الاستثناء، فقال: "... المستثنى عند البصريين والحالة هذه بدل بعض من المستثنى منه، وعند الكوفيين عطف نسق، قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلاً وهو موجب ومتبوعه منفي؟ وأجاب السيرافي: بأنه بدل منه في عمل العامل فيه، وتخالفهما في النفي والإيجاب لا يمنع البدلية لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه"[2].

وجاء جواب السيرافي هذا في أثناء شرحه لـ: "هذا باب ما يكون المستثنى فيه بدلاً مما نفي عنه ما أدخل فيه": "قال أبو سعيد: الذي جعله سيبويه بدلاً في أول هذا الباب من قوله: (ما أتى أحد إلا زيد) و(ما مررت بأحد إلا عمرو). وجعله الكسائي والفرّاء عطفاً، وقال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: فكيف يكون بدلاً والأول منفي وما بعد (إلاّ) موجب؟: فالجواب عما قاله أحمد بن

---

(1) شرح السيرافي 1/ 71، وهذا القول في الأصل من كلام الخليل وسيبويه.

ينظر كتاب سيبويه باب النداء.

(2) حاشية الصبان 2/ 145.

يحيى: أنه بدل منه في عمل العامل فيه وذاك: أنا إذا قلنا: (ما أتاني أحد) فالرافع لـ(أحد) هو (أتاني) وإذا لم تذكر (أحد) فقلنا: (ما أتاني إلا زيد) فالرافع هو (أتاني) أيضاً، فكل واحد من (أحد) و(زيد) ليرتفع بـ (أتاني) إذا أفرد به، فإذا ذكرناهما جميعاً فلابد من أن يكون الأول منهما يرتفع بالفعل لأنه يتصل به تابعاً له كما يتبعه.. وأما اختلافهما في النفي والإيجاب فلا يخرجهما عن البدل، لأن مذهب البدل في ذلك أن تقدر الأول في تقدير ما لم يذكر، والثاني في موضعه الذي رتب فيه..."[1].

---

(1) شرح السيرافي 3/ 253.

خاتمة الكتاب

ضمّ الكتاب خمسة فصول، تناول الفصل الأول: (السيرافي) وفيه رجحت أن مولده كان في سنة أربع وثمانين ومائتين، وأنه دخل بغداد وقدرت أنه دخل بغداد في حدود سنة 310هـ.

ولعل أبرز ما تركته (عمان) و(العسكر) في شخصية السيرافي قبل دخوله إلى بغداد، الجدل، كما طبعت هاتان المدينتان شخصيته بطابع الحيطة والحذر.

أمّا الفصل الثاني: (السيرافي وسيبويه) فقد أوضحت فيه مكانة كتاب سيبويه وقيمته العلمية التي دفعت بثمانية وعشرين رجلاً من الأندلسيين إلى أن يؤلفوا عليه، وكان لثلاثة وعشرين من نحاة المشرق العربي نصيب في التأليف على هذا الكتاب، كما جمعت الشروح التي ما تزال موجودة وهي: شرح أبي سعيد السيرافي، وشرح الرماني، وشرح القرطبي وشرح الأعلم الشنتمري، وشرح ابن خروف، وشرح الصفار.

ثم انتقلت إلى دراسة الصلة بين (السيرافي وسيبويه) من خلال دراسة:

1- ما استدركه السيرافي على سيبويه وما خالفه فيه.

2- شواهد السيرافي: مقسماً إياها على قسمين، القسم الأول: شواهد ذكرها السيرافي بقصد تأكيد صحة الشواهد التي ذكرها سيبويه، والقسم الثاني: شواهد ذكرها السيرافي على مسائل نحوية أو صرفية أغفل سيبويه ذكرها وشواهد على مسائل نحوية وصرفية ذكرها سيبويه من غير أن يستشهد لها.

وتضمن الفصل الثالث: دراسة لـ(منهج السيرافي) ومقارنة شرحه بكتاب

سيبويه لمعرفة الأبواب التي أضافها السيرافي الشارح أو الأبواب التي أدمجها ببعضها والأبواب التي اختلفت عن أصلها في الكتاب بزيادة أو نقص.

كما تضمن دراسة: (مصادر السيرافي) التي كانت له خير عون على إتمام شرحه لكتاب سيبويه.

وفي الفصل الرابع: (موارد السيرافي) تحدثت عن موقفه من: السماع والقياس، والتعليل والتأويل، ومن أركان الاستشهاد (القرآن الكريم وقراءاته، والحديث الشريف، والشعر والنثر)، ثم تكلمت على اهتمامه بالشاهد الشعري.

أما الفصل الخامس: (أثر السيرافي) فقد قارنت فيه بين شرح السيرافي وشروح الكتاب الأخرى، ثم تابعت آراء السيرافي النحوية في بعض كتب المتأخرين، وذلك لبيان القيمة العلمية التي امتاز بها شرح أبي سعيد السيرافي والأثر النحوي الذي تركه في هذه الكتب.

ومن خلال الدراسة توصلت إلى النتائج الآتية:

1- تابع السيرافي سيبويه في كتابه شارحاً ما جاء فيه موضحاً ما استغلق من عباراته، مبيناً آراء سيبويه النحوية والمسائل التي كان للسيرافي رأي خاص فيها مع احتفاظه بشخصيته العلمية في ذلك كله، إذ لم يكتف بإيضاح آراء سيبويه والإضافة إليها مستفيداً من ثقافته اللغوية والنحوية، وتسهيل المسائل التي ضمها الكتاب وتوضيحها وجمع الآراء المتعلقة بها، بل ذهب إلى مخالفة سيبويه في بعض المسائل معتمداً على أصالته العلمية وتنوع معرفته وسعة إطلاعه.

2- اعتمد موقف السيرافي النحوي على الأسس الآتية:

أ- اعتماده القرآن الكريم أساساً للدفاع عن سيبويه ولمناقشة خصومه ومخالفيه.

ب- اعتماده الرواية الصحيحة للشاهد الشعري مع مقارنته بأبيات القصيدة التي أخذ منها لبيان المعنى المقصود والمناسبة التي ذكر فيها، ومن ثم الحكم بجواز الاستشهاد أو رفضه.

جـ- عدم تفرقته بين شواهد البصريين الذين هم أصحابه وشواهد الكوفيين في تقرير ما يراه صواباً.

د- ذهابه إلى أن عدم ورود الشيء في القرآن الكريم لا يعدّ أساساً للتخطئة، لأن القرآن الكريم لم ترد فيه لغات العرب كلها.

3- استعانته بغيره من النحويين على كشف الآراء التي ضمنها كتاب سيبويه وتوضيحها أو الدفاع عن سيبويه والردّ بها على ما نسب من غلط إليه.

4- تعدد مصادر السيرافي في الشرح فهو ينقل عن: (الخليل) و(يونس) و(الأخفش) و(أبي زيد) و(أبي عبيدة) و(ابن السراج) و(ابن دريد) و(ابن أبي الأزهر) و(ثعلب) و(الدريدي) و(الزجاج) و(مبرمان) و(الجرمي) و(المازني) وغيرهم من أئمة اللغة والنحو، وما يؤخذ على السيرافي في هذا الجانب أنه لم يشر إلى كتبهم التي نقل عنها في كثير من المواضع.

5- ذكره أسماء بعض الكتب التي نقل عنها وهي: (الواضح) لأبي بكر بن الأنباري، و(العين) للخليل، و(تفسير أبنية كتاب سيبويه) لأبي حاتم السجستاني و(الحروف) لأبي عمر الشيباني، و(غريب المصنف) لأبي عبيد، و(نوادر أبي زيد) و(المصادر) وكتاب (إيمان عثمان) وجميعها لأبي زيد،

و(المقتضب) للمبرد، و(معاني الشعر) لبندار، و(الأبنية) للجرمي، و(أبنية كتاب سيبويه) لثعلب.

6- كانت مصادر السيرافي الشعرية في الشرح، هي أشعار الشعراء الذين استشهد سيبويه بشعرهم، وما أضافه السيرافي إليها من شواهد شعرية.

7- خصائصه المنهجية في الشرح هي: الاهتمام بتحقيق النص، ومدى انطباق عنوان الباب في الكتاب على ما يضمه من مادة وأمثلة وشواهد، وابتعاده عن التكرار والإعادة، وعدم اعتماده على طريقة واحدة في عرض المسائل المشروحة، وعنايته بالاستشهاد على ما يذكره سيبويه من الحقائق اللغوية بشواهد شعرية، والعناية بشواهد سيبويه وتوثيقها وتصحيح نسبتها وتحقيقها ورصد ما ليس من كلام سيبويه، ثم اهتمامه بإشباع رغبته في الجدل والمناقشة، مع عدم عنايته بشكل ملحوظ بالمصطلح النحوي في الكتاب.

8- اعتمد البصريون والسيرافي منهم- السماع الصحيح أساساً للقياس، فإذا وافق القياس السماع الصحيح كان ذلك الغاية عندهم، وإذا خالف السماع الكثير القياس رجحوا جانب السماع على القياس، ولم يجعل البصريون القياس وحده يتحكم فيهم ويصرف قواعدهم ويتخذ أساساً للغة عندهم ولو خالفه سماع أو عارضه نقل.

9- استخدم السيرافي القياس الذي يرتكز على مدى اطراد الظاهرة اللغوية مروية أو مسموعة، وعدّ ما يطرد من هذه الظواهر قوانين ينبغي الالتزام بها، وتقويم ما يشذ من نصوص اللغة عنها.

واستخدم السيرافي القياس على أنه عملية شكلية يتم بها إلحاق أمر بآخر لما بينهما من شبه أو علّة فيعطي الملحق حكم ما ألحق به.

10- سيطرت العلة بشكل كبير على تفكير السيرافي في الشرح فاستخدم العلل بأنواعها الثلاثة: التعليمية، القياسية، الجدلية، كما استخدم التأويل بإفراط، شأنه في ذلك شأن علماء البصرة الذين تمسكوا بالقياس على الكثير وتمسكوا بنتائج الاستقراء له، أما استخدام التأويل فكان لتصحيح ما خالف قياس النحو من نصوص.

11- متابعته سيبويه في تمسكه بالشاهد القرآني واتخاذه القرآن الكريم وقراءاته مصدراً مهماً من مصادر الاستشهاد في الاحتجاج لمسائل النحو وتوثيقها وتخريج بعض الأساليب اللغوية، والاحتجاج بالقراءة القرآنية لإثبات لغة لبعض العرب.

12- عدّ السيرافي في منهجه القراءة القرآنية التي تتفق وقواعد النحو الصحيحة أقوى من القراءة القرآنية التي تخالف هذه القواعد.

13- عدّ الظاهرة اللغوية التي تؤيدها قراءة الجمهور أو القراءة المجمع عليها أقوى من قراءة القلّة.

14- لم يجوّز السيرافي ردّ الظاهرة اللغوية المؤكدة بقراءة قرآنية لأنها أمر واقع لا يجوز رده.

15- لم يفرّق السيرافي في الاستشهاد بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة بل اعتمد الاثنتين فيما يراه مناسباً.

16- لم يكثر السيرافي من الاستشهاد بالحديث الشريف، وما احتج به كان في أمور لغوية غالباً.

17- التزم السيرافي بالحقبة الزمنية التي حددها النحاة واللغويون لنهاية عصر

الاحتجاج الشعري ولم يخرج عن إطارها الزمني إلا أنه توسع في عدم الالتفات إلى بعض المطاعن التي قيلت بحق بعضهم فاحتج بأشعارهم، وهذا يوضح مدى توسعه في الاستفادة من الشاهد الشعري.

18- وقف السيرافي موقفاً معتدلاً من الشعر المجهول القائل، واستشهد ببعض الأشعار التي لا يعرف قائلها ولكنه أشار إلى من ذكرها أو رواها، شأنه في ذلك سيبويه الذي احتج بالأشعار المجهولة القائل في كتابه وعدّ النحاة شواهده حجة يمكن الاعتماد عليها لأنه وثقها بتوثيق راويها أو من احتج بها من شيوخه أو رواها.

أما الأبيات المتعددة النسبة فقد ذهب السيرافي إلى توثيق بعضها في حين ترك بعضها الآخر بلا توثيق، كما جارى سيبويه في قبول الأبيات المصنوعة التي قبلها، ورفض ما سواها.

19- تابع السيرافي سيبويه في ما استشهد به من لغات العرب وفي تفضيله اللغة الحجازية لأنها أعلى اللغات وأقدمها وأفصحها، وقد أكثر من الاعتماد عليها فيما احتج به من عبارات وأساليب، وفضلها على غيرها من لغات العرب.

20- استطيع أن أعدّ شرح السيرافي أجلّ شرح وصل إلينا لكتاب سيبويه على الرغم من أهمية شروح الكتاب الأخرى، وذلك من خلال:

أ- عنايته بالكتاب عناية فائقة شملت ألفاظه ومفرداته، وعباراته وشواهده في حين عمد القرطبي إلى تفسير بعض ألفاظ الكتاب وعباراته التي انبهمت واستغلقت وإيضاح مضمونها فقط، ونقل الأعلم بكثرة من شرح السيرافي من غير أن يذكر ذلك أو يشير إليه. كما أنه هدف إلى الإجابة في شرحه

عمّا رآه غامضاً، لذلك اهتم بتقسيم بعض الأبواب إلى فصول تناول في كل فصل عبارة غامضة أو اكتفى بنقل جزء من كلام سيبويه وإيضاحه، وأغفل ذكر بعض الأبواب.

أما ابن خروف فإنه لم يعن في شرحه إلا بإيضاح ما غمض من الكتاب وكان بحاجة إلى تبيين، وتفسير.

وقد قارب الرماني السيرافي في شرحه من خلال عنايته بألفاظ الكتاب وعباراته، والصفار من حيث اهتمامه بمصطلحات الكتاب وتفسيرها.

ب- بسطه آراء النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه، وإلى مثل هذا ذهب الرماني أيضاً في شرحه للكتاب.

جـ- تحقيقه النص، وقد شارك الرماني السيرافي في هذا إذ عمد إلى تحقيق نص الكتاب في شرحه أيضاً في مواضع كثيرة.

د- عنايته الفائقة باللغة.

هـ- عنايته بشواهد الكتاب وتوثيقها وتصحيح نسبتها، وقد اكتفى الرماني بإيرادها كما جاءت في كتاب سيبويه، وكان ابن خروف يحيل إلى الشاهد من غير أن يذكره، في حين ذكر الآخرون شواهد الكتاب بلا تعليق.

21- سبق السيرافي ابن الأنباري في عرض كثير من مسائل الخلاف النحوية وتتبعها مبديا موقف البصريين منها.

22- شارك السيرافي ابن ولاد في تتبع مخالفات المبرد لسيبويه والدفاع عن آراء سيبويه والانتصار له.

23- ترك السيرافي أثراً نحوياً في كتب المتأخرين من النحاة، فقد تابعه ابن السيد وابن هشام في كثير من آرائه. كما نقل الرضي الاستراباذي الكثير من آراء السيرافي واستشهد بها وكذلك فعل الأعلم وابن يعيش والسيوطي والصبّان.

ونقل ابن مالك عدداً من آراء السيرافي وخالفه في بعض منها.

تلك أهم النتائج التي اتضحت في هذا الكتاب ويبقى السيرافي، وشرحه بعد ذلك مجالاً رحباً للبحث النحوي لما فيه من جهد كبير ولما له من أهمية في الدراسات العربية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المخطوطة:

1- تفسير عيون سيبويه: القرطبي، نصر بن هارون مصورة مكتبة المتحف البريطاني، لندن (Quart 31) رقم 11651.

2- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب: ابن خروف، علي بن محمد مصورة نسخة دار الكتب المصرية، بالقاهرة، رقم (530 نحو تيمور).

3- شرح كتاب سيبويه: الرماني، علي بن عيسى مصورة معهد إحياء المخطوطات العربية، بالقاهرة، رقم (85، 86، 87، 88 نحو)، ومصورة مكتبة فينا.

4- شرح كتاب سيبويه: السيرافي: الحسن بن عبد الله مصورة نسخة دار الكتب المصرية، بالقاهرة. رقم (528 نحو تيمور).

5- شرح كتاب سيبويه: للصفار، قاسم بن علي الأنصاري البطليموسي، مصورة دار الكتب المصرية، بالقاهرة، رقم (900 نحو).

6- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان مصورة معهد إحياء المخطوطات العربية، بالقاهرة، رقم (214 نحو- المغرب).

ثانياً: الكتب المطبوعة:

1- ابن جني النحوي: الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار النذير، بغداد 1969.

2- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة النهضة بغداد، ط1، 1965.

3- أبو حيان النحوي: الدكتورة خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ط 1، 1966.

4-أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، البابي الحلبي بمصر 1955.

5- الأصمعيات: الأصمعي: تحـ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط3، سنة 1967.

6- أصول التفكير النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت 1973.

7- الأصول في النحو: لأبي بكر بن السراج، تحـ الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف 1973.

8- الأعلام: خير الدين الزركلي، بيروت 1969.

9- أعلام في النحو العربي: الدكتور مهدي المخزومي، بغداد - دار الجاحظ 1980. (الموسوعة الصغيرة 60).

10- الاقتراح: جلال الدين السيوطي تحـ الدكتور أحمد محمد قاسم، ط1، القاهرة 1976.

11- الإمتاع والمؤانسة: أبو حيان التوحيدي منشورات مكتبة الحياة - بيروت (بلا تاريخ).

12- إنباه الرواة على إنباه النحاة: جمال الدين علي بن يوسف القفطي، تحـ محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة 1950.

13- الأنساب: لأبي سعيد السمعاني طبع حجر.

14- الإيضاح: الزجاجي. تحـ الدكتور مازن المبارك، مصر 1959.

15- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: إسماعيل باشا، استانبول 1945.

16- البحث اللغوي عند العرب: الدكتور أحمد مختار عمر مطبعة أطلس، القاهرة ط2، 1976.

17- البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، مط السعادة بمصر 1328هـ.

18- البداية والنهاية: ابن كثير، إسماعيل بن عمر مصر 1352 - 1358هـ.

19- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: للضبي مطبعة روخس- مجريط 1884م.

20- بغية الوعاة: جلال الدين السيوطي تحـ محمد أبو الفضل إبراهيم الحلبي بمصر ط1، 1964.

21- البلغة في تاريخ أئمة اللغة: الفيروز آبادي، تحـ محمد المصري، دمشق 1972.

22- تاريخ أبي الفدا: المطبعة الحسينية، مصر ط1، 1325هـ.

23- تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، مطبعة دار المعارف، القاهرة 1961.

24- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، الدكتور حسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة، القاهرة 1953.

25- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي مط السعادة بمصر 1931.

26- تاريخ الفكر الأندلسي: آنخل جن ثلث بلانثيا، ترجمة الدكتور حسين مؤنس، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ط1، 1955.

27- تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس من الفتح العربي حتى سقوط الخلافة: عبد العزيز السالم، (بلا تاريخ).

28- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري: الدكتور علي أبو المكارم، القاهرة (بلا تاريخ).

29- تحصيل عين الذهب: الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان، بهامش كتاب سيبويه ط1، بولاق 1316هـ.

30- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك تحـ محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، القاهرة 1968.

31- تقويم الفكر النحوي: الدكتور علي أبو المكارم، دار الثقافة، بيروت، (بلا تاريخ).

32- التكملة لكتاب الصلة: لابن الآبار، مطبعة روخس- مجريط 1887.

33- جمهرة اللغة: ابن دريد نشر كرنكو، حيدر آباد 1344هـ.

34- حاشية الصبان على شرح الأشموني: محمد بن علي الصبان البابي الحلبي بمصر، (بلا تاريخ).

35- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: ابن السيد البطليموسي، أبو محمد بن محمد، تحـ سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة- بيروت 1980.

36- الحياة الأدبية في البصرة إلى نهاية القرن الثاني الهجري: الدكتور أحمد كمال زكي، دار المعارف بمصر 1971.

37- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر ط(1)، بولاق 1299هـ.

38- الخصائص: ابن جني تحـ محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة- بيروت، (بلا تاريخ).

39- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: العسقلاني، شهاب الدين تحـ محمد سيد جاد الحق، مطبعة المدني- القاهرة، (بلا تاريخ).

40- الدرس النحوي في بغداد: الدكتور مهدي المخزومي، دار الحرية للطباعة، بغداد 1975.

41- ديوان أبي حيان الأندلسي، تحـ الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد ط1، 1969.

42- ديوان الأعشى الكبير: تحـ الدكتور محمد محمد حسين المطبعة النموذجية - القاهرة (بلا تاريخ).

43- ديوان أمية بن أبي الصلت: صنعة الدكتور عبد الحفيظ السطلي، دمشق 1974.

44- ديوان جميل: تحـ الدكتور حسين نصار، دار مصر للطباعة، ط2، 1967.

45- ديوان حسان بن ثابت: تحـ الـدكتور سـيد حنفـي حسـنين، الهيئـة المصـرية العامة للكتاب 1974.

46- ديوان زيد الخيل الطائي: الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعـة النعمـان- النجف (بلا تاريخ).

47- ديوان شعر ذي الرمة: كارليل هنري هيس 1919.

48- ديوان طرفة بن العبد: تحـ درية الخطيب ولطفي الصـقال مطبوعـات مجمـع اللغة العربية- دمشق 1975.

49- ديوان عمر بن أبي ربيعة: الهيئة المصرية العامة للكتاب 1978.

50- ديوان النابغة الذبياني: ابن السكيت تحـ الدكتور شكري فيصل، دار الفكـر 1968.

51- ديوان الهذليين: الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1965.

52- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: الدكتور مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني- بيروت 1974.

53- الرواية والاستشهاد باللغـة: الـدكتور محمـد عيـد منشـورات عـالم الفكـر، القاهرة 1976.

54- روضات الجنات: الخوانساري، محمد باقر الموسوي طهران 1367هـ.

55- سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف مط، لجنة البيان العربي 1953.

56- سيبويه حياته وكتابه: الدكتور أحمد أحمـد بـدوي مكتبـة نهضـة مصـر، ط2 القاهرة، (بلا تاريخ).

57- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة مقهوي - الكويت 1974.

58- شذرات الذهب: ابن العماد الحنبلي، مكتبة القدسي بمصر 1350هـ.

59- شذور الذهب: ابن هشام الأنصاري، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر 1953.

60- شرح أبيات سيبويه: النحاس، أبو جعفر. تحـ زهير غازي زاهد، مطبعة الغري، النجف 1974.

61- شرح ديوان امرئ القيس: تحـ الدكتور حسن السندوبي، مطبعة الاستقامة - القاهرة، (بلا تاريخ).

62- شرح ديوان جرير: لمحمد إسماعيل عبد الله الصاوي مطبعة الصاوي- القاهرة، (بلا تاريخ).

63- شرح ديوان زهير بن أبي سلمى: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة 1964.

64- شرح ديوان كعب بن زهير: السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة 1950.

65- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري: إبراهيم جزيني، مكتبة النهضة، بغداد، (بلا تاريخ).

66- شرح الشافية: رضي الدين الاستراباذي، تحـ محمد نور الحسن وآخرين مطـ حجازي، القاهرة 1356- 1358هـ.

67- شرح المفصل: ابن يعيش، مط المنيرية بمصر (بلا تاريخ).

68- شعر أبي زبيد الطائي: تحـ الدكتور نوري حمودي القيسـي، مـط المعـارف- بغداد 1967.

69- شعر ثابت قطنة العتكي: تحـ ماجد أحمد السامرائي- بغداد 1970.

70- شعر الحطيئة: تحـ عيسى سابا، مكتبة صادر- بيروت 1951.

71- الشعر والشعراء: ابن قتيبة، تحـ أحمد محمد شاكر، البـابي الحلـبي- القـاهرة 1364هـ.

72- الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان، مطبعة الزهـراء، بغـداد ط1، 1976.

73- الصلة: لابن بشكوال، تحـ عزة العطار 1955.

74- طبقـات الشـعراء: ابـن سـلام الجمحـي دار النهضـة العربيـة- بـيروت، (بلا تاريخ).

75- طبقات النحاة واللغويين (المحمدون فقط): ابن قاضي شـهبة، تحـ الـدكتور محسن غياض، النجف 1974.

76- طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، تحـ محمـد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر 1973.

77- العربية: يوهان فك، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار مطبعـة دار الكاتـب العربي، القاهرة 1951.

78- غاية النهاية في طبقات القـراء، للجـزري- ابـن الأثـير. تحقيـق بـوجتراس وبرتزل- القاهرة 1932- 1935.

79- فصول في فقه اللغة: الدكتور رمضان عبد التواب، دار التراث- القاهرة 1977.

80- الفلاكة والمفلوكون: الدلجي، أحمد بن علي، مطبعة الشعب، بمصر 1322هـ.

81- فهارس كتاب سيبويه: محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة- القاهرة ط1، 1975.

82- الفهرست: ابن النديم، محمد بن إسحاق، مط الاستقامة- القاهرة (بلا تاريخ).

83- فهرس شواهد سيبويه: أحمد راتب النفاخ، دار الإرشاد، بيروت ط1، 1970.

84- فهرس المخطوطات المصورة بجامعة الدول العربية، معهد أحياء المخطوطات: فؤاد السيد، القاهرة 1954.

85- فهرسة ما رواه عن شيوخه: ابن خير الأشبيلي، أبو بكر محمد بيروت 1962.

86- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: عبد العال سالم مكرم، دار المعارف بمصر 1968.

87- القواعد النحوية مادتها وطريقتها: عبد الحميد حسن مطبعة العلوم- القاهرة 1946.

88- الكامل: المبرد، محمد بن يزيد، تحـ محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته دار نهضة مصر (بلا تاريخ).

89- الكتاب: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، طبعة بولاق 1316هـ. وتحـ عبد السلام هارون، دار القلم بمصر 1966.
90- كتاب سيبويه وشروحه: الدكتورة خديجة الحديثي دار التضامن- بغداد ط1، 1967.
91- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، استانبول 1941.
92- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي تحـ الدكتور محيي الدين رمضان، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق 1974.
93- لسان العرب: ابن منظور، محمد بن مكرم، بيروت 1956.
94- لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، حيدر آباد 1331هـ.
95- اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن دار المعارف بمصر ط2، 1971.
96- مجموع أشعار العرب (ديوان رؤبة بن العجاج) تحـ وليم بن آلورد، ليسبغ 1903.
97- المدارس النحوية: الدكتور شوقي ضيف دار المعارف بمصر 1972.
98- مدرسة البصرة النحوية: الدكتور عبد الرحمن السيد القاهرة 1968.
99- مدرسة الكوفة: الدكتور مهدي المخزومي مطبعة دار المعرفة- بغداد 1955.
100- مرآة الجنان: اليافعي، عبد الله بن أسعد، حيدر آباد 1337- 1339هـ.
101- مراتب النحويين: أبو الطيب اللغوي تحـ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، 1955م.
102- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد جـ 3 تحـ الدكتور عبد الفتاح شلبي إسماعيل الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973.

103- معجم الأدباء: يا قوت الحموي مكتبة عيسى البابي الحلبي، مصر، (بلا تاريخ).

104- معجم البلدان: ياقوت الحموي، بيروت 1957.

105- معجم شواهد العربية: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي بمصر ط1، 1972.

106- معجم المؤلفين: عمر رضا كحالة، مطبعة الترقي، دمشق 1959.

107- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: محمد فؤاد عبد الباقي دار مطابع الشعب 1378هـ.

108- مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري تحـ الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله دار الفكر، بيروت ط3، 1972.

109- المفضليات: المفضل الضبي، تحـ أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط5، 1976.

110- المقتضب: المبرد، محمد بن يزيد تحـ محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1386هـ.

111- المقرب: ابن عصفور، علي بن مؤمن تحـ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري مطبعة العاني، بغداد ط1، 1971- 1972.

112- مناهج البحث عند مفكري الإسلام: علي سامي النشار، دار الفكر العربي ط1، 1947.

113- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك: ابن الجوزي حيدر آباد الدكن، ط1، 1358هـ.

114- من قضايا اللغة والنحو: علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر (بلا تاريخ).

115- منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية: عبد الأمير الورد منشورات مؤسسة الأعلمي- بيروت 1975.

116- المنية والأمل: أحمد بن يحيى المرتضي حيدر آباد - الهند، (بلا تاريخ).

117- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: المرزباني، محمد بن عمران المطبعة السلفية، القاهرة، 1343هـ.

118- النجوم الزاهرة: ابن تغري بردى، جمال الدين يوسف مطبعة دار الكتب المصرية، (بلا تاريخ).

119- نزهة الألباء: ابن الأنباري، كمال الدين تحـ الدكتور إبراهيم السامرائي مطبعة المعارف، بغداد 1959.

120- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. محمد الطنطاوي دار المعارف، بمصر ط5، 1973.

121- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: التلمساني، أحمد بن محمد، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط(1)، 1949م.

122- نكت الهميان في نكت العميان: الصفدي، صلاح الدين القاهرة، 1911.

123- نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا: الدكتور رمضان ششن دار الكتاب الجديد- بيروت ط1، 1975.

124- النواسخ في كتاب سيبويه: حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، 1977.

125- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، استانبول 1951.

126- همع الهوامع: السيوطي، جلال الدين دار المعرفة، بيروت، (بلا تاريخ).

127- كتاب الواضح في علم العربية: الزبيدي، تحـ الدكتور أمين علي السيد، دار المعارف بمصر 1975.

128- وفيات الأعيان: ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة نهضة مصر 1948.

129- يتيمة الدهر: الثعالبي: أبو منصور عبد الملك بن محمد، تحـ محمد محيي الدين عبد الحميد، مط السعادة بمصر 1377هـ.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

1- أبو منصور الجواليقي وآثاره في اللغة: عبد المنعم أحمد صالح التكريتي (رسالة دكتوراه)- جامعة بغداد 1977.

2- ابن درستويه اللغوي: محمد بدوي المختون (رسالة دكتوراه)- جامعة القاهرة، 1961- 1962.

3- الاتجاهات النحوية في الأندلس وأثرها في تطوير الدراسات النحوية: أمين علي السيد (رسالة دكتوراه)- جامعة القاهرة، 1964.

4- الانتصار لسيبويه من المبرد، لابن ولاد: دراسة وتحقيق، عبد الحميد السيوري (رسالة دكتوراه)- جامعة القاهرة، 1969.

5- المسائل والأجوبة، لابن السيد البطليوسي: دراسة وتحقيق، محمد سعيد الحافظ (رسالة دكتوراه)- جامعة القاهرة، 1977.



الأستاذ الدكتور محمد عبد المطلب البكّاء.

* دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها -كلية الآداب- جامعة بغداد 1981م.
* نشر بحوثاً علمية في المجلات العلمية العراقية، والعربية المحكمة. وأصدر (خمسة عشر مؤلفاً مطبوعاً)، وشارك، وأسهم باحثاً في مؤتمرات، وندوات علمية في: العراق، المغرب، مصر، ليبيا، الأردن، اليمن، إندونيسيا، دبي.
* عمل أستاذاً في الجامعات العراقية ، والعربية في المغرب، اليمن، ليبيا، الأردن.
* ترأس تحرير مجلة (المورد) مجلة فصلية تراثية محكمة -وزارة الثقافة- بغداد/ العراق 96-2004م.
* فاز بجائزة الدولة للابداع لعام 1999 في حقل الدراسات اللغوية عن كتابه: (العربيةُ والتحديث). كما فاز بجائزة الدولة للإبداع لعام 2000م في حقل (تحقيق التراث العربي والإسلامي) عن كتابه: "فوائت كتاب سيبويه من أبنية كلام العرب"، لأبي سعيد السيرافي(دراسة وتحقيق).
* أشرف على رسائل جامعية لنيل شهادتي الماجستير، والدكتوراه، وناقش عدداً منها.
* كُرّم بدرع جامعة الملك الحسين بن طلال - الأردن (2007)، وبدرع جامعة إندونيسيا - جكارتا (2014)، وبدرع كلية الإعلام - جامعة بغداد (2015).
* عضو المجلس الدّولي للغة العربية -بيروت.

دار دجلة
ناشرون وموزعون
عمّان - شارع الملك حسين - مجمع الفحيص التجاري
تلفاكس: +96264647550 خلوي: +962795265757
ص ب: 712773 عمان 11171 الأردن
E-mail: dardjlah@yahoo.com
www.dardjlah.com

فكرة تصميم الغلاف :
زهير فحول/ فلوريدا - USA

9789957717551